المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها –الدراسات اللغوية

# اختيارات يعقوب بن حاجي عوض النحوية المتوفى سنة ٨٤٥هـ في كتابه شرح كافية ابن الحاجب (دراسة تحليلية)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

(ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية)

إعداد الطالبة

منى بنت متعب زيد الفريدي

الرقم الجامعي/٢٩٢٢٠٠٠٠١.

إشراف

عبدالعزيز صافي الجيل

أستاذ دكتور في قسم اللغة العربية وآدابها

العام الجامعي

١٤٣٧هـ/١٤٣٨هـ

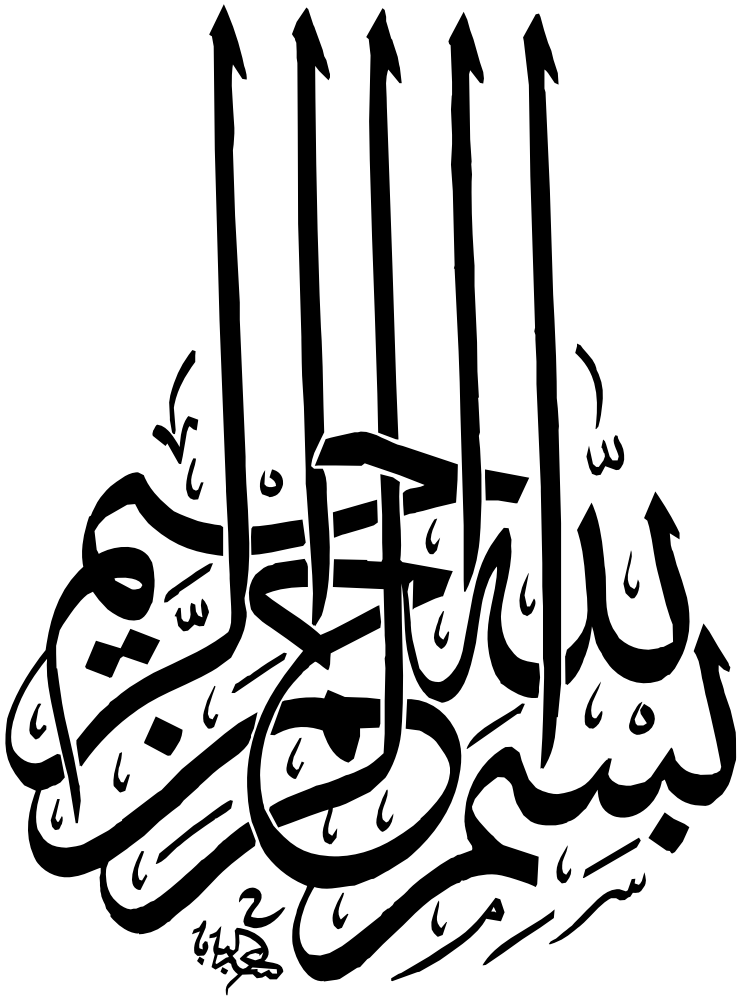
بسم الله الرحمن الرحيم

# ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذه رسالة بعنوان (اختيارات يعقوب بن حاجي عوض النحوية في كتابه شرح كافية ابن الحاجب: دراسة تحليلية) ترصد اختياراته النحوية في هذا الكتاب، ودراستها دراسة تحليلية تعتمد على ما يلي:

- أولا: تحديد المسائل التي كان لابن حاجي عوض اختيار واضح فيها، وترتيبها كما وردت في كافية ابن الحاجب، فبدأت بالأسماء ثم الأفعال ثم الحروف.

- ثانيا: نقل أقوال النحويين في المسألة ومذاهبهم، وما استدلوا به وردودهم حسب التسلسل الزمني، مع الإحالة في الحاشية إلى كتبهم، فإن لم يتيسر ذلك أحلت إلى كتب النحو الرئيسة والمتقدمة.

- ثالثا: بيان ما اختاره ابن حاجي عوض في المسألة وما استدل به، أو علل به صحة ما ذهب إليه.

- رابعا: ترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم في هذه الرسالة، وتخريج الأقوال والشواهد الشعرية، وعزوها إلى أصحابها.

- خامسا: توضيح منهج الشارح في الاختيار النحوي، وبيان موقفه النقدي من الآراء وأصحابها.

- سادسا: بيان الأصول النحوية التي اعتمد عليها في تثبيت قواعده ودعم اختياراته.

- سابعا: الكشف عن اتجاهه النحوي، وموقفه من المذاهب النحوية، وإيضاح موقفه من ابن الحاجب.

وقد اقتضت خطة البحث أن يقع في أربعة فصول، تسبق بمقدمة وتمهيد، وتذيل بخاتمة رصدت فيها أهم النتائج والتوصيات.

ففي التمهيد مبحثان: الأول منهما تحدثت فيه عن سيرة ابن حاجي عوض والعصر الذي عاش فيه، وثانيهما عن كتابه من حيث مادته العلمية ودراسة منهجه في الحدود والمصطلح النحوي، والتعليلات، واستخدامه لطريقة طرح الأسئلة والإجابة عنها.

وكانت فصول البحث على النحو التالي:

الفصل الأول: منهج الشارح في الاختيار النحوي.

الفصل الثاني: أدلته في الاختيار والترجيح.

الفصل الثالث: اختيارات ابن حاجي عوض النحوية.

الفصل الرابع: اتجاهه النحوي وتقويم اختياراته.

وبعد هذه الفصول خاتمة، تحتوي على أهم النتائج التي خلص إليها الباحثة، ومنها:

- عناية ابن حاجي عوض بالمسائل الخلافية، استقصاءً وتوثيقًا، مع ترجيح ما يراه قويًّا عنده، وتأييد ذلك بالحجج والبراهين، والعلل المختلفة.

- تبيّن من خلال دراسة اختياراته أنَّه بصري المذهب، حيث أكثر من أقوالهم، ومن استعمال مصطلحاتهم.

- أفاد ابن حاجي عوض -بحكم تأخر عصره- من كتب المتقدمين وآرائهم، فجاء كتابه زاخرا بأسماء أعلام النحو المشهورين بدءًا من سيبويه، كما أوقفنا على عدد من العلماء لم يسبق ذكرهم كقطب الدين الفالي، والنكساري، والحديثي، وجلال الدين الغجدواني.

- اعتمد ابن حاجي عوض في اختياراته على كثير من الأصول النحوية، في تثبيت قواعده، ودعم اختياراته، فاهتم بالسماع، وعمل بالقياس، وأخذ بالإجماع، واستصحاب حال الأصل، وكان في استعماله لها موافقًا لمنهج البصريين في تطبيقها.

وثمةَ غيرها من النتائج، والتوصيات التي خرج بها البحث، وتلا هذه الخاتمة ستة فهارس، أولها فهرس الآيات القرآنية، ثم فهرس الأحاديث النبوية، ثم فهرس الأشعار والأراجيز، ثم فهرس الأعلام، ثم فهرس المصادر والمراجع، وأخيرا فهرس موضوعات البحث.

والحمد لله بدءًا وختامًا، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن تبع سبيلهم إلى يوم الدين.

# إهداء

أهدي هذا الجهد إلى من كان لهما الفضل بعد الله في توجيهي إلى هذا الطريق منذ أنْ أمسكت يداي القلم، إلى أمي وأبي رحمهما الله رحمة واسعة وجزاهما الله عني خير الجزاء، فقد كانت منهما البداية والرعاية إلى أنْ عرفتُ الطريق.

كما أهديه إلى أخي الغالي نواف الحماد حفظه ربي ورعاه، فقد كان خير من شجعني، وهو الذي يذكي فيَّ حب العلم، ويحثني على ألّا أتوقف عن طلبه ما حييت.

وإلى أخي وشقيق روحي الدكتور زيد متعب الحماد، حفظه الله وعافاه، داعية المولى أن يثيبه على كل ما قدمه لي من نصح ودعم، وأن يحفظه لي سندًا وذخرًا.

وإلى زوجي وأستاذي وأبي أولادي الذي دعمني، وبالحب ساعدني في أن أكمل المسير، وكان رفيقي في كل مراحل البحث.

وإلى أبنائي الذين أتمنى أن أكون معلمتهم وقدوتهم، وأنْ يبلغني الله فيهم منايَ، وأرى فيهم ثمرة جهدي، فهم رسالتي في الحياة.

أهديه إلى كل من دعمني وشجعني، ومد يد العون لي.

إلى كل من لهج لسانه بدعوة صادقة.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل، سائلةً المولى جلَّ وعلا القبول.

**الباحثة/ منى الفريدي**

# شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية بجامعة القصيم، فقد لقيت منهم كل تعاون وتشجيع؛ أسأل الله تعالى أن يبارك فيهم، ويحفظهم، ويسدد خطاهم.

فكل التقدير والشكر للدكتور علي النملة الذي أرشدني ووجهني في بدايات البحث وأشرف علي في اختيار الموضوع، فشكرا لك أيها الفاضل على رحابة صدرك، وكرمك، وعطفك على طلابك.

وإلى من تولى الإشراف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور عبدالعزيز صافي الجيل، الذي كان لي الشرف بأن يكون مشرفًا على هذه الرسالة، هذا العلَم بعلمه ونبل أخلاقه، داعية الله تعالى أن يحفظه ويمده بالصحة والعافية.

# المقدمة

# المقدمة

الحمد لله منزل الكتاب باللسان العربي المبين، القائل: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾[1]، والصلاة والسلام على النبي العربي، أفصح الناس لسانا، وأقواهم بيانا، وعلى آله وصحبه، أفضل صلاة وأزكى تسليم.

وبعد:

فلم تلقَ لغة من عنايةِ أبنائها كما لقيت اللغة العربية، فهذه اللغة عشقها الكثير، وتفانى في خدمتها أبناؤها على مر العصور، كيف لا وهي لغة كتاب الله تعالى الذي تكفل بحفظه ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾[2].

هذه العناية باللغة نلقاها في كل عصر من العصور من حيث التصنيف والتأليف، وتتضح أكثر في المؤلفات النحوية لهذه اللغة، فبعد أن ضبط النحويون المتقدمون قواعدها وأرسوا بنيانها، جاء النحاة المتأخرون فصنفوا مؤلفاتهم في تسهيل هذه القواعد وتمكين المتعلم الإحاطة بها من خلال المتون، والمنظومات العلمية، وقد حظيت هذه المؤلفات بعناية كبيرة، وتناولها كثير من العلماء بالشرح والدراسة والتعليق.

ولعل من أهمها كافية ابن الحاجب، فهي مقدمة شاملة في علم النحو، تكفي الدارس ليحيط علما بالموضوعات الأصول في علم النحو؛ فقد احتوت على خلاصة ما في كلام المتقدمين والمتأخرين، وقد كثرت حولها الشروح كثرة عظيمة، فلم يقتصر اهتمام العلماء بالكافية على وقت دون وقت، أو على مكان دون مكان.

ولعل من مظاهر هذا الاهتمام أن يتصدر علماء عاصروا ابن الحاجب لشرحها ك (ابن الخباز الموصلي ت٦٣٨هـ)، و(ابن يعيش الحلبي ت٦٤٣هـ)؛ فقد بلغت شهرتها الآفاق وتناولها بالشرح علماء كثر في عصور مختلفة، فقد أحصى الدكتور طارق نجم عبدالله مائة واثنين وأربعين شرحًا باللغة العربية. ومن بين هذه الشروح شرح يعقوب بن أحمد حاجي عوض (ت٨٤٥هـ)، وهو

---

(١) سورة يوسف:٢.

(٢) سورة الحجر:٩.

شرح جاء كما ذكر صاحبه حاويًا لزبدة كلام علماء النحو، حاملا لكثير من الآراء، متضمنا لكثير من الخلافات النحوية التي كان له في الأغلب موقف منها: إما بالاعتراض أو بالتأييد، فكانت شخصية الشارح واضحة، كما أنَّه اتصف بالأمانة العلمية، فجاء شرحه ناقلًا نصوصًا من عدة شروح للكافية، حاملًا لأسماء كثيرٍ من العلماء. وبعد عرض هذا الشرح على أساتذة القسم وُجهتُ للبحث في اختيارات هذا الشارح، فجاء عنوان هذا البحث على هذا النحو: (اختيارات يعقوب بن أحمد حاجي عوض النحوية (ت٨٤٥هـ) في كتابه شرح كافية ابن الحاجب).

## أسباب اختيار البحث، وأهدافه

كان من دوافع اختيار هذا الموضوع – فضلا عما سبق – ما يأتي:

١– دراسة اختيارات هذه الشخصية النحوية التي لم تنل حظها من الشهرة، ولم يسبق الحديث عن آرائها ومنهجها وثقافتها وآثارها، كما أنَّ هذا الشرح يعالج النحو من خلال أحد أهم المتون النحوية، وهي المقدمة الكافية لابن الحاجب.

٢– التعرف على ملامح الدراسات النحوية في القرن التاسع الهجري الذي يتهم –عادةً– بأنه عصر اضمحلال، ووهن للغة العربية. لكن من يقرأ مصنفات تلك الحقبة يجد أنَّ فيها اهتمامًا بلغة العرب، وقواعدها.

٣– دراسة الاختيارات لهذا الشارح تكشف عن فكره النحوي، وموقفه من المدارس النحوية المختلفة.

وتهدف دراسة هذه الاختيارات إلى:

١– تجلية آراء ابن حاجي عوض النحوية، وجمعها من خلال كتابه.

٢– بيان القيمة التي تحملها اختياراته، وأهميتها في الدرس النحوي.

٣– توضيح المنهجية التي اتبعها ابن حاجي عوض في شرح كافية ابن الحاجب.

٤– بيان الأصول النحوية التي اعتمد عليها، وطبقها عمليا في كتابه.

٥– توضيح موقف ابن حاجي عوض من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية والكوفية، وموقفه من ابن الحاجب.

٦– بيان أهمية هذا الشرح، ومكانته بين شروح الكافية.

ودراسة الاختيارات النحوية باب طُرق كثيرا في النحو من خلال الرسائل العلمية، أما اختيارات هذا الشارح فلم يسبق جمعها أو دراستها. والدكتور سعد أبو نور الذي حقق هذا الشرح لم يتعرض لدراسة اختياراته، فكان ذلك مما حفزني على جمعها ودراستها.

## خطة البحث

اقتضت خطة البحث أن يتوزع على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

أما **المقدمة**: فتناولت أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والخطة المتبعة في معالجته، والمنهج الذي قام عليه البحث.

وأما **التمهيد**: فتناول التعريف بالشارح، وبالكتاب، وقد اشتمل على ما يأتي:

المبحث الأول: التعريف بالشارح من حيث عصرُه، ونسبُه، ومولدُه، ونشأتُه، وشيوخُه، وتلاميذُه، وآثارُه، ووفاتُه.

المبحث الثاني: التعريف بالشرح من خلال الحديث عن:

أ) مادته العلمية.

ب) منهجه في الشرح: ويتضح من خلال البحث في:

١) الحدود النحوية.

٢) المصطلح النحوي.

٣) التعليلات.

٤) طرح الأسئلة والإجابة عنها.

أما فصول البحث فهي أربعة فصول:

**الفصل الأول: منهج الشارح في الاختيار النحوي**. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في عرض المسألة، ومناقشتها.

المبحث الثاني: منهجه في إبداء الرأي، ثم اختياره.

المبحث الثالث: الاختيار بالاعتراض على الرأي المخالف.

**الفصل الثاني: أدلته في الاختيار والترجيح**. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أقوال العلماء ومؤلفاتهم. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرجال.

المطلب الثاني: الكتب.

المبحث الثاني: أصول النحو في اختياراته. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: السماع.

المطلب الثاني: القياس.

المطلب الثالث: الإجماع.

المطلب الرابع: استصحاب حال الأصل.

المطلب الخامس: أدلة أخرى.

**الفصل الثالث: اختياراته**. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اختياراته في باب الأسماء.

المبحث الثاني: اختياراته في باب الأفعال.

المبحث الثالث: اختياراته في باب الحروف.

**الفصل الرابع: مذهبه النحوي وتقويم اختياراته**. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اتجاهه النحوي وموقفه من المذاهب النحوية. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اتجاهه النحوي.

المطلب الثاني: موقفه من البصريين.

المطلب الثالث: موقفه من الكوفيين.

المطلب الرابع: موقفه من ابن الحاجب، من خلال موافقته أو مخالفته.

المبحث الثاني: تقويم اختياراته. وفيه:

أولا: المزايا.

ثانيا: المآخذ.

ثالثا: أثره في من بعده.

أما **الخاتمة** ففيها بيان أهم ما توصلت إليه الباحثة من نتائج، وتوصيات؛ ثم تلتْها الفهارس الفنية للبحث.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي، من خلال جمع الاختيارات لابن حاجي عوض، ثم تحليلها في ضوء من سبقه ومن جاء بعده.

أسال الله تعالى العون والتوفيق، وأنْ ينفعني به، وينفع به من قرأه أو اطلع عليه، وأنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم.

# التمهيد

## ابن حاجي عوض، وكتابه

المبحث الأول: التعريف بابن حاجي عوض.

- عصره
- نسبه وحياته
- شيوخه وتلاميذه
- مذهبه
- مكانته وآثاره العلمية
- وفاته

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب

- مادته العلمية
- منهجه في الشرح

# المبحث الأول: التعريف بابن حاجي عوض

## عصره:

عاش يعقوب بن أحمد حاجي عوض في فترة ما بين القرن الثامن والقرن التاسع الهجري، وكانت السيادة فيهما للدولة العثمانية التي أخذت في الاتساع والنفوذ حتى بسطت سلطانها على أغلب أمصار العالم العربي، واتخذت لنفسها نظام الخلافة الإسلامية، وذلك بوصفهم حماة الإسلام؛ فقد عمل العثمانيون على نشر الإسلام والجهاد في سبيله حتى وصلت فتوحاتهم أجزاءً كبيرة من أوروبا؛ فأصبحت بلادهم إمبراطورية مترامية الأطراف، امتدت حدودها لتشمل أحيانا إيران والعراق وأذربيجان وأرمينية وشبه الجزيرة العربية وسورية وفلسطين ومصر وتونس والجزائر حتى حدود المغرب وشبه جزيرة الأناضول وجزيرة البلقان وأوروبا الشرقية حتى جنوب فيينّا وأبواب لينجراد بما في ذلك بلجراد وصربيا والجبل الأسود وكوسوفو والبوسنة والهرسك، أي أن حدودها السياسية امتدت في أفريقيا وآسيا وأروبا من إيران شرقًا إلى أسوار فينا غربًا ومن الحبشة جنوبًا إلى المجر شمالًا.

فكانت الدولة العثمانية دولة إسلامية حملت راية الخلافة الإسلامية، فصارت هي المسؤولة عن حماية العالم الإسلامي، ومما لا شك فيه أن الحكم العثماني قد ساعد على تأكيد الحياة الدينية لسكان الشرق الإسلامي، بتمسكه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية(١).

واهتم العثمانيون بإنشاء المدارس، وتنظيمها، ووضع المناهج الخاصة بها، وحرصوا على نشرها في جميع المدن الكبيرة والصغيرة؛ فكانت تشكل هذه المدارس على قسمين: متوسط، وعال، ولأجل الدخول في القسم المتوسط يجب إنهاء الدراسة الابتدائية، ثم تبدأ مرحلة المدرسة، ويكون هذا الانتقال عن طريق نظام الاختبارات. وكانت المراحل العالية في المدن الكبرى مثل: إستانبول، والقاهرة، وأدرنة، وبورصة، وبغداد، والشام، وغيرها. أما المدارس المتوسطة فكانت في كل مدينة وقصبة، وكان الوزراء والعلماء من أصحاب الثروات يتنافسون في إنشاء المعاهد، والمدارس، والمساجد، والأوقاف الخيرية من دور للقرآن والحديث، ومدارس الأئمة الأربعة(٢).

وقد احتفظت اللغة العربية بمكانتها على الرغم من تدريسها بجانب اللغة التركية في معظم

---

(١) ينظر: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية ص١٢٥.

(٢) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ص٥.

المدارس، فقد كانت اللغة العلمية ولغة التدوين والحراك الثقافي، فدرسوا بها العلوم كافة، وكتبوا بها كتب الفقه كما كتبوا بها كتب التراجم مثل الشقائق النعمانية لطاش كبري زاده، وكتب التاريخ مثل جامع الدول لمنجم باشا أحمد دَدَهْ، كما أن الأبجدية التركية كانت تكتب بحروف عربية، وقد اهتم العثمانيون بالعلماء وقربوهم وأغدقوا عليهم العطاء؛ ليتفرغوا للعلم، والتعليم(١)، فظهرت كوكبة من العلماء، منهم:

١- علي بن يوسف بن شمس الدين الفناري الرومي: ارتحل من الروم إلى بلاد العجم فقرأ على مشايخ هراة وسمرقند وبخارى، وبرع في جميع العلوم، ودرس هنالك، ثم عاد إلى الروم في سلطنة محمد خان، وتولى التدريس بمدرسة بروسه، له شرح على الكافية نفيس، استمر يفيد الطلبة حتى مات سنة ٩٠٣هـ(٢).

٢- الكافياجي: محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي. ولد في ككجة كي من بلاد صروخان من ديار ابن عثمان الروم، في سنة ٧٨٨هـ، أكثر من قراءة الكافية لابن الحاجب وإقرائها حتى نسب إليها بزيادة جيم كما هي عادة الترك في النسب، له معرفة باللغة والتاريخ وعلوم أخرى، درس وأفتى، وصنف، وانتشر تلامذته وأخذ عنه الناس طبقة بعد طبقة، مؤلفاته كثيرة، إلَّا أن معظمها صغير الحجم، عبارة عن رسائل قصار، منها شرحه لكتاب القواعد الكبرى لابن هشام، وله كتاب "المختصر المفيد في علم التاريخ"، كان إماما كبيرا في المعقولات كلها الكلام والأصول والنحو والتصريف، والمعاني والبيان والجدل والفلسفة بحيث لا يشق غباره في شيء من هذه العلوم. مات سنة ٨٩٩هـ(٣)، وفي الشذرات ٨٧٩هـ.

٣- مصنَّفك: علي بن مجد الدين محمد بن مسعود بن محمود بن عمر المعروف بالمولى مصنفك، لقب بذلك لاشتغاله بالتصنيف في حداثة سنه، وهو من أولاد الإمام فخر الدين الرازي، ولد في سنة ٨٠٣هـ بخراسان، وسافر إلى هراة لطلب العلم، وارتحل إلى الأستانة وأقام فيها حتى وفاته سنة ٨٧٥هـ، من مصنفاته: شرح المصباح في النحو، وعدد من الحواشي منها حاشيته على المطول، وحاشيته على الكشاف، وحاشيته على شرح المفتاح، وله مصنفات

(١) ينظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ص١٥٠.

(٢) ينظر: البدر الطالع ٣٤٣/١، وشذرات الذهب ١٨/٨-١٩.

(٣) ينظر: البدر الطالع ٧٨/٢، والضوء اللامع ٢٥٩/٥، وشذرات الذهب ٤٧٢/٧.

بالفارسية[1].

٤- قاسم بن قطْلوبغا زين الدين السودني: المعروف بقاسم الحنفي. ولد في سنة ٨٠٢هـ بالقاهرة. نشأ يتيما وحفظ القرآن، ثم أقبل على الاشتغال على جماعة من علماء عصره، وقرأ في غالب الفنون وتصدر للتدريس والإفتاء، وأخذ عنه الفضلاء في فنون كثيرة وصار المشار إليه في الحنفية ولم يخلف بعده مثله وله مؤلفات منها شرح منظومة ابن الجزري، وتقويم اللسان في الضعفاء، وفضول اللسان. توفي سنة ٨٧٩هـ[2].

فالحركة العلمية في العهد العثماني كانت دائبة ومستمرة، وعادة ما توسم هذه الفترة التاريخية بالضعف والوهن في الدراسات العربية؛ فقد وسم كثير من الباحثين في الأدب والتاريخ، حضارة المجتمع العربي، خلال العصر العثماني، الذي امتد أربعة قرون (٩٢٢هـ - ١٣٣٥هـ) بسمات الانحطاط، والتدهور، والانحدار، مندفعين وراء الفكرة الشائعة بأن الحضارة العربية والإسلامية قد أصابها ذلك الحكم الأعجمي الغريب بالوهن والذبول، وبذلك ربطوا بين تدهور الأحوال السياسية للخلافة العربية العباسية، وانحطاط الحالة الحضارية في أنحاء البلاد العربية والإسلامية. وتولد في الأذهان، بل ثبتَ فيها أن الحضارة العربية الإسلامية قد انقطع معينها، أو جفت عروقها منذ أن خرج مقود السياسة في العالم الإسلامي، والوطن العربي من يد العرب[3].

والحق أن الباحثة واجهت صعوبة في تصنيف هذه الفترة، أهي فترة وهن، أم أنها كانت مرحلة طبيعية مستمرة لما سبقها من مراحل؟ فنجد المؤرخين قد انقسموا فريقين: فريقًا يتهم هذه الدولة بإهمال العربية وعدم اتخاذها لغة رسميّة لها، وفريقًا آخر يرى أنَّ اللغة احتفظت بمكانتها، بل إنَّ سلاطين هذه الدولة جعلوها اللغة العلمية؛ وبين هذا وذاك -وبمطالعة تراجم هذه المرحلة والكتب التي وصفت المدارس والحلق العلمية- نجد أنَّه من التجني وسم هذه الفترة بالضعف والانحطاط، فكتب التراجم زخرت بأسماء العلماء الذين صنفوا في هذه الفترة التاريخية، ولمعت أسماءُ كثيرٍ منهم.

إنَّ الدراسات الأولية التي لامست مؤخرًا، بعض المراحل الموسومة بالتدهور، والإفلاس، من الحضارة العربية الإسلامية، وبصفة خاصة (المرحلة السلجوقية)، و(عصر المماليك)، أظهرت أنَّ

(١) ينظر: البدر الطالع ٣٣٩/١، وشذرات الذهب ٣١٩/٧-٣٢١.

(٢) ينظر: البدر الطالع ٣٨٤/١، وشذرات الذهب ٣٢٦/٨.

(٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ص٦، ٥.

الحضارة العربية الإسلامية، في الشرق لم تشلَّ، ولم تخب جذوتها، بل ظلت فاعلة، ومتقدة العطاء؛ فالحضارة العربية لم تمت بدخول الأتراك السلاجقة وحكمهم للعالم الإسلامي المشرقي، ولا بهجوم الصليبيين وتموضعهم في أجزاء من الأرض العربية، ولا بحملات المغول الكاسحة، وتخريبها لعاصمة الخلافة العربية في بغداد، ولكثير من مظاهر الحضارة، ولا بحكم المماليك في مصر والشام، بل إنَّ حركتها كانت أقوى من تلك النوائب التي لحقت بها.

لقد بقيت الحضارة العربية الإسلامية على الرغم من جميع الكوارث السياسية التي حلت بقومها العرب، حية وفعالة، واستطاعت هذه الحضارة المكينة، أنْ تطبع الدول غير العربية، التي قامت على أرضها، بطابعها العربي، وأنْ تحولها إلى دول حضارية، تهتم بالعلم ونشره، والفن وازدهاره، بل واستطاعت في تلك الحقبة، أن تمنح أوروبا التي غزت الأرض العربية دفقة الحياة الحضارية(١).

وإذا ما سلطت أنوار البحث على (المرحلة العثمانية) من تاريخ الحضارة العربية، فقد يتبدى أنَّ الأتراك العثمانيين، بكل ما يوصفون به من أصالة بدوية، وحب الحرب والغزو، قد هذبتهم الحضارة العربية الإسلامية، وتبنوها، وأخذوا دعاماتها التشريعية، وكثيرا من نظمها، واغترفوا من جميع علومها، ولاسيما الدينية، وشجعوا على تدريسها وتدارسها، والتأليف في بابها، وبنوا المدارس لطلابها، وتتلمذ قضاتهم وعلماؤهم، ووعاظهم، وأئمة مساجدهم، بل وسلاطينهم، وعديد من رجال الحكم على تراثها، ورسخت اللغة العربية عند بعضهم حتى تفوق فيها، وألف بها نثرا وشعرا، فأغنى التراث العربي؛ ومن أبرز الأسماء المعروفة في هذه المرحلة، (طاش كبري زاده)(٢)، و(حاجي خليفة)(٣).

وفي المقابل فإن الأتراك العثمانيين، لما سادوا البلاد العربية سياسيًّا، تركوا لها خلال القرون

---

(١) المختار من خلاصة الأثر ص٧.

(٢) أحمد بن مصطفى بن خليل (٩٠١- ٩٦٨هـ)، ولد في بروسة، ودرس العربية والأدب والفقه، ودرس الحديث وعلوم اللغة العربية، وولي القضاء في إستانبول. له مجموعة من المؤلفات العربية أهمها (الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية) و(مفتاح السعادة).

(٣) مصطفى بن عبدالله (١٠١٧- ١٠٦٧هـ) ويلقب بكاتب جلبي، وقد عمل في الجيش، وعين في منصب (الخليفة) أي المساعد الثاني في ديوان المحاسبة، فلقب بحاجي خليفة. أهم مؤلفاته بالعربية (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون).

الأولى من حكمهم، تقاليدهم العلمية السابقة، ومدارسها، وحلقات مساجدها، بل زادوا في بعضها، وفي أوقافها، واحترموا علماءها من السنة مهما كان مذهبهم، علما أن مذهب الدولة الرسمي هو المذهب الحنفي.

وإذا ما طالع القارئ العربي، باهتمام وتمحيص، كتب (التراجم العربية) خلال هذه الفترة التاريخية قد يخرج وهو مؤمن بأنَّ المجتمع العربي، بل الإسلامي، لم يعدم حركيته، وإنما كان يعيش فعاليات حضارية متنوعة، وبصفة خاصة العلمية والأدبية منها. وأقل شيء يقال فيها هو أنها ليست أدنى –في مستواها– من فعالياته خلال الفترة المملوكية السابقة، التي أُنصفت إلى حد ما، ووصفت بالخصب مع عدم التجديد، فقد شهدت هذه المرحلة ازدهارا في التأليف التاريخي والأدبي، وفي علوم الدين، واللغة العربية؛ فكثرت كتب الثقافة والعلم، وظهرت الكتب الموسوعية. فمن المؤلفين الموسوعيين الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) صاحب (القاموس المحيط)، ثم القلقشندي (ت٨٢١هـ) صاحب (صبح الأعشى في صناعة الإنشاء)، ثم ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) صاحب (الإصابة في تمييز الصحابة) و(الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة)، ثم المقريزي (ت٨٤٥هـ) صاحب (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار)، ثم هنالك عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) صاحب المؤلفات الكثيرة[١]، وكتب التراجم لهذا العصر تزخر بأسماء العلماء ومصنفاتهم في كل المجالات.

إنَّ جميع تلك المعطيات الأولية، لدليل واضح على حياة فكرية عربية غنية، تأبى بشدةٍ وصفها بالانحطاط، والتدهور، ولا سيما أنَّ تقويمها قد حصل بصورة سابقة لدراسة علمية، موضوعية، عميقة، ودقيقة. بل إنَّه يمكن أن يقال عنها ما قاله بعض المستشرقين عن حقبة (السلاجقة الأتراك) بأنَّه (لا يحق لنا أولًا أن ننعت بالانحطاط حقبة من التاريخ، تألق فيها عدد من كبار مفكري الحضارة الإسلامية)[٢]، ويذكر الدكتور عمر فروخ في مقدمة كتابه تاريخ الأدب العربي: (هذه الفترة ليست قليلة الشهرة فحسب، ولكنها مظلومة أيضًا، إذ يسمى القسم الأخير منها "عصر الانحطاط" تسمية فيها قليل من الصواب والحق، وكثير من الخطأ والباطل)[٣].

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي ص٨٨٥.

(٢) المختار من خلاصة الأثر ص١٧.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٨٨٥/٤.

إنَّ هذه المرحلة المتهمة من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، التي لم تُدرس الدراسة الكافية، أو تقوَّم التقويم الموضوعي السليم بحاجة إلى قيام المؤرخين، والمفكرين العرب المعاصرين، ببحث هذا الأمر، بحثًا أكثر جدية، وأصالة، وموضوعية، وهو ما يدعو إليه كثير من الدارسين لهذه المرحلة، من ذلك ما دعت إليه الدكتورة ليلى الصباغ حين قالت: (لقد آن الأوان لإعادة تقويم الحضارة العربية في الفترات التي وصفت بالانحطاط، والتدهور. فعلى المؤرخ العربي المعاصر، أنْ يدخل ميدان الدراسة العلمية العميقة، وهو خالي الذهن تمامًا من أية أفكار سابقة، وأنْ ينكبَّ بشهية وإقبال على (تراث) تلك الحقب، وأنْ يُمعن فيه درسًا، وتنقيبًا، وتدقيقًا، وتجريحًا، وتعديلًا، وبموضوعية بحتة. ولعله سيرى أنَّ الحضارة العربية، على الرغم من بعض ذبول حلَّ بها بين حين وحين، كانت أبقى، وأكثر ديمومة من وجودهم السياسي الموحد)[1].

## نسبه وحياته

هو: يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض، كما عرّف بنفسه في مستهل شرحه حيث قال: (... وبعد فيقول العبد الضعيف المفتقر إلى مغفرة من الله المقتدر، يعقوب بن أحمد بن حاجي عوض... )[2]، أما كتب التراجم فقد جاءت بترجمته مختصرة، وفي سطور قليلة، تذكر نفس الاسم باختلاف بسيط، ففي كشف الظنون عرّفه حاجي خليفة فقال: "يعقوب بن أحمد بن حاج عوض"[3]، وفي هدية العارفين نجد أنَّ اسمه: "يعقوب بن أحمد بن الحاج عوض الرومي الحنفي"[4]، وفي معجم المؤلفين: "يعقوب بن أحمد بن عوض"[5].

هذه كتب التراجم التي عثرنا على اسمه مخطوطًا بها، وقد اقتصرتْ على ذكر اسمه فلم تزودنا بمعلومات وافية عن سنة ولادته، ولا نشأته، ولا حياته، شأنه في ذلك شأن غيرِه من العلماء الذين لم ينالوا حظهم من الذكر.

---

(١) المختار من خلاصة الأثر ص٩.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٢٠٠.

(٣) ينظر: كشف الظنون ١٣٧٦/٢.

(٤) ينظر: هدية العارفين ٥٤٦/٢.

(٥) ينظر: معجم المؤلفين ١٢٣/٤.

## شيوخه وتلاميذه:

مما تقدم لا نستطيع معرفة شيوخه أو تلاميذه، ومن الواضح من خلال شرحه أنَّه من المعلِّمين، وأنَّ له تلاميذ، فأسلوبه في الشرح قائم على طرح السؤال والجواب، وهذا من أساليب المعلمين.

## مذهبه:

ويتضح من خلال التعريف به في هدية العارفين، ونصُّه: "يعقوب بن أحمد بن الحاج عوض الرومي الحنفي"، -بأنَّه رومي الأصل، كما أنَّه حنفي المذهب، وهو المذهب السائد في حكم الدولة العثمانية.

## مكانته العلمية ومؤلفاته

الذي يتضح من خلال شرحه للكافية أنه كان ضليعًا في علوم العربية من لغة، وأدب، بصيرا بالنحو، متعمقا في مسائله، دقيقا في تعليلاته، له اطلاع على المنطق والفلسفة.

أما **مؤلفاته**: فلم تذكر كتب التراجم إلَّا كتابًا واحدًا، وهو (شرح الكافية)، في حين نجده يذكر في ثنايا شرحه ويحيل إلى شرح له آخر مطول.

## وفاته:

لا نكاد نجزم بتاريخ محدد لوفاة الشارح؛ ففي معجم المؤلفين نجده يذكر: يعقوب بن عوض كان حيا ٨٤٥هـ[1]، والذي يظهر أنَّ هذا التاريخ هو تاريخ انتهائه من شرح الكافية؛ فقد ذكر حاجي خليفة ذلك في كشف الظنون: (... فرغ مؤلِّفه من تحرير الشرح في ربيع الأول سنة ٨٤٥هـ خمس وأربعين وثمانمائة)[2]، ومن ثمّ فوفاته تكون بعد هذا التاريخ.

---

(١) ينظر: معجم المؤلفين ١٢٣/٤.

(٢) ينظر: كشف الظنون ١٣٧٦/٢.

# المبحث الثاني: التعريف بالكتاب

## أ) المادة العلمية للكتاب:

المادة الأساسية التي يتكون منها هذا الشرح، هي نصوص كافية ابن الحاجب؛ فقد تناولها ابن حاجي عوض –شأنُه شأن شراح الكافية– بالشرح والتحليل والتعليق، وذِكرِ آراء العلماء في المسائل المختلفة ومناقشتِها وإبداءِ وجهة نظره، وقد استشهد في شرحه بثلاثمائة وثمانين آية، وبلغت الأحاديث الشريفة في الشرح أربعة عشر حديثًا، واستشهد بمائة وواحد وسبعين شاهدًا شعريًّا، وذكر طائفةً من أقوال العرب وأمثالهم، كما جاء الكتاب حاملًا لنصوص من كتب نحوية متعددة وأسماءِ طائفةٍ من العلماء وآرائهم. واعتمد ابن حاجي عوض في شرحه على السماع، والقياس، والعلل النحوية، وإجماع النحاة.

## ب) منهجه في الشرح:

### ١– طريقة الشرح:

التزم الشارح رحمه الله بمنهج ابن الحاجب في كافيته في تقسيم أبواب الكتاب؛ فقسمه إلى ثلاثة أقسام: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف، وفي أثناء الشرح يورد نص ابن الحاجب مسبوقا بـ: قال، أو قوله، ويشرحه كلمة كلمة، ويلاحظ أنَّه استعان كثيرا بكلام ابن الحاجب سواء في شرحه للكافية، أو للمفصل، أو في الأمالي، وقد بيَّن ابن حاجي عوض المنهج الذي سار عليه في هذا الشرح في مقدمة شرحه للكافية، وهو الوسطية التي لا إخلال فيها ولا إملال، فجاء كما يقول: "شرحا موافقا لما ارتضاه الأوِدَّاءُ، ومخالفا أيّ مخالفة لما ارتجاه الأعداء... وبالجملة كان مختصرا حاويا لزبدة ما تكلمه علماء النحو..."[(١)]، بيد أنَّه يلاحظ ميل ابن حاجي عوض إلى الاستطراد أحيانا، فيشرح بعض الكلمات ويبين معناها، وكثيرا ما يذكر المعنى اللغوي في تعريفاته، ومن أمثلة استطراداته قوله: (... وحَمُوكِ – بكسر الكاف في الأخير؛ لأنَّ الحم من أقارب زوج المرأة، فيكون معناه: قريب زوجها ولهذا لا يضاف إلَّا إلى مؤنث)[(٢)]، ويلاحظ تأثره بالمنطق، ومن ذلك استعماله لبعض الألفاظ والمصطلحات المنطقية كالحد، والماهية، والنوع،

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن أحمد ص٢٠٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن أحمد ص٢٧٩.

والأمر العدمي، والدور، والتسلسل، والدلالة القطعية، والدلالة الضمنية.

واهتم الشارح بذكر المصادر والكتب والعلماء الذين استقى منهم مادة كتابه، فنقل لنا آراء العديد منهم وحفظ آراء علماء لم تصل كتبهم إلينا كنقله عن شرح الكافية للإمام الحديثي، وكأقوال النكساري. كما اهتم بالخلاف النحوي وذكرِ الآراء والموازنة بينها، ويلاحظ أنَّه نقل عن أكثر من نسخة من نسخ الكافية؛ فهو يقابل بين هذه النسخ حتى يصل إلى الصواب، ومن ذلك قوله في أقسام الكلمة: (... لأنَّ الكلمة إما ذات أنْ تدل على معنى في نفسها – وفي بعض النسخ "في نفسه" بتذكير الضمير راجعا إلى المعنى، ولكل منهما وجه)[1]، وقد غلب على أسلوبه في الشرح السهولة والوضوح، وتجنب الإطناب بالإحالة على المطولات في عدد من المواضع، من ذلك قوله عند حديثه عن إعراب الأسماء الستة: (ثم اعلم أنَّ كون إعراب هذه الأسماء على الوجه المذكور أكثريا لا كليا؛ لأنَّ فيه اختلافات كثيرة بين النحاة، لا يليق ذكرها بهذا الكتاب، فمن أراد الاطلاع عليها فليطالع المطولات)[2]، كما اهتم الشارح بالربط بين أبواب الكتاب، مبينًا علاقة كل باب بما سبقه، من ذلك قوله في باب المبتدأ والخبر: (ولما فرغ من بيان الفاعل وما يتعلق به، ومن بيان ما يقوم مقامه، شرع في بيان لواحقه فقال: منها، أي: المرفوعات: المبتدأ والخبر... )[3]، هذه أبرز سمات شرح يعقوب بن أحمد التي أجملَها في مقدمته فقال: (... ومع ذلك لم يقع له شرح يكشف عن وجوه فرائد الأصول نقابها... نعم، الشارحون – رحمهم الله رحمة واسعة – قد ذكروا ما أفاد ذلك، إلَّا أن فوائد متكثرة وقعت في مجالات متعددة، فعسر بذلك ضبطها على المتعلم، مع أنَّه مما لا بد منه، فمن رامٍ احتلج لدي عناية مني عليه، أن أجمع تلك الفوائد وأضمها... )[4].

## ٢– الحدود النحوية:

الحد لغة: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود، وفصل ما بين كل شيئين: حدٌّ بينهما، ومنتهى كل شيء: حدُّه[5]، وقد

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن أحمد ص٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن أحمد ص٢٨١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن احمد ص٤١٤.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن احمد ص٢٠١.

(٥) ينظر: لسان العرب مادة (حدد).

عرَّفه الفاكهي بقوله: اعلم أنَّ الحد والمعرِّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد، وهو: ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلَّا ما كان جامعًا مانعًا(١).

والحد عند النحويين "هو الدال على حقيقة الشيء"(٢) و"هو الكاشف عن حقيقة المحدود"(٣) و"تمييز المحدود عما يشاركه"(٤).

ويشترط في الحدّ أنْ يكون مطّردًا منعكسًا، والاطراد هو أنَّه كلما وُجِد الحدّ وُجد المحدود، والانعكاس هو كلما انتفى الحدّ انتفى المحدود. كما ينبغي أنْ يتصف بالوضوح والدقة؛ فتكون الألفاظ المستعملة في التعريف واضحة لا إبهام فيها، فلا يصح استعمال الألفاظ الغريبة أو الغامضة، ولا المجازات بدون القرينة، وألا يكون شديد الاتساع ولا شديد الضيق، ويحدد المفهوم بدقة دون زيادة أو نقص، فالحد هو "لفظ وجيز يدل على طبيعة الشيء المخبر عنه"(٥).

وقد كان ظهور الحدود النحوية لأسباب علمية وتعليمية، فالأسباب العلمية هو أنَّه بعد استقرار المصطلح النحوي أصبح تعريفه ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية المصطلح في مجاله العلمي؛ كي لا يختلط ويتداخل مع مصطلحات العلوم الأخرى، وليكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها. أما الأسباب التعليمية فكانت لتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلمين، ورغبة في التسهيل على دارس النحو؛ فهذه الحدود تحفظ من العلم جوهره ولبابه، وتقرب للطلاب العلم، وتسهل لهم تناول مسائله(٦).

وقد اشتد اهتمام النحويين بالحدود منذ مطلع القرن الخامس الهجري، وأفردوا كتبا خاصة بها، وأخضعت الحدود النحوية للمقاييس المنطقية؛ ولذلك كثرت الحدود النحوية وتعددت للمصطلح الواحد، وكثر الخلاف فيها، وخرجت بعض الحدود عن إطارها النحوي إلى نطاق الفلسفة، وغدت بعض الحدود ألغازا فلسفية يصعب فكها، وهكذا نجد الحدود "أصابها ما

---

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية للفاكهي ص٤٢.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص٤٦.

(٣) ينظر: مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ٤٧/١.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٤٥/١.

(٥) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص٣٨.

(٦) ينظر: الحدود في التراث النحوي لجنان التميمي ص٩٥.

أصاب النحو العربي في مراحل تطوره فبدأت سهلة ذات طابع لغوي، ثم مال بها النحاة إلى التعقيد بالتدريج انسياقًا وراء تطور الحياة العقلية، وتقليدًا لما هو جارٍ في العلوم الأخرى دونما حاجة تدفع إلى هذا التقليد"(١).

ونجد يعقوب بن حاجي عوض في شرحه لكافية ابن الحاجب قد اعتنى بالحدود النحوية عناية ملحوظة، فنراه يذكر شروط الحد فيقول: "والاطراد: التلازم في الثبوت، وهو أنْ يصدق المعرَّف- بفتح الراء- على جميع أفراد المعرِّف-بكسره-، وهذا معنى كون التعريف مانعا لأغيار المعرف، وهو لا يدخل فيه شيء من أغياره لازم، فكلما كان الحد مطردًا كان مانعًا.

والانعكاس: التلازم في الانتفاء، وهو: أنْ ينتفي صدق المعرَّف- بفتح الراء- بانتفاء صدق المعرِّف-بكسره- وعكسه: أنْ يصدق المعرِّف-بالكسر- على كل ما صدق عليه المعرَّف، وهذا معنى كون التعريف جامعا لأفراد المعرف، وهو تناوله لكل واحد من أفراد المعرف، فكلما كان الحد منعكسًا كان جامعًا(٢).

وبدراسة الحدود التي أوردها الشارح يتضح أنَّه التزم في أغلبها بالحدود التي ذكرها ابن الحاجب في مقدمته، فكان يذكر تعريف ابن الحاجب ويشرحه كلمة كلمة، ويحرص على إخراج محترزات التعريف ومن ذلك عند شرحه لتعريف الفعل؛ قال: "فقوله: ما دل على معنى حسن شامل للأنواع الثلاثة، وقوله: في نفسه يخرج الحروف، وقوله: مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة يخرج الاسم وبقي التعريفُ مُنطبقًا على المعرَّف"(٣)، ويلاحظ لجوؤه إلى إعراب بعض ألفاظ الحدود زيادة في الشرح والتوضيح، ومن ذلك قوله في شرح تعريف الاشتغال: "... باب ما أضمر عامله، (ما) موصولة والضمير البارز المتصل بـ (عامله) عائد إليه، و(على) في قوله: على شريطة التفسير متعلق بـ (أضمر)، فالمعنى: ما أضمر عامله إضمارًا على شريطة أنْ يكون ذلك العامل مفسَّرا بشيء"(٤).

وقد يستعين بالتمثيل في توضيح بعض الحدود فيستشهد بالآيات القرآنية أو الحديث الشريف

---

(١) ينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه للدكتور علي الياسري ص٣٤٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٣٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٧٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٥٨.

وبأشعار العرب وأقوالهم، ومن ذلك في شرحه لتعريف الكلمة قال: "ويقال في اصطلاح النحاة على ما هو: لفظ وضع لمعنى مفرد دون غيره، وفي غيره قد تطلق على التام كقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا﴾[1]، وكقول النبي ﷺ: «الكلمة الطيبة صدقة»، وكقول الموحدين: أشهد أن لا إله إلَّا الله كلمة الشهادة، ولا إله إلَّا الله كلمة الإخلاص، وعلى القصيدة، كما يقال: هذه كلمة الجود"[2]، كما كان للتعريف اللغوي عناية عند الشارح فقلما يخلو شرحه للحد من ذكر التعريف اللغوي، فمن ذلك عند تعريف الفاعل قال: "وهو أي الفاعل في اللغة: من كان محلًّا لصدور الفعل، وفي الاصطلاح: ما أسند إليه الفعل..."[3]، وفي تعريف المضمر قال: "المضمر وهو في اللغة مشتق من: أضمرت الشيء في نفسي إذا سترته وأخفيته..."[4].

وكان معنيا بذكر الاعتراضات على بعض حدود ابن الحاجب والرد عليها، ومن ذلك عند شرحه لحد التوكيد الذي عرَّفه ابن الحاجب بأنَّه "تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول"؛ نجده يذكر الاعتراضات على هذا الحد، ويجيب عليها فيقول: "واعترض بأنَّ الحد المذكور لا يتناول (أجمع) وأخواته؛ لأنها لا تقرر أمر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول، فلو قال: التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، أو يتبع ما يقرر أمره في النسبة أو الشمول، لكان أصوب! وأجيب عنه بأن تناول هذا الحد هذه الأشياء ظاهر؛ لأنَّ المراد بالتقرير المذكور أعم من أن يكون على سبيل الاستقلال، أو على سبيل التبعية. ويمكن أنْ يجاب عنه بوجه آخر؛ وهو: أنَّا لا نسلم أنَّ الشيء الذي ادعى المعترض خروجه لم يقرر أمر المتبوع في الشمول، فإن الشمول أعم من أن يكون على سبيل الانفراد، وأن يكون على سبيل الاجتماع؛ وحيث كان القصد إلى الثاني أتوا بما ذكره، لكون لفظة (كل) يحتملها، فلما أتى بـ (أجمعين) عُلم أن المراد منه هو الشمول على سبيل الاجتماع، فعلم أن لكل من (كلهم) و(أجمعين) فائدة الشمول، وعليه اعتراض في المطول، وجوابه مذكور في حاشيته"[5].

---

(١) سورة التوبة: ٤٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٠٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص ٣٦٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٧٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٤٧.

وقد وردت بعض المصطلحات الفلسفية خلال شرحه لبعض الحدود كالدور والتسلسل والماهية الحقيقية والماهية الاعتبارية والدليل العدمي والوجودي ويلاحظ كثرتها في بداية الشرح؛ فمن ذلك قوله: "... أنَّ مفهوم المفرد عدمي؛ لأنَّه عبارة عن عدم انقسام جزء اللفظ على جزء المعنى، والشيء العدمي لا يصلح أنْ يكون فصلًا؛ لأنَّ الفصل مقوم للماهية، والأمر العدمي لا يكون مقوما؛ لامتناع تركيب الماهية الوجودية من الأمرين اللذين أحدهما وجودي والآخر عدمي، فلا يصلح حدًّا للكلمة"(١). وقوله عند شرحه لتعريف الحرف: "... ثم ذلك المتعلق إما اسم فعل، أو فعل، ولا يجوز أن يكون حرفًا، وإلَّا لزم الدور أو التسلسل"(٢).

## ٣- المصطلح النحوي:

حددت المعاجم العربية دلالة هذا المصدر الميمي للفعل "اصطلح"، من المادة "صلح" بأنَّه ضد الفساد، ويفيد زوال الخلاف والاتفاق. أما إذا عُدي بحرف الجر فإنه يفيد التعارف على أمر، والاتفاق عليه. ومع تكون العلوم في الحضارة الإسلامية تخصصت دلالة كلمة (اصطلاح) ليصبح معناها: الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص. ويعرف التهانوي الاصطلاح أو المصطلح بأنَّه: (اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص، أي أنَّه العرف الخاص وهو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم معين بعد نقله من موضوعه الأول لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص)(٣).

ولعل المصطلح، والاصطلاح يطلق أحدهما بدل الآخر، وهو شائع، إلَّا أنَّ الاصطلاح كان أقدم ظهورا ورواجا، ولم تظهر لفظة مصطلح أو اصطلاح في المعاجم العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى ضوابط القواميس العربية، ولا سيما القديمة منها التي تعمل على عدم إيراد صيغ المشتقات المطردة، إلَّا في الحالات الشاذة التي لا تخضع للقياس، وكان أول قاموس عربي وردت فيه لفظة اصطلاح، هو (تاج العروس) (القرن ١٣هـ) وتبعته بعد ذلك القواميس الحديثة والمعاصرة. وقد كان لفظ (مصطلح) رائجا خلال القرن الثامن الهجري على يد بعض الصوفية، وكتاب الدواوين

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن أحمد عوض ص٢٢١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن أحمد عوض ص٢٢٦.

(٣) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١.

والمؤرخين[1]. ثم نجد اللفظ قد استعمل من قبل ذلك في مجال معرفي آخر هو مجال علوم الحديث، فمن بين علوم الحديث الشريف، علم يسمى (مصطلح الحديث) يتناول فيه أصحابه مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي من حيث القبول والرفض، وأقسام الحديث الصحيح والحسن والضعيف.

وقد أدرك القدماء أهمية دراسة مصطلحات كل علم والعناية بها؛ فالجاحظ يذكر أنَّ النحويين قد وضعوا مصطلحات (الحال والظروف وما أشبه ذلك؛ لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين وأبناء البلد علم العروض والنحو)[2]، فالمصطلحات وسيلة أساسية من وسائل تكوين المعارف وتنظيمها وتطويرها، ومن ثم ينبغي لها أنْ تتسم بالدقة والوضوح بحيث لا يكون للمصطلح في علم من العلوم أكثر من مدلول واحد. كما ينبغي ألا يكون للحقيقة الواحدة أو الموضوع الواحد أكثر من مصطلح أي أكثر من تسمية واحدة أو رمز لغوي واحد يدل عليه[3]، ومن المبادئ الأساسية التي على أساسها يُصاغ المصطلح العلمي ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي؛ فالعلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للألفاظ كبيرة جدا، وقد يكون انفصالهما في الدلالة مستحيلًا.

فالمصطلحات النحوية كانت تنشأ حسب الملابسات، وحسب الظروف، ولم يكتمل تنقيحُها إلَّا بعد نضج ووعي حقيقي لهذا العلم، مثله مثل أي علم آخر، نشأة فمخاض مصطلحات، ثم استقرار هذا الاستقرار الذي عرف طريقه على يد (الخليل)، وقد جاء من بعد الخليل أساتذة وتلاميذ حذوا حذوه في هذا العلم، واقتفوا خطاه فـ (سيبويه) وضع كتابا في النحو مكتملا من ناحية المصطلح، فالعلماء الأولون –بداية من أبي الأسود الدؤلي مرورا بالقراء ووصولا إلى الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء– هم الذين كان لهم قصب السبق في إرساء هذه المصطلحات مهما كان من خلاف قائم بين المدرستين، حتى وصلنا بهذا الاكتمال، وظلت هذه المصطلحات مستقرة حتى اليوم، وإنما كانت الغلبة والاستعمال للمصطلح البصري على حساب المصطلح الكوفي؛ وذلك لسبب قوي هو سيادة الدرس البصري على الدرس الكوفي، فالمذهب

(١) ينظر: المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين ص١٢.

(٢) ينظر: البيان والتبين ١/١٤.

(٣) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها ص٦.

البصري نجده قد انتشر انتشارا كبيرا في شروحه والتعاليق عليه، ثم إن أغلب النحاة كانوا ينتصرون للمذهب البصري – حتى كتب الخلاف التي كان من المفروض أن تكون منصفة نجد الميل واضحا فيها للبصريين ككتاب الإنصاف لابن الأنباري، وحتى المعاجم نفسها لا نجدها تذكر مصطلحات للكوفيين إلَّا نادرا.

وقد يكون ذلك لنشأة المدرسة الكوفية التي جاءت بعد أن تطورت المدرسة البصرية واستقرت قواعدها ونضجت أسسها وبلغ أشده قياسها وتعليلها. وكان للمدرسة الكوفية منهج خاص بها يخالف في كثير من أصوله المنهج البصري، فكان لهذا الاختلاف أثر كبير في اختلاف المصطلحات، وقد عمل الكوفيون على إيجاد مصطلحات خاصة بهم مقابل المصطلح البصري؛ لتكون مدرستهم النحوية مستقلة في منهجها ومصطلحاتها. فأسهمت المدرستان معا في تطور المصطلح النحوي واستقراره.

وعلى الرغم من سيادة المصطلح البصري إلَّا أنَّ هناك مصطلحات كوفية ظهرت واشتهرت بين النحاة، ولقيت قبولا عند المتأخرين كالنعت والخفض ومالم يسم فاعله وذلك لقوتها في الدلالة، فقد حظي النحو الكوفي في العصر الحديث بشيء من العناية والاهتمام من قبل بعض الباحثين نلمس ذلك جليا في كتاب الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين عبد القادر الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ) وهو من أوائل الكتب التي بحثت في النحو الكوفي في العصر الحديث قال الكنغراوي: (هذا كتاب نحو وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم، إذ وجدتها أهملت، وهي تحتاج إلى النظر والتبصر من أهل التأويل، والفقهاء، والعلماء... )[1].

وبدراسة المصطلح النحوي في شرح يعقوب بن حاجي عوض لكافية ابن الحاجب نجده قد استخدم المصطلحات البصرية في أغلب الأبواب، ومن ذلك ترجيحه لمصطلح البصريين "ضمير الفصل"، قال: (ويسمى أي الصيغة التي تتوسط بين المبتدأ والخبر فصلا عند البصريين... والكوفيون يسمونها عمادا؛ لاعتماد السامع به على الفصل، والأول أخص فيكون أولى، وجه الأولوية ظاهر)[2]. وكذلك استخدامه لمصطلحات المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، فالكوفيون يسمونها أشباه مفاعيل ولا يوجد لديهم إلَّا مصطلح المفعول به.

---

(١) ينظر: الموفي في النحو الكوفي ص٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٩٤.

وعلى الرغم من غلبة المصطلح البصري في الشرح إلَّا أنَّ الشارح في بعض المواطن يختار المصطلح الكوفي ويرجح تسميته واستخدامه، فقد رجح تسمية الجر خفضًا كما هو عند الكوفيين فقال: (ويسميه الكوفيون خفضًا، ولا مشاحة في الاصطلاح، ووجه التسمية به أولى من وجه الجر؛ لأنَّ الخفض نقيض الرفع في اللغة... )[1]، فهو يختار الأنسب متى ما استقام له ذلك.

## ٤- التعليلات:

العلة النحوية ركن من أركان القياس، اهتم بها العلماء فألفت فيها المؤلفات، وكثرت حولها الآراء، وتعددت فيها الأقوال، وهي لغة تعني: المرض، علَّ واعتلّ: أي مرض فهو عليل، وهي الحدث يَشْغَل صاحبه عن حاجته، كأن العلة صارت شغلًا ثانيًا منعه شغلَه الأول.

وفي الاصطلاح: العلة في النحو هي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة.

وأوجز الدكتور مازن المبارك الحديث عن تاريخ العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقوله: "إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي.

إن الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة فهجموا بظنهم على موطن العلة محاولين انتزاعها وتوضيحها. يقول في هذا السبيل: "اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له، فمثلي مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٦٦.

هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلَّا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أَلْيق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[1]، وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل.

ثم تلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتبًا خاصة بها؛ فألف تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المشهور بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦هـ كتاب (العلل في النحو). وألف بكر ابن محمد المازني المتوفى سنة ٢٤٨هـ (كتاب علل النحو) ... هكذا لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى كانت علل النحو موضوعًا ذا قيمة، ترمقه أنظار النحاة، ويكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار.

وأما العلة في القرن الرابع فقد استمر البحث فيها، وزاد اهتمام النحاة بها، فكثرت فيها مؤلفاتهم، وأطيلت أبحاثهم. وفيه صنفت العلل، فكانت تعليمية وقياسية ونظرية جدلية. وتأثر البحث النحوي بالنظر الفلسفي، والجدل الكلامي، والأسلوب الفقهي، وكان للبحث في العلل نصيب غير قليل، حتى بدا أن القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو، وأرسى أسس البحث النظري فيه. وصار واضحًا في هذا القرن تأثر النحاة بطريقة الفقهاء والمتكلمين، وهكذا ألفوا على منوالهم وساروا على نهجهم.

وأثبت علماء هذا القرن أنَّ النحويين كانوا يخترعون العلل معتقدين أنَّها هي وجوه الحكمة التي لاحظها العرب في كلامهم. ظهرت في هذا القرن- عند ابن جني- آراء نحوية كانت عنده بذورًا فكرية هادئة. ثم وجدت بعد ذلك بيئة ملائمة وتربة خصبة، فأصبحت عماد ثورة أذكاها ابن مضاء القرطبي في النصف الثاني من القرن الخامس". وكذلك ظل النحو والبحث النحوي في القرون التالية ينهل من القدماء ومن أصول الفقه والكلام. فما مفهوم العلة عند يعقوب بن حاجي عوض؟ وما نوع العلة المستخدمة في شرحه لكافية ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ)؟

وبالنظر إلى شرح يعقوب بن حاجي عوض للكافية نجد أنَّه أكثر من استخدام العلة؛ فكان معنيًّا بتعليل الأحكام النحوية تعليلا يجعل القارئ مقتنعا، وقد أكثر من التعليل في شرحه وكأننا أمام كتاب في العلة؛ فهو يعلل لترتيب الأبواب يقول: "ثم لما كان في باب التنازع بحثٌ عن إضمار الفاعل أورده في المرفوعات..."[2]، ويعلل للمصطلحات النحوية، من ذلك تعليله

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص٦٦.

(٢) ينظر: شرح يعقوب للكافية ص٣٨٨.

لتسـمية الإعراب إعرابًا بقوله: "فإن قلت: لم سمي الإعراب إعرابا؟ قلت: لأنَّ الإعراب في اللغة الإبانة من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان، ولما كان هذا مبينًا للمعاني المختلفة سُمي إعرابا ليوافق اللفظ المعنى..."(١)، ويعلل للأحكام النحوية، ومن ذلك تعليله تقديم الخبر إذا كان ظرفا يقول: "أو يكون الخبر ظرفا مقدما عليه وهو في مثل قولك: في الدار رجلٌ، وذلك لأنَّه حينئذ أشبه الفاعل بتقدم الحكم عليه، فجاز وقوعه نكرة كالفاعل، ولأنها تصير كأنها موصوفة بالظرفية، وإنما اختص الحكم المتقدم عليه بكونه ظرفا حتى لا يجوز: قائم رجل؛ لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها، وذلك لأنها ليست بأجنبية عن الأشياء؛ لأنَّ أكثرها لا يخلو عنها"(٢). كما أنَّه يعلل لاختياراته؛ يقول عند حديثه عن العامل في المفعول معه: "... ثم في هذا دلالة على المذهب الأصح وهو مذهب البصريين، وهو: أنْ يكون العامل في المفعول معه هو الفعل، وإن كان لازما؛ لأنَّه قد قوي بالواو، فتعدى إلى المفعول كما تعدى بسائر الحروف من الهمزة والباء وغيرهما"(٣).

فقد كان استخدامه للعلة في مواضع كثيرة من الشرح، وكانت وسيلة لديه لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحًا مفصلًا، وقد اختلفت العلل المستخدمة في شرح يعقوب وتنوعت، فجاءت كثيرة واضحة غير غامضة تغلب عليها العلة التعليمية. فقد كان الشارح على وعي بجوانب العلة وأنواعها، وقد نهج في التوسل بها نهجًا واضح المعالم بيّن النتائج، وهي في أغلبها تكرارٌ وإعادة للعلل التي جاءت على ألسنة النحويين السابقين.

## ٥- طرح الأسئلة والإجابة عنها:

من الأساليب التي انتشرت عند بعض النحاة لتوضيح المادة العلمية للناشئة طرح الأسئلة والإجابة عنها، واستخدام الحوار والمناقشة؛ ويتضح من خلال شرحه اتباعُه لهذا المنهج، وبخاصة أنَّه أوضح في مقدمته أنّه كتاب للمتعلمين، فيأتي بالمسألة النحوية في صورة السؤال والجواب، وهذا المنهج غالبٌ في الشرح لا تخلو صفحة منه؛ فترددت عبارات (فإن قلتَ) و(لقائل أن

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٢٦٤.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٤٢٩.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٥٩٠.

يقول)، ومن استخدامه لهذا الأسلوب التعليمي عند حديثه عن أنواع الإعراب وبيانِه لها؛ قولُه: "فإن قلت: لِمَ انحصر الأنواع في الثلاثة؟ قلت: لأنَّ الإعراب إنما وضع بإزاء المعاني التركيبية، وتلك المعاني ثلاثة – كما سيجيء – فلزم حصر الإعراب فيها أيضًا"(١).

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٢٦٧.

# الفصل الأول

## منهج الشارح في الاختيار النحوي

المبحث الأول: منهجه في عرض المسألة ومناقشتها

المبحث الثاني: منهجه في إبداء الرأي ثم اختياره

المبحث الثالث: الاختيار بالاعتراض على الرأي المخالف

# تمهيد

منذ أنْ اكتمل بناء النحو، واستوى على سوقه والتصنيف فيه قائم على الترجيح بين الآراء، حيث يقوم المؤلف بعرض ما خلص إليه من آراء، ثم يوازن ويناقش ويحاور حتى ينتخب منها ما يراه – من وجهة نظره – أقرب الآراء إلى الجهة التي ينزع عنها، والأقيسة التي يقول بها، سواء كان هذا الرأي لمدرسة معينة كالبصرية أو الكوفية، أم لشخص قد انفرد به كالخليل أو يونس أو الأخفش أو غيرهم، وقد جاء ابن حاجي عوض سائرًا على هذا الدرب، فهو في شرحه يسرد الآراء معزوة إلى أصحابها، ثم يختار منها ما هو راجح من وجهة نظره، وقد تنوعت مصطلحاته وألفاظه التي اختار بها، أو رجح رأيا على رأي؛ فمن ذلك: أنه يستخدم (عندنا) وهو الأكثر شيوعا واستعمالا في شرحه للتعبير عما يقول به من آراء، وتكرر كثيرا قوله (الصحيح)، وقد يقول (الأصح)، كذلك من مصطلحاته في الاختيار (ونحن نقول) و(الصواب) و(الصحيح) و(الأولى) و(اللائق) و(أظهر) (العلة المعتمدة) وقد عبر به في اختياره في العلل، ومن مصطلحاته الاعتراض بألفاظ منها: (فساد قول) و(لا يصح) و(ليس بالصواب) و(غير مستحسن) و(وفيه نظر) و(ليس بحجة)، وقد يعبر عن الرأي المخالف له بـ"زعم"، كما أنه قد يختار أو يرجح دون استخدام مصطلح معين، لذا سيكون تصنيف أساليبه في الاختيار على النحو التالي:

١- منهجه في عرض المسألة ومناقشتها.

٢- منهجه في إبداء الرأي ثم اختياره.

٣- الاختيار بالاعتراض على الرأي المخالف.

## المبحث الأول: منهجه في عرض المسألة ومناقشتها

لقد عالج الشارح المسائل النحوية بأساليب متنوعة. وطريقتُه في عرضها دقيقة، أساسها الإيجاز ونصرة البصرة؛ فقد تميز أسلوبه بالوضوح والدقة العلمية والقدرة على المناقشة والاستدلال لبعض الآراء والترجيح؛ مما يدل على سعة اطلاعه، وإلمامه بآراء المتقدمين؛ وهذا ما ذكره في مقدمته: "فوجهت ركاب النظر إلى ذلك، بالسعي الكامل في مطالعة الشروح، والجهد القوي في الاستخراج من الأصول والفروع..."(١).

ومن منهجه في عرض المسائل النحوية:

- يعرض المسألة بصورة الخلاف، ويوضح رأي كل فريق فيها ثم يختار، داعمًا هذا الاختيار بالأدلة السماعية وفي مقدمتها آيات القرآن الكريم، فمن ذلك قوله في باب التنازع: "اعلم أنَّه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال كل من الفعلين، بل بينهم اتفاق على ذلك، وإنما الخلاف بينهما في الاختيار، ولذلك قال: ويختار البصريون إعمال الثاني في الاسم الواقع بعدهما، بعد وقوع الاتفاق في جواز إعمال الأول فيه أيضًا. واستدلوا على مختارهم بالعقل والنقل، أما دليلهم العقلي فهو: أنَّ الثاني قريب ومجاور للمعمول، وليس في إعماله إبطال معنى، وللقرب والمجاورة زيادة قوة، ولذلك غيَّروا الإعراب - مع أنَّه من أهم المطالب عندهم - في مثل قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ مع أنَّه صفة لمرفوع، ووجوب التطابق بين الصفة والموصوف في الإعراب. وأما دليلهم النقلي فهو في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾(٢)، و﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾(٣)، فإنَّه أعمل في الآيتين الثاني دون الأول، إذ لو أعمل فيهما لكان الأحسن أنْ يقال: "أفرغه" و" اقرأوه" فيلزم ترك الأحسن، وهو: إضمار المفعول في الثاني، وعلى تقدير إعمال الثاني لم يلزم المحذور أصلًا، والمفعول من الأول حينئذ يجب حذفه. لا يقال: إنهما وردتا على حذف المضمر وإن كان على غير الأحسن؛ لأنا نقول: ذلك يؤدي إلى أنْ يكون كلام الله - تعالى - مقروءا على قراءة ليست بالأحسن من غير تضرر إليه، وهو غير جائز لوجود حسنها. ويختار الكوفيون إعمال الأول، واستدلوا على مختارهم - أيضًا - بالعقل والنقل"(٤). ثم نجده يعرض آراءهم ويرد

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٢٠١.

(٢) سورة الكهف:٩٦.

(٣) سورة الحاقة:١٩.

(٤) ينظر: شرحه للكافية: ص٣٩٣.

عليها: "أما دليلهم العقلي فهو أنَّ الفعل وقع في أول الكلام، والأول موضع لا يقع فيه إلَّا ما هو أهم بالذكر، فإعمال ما هو الأهم أولى من إعمال غيره وإنْ كان أقرب، وأيضًا: إنَّ للأول قوة لا يكون لغيره مثلُها، ويدل عليه: إلغاء أفعال القلوب عند التوسط والتأخر، مع أنَّ الفعل عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي فليس ذلك إلَّا لقوة التقدم، وأيضًا على هذا لم يلزم إضمار قبل الذكر، بخلاف ما إذا أعمل الثاني... والجواب عن الأول: سلمنا أنَّ الأول أهم وله قوة، لكن لا نسلم أنَّ قوته أكثر من قوة المقاربة والجوار، كما بينا في دليلنا. وعن الثاني: أنَّ الإضمار قبل الذكر يجوز إذا وُجد ما يفسره، وههنا كذلك كما في: ربه رجلا، فإنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف في علم المخاطب، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾[1]، استغنى عن ذكر (فروجهن) بذكر الأول"[2].

- يستخدم أسلوب المحاورة والنقاش في عرض المسألة، من ذلك ما ذكره في بدل الاشتمال: "ثم إنهم اختلفوا في بدل الاشتمال بعد اتفاقهم أنَّ هذه التسمية لوجود الاشتمال فيه، أي: أن أي شيء يشتمل على صاحبه؟ فذهب الفارسي، وصاحب التسهيل إلى أنَّ الأول هو المشتمل على الثاني، والآخرون على أنَّ الثاني مشتمل على الأول، وبعضهم ذهب إلى التعميم، وقال بعضهم: إن العامل مشتمل عليهما. والكل ليس بمستقيم..."[3].

- يعلل ويذكر الأسباب أثناء عرضه للمسألة النحوية، ومن ذلك عند حديثه عن شروط عمل اسم الفاعل فيقول: "ويعمل اسم الفاعل المجرد عن اللام عمل فعله أي الذي اختص به إنْ كان مبنيا للفاعل، وإنما كان عمل فعله بشرط وجود معنى الحال أو معنى الاستقبال فيه؛ لأنَّ الأصل في اسم الفاعل ألا يعمل، وإنما عمل لكونه مشابها للفعل المضارع في الحركات والسكنات، والدلالة على المصدر، واحتماله أحد الزمانين، ودخول لام الابتداء، فاشترطوا كونه بمعنى الحال أو الاستقبال عند العمل تكميلا لتلك المشابهة"[4]، إلى أنْ قال: "ويشترط الاعتماد على صاحبه أي: صاحب اسم الفاعل، أراد به: المبتدأ، وذو الحال والموصوف؛ وذلك لأنَّ اسم الفاعل صفة في المعنى... أو يشترط الاعتماد على الهمزة، أو على ما عند فقدان ذلك الاعتماد، وسبب

---

(١) سورة الأحزاب:٣٥.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٣٩٤.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٧٦١.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٩٤٠.

الاشتراط في الكل تقوية المشابهة بينه وبين الفعل وزيادة تكميلها"[1].

– يختصر في بعض المسائل ويحيل على أمَّات الكتب مكتفيًا برأي المصنف دون الخوض في الآراء الأخرى، من ذلك قوله: "وأما أعرفية الضمائر والعلم من سائر المعارف، وأعرفية بعضها عن بعض فمذكورة في المطولات مع اختلافات كثيرة، ونحن اقتصرنا على بيان ما ذُكر في المتن ليكون الشرح على قدر المتن"[2].

– يذكر أسباب اختياره، ومن ذلك قوله: "اعلم أنَّ العلماء اتفقوا على أنَّ العامل في (رُطبًا) (أطيبُ)، ولكنهم اختلفوا في أنَّ العامل في (بُسْرًا) ماذا؟ فذهب البعض إلى أنَّه اسم الإشارة، وذهب البعض الآخر إلى أنَّه (أطيب)، وقال بعضهم: لا هذا ولا ذاك، بل هو فعل محذوف، أي: هذا إذا وجد رطبًا، وحُذف الظرف وما أضيف هو إليه، سادًّا بالحال مسده، كما في: ضربي زيدًا قائما، ويعود الخلاف السابق في عامل الظرف، والأصح أنَّه (أطيب) لوجهين: الأول: أنَّ الاتفاق وقع منهم على جواز تمرُ نخلتي بسرًا أطيب منه رطبًا، والعامل ههنا في (بسرًا) (أطيبُ) بالاتفاق، إذ هو متعين لذلك؛ لتجرد الكلام عن اسم الإشارة، ولو كان (أطيب) عاملا ههنا فليكن عاملا ثمة أيضًا، إذ هما نظيران. والثاني: أنَّه لو كان الأمر كذلك لزم أنْ يكون صحة الكلام متوقفة على كون المشار إليه (بسرا) لكن وقوع الإشارة لا يتوقف على البسرية، وذلك لأن الحال قيدٌ لعامله، فتكون الإشارة مقيدة بالبسر، والمشار إليه والخبر يبقيان على إطلاقهما، إذ تقييد الإشارة لا يستلزم تقييد المشار إليه والخبر، بدليل جواز قولهم: هذا قائما زيدٌ، فإن الإشارة ههنا مقيدة بالقيام والإخبار عن المشار إليه بأنَّه (زيد) مطلقٌ غير مقيدٍ بحال القيام، فكذا في ما نحن بصدده قياسا عليه"[3].

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٩٤٠.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٨٧٦.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٦٠٨.

## المبحث الثاني: منهجه في إبداء الرأي ثم اختياره

استعمل يعقوب بن حاجي عوض في اختياراته مصطلحات متعددة لبيان موقفه النقدي من تلك الآراء وأصحابها، وهو أثناء ذلك يتبع منهجًا علميًّا في عرض الآراء وذكر أدلتها، ثم ترجيح ما يراه مناسبًا من هذه الآراء، مستندًا في اختياراته على أسس ومصادر وإنْ كان في أغلبها بصري النزعة، وعلى الرغم من ذلك فقد كان منهجه في عرض الآراء يقوم على احترام وتقدير آراء العلماء، وكان يميل في الأغلب إلى ما يوافق ابن الحاجب، وقد كان عمله أثناء عرض المسائل يقوم على مقابلة الأدلة والحجج، والرد على الرأي المخالف بأسلوب واضح. فيغلب على منهجه في الاختيار:

١- الاختيار باللفظ الصريح: وهو الأكثر استعمالًا في اختيارات الشارح، فنجده في أغلب المسائل بعد عرضها وذكر الآراء فيها يصرح باختياره بألفاظ متنوعة منها:

- الأصح: وهو أكثر الألفاظ استخدامًا في اختياراته فقد ظهر في أغلب المسائل التي اختار فيها ومن ذلك قوله: "وإنما ابتدأ بالفاعل منها؛ لأن الفاعل هو الأصل على الرأي الأصح..."(١).

- الصحيح: وقد تكرر استخدامه لهذا اللفظ في عدد من اختياراته من ذلك عند حديثه عن عامل المضاف إليه وبعد ذكره للآراء قال: "... وذهب البعض الآخر إلى أنَّه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر. هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة..."(٢).

- أقرب إلى الحق: استخدم هذا اللفظ في المسائل التي يفصل فيها ويذكر الآراء؛ ومن ذلك حديثه عن الاختلاف في انصراف الممنوع من الصرف إذا دخله الألف واللام أو أضيف، فبعد ذكره لجميع الآراء نجده يقول: "واختار بعضهم التفصيل وقال: إن بقي العلتان بعدهما يبقى غير منصرف أيضًا عملًا بالعلتين، وذلك في ما لم تكن العلمية فيه مؤثرة، شرطًا كانت أو لا، كما في جُمَعَ وأخواته، وإلَّا يكون منصرفًا، فالعدم علة المنع، وذلك قد يكون بانتفائها كما في ما يكون العلمية شرطا فيه، أو بانتفاء أحدهما وذلك في ما يكون العلمية مؤثرة فيه من غير كونها شرطًا.

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٦٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦٩١.

ثم الظاهر أن هذا أقرب إلى الحق من المذهبين الأولين؛ لأنَّ اللازم منهما هدم القاعدة المقررة"[١].

– الأظهر: من الألفاظ التي تدل على اختياراته. ومن استخدامه لهذا اللفظ ما جاء عند ذكرِ الآراء في حذف الخبر وتقديره، فبعد أنْ ذكر رأي البصريين بأنَّ الخبر في مثل (كل رجل وضيعته) محذوف والتقدير: كل رجل وضيعته مقرونان؛ قال: "هذا كله على مذهب البصريين، وأما على مذهب الكوفيين فالخبر هو (وضيعته)، قالوا: إن الواو ههنا بمعنى (مع)؛ فكما إذا صرحت بـ (مع)، مع عدم الاحتياج إلى الخبر، كذلك بالواو التي بمعناها. فلا يكون مما نحن فيه، لكن الأظهر ما ذهب إليه البصرية"[٢].

– مذهب الأكثرين من المحققين: من استخدامه لهذا اللفظ عند حديثه عن العامل في المنادى قال: "اعلم أن كلام المصنف يدل تصريحه على أنَّ العامل في المنادى هو: الفعل المحذوف اللازم حذفه، كما هو مذهب الأكثرين من المحققين، خلافا لمن ذهب إلى أنَّ عامله حرف النداء"[٣].

– هو الوجه: استخدم هذا اللفظ عندما اختار إعراب سيبويه لـ (ما أحسن زيدًا) فبعد أنْ ذكر رأي الأخفش والفراء قال: "ومذهب سيبويه عار عن ذلك فكان هو الوجه"[٤].

– أصابوا: استخدم هذا اللفظ عندما اختار رأي الكوفيين في مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان قال: "... هذا عند البصرية، والكوفيون أجازوا كونها لابتداء الغاية في الزمان أيضًا، وقد أصابوا في ذلك؛ لأنَّه هو الموافق لاستعمال العرب حيث لا مانع عن مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره"[٥].

– الأجود: وهو من الألفاظ التي دلت على اختياراته؛ استعمله عند شرحه لحروف التحضيض قال: "والأجود في الكل أنَّها حروف مفردة موضوعة لهذ المعنى؛ لأنَّ التركيب خلاف

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٦٦.
(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٤٧٠.
(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٠٨.
(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٨٢.
(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٩٨.

الأصل"[1].

٢- الاختيار السكوتي:

وهو في المسائل التي اختارها دون أنْ يذكر الآراء الأخرى فيها مكتفيا بالرأي الذي يميل إليه، وفي أغلب هذه الاختيارات نجده قد تبنى الآراء البصرية. واستخدامُه لهذا النوع من الاختيار أقل من الاختيار باللفظ الصريح، من ذلك ما جاء في شرحه لعلامات الإعراب وعلامات البناء، قال: "وإذا عرفت من هذا أنَّ الرفع، والنصب، والجر، لا يستعمل إلَّا في المعربات، فاعلم أيضًا أنَّ الضم، والفتح، والكسر، لا يستعمل إلَّا في المبنيات، إلَّا عند الكوفيين"[2]، وكذلك عند شرحه لـ (كِلَا) نجده قد تبنى رأي البصريين وشرح به قال: "... (كِلَا) اسم مفرد اللفظ ومثنى المعنى، بدليل وقوعه تأكيدا له، فيقتضي الإعراب بالحركة من حيث اللفظ، والإعراب بالحروف من حيث المعنى"[3].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١١٩١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٧٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٨٤.

## المبحث الثالث: الاختيار بالاعتراض على الرأي المخالف

من الأساليب التي اتخذها في اختياراته ذكر الآراء المخالفة في المسألة والرد عليها، ثم ذكرُ الوجه الذي يراه أو يميل إليه، وقد استخدم ألفاظًا واضحة في رد الآراء والاعتراض عليها، منها (الكل ليس بمستقيم، قول فاسد، شاذ، فيه نظر، مردود، ليس بالقوي، ضعفه ظاهر، مذهبه ضعيف، ليس بسديد، غير مستحسن)، كما أنهَّ يذكر الأدلة التي تؤيد رأيه؛ فمن ذلك قولُه عند ذكره الخلاف في عامل المبتدأ والخبر: "وأما العامل فيهما ففيه خلاف بين النحاة، وذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، ولهم في هذا المقام كلام طويل؛ وحاصله: أنَّ المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له منه؛ لضرورة أمر الإفادة، فالاقتضاء التام حاصل بينهما؛ وإذا كان الأمر على هذا عمل كل منهما في صاحبه ما عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع أنْ يكون بين الشيئين عاملية ومعمولية لكل منهما في الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴿١١٠﴾﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴿٧٨﴾﴾[2]؛ وفيه نظر من وجوه:

أمَّا أولا: فلأنا لا نسلم أنَّ ذلك الاقتضاء يستلزم عمل كل منهما في الآخر، وإلَّا لوجب أنْ يعمل الفاعل في الفعل لما بينهما من شدة الاقتضاء.

وأمّا ثانيا: فلأنَّ ما ذكروه يستلزم المحال؛ لأنَّ مرتبة العامل يجب أنْ تكون قبل مرتبة المعمول، ولو كان ما ذكر حقًّا لوجب أنْ يكون كل منهما مقدمًا على الآخر، وهو محال.

وأمّا ثالثا: فلأنا لا نسلم أنَّ الجزم في الفعل في الآيتين بـ (أيّا) و(أينما) حقيقة، بل هو بـ (إنْ) وهما نائبان عنها لفظًا، فلم يعملا شيئًا، مع أنَّه على تقدير التسليم لا يلزم من الجواز ههنا – لاختلاف عملهما – الجواز ثمة؛ لعدم الاختلاف فيه"[3].

كما يظهر اعتراضه على الآراء عندما ذكر الاختلاف في بدل الاشتمال قال: "ثم إنهم اختلفوا في بدل الاشتمال بعد اتفاقهم أن هذه التسمية؛ لوجود الاشتمال فيه، أي: أنَّ أي شيء يشتمل على صاحبه؟

---

(١) سورة الإسراء:١١٠.

(٢) سورة النساء:٧٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٤٢٢.

فذهب الفارسي وصاحب التسهيل إلى أنَّ الأول هو المشتمل على الثاني، والآخرون على أنَّ الثاني مشتمل على الأول، وبعضهم ذهب إلى التعميم، وقال بعضهم: إنَّ العامل مشتمل عليهما. والكل ليس بمستقيم؛ لأنَّ الأول يبطله: سُلب زيدٌ ثوبُه، والثاني يبطله: أعجبني زيد عمله، والثالث يبطله: ضُرب زيدٌ غلامُه، والرابع يبطله قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴿٢١٧﴾ ﴾[1]، وقيل: سمي بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه؛ لأنك إذا قلت: أعجبني زيد حسنه، فمعنى الكلام مشتمل نسبة الإعجاب إلى الحسن، فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل، ولهذا سمي بدل الاشتمال"[2].

وفي إعراب (ما أحسن زيدا) نجده قدَّم رأي سيبويه، ثم ذكر رأي الأخفش وضعفه، يقول: "ولفظة (ما) موصولة، و(أحسن) مع فاعله ومفعوله صلتها، والمجموع مبتدأ عند الأخفش على أحد قوليه، والخبر محذوف تقديره: الذي أحسن زيدًا شيء، فحذف الخبر. ومذهبه ضعيف لوجوه:

الأول: أنَّه يستلزم حذف الخبر على سبيل الوجوب من غير أن يسد مسده شيء.

والثاني: أنا نقطع باستقلال الجملة التعجبية كلاما من غير نظر إلى محذوف، والحذف ينافيه.

والثالث: أنَّ الصلة موضحة للموصول والإيضاح ينافي معنى التعجب لما فيه من الإبهام.

وذهب الفراء والمبرد إلى أنَّ (ما) استفهامية مبتدأ، وما بعدها خبرها، ويلزمهما النقل من الاستفهام إلى الإنشاء، وهو فاسد؛ لأنَّ صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل إلى الإنشاء مع أنَّ فيه نقلًا من الإنشاء إلى الإنشاء"[3].

---

(١) سورة البقرة:٢١٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٦٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٨٢.

# الفصل الثاني

## أدلة الشارح في الاختيار والترجيح

المبحث الأول: أقوال العلماء، ومؤلفاتهم

المطلب الأول: الرجال

المطلب الثاني: الكتب

المبحث الثاني: أصول النحو في اختياراته

المطلب الأول: السماع

المطلب الثاني: القياس

المطلب الثالث: الإجماع

المطلب الرابع: استصحاب حال الأصل

المطلب الخامس: أدلة أخرى

# المبحث الأول: أقوال العلماء ومؤلفاتهم

## تمهيد:

تنوعت مصادر يعقوب بن حاجي عوض في شرحه للكافية بين كتبٍ نقلَ منها وعلماءَ أورد أقوالهم، فقد عُني الشارح بذكر مصادره والعلماء الذين نقل آراءهم، وكان دقيقًا في ذلك فكثيرًا ما تردد في الكتاب (كذا في شرح المصنف) و(إلى هنا لفظه) أو (تم كلامه)، ويلاحظ من عبارته تقديره للعلماء، فكثيرا ما يصفهم بالأفاضل[1]، وقد ترددت أسماء علماء لم يكن لهم ذكرٌ كالنكساري، وقطب الدين الفالي، وركن الدين الحديثي، وجلال الدين الغجدواني، وسوف تصنف الباحثة مصادره بذكر الكتب، والرجال الذين استقى منهم مادته العلمية لهذا الشرح.

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣١٨، ٥٠٠.

## المطلب الأول: الرجال

بحكم تأخر عصر هذا الشارح فقد تمكن من الاطلاع على كتب المتقدمين وآرائهم، فجاء كتابه زاخرًا بأسماء أعلام النحو المشهورين بدءًا بشيخ النحاة سيبويه، كما أوقفَنا على عدد من العلماء لم يسبق ذكرهم، ومنهم قطب الدين الفالي، والنكساري، وركن الدين الحديثي، وجلال الدين الغجدواني، وقد استعان كثيرا بكلام ابن الحاجب، وأورد كثيرًا من أقوال شراح الكافية، فجاء شرحه حاملا للعديد من أسماء شراح الكافية وغيرهم من علماء النحو المشهورين، فكثيرا ما نقل عن الخليل، وسيبويه آراءهما، واختياراتهما فجاءت آراؤهم مبسوطة في أكثر مسائل الشرح. فما من قضية إلَّا وهو يذكر فيها إمام النحو سيبويه، سواء بذكر رأيه في المسألة أو اختياره لاختيار سيبويه، ومن ذلك: عند شرحه لخواص الاسم: "قوله: (دخول اللام) إشارة إلى مذهب سيبويه، فإن حرف التعريف عنده (اللام) وحده، والهمزة للوصل، وفتحت مع أن أصلها الكسر لكثرة استعمالها..."[(١)]؛ وقال في عرضه للخلاف في عامل الخبر: "... وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، ومنهم سيبويه..."[(٢)]؛ وعند شرحه لشروط المندوب قال: "... وامتنع إلحاق علامة الندبة لصفة المندوب وأن يقال: وازيدُ الطويلاهُ عند سيبويه وغيره من البصريين، واستدلوا عليه بأن الصفة ليست من جملة الموصوف، بل هو اسم جيء به بعد تمام الموصوف لمعنى التخصيص أو التوضيح..."[(٣)]، وقال في إعراب (سوى)، و(سواء) على الظرفية: "وهذا مذهب سيبويه، فإنه جعلهما مما يلزم الظرفية قصدًا منه إلى جعل صفة الظرف القائمة هي مقامه مما يلزم الظرفية؛ ليكون أدل على موصوفها الذي هو لظرف المنصوب..."[(٤)]، ولا يكاد يعرض لمسألة من مسائل النحو إلَّا وتجد سيبويه حاضرًا، إما عرضًا لرأيه أو اختيارًا لما ذهب إليه.

وكذلك تردد ذكرُ كثير من أئمة النحو أمثال: الفراء، والأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن يعيش، وابن مالك في كثير

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٤٠.
(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٤٢٣.
(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٥٣.
(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦٦٠.

من أبواب الكتاب. فقد نقل ابن حاجي عوض آراءهم، سواء للاستدلال بها، أو الاعتراض عليها، ومن نقلِه عن الفراء ما ذكره في شرح الأبواب التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به: "... وقوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ١٧١﴾[1]... وعند الفراء: صفة لمصدر محذوف أي: انتهوا انتهاء خيرًا لكم"[2].

ومما نقله من آراء الأخفش ما ذكره في الخلاف في العامل في المفعول معه: "... ولا كما زعم الأخفش من أن الواو ليست بمقوية للفعل قبلها، وإنما هي مصلحة لأن ينتصب الاسم بعدا انتصاب الظرف من غير واسطة؛ لقيامها قيام (مع)..."[3].

وفي باب الظروف عند شرحه (كيف) قال: "ثم اعلم أن المصنف اختار ههنا مذهب الأخفش في أن يعد (كيف) من الظروف، فإنه قال: إن (كيف) من الظروف؛ لأنه بمعنى: على أي حال..."[4].

كما نقل آراء الجرمي والمازني ومن ذلك ما ذكره من الآراء في حروف الإعراب، فبعد أن ذكر رأي ابن الحاجب في أن هذه الحروف هي نفس الإعراب نجده يسرد الآراء الواردة في هذه المسألة: "... وعند بعض آخر ومنهم: الأخفش، والمازني أنها دلائل الإعراب، لا الإعراب، ولا حروف الإعراب... وذهب الجرمي إلى أن انقلابها إعراب، وهو باطل؛ لأن مؤداه أن يكون الاسم مبنيا في حالة الرفع؛ لأنه لا انقلاب فيها"[5].

ومما نقل عن المبرد رأيه في (أل) قال: "... وأما عند المبرد فالهمزة وحدها للتعريف، وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام"[6].

كذا نقل رأيه ورأي المازني في تقديم التمييز على عامله، فبعد أن ذكر الرأي الذي اختار

---

(١) سورة النساء: ١٧١.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٥٠٧.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٥٩١.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٨٦٤.

(٥) ينظر: شرحه للكافية ص٢٩١.

(٦) ينظر: شرحه للكافية ص٢٤١.

وهو مذهب الجمهور في أنه لا يتقدم التمييز على العامل الفعل أو اسم الفاعل، والمفعول أورد رأي المبرد بقوله: "خلافا للمازني والمبرد فإنهما يجوزان تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلًا أو اسم فاعل، أم مفعول، نظرا إلى قوة العامل فيه حينئذ..."(١).

ومن العلماء الذين نقل آراءهم الزجاج، فمن ذلك ذكره لرأيه عند حديثه عن بناء أسماء الإشارة قال: "قال الزجاج: من العرب من لم يبن شيئا من المثنى لقصدهم أن يجري أصنافه على نهج واحد؛ لأنه لا يختلف فيه مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره، فوجب ألا يختلف إعرابا"(٢).

كذا نقل عن السيرافي العديد من الآراء، ومن ذلك ما جوده الشارح عندما يكون لاسم الفاعل أكثر من معمول قال: "فالأجود كما قال السيرافي: إن اسم الفاعل إنما عمل في المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت ضرورة، حيث لم يكن الإضافة إليه، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل"(٣). ومن آرائه كذلك رأيه بفاعل كان الزائدة قال: "فذهب السيرافي إلى أن فاعلها مصدرها، إذ هي غير ناقصة حينئذ (كان الكون) واستدل عليه بأن يقول: لئلا يلزم حديث بلا محدث..."(٤).

وتطالعنا آراء أبي علي الفارسي في أكثر من موضع، ومن ذلك قوله عند حديثه عن بدل الاشتمال: "ثم إنهم اختلفوا في بدل الاشتمال بعد اتفاقهم أن هذه التسمية لوجود الاشتمال فيه، أي: أن أي شيء يشتمل على صاحبه؟

فذهب الفارسي، وصاحب التسهيل إلى أن الأول هو المشتمل على الثاني..."(٥).

كما نقل من آراء ابن جني في الإضمار قبل الذكر في مثل (ضرب غلامُهُ زيدًا)، قال: "واعلم أن ابن جني أجاز الإضمار قبل الذكر في مثل هذه المسألة، مستدلًّا بقوله:

جزى ربُّهُ عني عديَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٦٣٣.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٨٠٣.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٩٤٤.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص١٠٥٨.

(٥) ينظر: شرحه للكافية ص٧٦١.

فإن الضمير في (ربُّهُ) وهو فاعل عائد إلى (عدي) المذكور مؤخرًا..."[1].

وممن نقل عنهم من أئمة النحو عبد القاهر الجرجاني فقد تردد ذكره عددا من المرات، ومن ذلك ذكره لرأيه في عامل المضاف إليه؛ قال: "... وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر"[2].

كما نجد آراء ابن مالك مبثوثة في العديد من المسائل، ومن ذلك رأيه في جواز حذف أحد المفعولين من أفعال القلوب إذا وجد في الكلام دليل على المحذوف؛ قال: "خلافا لابن مالك فإنه جوز حذف أحد المفعولين إذا وجد في الكلام دليل على المحذوف كقولك: قائمًا، في جواب من قال: ما ظننتَ زيدًا؟..."[3].

وكما ذكر آراء أئمة النحو وجدنا الشارح يذكر آراء ابن الحاجب وعددًا من شرَّاح الكافية، مما يدل على عمق اطلاعه على هذه الشروح، وغالبًا ما يصف ابن الحاجب بالمصنف، وكأنه استعان على شرحه بآراء وأقوال ابن الحاجب الذي يتضح متابعته له في أغلب آرائه، ومن ذلك ذكره لرأي ابن الحاجب في حروف الإعراب؛ قال: "فذهب المصنف إلى أنها نفس الإعراب، لا حروف الإعراب، ولا دلائله؛ لأنها تتبدل وتتغير بالعوامل، وكل ما كان كذلك فهو إعراب"[4].

وقد ذكر طائفة من شرَّاح الكافية، وأورد كثيرا من آرائهم، إما مؤيدًا لها أو معترضًا عليها، وقد يذكرهم بأسمائهم أو بنسبتهم إلى مصنفاتهم، وأحيانًا يكتفي بعبارة (كذا في بعض الشروح)، فجاء الشرح حاملا لعدد من أسماء شراح الكافية، لعل أكثرهم نصيبًا بالذكر ركن الدين الإستراباذي الذي يصفه دائمًا بصاحب المتوسط ولم يذكر اسمه صراحةً، وجلال الدين الغجدواني، والنجم العجمي. فكثيرا ما يذكر آراءهم وأقوالهم في شرح عبارات ابن الحاجب، فكأن شرحه جاء حاويًا لأقوال شراح الكافية. فمما نقله عن الإستراباذي شرحه لعبارة ابن الحاجب في تعريف المعرب؛ قال: "... قال صاحب المتوسط: المراد من التركيب، التركيب الإسنادي؛ لئلا يتوجه النقض عليه بمثل: غلام زيد، فإن (الغلام) مركب مع (زيد) ولم يشبه مبني الأصل، ومع ذلك

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٣٧٥.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٦٩١.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص١٠٤٢.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٢٨٩.

ليس بمعرب؛ لعدم التركيب الإسنادي فيه"[١].

ومما نقله عن الغجدواني ما ذكره في شرحه لحد الاسم؛ قال: "... وكذا لا يرد عليه أسماء الأفعال مثل: هيهات، فإن اقترانها بالزمان ليس بوضعي، بل لأنها أسماء الأفعال، كذا في الغجدواني..."[٢]، كما استعان بعبارات النجم العجمي في شرحه لحد الاسم عند ابن الحاجب؛ قال: "... مطلق لاقتران بزمان لا يضاد الاسم، بل المضاد هو الاقتران الذي يكون بالصيغة، وهذا المدلول ليس له صيغة أصلًا، فضلًا عن أن يقترن بها، نعم لو قال: (دلالته) لسلم عن ذلك، إلَّا أنه اختار (دل) للاختصار. هذا هو المذكور في شرح النجم..."[٣].

كما ورد في الشرح أسماء عدد من العلماء، كالسيد عبدالله[٤]، والسيد الشريف[٥]، والفالي[٦]، والسيد الفاضل[٧]، والنكساري[٨]، والحديثي[٩]، والجزولي[١٠]، فأوقفَنا على علماء لم

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٢٥٤.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٢٣٤.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٢٣٦.

(٤) السيد عبدالله: عبدالله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، جمال الدين، المعروف ب: نقرة كار، ت ٧٧٦هـ، كان بارعا في الأصول والعربية، له: شرح لب الألباب، والعباب في شرح اللباب، وشرح التسهيل، وغير ذلك، ينظر: بغية الوعاة ٥٤/٢، الدرر الكامنة ٣٩٢/٢، وشذرات الذهب ٢٤٢/٦.

(٥) السيد الشريف: علي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني الجرجاني، ولد بجرجان سنة ٧٤٠هـ، وتوفي بشيراز سنة ٨١٦هـ. من تصانيفه: حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني، وحاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على المطول، وحاشية على الرضي. ينظر: بغية الوعاة ١٩٦/٢، والبدر الطالع ٤٨٨/١.

(٦) الفالي: محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح السيرافي، قطب الدين الفالي، الشقار، من مصنفاته: تقريب التفسير في تلخيص الكشاف، وشرح اللباب للإسفراييني. ينظر: بغية الوعاة ١١٢/١، وهدية العارفين ١٤٢/٢، ومعجم المؤلفين ٢٠/١٢.

(٧) السيد الفاضل: عماد الدين يحيى بن القاسم بن عمر بن علي العلوي الحسيني، المعروف بالفاضل، (٧٥٠-٦٨٠هـ)، من مصنفاته: حاشيتان على الكشاف (درر الأصداف في حواشي الكشاف)، و(تحفة الأشراف في كشف غموض الكشاف)، وله شرح لب اللباب. ينظر: البدر الطالع ٣٤٠/٢، وكشف الظنون ١٤٨٠/٢.

(٨) النكساري: محمد بن إبراهيم بن حسن النكساري، الرومي الحنفي، محيي الدين، عالم بالعربية والعلوم الشرعية والعقلية، توفي في القسطنطينية، من مصنفاته: حواش على تفسير البيضاوي، وشرح الإيضاح للقزويني. ينظر: شذرات الذهب ٩/٨، ومعجم المؤلفين ١٩٦/٨.

(٩) الحديثي: ركن الدين الحديثي الحسن بن محمد العلوي، المتوفى بالموصل سنة ٧١٥هـ، له شرح الكافية. ينظر: كشف الظنون ١٣٧٦/٢.

(١٠) الجزولي: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى بن يوماريلي، الجزولي البربري النحوي، كان إمامًا في النحو، له المقدمة التي سماها القانون، وشرح أصول ابن السراج، توفي سنة ٦٧٧هـ. ينظر: وفيات لأعيان ١٥٧/٣، وكشف الظنون ١٨٠٠/٢، والأعلام ١٠٤/٥.

يذكروا كثيرا، وبسَط آراءهم في شرحه مما يدل على سعة اطلاعه على كتب من سبقوه، كما عرض لآراء علماء اللغة؛ فقد ذكر رأي الأصمعي بوصف المنادى المضموم قال: "... وذلك جائز مطلقا على الأعرف خلافا للأصمعي"(١).

فهذا العدد الكبير من أسماء العلماء وآرائهم المبثوثة في كل مسائل الشرح تدل على عناية الشارح ودقته في نقل المادة العلمية، وإيضاح مصادره التي استقى منها مادته.

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٥٢٠.

## المطلب الثاني: الكتب

أفاد ابن حاجي عوض من المصادر النحوية السابقة خاصة شروح الكافية، وقد ذكر ذلك في مقدمة شرحه بقوله: "فوجهت ركاب النظر إلى ذلك، بالسعي الكامل في مطالعة الشروح، والجهد القوي في الاستخراج من الأصول والفروع..."(١) كما طلب مادته العلمية من الكتب الأصول والفروع في النحو، يدل على ذلك غزارة مادة هذا الكتاب ودقة معلوماته التي تدل على رجوع الشارح إلى كثير من المصادر، كما لم يقتصر على الكتب النحوية، بل نجده يوثق معلوماته من كتب البلاغة وكتب القراءات والتفسير. فيمكن جعل هذه المصادر:

- كتب شروح الكافية.
- الكتب النحوية.
- كتب البلاغة والقراءات والتفسير.

### أولا: كتب شروح الكافية:

يتضح من خلال مادة الكتاب اطلاع الشارح على الشروح التي لها علاقة بشرح الكافية ويأتي في مقدمتها شرح ابن الحاجب نفسه فنجده يشرح المتن بعبارة ابن الحاجب، كما أكثر من نقل آراء ركن الدين الإستراباذي صاحب المتوسط في شرح الكافية، وشرح الغجدواني، فجاءت عباراتهم في أكثر أبواب الشرح، كما نقل عن بعض الشروح الأخرى. وتفصيل ذلك:

١) **شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب**: نجد ابن حاجي عوض اعتمد كثيرا على هذا الشرح، وربما فسر عبارة متن الكافية بعبارات ابن الحاجب في مقدمته، وكان يصف بن الحاجب بالمصنف، فمن ذلك: عند حديثه عن حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قال: "... قال المصنف في شرحه: وحاصلها أنها مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف أفعالها، وجعلوا المصدر عوضا عنها للكثرة، فهي في المعنى معللة بالكثرة، إلَّا أن الكثرة لما تعذر معرفة ما كثرت فيه بعينه احتيج على السماع، إذ لا يقدر على ضابط يعرف به ما كثر ويميز مما لم يكثر"(٢)، وفي حد المبني نجده يستعين بعبارة ابن الحاجب في شرحه فبعد أن ذكر حد المبني وهو:

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٢٠١.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٤٨٨.

ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب. قال: "قال المصنف: وليست (أو) هذه بالتي يفسد بها الحد؛ لأن المراد ههنا ما كان على أحد هذين الوصفين، وإنما يفسد الحد بها إذا كان المراد بها الشك"(١). وفي مبحث المضمر ينقل عبارة ابن الحاجب في سبب بناء المضمر قال: "قال المصنف: وبنيت المضمرات إما لأن وضعها بالأصالة وضع الحرف في نحو: ضربت، وضربك، فأشبهت الحروف بذلك، ثم أجريت بقية المضمرات مجراها لأنها منها وإن كانت على أكثر من حرفين نحو: نحن، وأنا، وأنتما، وهما، وإياي، وإياك، وإياه"(٢).

٢) **شرح المتوسط لركن الدين الإستراباذي**: أكثر الشارح النقل من هذا الشرح، وترددت عبارة قال صاحب المتوسط في أكثر أبواب الكتاب، وقد يذكر قوله معترضا ورادا عليه ومن ذلك عند شرح حد الفاعل قال: "قال صاحب المتوسط: قوله: (وقدم عليه) لرفع وهم من يتوهم أن "زيدًا" في قولنا: "زيد قام" مسند إليه، فيكون فاعلًا. "قال ابن حاجي عوض: وهو مردود لأنه وهم فاسد، والمبني على الفاسد فاسد"(٣).

٣) **شرح الكافية لجلال الدين الغجدواني**: من أكثر الشروح التي نقل منها، فكثيرا ما نجده يشير إلى هذا النقل بقوله" كذا في الغجدواني"، فهو من المصادر التي ارتكز عليها الشرح، ومن ذلك عند شرحه لحد الاسم وإخراجه محترزات التعريف نجده يقول: "... وكذا لا يرد عليه أسماء الأفعال مثل: هيهات، فإن اقترانها بالزمان ليس بوضعي، بل لأنها أسماء أفعال، كذا في الغجدواني"(٤)، وفي شرح حد المعرب والإعراب قال: "وإنما عدل عن قولهم: الإعراب أن يختلف آخر المعرب باختلاف العوامل؛ لأن اختلاف آخر المعرب مسبب للحركات الثلاث، فيكون ذكر الاختلاف وإرادتها ذكر المسبب وإرادة السبب، وهو من المجاز غير الشائع، وما ذكر المصنف ذكر السبب العام للاختلاف، أي المتناول للقريب والبعيد، وإرادة الخاص، أي القريب – كما عرفت– وذكر العام وإرادة الخاص شائع ذائع. تم كلامه"(٥).

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٧٦٩.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٧٧٥.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٣٧١.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٢٣٤.

(٥) ينظر: شرحه للكافية ص٢٦٣.

٤) **شرح الكافية لنجم الدين العجمي**: صرح بالنقل منه مرة واحده في شرحه لحد الاسم، وذكره للاعتراضات على الحد قال: "... مطلق الاقتران بزمان لا يضاد الاسم، بل المضاد هو الاقتران الذي يكون بالصيغة، وهذا المدلول ليس له صيغة أصلا، فضلا عن أن يقترن بها، نعم لو قال: (دلالته) لسلم عن ذلك، إلَّا أنه اختار (دل) للاختصار. هذا هو المذكور في شرح النجم..."(١).

٥) **شرح الكافية للرضي**: وقد نقل الشارح منه أكثر من مرة دون أن يشير إلى ذلك، ومما نقله منه عند شرحه للمصدر وأنه لا يتقدم معموله قال: "... وجوز بعضهم ذلك في الظرف كما في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعۡيَ ١٠٢﴾(٢)، وقوله: ﴿وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ ٢﴾(٣)؛ والوقوع أولا دليل على الجواز"(٤).

٦) **شرح الكافية لابن القواس**: من الشروح التي نقل منها دون أن يشير إلى ذلك، فمما نقله عند ذكره للأقوال في عدد علل الممنوع من الصرف قال: "... ولما كان في الكل ضعف- إلَّا القول بأنها تسع -... وقيل: يجوز أن يكون معناه: أن ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المتعلم"(٥).

## ثانيا: الكتب النحوية:

جاء الشرح حاملا أسماء العديد من كتب النحو بدءًا بالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الكتاب للسيرافي، وغيرها من الكتب النحوية المشهورة، فمن أهم مصادرة التي نقل منها مادته العلمية:

١) **الكتاب لسيبويه**: فقد نقل منه ابن حاجي عوض في عدة مواضع منها: عند كلامه عن خواص الاسم قال: "... ومن خواصه دخول اللام... قال سيبويه: إنما كان اللام وحده علامة للتعريف؛ لأن التعريف والتنكير نقيضان، وللواحد وهو التنكير حرف واحد ساكن وهو

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٢٣٦.

(٢) سورة الصافات:١٠٢.

(٣) سورة النور:٢.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٩٣٢.

(٥) ينظر: شرحه للكافية ص٣٠٤.

التنوين، فيجب أن يكون للآخر منها حرف كذلك أيضًا، حملا لأحد النقيضين على الآخر، وإنما جعلا في طرفي الكلمة تحقيقا للتنافي بينهما، وخص التعريف بالأول لرجحان المعرّف على المنكر"[١].

٢) **شرح الكتاب للسيرافي**: ومما نقله عنه عند كلامه عن إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إذا كان له معمولان غير ما أضيف إليه قال: "... قلت: هذا مذهب أبي علي الفارسي، ويلزمه جواز حذف بعض معمولي باب (أعلمت) فالأجود كما قال السيرافي: إن اسم الفاعل إنما عمل في المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب أعلمت ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل"[٢].

٣) **المقتضب للمبرد**: نقل منه في عدة مواضع منها عند حديثه عن (مذ) و(منذ)، والاختلاف في دخولهما على المضمر أم يختصان بالمظهر قال: "... فذهب المحققون إلى الثاني، خلافا للمبرد فهو قال: إنهما لكونهما لابتداء الغاية يدخلان على المضمر أيضًا قياسا على (مِن)، والمذهب المشهور المنسوب إلى المحققين أنه لا يوجد إضافة إلى المضمر في كلام الفصحاء...."[٣].

٤) **الإيضاح لأبي علي الفارسي**: ومن المواضع التي ورد ذكره صريحا في باب التنازع عند شرحه لقول امرئ القيس: كفاني ولم أطلب قليل من المال، قال: "... فإن قلت: إثبات المدعي إنما يمكن على تقدير جعل واو (ولم أطلب) للعطف، أما على تقدير جعلها للحال كما ذهب إليه صاحب الإيضاح فلا؛ إذا المعنى حينئذ: كفاني قليل من المال في حال كوني غير طالب له، فلا يلزم منه إثبات الطلب المنافي لعدم الطالب اللازم من عدم السعي؛ لعدم العطف على جوابها..."[٤].

٥) **المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني**: نقل منه عند حديثه على مجيء فعل الجزاء مضارعا مع كون فعل الشرط ماضيا، وجواز الوجهين في الجزاء قال: "... وأما الرفع كما في قول زهير:

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٢٤١، وينظر: الكتاب ١٤٧/٤.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٩٤٤، وينظر: شرح السيرافي ٢٠٤/٣.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص١١٣٢.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٤٠٢، وينظر الإيضاح ص٦٧.

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حَرِمُ

فعلى الأمر الاستحساني كما قال عبد القاهر: إن الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط المتبوع حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه في عدم ظهور الجزم..."(١).

٦) **المفصل للزمخشري**: ذكره صريحا في باب تمييز النسبة قال: "... أو عن نسبة حاصلة في إضافة... ومنه لله دره فارسا... وفيه إشارة إلى رد قول صاحب المفصل حيث عدّ هذا المثال من تمييز المفرد..."(٢).

٧) **شرح المفصل لابن يعيش**: وقد نقل منه وذكره صريحا في موضعين، من ذلك في مبحث الموصول عند كلامه على الألف واللام في اسم الفاعل والمفعول قال: "قال ابن يعيش: مجرد كون الألف واللام بمعنى (الذي) لا يفيد الاسمية فيهما، ألا ترى أن واو (مع) ليست باسم مع كونها بمعنى (مع)، وأيضًا لو كان اسما لكان له محل من الإعراب، ولا خلاف في أنه لا موضع له من الإعراب، إذ لو كان كذلك لكان موضعه في قولنا: جاءني الضارب، رفعا بأنه فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير ما يجوز، وكذلك في: مررت بالضارب، يلزم انجراره، وذلك لا يجوز. "هذا كلامه في شرح المفصل وفيه تأمل"(٣).

٨) **الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب**: تعد مصنفات ابن الحاجب من أهم المصادر التي استقى منها الشارح مادته العلمية؛ فقد نقل منه ابن حاجي عوض في أكثر من موضع، من ذلك في مبحث اقتران الخبر بالفاء قال في عرض شرحه قال: "... فإن قلت: القول بسببية المبتدأ للخبر في هذا الباب منقوض بقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ ﴿٥٣﴾ ﴾(٤)؛ لأن الأمر في الآية على عكس ذلك. قلت: أجيب عنه بوجهين: الأول: ما ذكر المصنف في شرح التفصيل: من أن الآية جيء بها لإخبار قوم استقرت بهم نِعَمٌ جهلوا معطيها، أو شكّوا فيه، واستقرارها مشكوكة أو مجهولة سبب للإخبار بكونها من الله... (٥).

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٤٠٢، وينظر: المقتصد ١١٠٣/٢.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٦٢٧.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٨١٥، وينظر: شرح المفصل ١٤٤/٣.

(٤) سورة النحل:٥٣.

(٥) ينظر: شرحه للكافية ص٤٥٦، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٤/١.

٩) **الأمالي النحوية لابن الحاجب**: نقل منه في عدد من المواضع صرح أحيانا بذلك، وأحيانا اكتفى بالنقل دون أن يشير إليه ومن ذلك عند حديثه عن اختلاف العلماء في أن (العالم) في قولنا (خلق الله العالم) مفعول مطلق، أو مفعول به قال: "... وقال بعضهم: الحق أن يكون هذا راجعًا إلى مسألة التكوين، فإن ذهب إلى أن الخلق عين المخلوق نحكم بأنه مفعول مطلق، وإلَّا فمفعول به"(١)، ونقل منه في باب النعت قال: "... وأما الاعتراض الوارد بأن التأكيد المعنوي مثل (كلهم) في جاءني القوم كلهم، فإنه يدل على معنى في المتبوع وليس بصفة. فأجاب عنه المصنف في أمالي الكافية بأنه: "إن كان (كلهم) دالا على معنى في المتبوع فليكن (زيدا) الثاني في قولك: جاءني زيد زيد، دالا على معنى في المتبوع وليس كذلك"(٢).

١٠) **التسهيل لابن مالك**: من المصادر التي عوّل عليها كثيرا ومما نقل منه في باب ترخيم المنادى عند شرحه لشروط الترخيم قال: "وألا يكون جملة؛ لأن الجملة تحكى على حالها... وفيه خلاف للبعض، قال في التسهيل: "ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه"(٣).

١١) **شرح التسهيل لابن مالك**: ومما نقل منه، في باب العطف عند حديثه عن العطف على عاملين مختلفين قال: "قال في شرح التسهيل: "الأصح المنع مطلقا؛ لأن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، وذلك لا يجوز، وأيضًا الأكثر على منعه فموافقتهم أولى"(٤).

١٢) **لباب الإعراب للإسفراييني**: ومما نقل عنه في باب المبتدأ والخبر، عند حديثه عن أنواع الخبر واختلاف العلماء إذا كان الخبر ظرفا هل هو الفعل المقدر أو الظرف الساد مسده؟ قال: "وذهب إلى كل منهما قوم، لكن الصواب كما قال صاحب اللباب: "إن الخبر هو العامل المحذوف، هو الظرف"، إذ ليس المقصود في قولنا (زيد في الدار) الإخبار عن (زيد) بالحصول والوجود من غير اعتبار الظرف؛ لأنه معلوم، ولا بالظرف وحده بدون اعتبار المقدر؛ إذ ليس له معنى أصلا، بل المقصود الإخبار عنه بالحصول في الدار، فالخبر هما معا، لكنهم حذفوا بعض الخبر وأقاموا بعضه الآخر مقامه وسموه باسم الخبر"(٥).

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٤٨٧، وينظر: أمالي ابن الحاجب ٢٧/٤.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٧٢٤، وينظر: أمالي بن الحاجب ٦٥/٣.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٥٤٢، وينظر: التسهيل ص١٨٨.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٧٤٦، وينظر: شرح التسهيل ص٣٧٨/٣.

(٥) ينظر: شرحه للكافية ص٤٤١، وينظر: لباب الإعراب ص٢٤٩.

١٣) **شرح اللباب لقطب الدين السيرافي الفالي**: وقد أكثر النقل عنه، وترددت عبارة قال الفالي، ومذكور في الفالي في أكثر من موضع، ومن ذلك ما ذكره في باب المعرب عندما عرض لتعريف العامل قال: "ولما كان العامل مأخوذا في بيان حكم المعرب، ولم يكن مبينا في نفسه، احتيج إلى تعريفه، فعرفه المصنف بقوله: العامل ما به، أي: العامل شيء بسبب ذلك الشيء يتقوَّم أي: يظهر ويكتمل المعنى المقتضي للإعراب، وهو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وانحصاره في الثلاثة بحكم الاستقراء، إذ لا دليل للعقل على انحصاره فيها، كذا قال الفالي"(١).

## ثالثا: كتب البلاغة والقراءات والتفسير:

ومن كتب البلاغة التي نقل منها كتاب **دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني**، وذلك في باب المبتدأ والخبر عند حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة كما في (شرٌّ أهرَّ ذا ناب) قال: "... مع أن عبد القاهر قال: "قدَّم (شرٌّ) لأن المعنى: أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير"(٢).

كما أنَّه أولى القراءات اهتمامًا، فذكر من كتبها **كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِلَلها وحِجَجِها لمؤلفه أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي**(٣) فقد أشار إلى نقله عنه في باب أسماء الأفعال عند حديثه على ما كان على وزن (فعال) وآخره راء قال: "... إلَّا (فعال) الذي آخره (راء) مما يكون علما للأعيان الإناث نحو: حضارِ وبوارِ، فإن أكثر بني تميم وافقوا الحجازيين في بنائه، وإن كان قليل منهم يعربه، عملًا بالقياس، إذ لا فرق بين ما في آخره راء وبين غيره في موجب البناء، وذلك لأن في البناء على الكسر يتحقق موجب الإمالة المقصودة في كلامهم؛ لأن الإعراب لا يبقى لزومه على الكسر، والإمالة في مثل: (حضار) لا يتأتى إلَّا به، فاختير البناء على الكسر لتحصيل ما هو المقصود في كلامهم، كذا في الكشف"(٤).

وقد استعان الشارح في مصادره بكتب التفسير، فقد ورد ذكر **الكشاف عن حقائق غوامض**

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٢٧٠.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٤٢٩، وينظر: دلائل الإعجاز ص١٤٣.

(٣) هو: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ).

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٨٣٤، وينظر: الكشف ١/١٧١.

**التنزيل للزمخشري** في أكثر من موضع، ومن ذلك عند حديثه عن تقديم الحال على صاحبها المجرور، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴿٢٨﴾ ﴾[1]، قال: "... ويحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف، أي: وما أرسلناك إلَّا إرسالة كافة، أي: شاملة لجميع الناس، كما ذهب إليه صاحب الكشاف"[2].

لقد جاء شرحه حاملا للعديد من أسماء العلماء ومصنفاتهم، مما يدل على دقته في نقل المعلومة وأمانته العلمية، فكثيرا ما نجد عبارة (إلى هنا لفظه) و(تم كلامه)، كما يدلنا ذلك على سعة اطلاعه وتنوع ثقافته.

(١) سورة سبأ:٢٨.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٦٠٧، وينظر: الكشاف ص٣/٢٦٠.

# المبحث الثاني: أصول النحو في اختياراته

## تمهيد:

**أصول النحو** كما عرَّفه السيوطي: "علمٌ يُبحثُ فيه عن أدلةِ النحوِ الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"(١)، وفائدته كما ذكر ابن الأنباري: "التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل..."(٢)؛ فالنحو لا بد له من أصول تحكمه، وضوابط تضبطه؛ حتى يكون الاستدلال والاحتجاج على أصول وقواعد محكمة، وأدلة النحو التي اعتمد عليها علماء النحو في تقعيد القواعد كثيرة تخرج عن حد الحصر، لكن الغالب منها أربعة أنواع هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، وقد زخَر شرح ابن حاجي عوض بهذه الأنواع من الأدلة، فاستدل بها في مناقشاته واعتراضاته واختياراته، وتفصيل ذلك كما يلي:

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص٢١.

(٢) ينظر: لمع الأدلة للأنباري ص٨٠.

## المطلب الأول: الأدلة السماعية

السماع هو الأصل الأول من أدلة الاحتجاج، وهو (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر)[١]، وقد سماه ابن الأنباري النقل، وعرَّفه بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[٢]، فالسماع عند النحاة هو المصدر الأول لا يقدم عليه غيره مع وجوده، يقول ابن جني: "واعلم أنك إذا أدَّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه..."[٣]، وقد حرص علماء اللغة على استقراء هذه المسموع عن العرب وضبطه وحفظه فوضعوا لذلك ضوابط مكانية وزمانية، فالمكانية اعتمدوا على كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وتجنبوا الأخذ عن القبائل التي سكنت الأطراف وجاورت أممًا غير العرب. أما الحدود الزمانية فقد جعلوه حتى منتصف القرن الثاني[٤]، وهذا المسموع: يشمل كلام الله تعالى- القرآن الكريم - والحديث الشريف، وأقوال العرب نظمًا ونثرًا، وقد انعقد الإجماع على الاستشهاد بالقران الكريم، واختلفوا في الاحتجاج بالحديث، كما وضعوا ضوابطَ لأقوال العرب وأشعارهم، ونجد ابن حاجي عوض قد اهتم بالأدلة السماعية كمن سبقوه، واعتمد عليها في مناقشة المسائل وعرضها، وبيان ذلك:

### ١- الآيات القرآنية، والقراءات:

يعد القرآن الكريم المصدر الأول، فهو أعلى مراتب الكلام العربي وأقوى الأساليب العربية، والمحفوظ والمنقول بالتواتر، وهو أصح الكلام وأبلغه، كلام الله تعالى أنزله بلسان عربي مبين، موافقًا لأفصح أساليبهم، فقد أجمع النحاة على أنه أعلى مراتب الاستدلال، فهو النص الوحيد الذي

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص٣٦.

(٢) ينظر: لمع الأدلة ص٨١.

(٣) ينظر: الخصائص ١٢٦/١.

(٤) ينظر: في أصول النحو لسعيد الأفغاني ص٢٠.

لا يتطرق إليه الشك أبدا، فالفراء يقول في معانيه وعند إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[1]، والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[2]. ومن إعجاز القرآن الكريم أنَّه نزل بقراءات متواترة إلى الرسول ﷺ، وهنا اختلفت وجهات نظر النحويين في النظر إلى القراءات القرآنية، فقد جُعلت القراءات أنواعًا: المتواتر، والمشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، وما زيد على وجه التفسير. فنجد إمام النحو سيبويه أخذ بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها، فلم يعب قارئا ولم يخطئ قراءة، فهو القائل: "القراءة لا تخالَف؛ لأن القراءة سنة"[3]. أما القراءات الضعيفة فقد احتج بما ورد منها وخرجها بأنها على لغة من لغات العرب، لكنه لم يقس عليها، إنما جعَلها مما ضعف في اللغات أو قل[4]. وقد استشهد النحاة بصريهم وكوفيهم بالقراءات المتواترة والمشهورة، ولم يأخذ البصريون بالقراءات الشاذة، في حين أجاز الكوفيون القياس عليها وتبعهم في ذلك ابن مالك، ووقف آخرون موقفا معتدلًا فأجازوا الاستشهاد بها لا القياس عليها، من هؤلاء ابن جني[5]، وأبو حيان الأندلسي، والسيوطي[6].

وقد اعتمد يعقوب بن حاجي عوض على الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته، فجعله المصدر الأول في إثبات القواعد النحوية، فبلغت الآيات التي استشهد بها في الشرح ثلاثمائة وثمانين آية، كما أخذ بالقراءات، لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة. وهو في أغلب استدلالاته بآيات القرآن الكريم يقتصر على موطن الشاهد، فمن ذلك عند تعريفه للكلمة، وأنها قد تطلق على الكلام التام مثّل لها بقوله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِيَ ٱلْعُلْيَا ﴿٤٠﴾﴾[7]، وقد يذكر الآية كاملة، من ذلك عند شرحه لباب وجوب حذف الفعل، أورد الآية كاملة، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾[8]، ولقد استشهد بالقراءات وأخذ بها

(١) سورة الواقعة:٢٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١٤/١.

(٣) ينظر: الكتاب ص ١٤٨/١.

(٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو عند سيبويه لخديجة الحديثي ص١٤٠.

(٥) ينظر: الخصائص ٩٣/١، ٩٤.

(٦) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص٣٦.

(٧) سورة التوبة:٤٠.

(٨) سورة الزخرف:٩.

جميعها المتواتر والشاذ. وكما لاحظناه قد يذكر القراءة فقط دون عزوها إلى قُرائها، ومن ذلك ما جاء حديثه عن تعدد الخبر؛ قال: "... جاز الإخبار عن شيء واحد بأخبار كثيرة، لكن بشرط أن لا يوجد التضاد بينهما مثل: زيدٌ عالمٌ عاقِلٌ، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[1]، فلفظ (هو) مبتدأ والباقي خبره على قراءة رفع (المجيد)."[2] ومما نسبه إلى قرائها ما ذكره عند حديثه عن حذف المنادى قال: "وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا... ، وذلك إذا وقع بعده الأمر مثل: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا ﴿٢٥﴾﴾[3] على قراءة الكسائي، فإنه يخفف (لا) ويقف على (ياء) ويبتدئ بـ (اسجدوا) بضم الهمزة، تقديره: ألا يا قوم اسجدوا..."[4].

ومن خلال الشرح يتضح مدى عنايته واهتمامه بالاستدلال بآي القرآن الكريم والأخذ بالقراءات على اختلافها، فلم يخطئ قراءة، بل استدل بها ونسبها إلى قرائها.

**٢- الحديث الشريف:**

مع إجماع اللغويين والنحاة عامة على أنَّ النبي ﷺ أفصح العرب قاطبة، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في باب الاحتجاج إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي ﷺ نفسه، إلَّا أن الاستدلال به جاء قليلًا في كتب أوائل النحاة كسيبويه الذي استشهد ببعض الأحاديث في كتابه ولم يشر إلى أنها من أحاديثه ﷺ، إنما كان ينقلها ويحتج بها كما ينقل العبارات الواردة عن العرب[5]، ولم يتضح موقفه من الحديث كما اتضح موقف النحاة المتأخرين، فقد تضاربت الآراء والأقوال وانقسم النحاة في موقفهم من الاستشهاد بالحديث إلى مانع متشدد، ومجيز متساهل، ومتوسط بين الاثنين. فالذين ذهبوا إلى المنع، ومنهم ابن الضائع[6] (ت ٦٨٠هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، حجتهم عدم الوثوق بأنَّ المروي لفظ النبي ﷺ معتمدين في ذلك على دليلين:

---

(١) سورة البروج:١٤-١٦.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٤٥٠.

(٣) سورة النمل:٢٥.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٥٥٧.

(٥) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ص١٤٥.

(٦) ابن الضائع: علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع، من مؤلفاته: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٦٨٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٤.

الأول: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنقلت القصة الواحدة الجارية في زمانه ﷺ بأنواع متعددة من الألفاظ والروايات.

الثاني: أنَّه وقع اللحن كثيرا في ما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهو لا يعلمون ذلك(١).

ونقل السيوطي في الاقتراح رأي ابن الضائع قال: "وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب"(٢).

وأجازت طائفة من النحاة الاستشهاد بالحديث مطلقًا وعلى رأسها ابن مالك وابن هشام الأنصاري، ورؤيتهم أن الحديث أولى بالاحتجاج من غيره بعد القرآن الكريم؛ لأنه أصح سندًا مما ينقل من أشعار العرب وأقوالهم.

ووقف فريق ثالث موقفًا متوسطًا بين المذهبين، فأجازوا الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، ومن هؤلاء الشاطبي وتبعه السيوطي؛ فالحديث عندهم قسمان:

١) قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

٢) وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتاباته عليه الصلاة والسلام، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية(٣).

يقول السيوطي: "وأما كلامه ﷺ، فيستدل منه بما ثبت أنَّه قاله على اللفظ المروِي، وذلك نادرٌ جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضًا، فإن غالب الأحاديث مرْوي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها..."(٤).

---

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص٤٢.

(٢) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص٤٣.

(٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو لخديجة الحديثي ص١٤٣.

(٤) ينظر: الاقتراح ص٤٠.

وقد نالت قضية الاحتجاج بالحديث نصيبها عند الباحثين المعاصرين، فأفردوا لها مؤلفات مطولة ومختصرة، ولعل خير من فصل الحديث عنها الشيخ محمد الخضر حسين، فذهب إلى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو أنواع:

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ كقوله: "حمي الوطيس"، وقوله: "مات حتفَ أنفِه".

ثانيهما: ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القُنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثهما: ما يُروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم. وما هو ظاهر أنَّ الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة رواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت عن طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أنَّ الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الأحاديث التي لم تُدوَّن في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب المتأخرين[1].

وقد استشهد يعقوب بن حاجي عوض بالحديث الشريف، وأقوال الصحابةﷺ ولكن على قلة. فلم تتجاوز الأربعة عشر حديثًا تنوعت استدلالاته بها بين تدعيم قاعدة نحوية، أو شرح مادة لغوية، وقد يكتفي بها لتقرير قاعدة نحوية.

فمما استدل به من الحديث لتقرير قاعدة نحوية عند حديثه عن إعراب المثنى قال: "وينبغي أن يعلم أنَّ من العرب من يجعل إعراب الثنية بالألف فقط وهي لغة بلحارث بن كعب، فإنهم

(١) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٦٦.

يتركون ألف التثنية بحالها في الأحوال الثلاثة وعلى هذا قول النبي ﷺ: «مَنْ أحبَّ كريمتاه»[1]"[2].

وفي مبحث الظروف عند حديثه عن (إذ) قال: "وقد يكون للمفاجأة ويختص حينئذ بالجملة الفعلية التي فعلها ماض كما في الحديث: «بينا نحن عند رسول اللهﷺ إذ طلع علينا رجل»[3] الحديث، إيقاعا للمخالفة بينها وبين (إذ) المكانية إذا كانت للمفاجأة، إذ هي تختص بالجملة الاسمية..."[4].

ومما استدل به إيضاحا للمعنى عند شرحه لمعاني (في) في باب حروف الجر قال: "... وبمعنى الباء السببية كما في قوله ﷺ: «في أربعين شاة شاة»[5] أي: بسببها يجب إخراج شاة للفقراء"[6].

فقد استشهد بما ورد أنه عن رسول اللهﷺ ولم يميز بين ما ثبت صحة سنده أو لم تثبت.

كما كانت للآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم مكانة في الاستدلال بها، ومن ذلك ما استدل به في باب الموصول، فقد أورد قول أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "... أصل (ما) أنْ يقع على غير ذوي العقول، وقد يقع على ذوي العقول في الظاهر ويكون في الحقيقة على صفاته... ومن ذلك ما حُكي عن أبي هريرة رضي الله عنه: «سُبْحان مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحمْدِهِ، وسُبْحانَ ما سَخركُنّ لَنَا»[7]"[8].

وقد يحكم على بعض الأقوال بالشذوذ إذا خالفت حكما نحويًّا، ومن ذلك حكمه على قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأنه شاذ عند حديثه في مبحث الإضافة عن إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم قال: "ولفظة (ذو) من تلك الأسماء لا يضاف إلى مضمر... وأما قول لعمر

---

(١) حديث مصنوع. ينظر: المصنوع ص١٧٦.

(٢) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض للكافية ص٢٨٣

(٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١٣٥/١، وأحمد في مسنده ٢٧/١، وأبو داود في سننه ٢٢٤/٤.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٨٦١.

(٥) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٣٥/٣، وابن ماجه في سننه، كتاب: الزكاة، باب: صدقة الغنم ٣٣٢/١، والترمذي في سننه، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة الإبل والغنم ١٧/٣.

(٦) ينظر: شرحه للكافية ص١١٠٩.

(٧) قول حكاه القرطبي في تفسيره ١٣/٥ عن أبي عمرو بن العلاء.

(٨) ينظر: شرحه للكافية ص٨٢٣.

(صلى على محمد وذويه)،... فشاذ"[1].

فالذي يظهر أنَّه يعد من النحاة الذين أخذوا بالاستشهاد بالحديث وأقوال الصحابة ﷺ، وكان موقفه موقف المعتدل فما وافق الأحكام النحوية أخذ به، وما خالفها بيَّن شذوذه عن القاعدة.

## ٣- أقوال العرب وأمثالهم:

وهو ما أُثِر عن فصحاء العرب الموثوق بفصاحتهم، ودُوِّن في كتب اللغة والأمثال. وقد اعتدَّ العلماء بما قاله العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم. وكان العلماء يتحرون الدقة في من تؤخذ منه اللغة، فجعلوا لغة قريش الأصل في الاستشهاد فهي أصح القبائل لسانًا، وحددوا قبائل معينة اشتهرت بالفصاحة، "والذين عنهم نُقِلت اللغةُ العربية وبهم اقتُدِي وعنهم أُخذ اللسانُ العربي من بين قبائل العرب هم: قيسٌ وتميمٌ وأسدٌ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعضُ كنانةَ وبعضُ الطائيين، ولم يُؤْخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنَّه لم يُؤْخَذْ عن حَضَرِيٍّ قطُّ، ولا عن سكان البراري ممن يسكنُ أطرافَ بلادهم التي تجاور الأمم الذين حولهم..."[2] فكان لأقوال العرب وأمثالهم حضور كبير في الدرس النحوي منذ نشأته، فسيبويه لا تخلو صفحات كتابه من كلام العرب النثري وأمثالهم، وقد نهج النحاة من بعده هذا المنهج، فنجد أمثال ذلك في "مقتضب" المبرد، و" أصول" ابن السراج، و" حجة" الفارسي، و" خصائص" ابن جني، وغيرهم من النحاة[3].

والشارح رحمه الله اقتفى أثر النحاة بالحفاوة بكلام العرب وأمثالهم والاستدلال به في كثير من المسائل النحوية، كما ذكر عددًا من لغات العرب ومن ذلك ما ذكره في مبحث إعراب المثنى قال: "وينبغي أنْ يُعلم أنَّ من العرب من يجعل إعراب التثنية بالألف فقط، وهي لغة بلحارث بن

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٧١٩.

(٢) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص٤٤.

(٣) ينظر: ضوابط الفكر النحوي ص٣٨١.

كعب..."[١] وفي مبحث الموصول نجده يقول: "... وذو الطائية أي: (ذو) في الأشهر بمعنى صاحب، وكونه بمعنى (الذي) في لغة طيئ وهو اسم قبيلة..."[٢].

أما الأمثال فقد استدل بعدد منها، ومن ذلك في باب المبتدأ والخبر قال: "... قد يكون المبتدأ نكرة لكن لا مطلقا، بل بكونه قريبا من أصله وذلك: إذا تخصصت النكرة الواقعة مبتدأ، بوجه ما من الوجوه... ثم ذلك التخصيص إما بالصفة لفظا... أو تقديرا كما في قولهم: شُحْبٌ في الإناءِ وشُحْبٌ في الأرضِ، وإنْ ذهبَ عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرباط... وهذان القولان مثلان يضرب الأول لمن يتكلم فيخطئ تارة ويُصيب أخرى، والثاني: لمن يختار الحاضر ويترك الغائب"[٣].

وفي مبحث اسم التفضيل عند حديثه عن شرط اسم لتفضيل قال: "شرط اسم التفضيل، أنْ يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد... وإنما امتنع بناؤه من المزيد لأنه إن كان مع جميع حروفه فعدم الإمكان ظاهر... وما جاء من نحو: أفلس من ابن المذَلق... من الشواذ"[٤].

## ٤- الشواهد الشعرية:

للشعر الحضور الأكبر في كتب النحاة، فقد كان الشعر أداة لتوفير الحجة اللغوية الداعمة للاستعمال الصحيح للفظ، كلمة وتركيبا، كما كان مستودعًا لأسرار العربية حتى قال سيدنا عمر ﷺ لما أشكل عليه تفسير آية: "عليكم بديوانكم لا تضلوا. قالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية؛ فإن فيه تفسير كتابكم، ومعاني كلامكم"[٥]، فقد جعله النحويون ركيزة من ركائزهم الأساسية لوصف اللسان العربي واستنباط قواعده والتمثيل لها[٦].

وقد استشعر علماء اللغة أهمية الشعر في الاستشهاد به على كلام العرب؛ ولذلك قسموا الشعراء إلى طبقات أربع:

الطبقة الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين، وهم من عاش قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

---

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٢٨٣.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٨١٤.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٤٢٦.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٩٦١.

(٥) ينظر: تفسير البيضاوي ٥٥٧/١.

(٦) ينظر: ضوابط الفكر النحوي ص٣٨٣.

الطبقة الثانية: طبقة المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان بن ثابت، ولبيد بن ربيعة العامري.

الطبقة الثالثة: طبقة المتقدمين، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، ومنهم جرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون كبشار بن برد، وأبي نواس.

وجعَلها آخرون ست طبقات:

الطبقة الخامسة: طبقة المحدثين الذين جاءوا بعد الولدين كأبي تمام والبحتري.

الطبقة السادسة: طبقة المتأخرين، وهم من جاءوا بعد المحدثين كالمتنبي(١).

وكان اعتماد البصريين على شعر شعراء الطبقتين الأوليين إجماعا، ولم يستشهد أكثرهم بشعر شعراء الطبقة الثالثة، ولم يستشهدوا بشعر شعراء الطبقة الرابعة. أما الكوفيون فقد احتجوا بشعر شعراء الطبقات الأربع.

وقد أكثر ابن حاجي عوض من الاستشهاد بالشعر الذي أتى عنده بالمرتبة الثانية بعد القرآن في كثرة الاستدلال به في اختياراته ومناقشة المسائل، فقد بلغ عدد الشواهد الشعرية في الشرح مائة وواحدا وسبعين بيتا شعريا، ويلاحظ أنَّه استشهد بشعر شعراء الطبقات الأربع وكل من يوثق بفصاحته كشعر الإمام الشافعي، وقد أغفل نسبة كثير من الشواهد إلى قائليها، وقد راوح بين ذكره للبيت كاملًا، وبين اقتصاره على شطر من البيت أحيانًا، وقد يستشهد بكلمة أو كلمتين من البيت تكون هي موطن الشاهد.

فمن استشهاده بالبيت كاملا استدلاله ببيت للشافعي عند حديثه عن مواضع حذف الخبر وجوبا قال: "... ثم هذا إذا كان الخبر عامًّا، وأما إذا كان خاصا فلا يجب الحذف، ويدل على هذا اشتراط القرينة؛ لأن كلمة (لولا) ليست بقرينة على الخبر الخاص... وحينئذ لا وجه لقول من قال: وفيه نظر؛ لأن خبر المبتدأ بعد (لولا) قد يكون خاصا، وحينئذ لم تدل (لولا) عليه،

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٢٠٧ و٢٠٨.

كقول الشافعي[1]:

ولـوْلا الشـــعرُ بالـعـلـمـاءِ يُـزرِي لَكُنْـتُ اليَومَ أَشْـــعَرُ مِنْ لَبيـدِ[2]

وقد عدَّ السيوطي مصنفات الإمام الشافعي مما يعتمد عليه في اللغة قال: "قال ابن شاكر في مناقبه: حدثنا أحمد بن غالب، حدثنا عمر بن الحسن الحرَّاني، حدثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجي، حدثنا جعفر بن محمد قال: قال أحمد بن حنبل: كلام الشافعي في اللغة حُجَّة"[3].

وقد يستشهد بشطر البيت، ومن ذلك في مبحث العطف عند شرحه للعطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار، ذكر قول الشاعر:

..... فاذهب وما بك والأيام من عجبٍ[4]

ونجده يحكم على البيت بأنَّه شاذ لا يقاس عليه لعدم موافقته لأقيسة البصريين.

وقد يكتفي بموطن الشاهد من البيت فيذكر جزءًا من الشطر، ومن ذلك في باب المبتدأ والخبر عند حديثه عن تجرد المبتدأ هن العوامل اللفظية قال: "... فيكون الشرط تجريده عن التأثير اللفظي والمعنوي معًا، وعلى هذا:

سمعـتُ: النـاسُ يَـنْتَجِعون[5]....

---

(١) الشـــافعي: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الهاشمي القرشـــي، أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعة، ولد بغزة من فلسطين، وحمل منها إلى مكة، وزار بغداد مرتين، وقصد مصر سنة ١٩٩هـــ، إليه ينسب المذهب الشافعي، توفي رحمه الله سنة ٢٠٤هـ، ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية ص١١، ووفيات الأعيان ٣٠٥/٣.

(٢) بيت من الوافر في ديوان الشافعي ص٢٩، ط، دار الحكمة، جمع/ سليمان سليم. وينظر: شرح الجامي ٢٩٦/١.

(٣) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص٤٦.

(٤) عجز بيت من البسـيط وصـدره: "فاليوم قربت تهجونا وتشـتمُنا"، وهو من شـواهد سـيبويه مجهولة القائل، ينظر الكتاب ٣٨٣/٢، وابن يعيش ٧٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/٣.

(٥) جزء من بيت من الوافر لبشـر بن أبي خازم، ينظر: الكتاب ٣٢٧/٣، والمقتضـب ١٠/٤، والجمل ص٣٢٩، وأسـرار العربية ص٣٣٥.

## المطلب الثاني: القياس

للقياس أهمية بالغة في النحو، فهو من الأدلة المهمة في الدرس النحوي، وقد صرح العلماء بذلك فالكسائي يقول:

إنما النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ وبه في كلِّ أمرٍ يُنتفعْ

فإنكار القياس في النحو لا يتحقق، فالنحو كما قيل في حده: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو(١)، وقد تحمس له النحاة تحمسًا شديدا، فيقول عنه ابن جني" مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"، ويحكي عن أستاذه الفارسي قوله: "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"، فقد اعتنى به النحاة منذ بدء الدراسات النحوية، بل قرروا أنه مما انعقد عليه الإجماع، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة(٢).

فالقياس بدأ مع بدايات النحو، فقد استخدم أوائل النحاة القياس في استنباط قواعدهم مما استقرأوه من كلام العرب، وكان قياسا فطريا بسيطا، وهذا ما ظهر عند عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان "أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل، وكان أشد تجريدًا للقياس"(٣)، ثم أصبح القياس أصلا في الدرس النحوي عند الخليل الذي كان يكثر منه ويتوسع فيه، وسيبويه الذي استخدمه كثيرا في مسائل الكتاب، وتوسع القياس عند الفارسي وابن جني، ثم بدأت مرحلة التنظير بتأليف كتب أصول النحو وصار القياس ذا حدٍّ وشروط وأركان. فالقياس: هو حمل غير المنقول عن العرب على المنقول عنهم، في حكم، لعلة جامعة(٤)، وللقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة بينهما(٥). ولكل من هذه الأركان شروط وضوابط في أصول النحو.

---

(١) ينظر: لمع الأدلة ص٩٥.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي للدكتور/ محمد عيد ص٦٩.

(٣) ينظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢٤/١.

(٤) ينظر: لمع الأدلة لابن الأنباري ص٩٣.

(٥) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص٧١.

وكان البصريون يشترطون في النصوص المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة، فلم يعتدوا بالشاهد الواحد لوضع القاعدة النحوية، أما الكوفيون فكان منهجهم التوسع في القياس والأخذ بكل ما روي عن العرب، وقد يَعدُّون الشاهد الواحد أصلا، ويقيسون عليه.

والشارح رحمه الله احتج بالقياس في إثبات حججه في مناقشة المسائل، وطريقته في القياس مستمدة من منهج البصريين، فقد جعله في المرتبة التالية للسماع، فمن عباراته التي رددها أثناء شرحه: "ومجرد القياس لا يكفي مالم يعضده استعمال الفصحاء"(١)، "واللغة لا تثبت قياسًا"(٢)، "وما كان قليلا لا يصلح أن يكون مقيسا عليه"(٣) إلَّا أنه اعتد بهذا النوع من الاستدلال، وعوّل عليه في عدد من المسائل، من ذلك: في باب المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس قال: "ويُحذف المنفي بـ (لا) إذا وجد قرينة دالة عليه، سواء كانت لفظية أو معنوية، قياسا على جواز حذف المبتدأ؛ لأنه هو طارئة عليه كلمة (لا) في مثل قولك عند رؤيتك شخصا يخاف أمرا: لا عليك، فاسم (لا) ههنا محذوف وهو (بأس) في قوله: أي: لا بأس عليك"(٤).

وفي مبحث حروف الزيادة قال: "... وشذت زيادة (لا) مع المضاف كما في قول العجاج:

في بئرِ لا حُورٍ سَـــرَى ومَا شَـــعَرْ بإفكهِ حتى إذا الصـــبح جَشَـــرْ(٥)

وإنما كانت شاذة لأن القياس أنْ لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه"(٦).

وقد حكم على ما جاء مخالفا للقياس بالشذوذ والندرة والضعف، فمن ذلك قوله: "ما أجازه الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب، وشبهه من العدد المضاف إلى معموله كـ: الأربعة الدراهم،

---

(١) ينظر: شرحه ص١١٣٢.

(٢) ينظر: شرحه ص١١٦٠.

(٣) ينظر: شرحه ص٨٣٢.

(٤) ينظر: شرحه ص٦٨٤.

(٥) من الرجز لعجاج بن رؤبة، من قصـيدة يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر الذي أرسـله عبد الملك بن مروان لقتال أبي فذيك الحروري الخارجي، ينظر: ابن يعيش ١٣٦/٨، والخزانة ٥١/٤.

(٦) ينظر: شرحه ص١١٨٦.

والخمسة الكتب، فإن الكوفيين جمعوا بين الإضافة والألف واللام في المضاف... ما أجازوه ضعيف، وجه ضعفه: مخالفته القياس، واستعمالِ الفصحاء..."[1].

(١) ينظر: شرحه ص٦٩٩.

## المطلب الثالث: الإجماع:

الإجماع عند أهل العربية، هو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة على حكم نحوي، وهو الأصل الثالث من أصول الاحتجاج التي اعتد بها النحاة، وقد وضعوا له ضوابط وشروطًا، فقد وضع ابن جني في كتابه الخصائص فصلا في (القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة) قال فيه: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه"(١). وقد أقر أكثر العلماء بحجية الإجماع وجعلوه من أدلة النحو المعتبرة، فالسيوطي ذكر أن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه(٢). فقد أكثر النحاة الأوائل من الاستدلال به كما في كتب النحاة، وكتب الخلاف النحوي، كالمسائل الخلافية للعكبري، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

ويعقوب بن حاجي عوض أخذ بدليل الإجماع واستدل به، سواء في شرحه للمسائل، أو عند اختياره لرأي ما، ومن ذلك في باب الحال، عند حديثه عن تقدم الحال على صاحبها قال: "ولا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر، وقوله (في المذهب الأصح) دليل عليه، فإن المجرور بالإضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق"(٣). وفي باب العطف عند حديثه عن العطف على معمولي عاملين مختلفين قال: "... واحترز بقوله: (على عاملين) عن العطف على معمول عامل واحد نحو: ضرب زيدٌ عمرًا وبكرٌ خالدًا؛ لأن ذلك يجوز بالاتفاق لعدم المانع..."(٤). وفي باب حروف الجر قال: "و(مُذ) بضم الميم على الأكثر وكسرها على غيره، و(منذ) وضعتا للزمان فهما يستعملان للابتداء، أي لابتداء الغاية في الزمان الماضي، كما أن (من) لابتداء الغاية في المكان، إلَّا أن استعمالهما في الزمان متفق عليه..."(٥).

---

(١) ينظر: الخصائص ص١٩٠.

(٢) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص٦٧.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٦٠٦.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٧٤٦.

(٥) ينظر: شرحه للكافية ص١١٣١.

## المطلب الرابع: استصحاب حال الأصل

هو دليل من الأدلة المعتبرة عند الأصوليين والنحويين، وقد عرّفه ابن الأنباري: بأنه إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل(١)، ويرى أنَّه من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل(٢)، وهو من أدلة النحو المعتبرة، وأكثر من الاستشهاد به في مواضع كثيرة من كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" في أثناء عرضه لآراء البصريين أو الكوفيين، وبراهينهم على قواعدهم التي يضعونها، وأحكامهم التي يطلقونها.

ومع هذا فقد جعَله من أضعف الأدلة ولا يجوز التمسك به ما وجد دليل على خلافه يقول: "استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنَّه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته للاسم"(٣).

وقد استدل النحاة- بصريين وكوفيين- بهذا الأصل عندما لم يجدوا دليلا آخر من سماع أو قياس وفي مواضع كثيرة ذكر بعضها ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف" عندما عرض آراءهم في المسائل المختلف فيها وبراهينهم عليها(٤).

والشارح رحمه الله أخذ باستصحاب الأصل واستدل به في عدد من المواضع، ومن ذلك في باب الفاعل عند شرحه لقول ابن الحاجب: "والأصل: أنْ يلي فعله"، قال: "... فظهر منه أنه إذا قُدِّم عليه، أي الفاعل غيره، كان ذلك الغير مؤخرا في التقدير، رعاية لحق هذا الأصل"(٥). وفي مبحث النعت قال: "والمضمر لا يوصف أي: لا يجوز أنْ يكون المضمر موصوفًا بشيء؛ وذلك لأنَّ أصل الصفة أنْ تكون للتوضيح أو للتخصيص، فالمضمر لكونه في غاية الوضوح لا

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص١١٣.

(٢) ينظر: الاقتراح ص١١٣.

(٣) ينظر: الاقتراح ص١١٤.

(٤) ينظر: الشاهد النحوي في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي ص٤٥٠.

(٥) ينظر: شرحه للكافية ص٣٧٣.

يجوز وصفه لذلك لا متناع توضيح الواضح وتخصيصه..."[1]. وفي باب إعراب الفعل المضارع قال: "ولا يعرب من الفعل غيره أي: غير الفعل المضارع على ما هو الأصل في باب الإعراب؛ لأن الأصل في الأفعال البناء؛ لفوات موجب الإعراب فيها"[2]. وفي مبحث حرفي الاستفهام عند حديثه عن (هل) قال: "وأشار إلى أن (هل) مثلها في ذلك بقوله: وكذلك: هل، أي لا تختص بشيء منهما كالهمزة، بل يدخل الاسم والفعل تقول: هل زيد قام؟ وهل قام زيد؟ إلَّا أن دخولها على الجملة الاسمية التي خبرها فعل إنما يقع على الشذوذ والندرة بخلاف الهمزة، وذلك لأن (هل) في الأصل بمعنى (قد) كما جاءت في قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ١﴾[3]، وهو من خصائص الأفعال، فحملت عند استعمالها للاستفهام على ما كان لها في أصلها..."[4].

هذه أغلب أصول النحو التي اعتمد عليها ابن حاجي عوض، وهي بمجموعها تكاد تكون موافقة لمنهج البصريين في تطبيقها.

(١) ينظر: شرحه للكافية ص٧٣٣.

(٢) ينظر: شرحه للكافية ص٩٨٦.

(٣) سورة الإنسان:١.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص١١٩٤.

# الفصل الثالث

## اختيارات الشارح

المبحث الأول: اختياراته في باب الأسماء

المبحث الثاني: اختياراته في باب الأفعال

المبحث الثالث: اختياراته في باب الحروف

# المبحث الأول: اختياراته في باب الأسماء

## المسألة الأولى: الكلام مصدر أم اسم للمصدر

### التقديم للمسألة:

عرَّف ابن جني الكلام بقوله" أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاءٍ، وعاءٍ في الأصوات، وحسِّ، ولبِّ، وأف، وأوّه. فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"(١)، وقد صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلَّا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: (واعلم أن قلتُ في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا)(٢)، عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق.

وقد قسم سيبويه الكلام إلى: (مستقيم حسن نحو: أتيته أمس، وإلى مستقيم كذب نحو: حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح نحو: قد زيدا رأيت، وإلى محال نحو: أتيتك غدًا، وإلى محال كذب نحو: سأحمل الجبل أمس)(٣).

وزاد الأخفش الخطأ فقال: ومنه الخطأ نحو: ضربني زيد، وأنت تريد: ضربت زيدًا(٤).

والظاهر أنَّ سيبويه لا يرى الخطأ كلاما لخلوه من القصد، ويؤيد رأيه قوله ﷺ: «كلام ابن آدم كلُّه عليه لا له، إلَّا ما كان أمرًا بمعروف، أو نهيًا عن منكر، أو ذكرًا لله تعالى»، فبين أنَّ كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أي يؤاخذ به، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة(٥).

وقد اختلف النحاة فيه أهو مصدر أم اسم للمصدر؟ ولكلٍ رأيه وأدلته فإلى عرض هذه

---

(١) ينظر: الخصائص لابن جني ١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٢/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٥/١-٢٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٦/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦/١.

الآراء ومناقشتها.

**نص الشارح**: قال يعقوب بن حاجي عوض: "ثم المراد من الكلام، الكلام في الأصل: اسم بمعنى التكليم يقع على القليل والكثير كالسلام بمعنى التسليم، لا كونه مصدرًا في الأصح..."(١).

## عرض المسألة ومناقشتها:

ذهب فريق من النحاة إلى أنَّ لفظ (الكلام) مصدر، وفعله كلّم محذوف الزوائد، ومثله سلّم سلامًا، واستدلوا على مصدريته بإعماله نحو قولك: عجبت من كلامك زيدًا، وذهب الأكثرون إلى أنه اسم للمصدر لأنَّه ناقص عن عدد حروف فعله، ولأنَّه إما أنْ يكون من كلمَّ تكليمًا، أو تكلَّم تكلمًا، وكلاهما يخالفان لفظ (الكلام) فهو عندهم اسم مصدر وليس بمصدر. وللفصل بين القولين يجب تعريف كل من المصدر، واسم المصدر، والفرق بينهما، ثم ذكر أدلة كل فريق في ما ذهب إليه، وترجيح ما يظهر صوابه.

أولًا: تعريف المصدر واسم المصدر:

**المصدر**: هو الاسم الدال غالبا على الحدث المجرد، من غير ارتباط بزمان أو مكان، أو ذات، أو عَلَمية. فقد حدد سيبويه مفهوم المصادر بالدلالة على الأحداث فقال: "والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل"(٢)، ولابد أنْ يشتمل على جميع الحروف الأصلية والزائدة في فعله لفظا أو تقديرا، نحو استقام استقامة، وقد يزيد على الحروف الأصلية، نحو جلس جلوسا، ولكن لا يمكن أن ينقص بدون تعويض؛ لذا نجد ابن الحاجب يعرفه بقوله: "المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل"(٣).

**أما اسم المصدر**: فهو كما عرَّفه ابن مالك بقوله: "ما دل على معناه وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما في فعله"(٤)، فهو كالمصدر من حيث المعنى في الدلالة على الحدث المجرد، وقد يكون علم جنس، كفَجَارِ وحَمَادِ للفَجْرَةِ والمحْمَدَةِ. أما من حيث اللفظ: فهو

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٢٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢/١.

(٣) ينظر الكافية في النحو لابن الحاجب ص١٧٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١١٩/٣.

خالف المصدر في نقص بعض حروفه عن حروف فعله بدون تعويض.

واسم المصدر على ضربين: علم، وغير علم[1]، فالعلم كيسار علما لليسر، وبرَّة علما للبر، وهذا النوع لا يعمل باتفاق. والضرب الثاني: المصدر الناقص عن حروف فعله، كوضوء وغسل؛ فإنهما مساويان للتوضؤ والاغتسال في المعنى والشياع وجميع ما نفي عن العَلَم، وخالفه بخلوّه دون عوض من بعض ما في فعليهما، وهما توضّأ واغتسل. وفي عمله خلاف، وهذا الخلاف يتضح من خلال الحديث عن خلاف النحاة في لفظ (الكلام) أهو مصدر أم اسم للمصدر؟

● فقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّه مصدر، وفعله (كَلَمَ) مجردًا من الزوائد ومثله سَلِمَ سلامًا، وأعطى عطاءً، واحتجوا لذلك بوجهين:

أحدهما: أنَّه يعمل عمل المصدر، فيقال: (كلَامي زيْدًا بليغٌ)[2].

ومنه قول ذي الرمة:

أَلَا هَلْ إلى ريَّا سَبيلٌ وسَاعةٌ تُكَلّمُنِي فيها مِنَ الدَّهرِ خاليَا

فأَشْفِيَ نفْسِي مِنْ تباريحِ ما بها فإنَّ كَلامِيها شِفَاءٌ لِما بيا[3]

وقول الشاعر:

أكفرًا بعد ردّ الموتِ عني وَبعدَ عَطائِكَ المِائةَ الرِّتاعَا[4]

والثاني: أنه يجري تأكيدًا على الفعل، قال الشاعر:

فإنْ تُمْسِ ابْنَةُ السَّهْمِيِّ مِنَّا بَعِيدًا لا تُكَلِّمُنَا كَلَاما[5]

● وذهب أكثر النحويين إلى أنَّ لفظ (الكلام) اسم مصدر، واستدلوا على ذلك بما يلي:

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٢١/٣.

(٢) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح اليمني ص٧٧.

(٣) بيتان من الطويل، لذي الرمة، في ملحقات ديوانه ص٦٧٦، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٢٤/١، وهمع الهوامع ٩٥/٢.

(٤) بيت من الوافر، وهو للقطامي في مدح زُفر بن الحارث في ديوانه ص٣٧، في خزانة الأدب ١٣٦/٨، ١٣٧، والخصائص ٢٢١/٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٢/٢.

(٥) بيت من الوافر، لا يعرف قائله، من شواهد: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٢٣/١، المغني لابن فلاح ٧٨/١.

**أولًا**: أن لفظ (الكلام) لا يخلو أنْ يكون فعله الجاري عليه من (كلَّم) أو (تكلَّم)، فمصدر (كلَّم) التكليم، ومصدر (تكلَّم) التكلُّم، وليس الكلام بأحد هذين المصدرين الجاريين على الفعلين، فثبت أنه اسم للمصدر(١).

قال العكبري: (وإنما قال المحققون إنَّ الكلام اسم للمصدر، وليس بمصدر حقيقة؛ لأن المصادر تبنى على الأفعال المأخوذة منها. والأفعال المأخوذة من هذا الأصل كلَّمت، ومصدره التكليم؛ وتكلَّمت، ومصدره التكلُّم؛ وكالمت، ومصدره المكالمة والكلام. والكلام ليس بواحد منها، إلَّا أنَّه يعمل عمل المصدر كما عمل العطاء عمل الإعطاء)(٢).

**ثانيًا**: بالسماع الوارد عن العرب، ومنه قول الشاعر:

لأنَّ ثَـوابَ اللهِ كُـلَّ مُـوَحِّـدٍ جِنَـانٌ من الفِرْدَوْس فيهـا يُخَلَّـد(٣)

فقوله: (ثواب) اسم مصدر ومصدره الحقيقي (إثابة)؛ لأنَّه من أثاب يثيب إثابة.

وبقول الشاعر:

أكـفـرًا بـعـد ردّ المـوتِ عـني وبعـد عطـائـكَ المـائـةَ الرّتَاعَـا(٤)

فـ (المائةَ) منصوب بـ (عطائك) وهو اسم مصدر، ومنه قول الشاعر:

إذا صـحَّ عَوْنُ الخـالقِ المرْءَ لمْ يَجِـدْ عَسِـيرًا مِنَ الآمَـالِ إلَّا مُيَسَّـرًا(٥)

حيث أعمل (عون) وهو اسم مصدر، فنصب به المفعول (المرءَ)؛ فقالوا أنَّ هذه أسماء مصادر – وليست مصادر– وعملت عمل أفعالها.

وقد ذهب يعقوب بن أحمد حاجي عوض مذهب الفريق الثاني وهو أنَّ لفظ (الكلام) اسم مصدر حيث قال: "ثم المراد من الكلام، الكلام في الأصل: اسم بمعنى التكليم يقع على القليل

---

(١) ينظر: المرتجل ص١٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠/١، والصفوة الصفية ٢٣/٢.

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٤٢/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٣٠٦/١، ولسان العرب ١٦٤/٦، وشرح التسهيل ١٢٣/٣، وهمع الهوامع ٧٨/٥.

(٤) سبق تخريجه، ص ٨٠.

(٥) بيت من الطويل، لا يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١٢٣/٣، والمساعد لابن عقيل ٢٣٨/٢.

والكثير كالسلام بمعنى التسليم، لا كونه مصدرًا في الأصح..."[1].

والأدلة تؤيد ما ذهب إليه الفريق الثاني من أن لفظ (الكلام) اسم مصدر وليس بمصدر، وأنَّ اسم المصدر قد يعمل عمل المصدر؛ يقول ابن فلاح اليمني: "والجواب عن حُجتي المذهب الأول: أنَّه أوقعَ اسم المصدر موقع المصدر فناب منابه في التأكيد والعمل"[2].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٢٧.

(٢) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١/٨٠.

## المسألة الثانية: الخلاف في زمن المضارع إذا فُقدت القرينة

### التقديم للمسألة:

الأفعال جاءت لتدل على الأزمنة متضمنة معنى الحدث، ولولا قصدهم إفادة الأزمنة لما احتيج إلى هذه الأفعال، فالمصادر تدل على الأحداث إلَّا أنها خالية من الدلالة على الزمان(١)، والفعل المضارع يدل كغيره من الأفعال على حدث وزمان، غير أن الفعل المضارع يحمل دلالتين على زمنين هما الحال والاستقبال، وقد جاء الخلاف في الفصل بين زمني المضارع ولاسيما عند تجرده من القرينة، وهو ما تعرضه هذه المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختُلف في زمان المضارع على خمسة أقوال(٢):

أحدها: أنه لا يكون إلَّا للحال، وعليه ابن الطراوة(٣) قال: لأنَّ المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غدًا فمعناه ينوي أن يقوم غدًا.

الثاني: أنه لا يكون إلَّا للمستقبل، وعليه الزجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغةٌ لقصره، فلا يسع العبارة؛ لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيًا. وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه، أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركا بينهما؛ لأن إطلاقه على كلٍّ منهما لا يتوقف على مُسوغ، وإن ركّب، بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز، لتوقُّفهِ على مسوغ.

الرابع: أنه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال، وعليه الفارسي وابن أبي رُكب(٤). بدليل

---

(١) ينظر: المقتصد للجرجاني ٨٢/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ٣١/١.

(٣) ابن الطراوة: هو سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي المالكي، توفي سنة ٥٢٨هـ. من مصنفاته: الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، ترشيح النحو، مقالة في الاسم والمسمى، والمقدمات على كتاب سيبويه. (هدية العارفين ٣٩٨/١).

(٤) ابن أبي الركب: هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني أبو ذر النحوي. توفي سنة ٦٠٤هـ. صنف الإملاء على سيرة ابن هشام. (هدية العارفين ٤٦٦/٢، ٤٦٥).

حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخُل العلامة إلَّا على الفروع، كعلامات التثنية والجمع، والتأنيث.

الخامس: أنه حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، وعليه ابن طاهر؛ لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا، ثم حالًا، ثم ماضيًا، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال.

والخلاف على وجه الدقة هو في دلالته على الحال أو الاستقبال عند عدم القرينة، فهو إما أن يتحملهما أو يكون حقيقة في أحدهما ومجازا في الآخر. يقول يعقوب بن حاجي عوض: "ثم اعلم أن للعلماء اختلافا في هذا المقام (زمن المضارع) فذهب بعضهم إلى الاشتراك المذكور، نظرًا إلى أنه إذا عري عن القرينة المعينة لأحدهما لم يخلُ عن احتمالهما، وبعضهم إلى أنه حقيقة في أحدهما ومجاز في الآخر، ثم هؤلاء فرقتان: فرقة على كونه حقيقة في الاستقبال ومجازًا في الحال؛ لأن وجود الحال ليس بمتحقق بل هو المختلف فيه، وفرقة على عكس ذلك وهم الصائبون وقالوا في ردّ الأول: إن الاحتمال الموجود عند التعري عن القرائن إنما نشأ من الاستعمال لا من الوضع، وفي رد الثاني: المراد من الحال هو الحد المشترك بين المستقبل والماضي، كالخط بين ضوء الشمس والظلمة، وهو موجود؛ لأن الماضي والمستقبل معدومان، ووقوع الفعل في الزمن المعدوم محال، مع أن الأفعال واقعة بالضرورة، فوجب أن يكون بينهما زمان يقع فيه تلك الأفعال لا (الآن) المختلف في وجوده، ولذلك يقال: إنّ (يُصلي) في: (زيد يصلّي) حال، مع أنَّ بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل"[(١)].

وابن الحاجب في شرحه للمقدمة الكافية قال ("لوقوعه مشتركا، وتخصيصه بالسين أو سوف" تبيين للجهة التي بها أشبه الاسم، ألا ترى أنك إذا قلت: (يضرب) صلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه (السين) أو (سوف) قلت: سيضرب أو: سوف يضرب فتخصص بعد أن كان شائعا... )[(٢)].

وقد فسر الرضي قوله: "لوقوعه مشتركًا"، "أي: هو حقيقة في الحال والاستقبال"[(٣)].

ثم نراه يفصل الآراء في هذا الخلاف فيقول: "وقال بعضهم: هو حقيقة في الحال، مجاز في

(١) ينظر: شرح يعقوب لكافية ابن الحاجب ص٩٨٣، ٩٨٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٣/٨٦٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٥/١١.

الاستقبال، وهو أقوى؛ لأنه إذا خلا من القرائن، لم يُحمل إلَّا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلَّا لقرينة، وهذا من شأن الحقيقة والمجاز، وأيضًا، من المناسب أن يكون للحال صيغة خاصة، كما لأخويه.

وقيل: هو حقيقة في الاستقبال، مجاز في الحال، لخفاء الحال، حتى اختلف العلماء فيه، فقال الحكماء: إن الحال ليس بزمان موجود، بل هو فصلٌ بين الزمانين، ولو كان زمانًا لكان التصنيف تثليثا. وليس بشيء لأن الحال عند النحاة غير (الآن) المختلف في كونه زمانًا، بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان، مع الآن، سواء كان الآن زمانًا، أيضًا، أو الحد المشترك بين الزمانين، ومن ثَمَّ تقول: إن (يُصلَّي) في قولك: زيد يصلي، حال، مع أن بعض صلاته ماض، وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال"[١].

وممن ذهب إلى ما ذهب إليه الرضي والشارح ابن مالك في شرحه للتسهيل قال: "لما كان للماضي في الوضع صيغة تخصه كفعَل، وللمستقبل صيغة تخصه كافْعلْ ولم يكن للحال صيغة تخصه، بل اشترك مع المستقبل في المضارع، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن، ليكون جابرًا لما فاته من الاختصاص بصيغة..."[٢] كذلك السيوطي في همعه قال: "أنَّه حقيقة في الحال، مجاز في الاستقبال... وهو المختار عندي، بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخل العلامة إلَّا على الفروع، كعلامات التثنية، والجمع، والتأنيث"[٣].

أما ابن الحاجب كما اتضح فإنه يرى أنَّه حقيقة في الحال والاستقبال عند تجرده من القرائن، وذهب إلى ذلك الجامي[٤] في شرحه للكافية، حيث رآه "... مشتركا بين زماني الحال والاستقبال

---

(١) ينظر: شرح الرضي للكافية ١٢/٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١/١.

(٣) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ٣٢/١.

(٤) الجامي: هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نسب إلى (جام) ولاية بخراسان. اشتغل بالعلوم العقلية والشرعية، وتأثر بأهل التصوف، كان محبا للعلم يتميز بذكاء حاد وذاكرة قوية، له أشعار بالفارسية، وله مؤلفات باللغة العربية وأخرى بالفارسية. توفي سنة ٨٩٨هـ. (شذرات الذهب ٣٦٠/٧ والبدر الطالع ٣٢٧/١ وهدية العارفين ٥٣٤/١).

على الأصح..."[1] كما اختار ذلك بدر الدين بن جماعة[2] في شرحه للكافية: "والمختار أنه مشترك، كما قال المصنف، لا حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما قال غيره"[3].

وقد فصل بين الحال والاستقبال الجرجاني فقال: "والفصل بين الحال والاستقبال أنك تريد بالحال أجزاء من الفعل متصلة. بيان ذلك أنا إذا قلنا: زيدٌ يصلي، فالمراد أنَّه قد حصل منه جزء، وهو آخذ في جزء آخر متصل به ويترقب جزءًا تاليا يليه. وإذا قلت: سيفعلُ، لم يكن له التباس بالفعل على وجهٍ. ولو قصد الجزء الواحد من الفعل لم يكن الزمانُ مجاوزًا قسمين؛ لأنهُ إما أن يكون حاصلًا أو غير حاصل. وإلى هذا نظر من ردَّ على النحويين، وقال: إن الحال لا يتحصل لأن الفعل لا ينفك من جزأين: أحدهما منقضٍ والآخر مُتَرقَّب. وأجابوا عنه بما ذكرنا من أنَّ المقصود في الحال أجزاء متصلة من الفعل... ومما يوضح الفصل بين المستقبل والحال أن زمان الفعل والإخبار به يكون زمانًا واحدًا في الحال فإذا قلت: زيدٌ يصلي، تريد الحال كانت الصلاة موجودةً في وقت إخبارك بها، وزمانُ الفعل في المستقبل غيرُ زمان الإخبار. فإذا قلت زيدٌ سيصلي، لم تكن الصلاة موجودة في وقت إخبارك بها بل كان حصولها متعلقًا بزمانٍ ثانٍ فاعرفه..."[4].

والباحثة بناء على الفصل الذي وضحه الجرجاني ترى أنَّ الفعل المضارع في حالة التجرد من القرائن يدل على الحال كما ذهب الشارح والرضي وابن مالك رحمهم الله، وينبغي أنْ يكون لكل فعل دلالة على زمن معين فلا يمكن أنْ يدل الفعل على زمانين بصيغة واحدة مع عدم وجود قرينة.

---

(١) ينظر: الفوائد الضيائية لنور الدين الجامي ٢/٢٣٣.

(٢) هو: محمد بن إبراهيم بن سعد بن صخر الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين بن جماعة. درس في مدارس مصر والشام، وتولى قضاء القدس وقضاء دمشق ثم قاضي القضاة بالديار المصرية، توفي سنة ٧٣٣هـ (الدرر الكامنة ٣/٣٦٧، وشذرات الذهب ٦/١٠٥).

(٣) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة. ص٢٧٣.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٨٤.

# المسألة الثالثة: الخلاف في ماهية الإعراب

## التقديم للمسألة:

من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ[١]. ولولاه لاختلطت المعاني، والتبست، ولم يفرق بعضها من بعض، وهو مع هذه المزية الكبرى – موجز غاية الإيجاز، لا يعادله في إيجازه واختصاره شيء آخر. ويأتي لغة لعدة معان: الإبانة، والتحسين، والتغيير، وإزالة الفساد، والانتقال[٢].

وأما في الاصطلاح ففيه خلاف بين النحاة، ففريق يرى أنه معنوي، وآخر يرى أنه لفظي.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في تحديد معنى الإعراب اصطلاحًا:

١) **ففريق يرى أن الإعراب شيء معنوي**، وعلى هذا يكون حده: اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظا أو تقديرا[٣]. فالاختلاف ليس بلفظ، وإنما معنى؛ فاختلاف الحركة وكونها مرة ضمة، وأخرى فتحةً وثالثةً كسرةً؛ ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة، وليس نفس الحركة بإعراب، ويرى هذا الفريق أن الحركة هي آلة الإعراب، ولو كانت الحركة إعرابًا، لوجب أن لا يقال: حركات الإعراب، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه. كما أن هذه الحركات قد تكون في المبني فلا يكون إعرابًا.

---

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ص٨١.

(٢) ينظر: معاني هذه الألفاظ في تهذيب اللغة ٣٦٠/٢، والصحاح ١٧٨/١، واللسان ٥٨٦/١.

(٣) ينظر: المقتصد ٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١، وأسرار العربية للأنباري ص٤٥، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٥٢/١.

وهذا اختيار الجرجاني في المقتصد[١]، والأعلم الشنتمري[٢]، وأبي البركات الأنباري[٣]، وأبي البقاء العكبري[٤]، وأبي الحسن ابن عصفور[٥]، وأبي حيان[٦]، كما نسب هذا الرأي لظاهر قول سيبويه[٧].

٢) **والفريق الآخر يرى أن الإعراب لفظي لا معنوي**؛ فهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ فالإعراب هو الحركات والسكنات نفسها الموجودة على حروف الإعراب، وهو قول طائفة من النحاة منهم ابن مالك[٨]فقد عرفه في التسهيل بقوله: "ما جيء به لبيان مقتضى

(١) الجرجاني: هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني شيخ البلاغيين وهو عالم في النحو واللغة، من مؤلفاته: المقتصد، وإعجاز القرآن، العوامل المائة، كتاب الجمل، والتلخيص في شرح الجمل، ودلائل الإعجاز. توفي عام ٤٧١هـ، ينظر: نزهة الألباء ص٢٦٤، وإنباه الرواة ١٨٨/٢، وفوات الوفيات ٣٧٨/١، وبغية الوعاة ١٠٦/٢.

(٢) الأعلم: هو يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، عالم أندلسي أديب نحوي لغوي، له: النكت، وشرح كتاب الجمل للزجاجي. توفي عام ٤٧٦هـ، ينظر: إنباه الرواة ٦٥/٤، ووفيات الأعيان ٤٦٥/٢، وشذرات الذهب ٤٠٣/٣، وبغية الوعاة ٣٥٦/٢، والأعلام ٣٠٨/٩.

(٣) هو: عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد، أبو البركات الأنباري، ولد في الأنبار، وكان متدينا ورعا إماما ثقة. درس النحو في المدرسة النظامية ببغداد، وصار معيدا فيها. صنف كثيرا من الكتب والرسائل ومن أهم مصنفاته اللغوية والنحوية: أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. توفي عام ٥٧٧هـ، ينظر: إنباه الرواة ١٦٩/٢، وفيات الأعيان ١٣٩/٣، وبغية الوعاة ٨٦/٢.

(٤) هو: محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، أبو البقاء العكبري. فقد بصره منذ صغره فاعتمد على السماع في تحصيل معارفه، كان صالحا ورعا، قليل الكلام، من مؤلفاته: إعراب الحديث، إملاء ما منَّ به الرحمن أو إعراب القرآن، والتبيين على مذاهب النحويين، توفي عام ٦١٦هـ، ينظر: وفيات الأعيان ٣٨٦/٢، الأعلام للزركلي ٨٠/٤، هدية العارفين ٤٥٩/١.

(٥) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور، أبو الحسن الحضرمي الأشبيلي، من مؤلفاته: الممتع في الصرف، والمقرب، والشرح الكبير، والصغير على الجمل للزجاجي، توفي ٦٦٩هـ، ينظر: فوات الوفيات ٢١٨/٢، وشذرات الذهب ٣٣٠/٥، وبغية الوعاة ٢١٠/٢، والأعلام ١٧٩/٥، ومعجم المؤلفين ٢٥١/٧.

(٦) أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الغرناطي، عرف بحسن دينه وعقيدته، كانت حياته حافلة بالدرس والتدريس والتصنيف حتى غدا نحوي عصره، من مؤلفاته: البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، والتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ومنهج السالك على ألفية ابن مالك، والتذكرة. توفي عام ٧٤٥هـ، ينظر: بغية الوعاة ٢٨٠/١، وشذرات الذهب ١٤٥/٦.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه ١٣/١.

(٨) ابن مالك: هو محمد بن عبدالله بن مالك جمال الدين الطائي الجيّاني، ولد في الأندلس واشتهر بالناظم، من مؤلفاته: الخلاصة والتسهيل والعمدة، توفي عام ٦٧٢هـ، ينظر: بغية الوعاة ١٣٠/١، ومعجم المؤلفين ٢٣٤/١٠.

العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"[1]، كما قال بذلك كثير من المتأخرين كابن خروف[2] والأستاذ أبي علي الشلوبين[3]، وابن الحاجب[4] وغيرهم. وقد احتج هذا الفريق بأنَّه يقال: أنواع الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم، ونوع الجنس يستلزم الجنس، وأن الاختلاف أمر لا يعقل إلَّا بعد التعدد، فلو جعل الاختلاف إعرابا لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف. كما أجابوا عن أدلة من يرى أنه معنوي فقالوا في الجواب عن الإضافة: إنها من باب إضافة الأعم إلى الأخص وعن وجود الحركات في المبني أن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلَّا فهي للبناء؛ ولذلك خصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب.

وقد أيَّد يعقوب بن حاجي عوض رأي ابن الحاجب الذي هو رأي الفريق الثاني؛ فالإعراب هو عبارة عن الحركة أو ما يقوم مقامها من حروف اللين، فقال بعد أنْ استدل لرأي ابن الحاجب: "فكان ما ذهب إليه المصنف حقًّا، وهو أنَّ الإعراب هو: الحركات أو ما يقوم مقامها"[5].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٣/١.

(٢) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي بن محمد، نحوي أندلسي، شرح كتاب سيبويه، وشرح جمل الزجاجي، عني بالردود وقد رد على أستاذه ابن ملكون وعلى السهيلي وابن مضاء في ثورته غلى النحاة. توفي عام ٦٠٩هـ، ينظر: إنباه الرواة ١٩٢/٤، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢.

(٣) الشلوبين: هو عمر بن محمد بن عمر أبو علي الشلوبين، له التوطئة، وشرحان على الجزولية توفي بالأندلس عام ٦٤٥هـ. ينظر: إنباه الرواة ٣٣٢/٢، وبغية الوعاة ٢٢٤/٢.

(٤) ابن الحاجب: جمال الدين عثمان بن عمر الدوني، أصولي ونحوي بارع، من مؤلفاته: الكافية والشافية، الإيضاح في شرح المفصل، الأمالي النحوية، توفي عام ٦٤٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ١٣٤/٢، وشذرات الذهب ٢٣٤/٥.

(٥) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض للكافية ص٢٦٣.

# المسألة الرابعة: الخلاف في رافع الفاعل

## التقديم للمسألة:

الرافع للفاعل هو العامل الذي به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب. وقد اختلف النحاة في رافع الفاعل، وذهبوا في ذلك إلى آراء متعددة، ستُعرض من خلال تحليل المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في الرافع للفاعل على أقوال:

● فذهب جمهور النحاة إلى أنَّه لفظي، وهو الفعل المسند إليه أو ما ضمن معناه، مفرغًا له أي مفتقرًا، وذلك أنَّ الفعل أبدًا طالب للفاعل، لا يستقر منه مع المفعول كلام حتى يكون فاعل، فإذا أخذ الفاعل استقلَّ به، ولم يفتقر إلى المفاعيل، وهو رأي سيبويه؛ فإنه قال: "يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"(١) فالاعتبار في الفاعل أنْ يكون الفعل مسندًا إليه، مقدما عليه كان أحدث شيئا أو لم يحدثه(٢).

● وذهب بعضهم إلى أنّه معنوي، وهو إسناد الفعل إليه، ونسبه ابن مالك إلى خلف(٣). ورُدَّ بأنَّ الإسناد نسبة بين المسند والمسند إليه، وليس عملهما في أحدهما بأولى من عملهما في الآخر، ولأنَّ العمل لا يُنسب إلى المعنى إلَّا إذا لم يوجد لفظ صالح للعمل، والفعل موجود، فلا عدول عنه(٤).

● ومنهم من زعم أنَّه ارتفع لشبهه بالمبتدأ، وذلك أنَّه مخبر عنه بفعله، كما أنَّ المبتدأ مخبر عنه بالخبر. ورُدَّ بأنَّ الشبه معنى، والعمل لا يُنسب إلى المعنى مع وجود لفظ يمكن عمله.

● ومنهم من ذهب إلى أنَّه ارتفع لكونه فاعلًا في المعنى، ونُسِب إلى خلف الكوفي. ورُدَّ هذا المذهب بقولهم: ماتَ زيدٌ، وما قامَ عمرٌو.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٣/١.

(٢) ينظر: المقتصد للجرجاني ٣٢٧/١.

(٣) هو خلف الأحمر البصري، أبو محرز بن حيان مولى بلال بن أبي بردة، كان راوية ثقة علامة، يسلك مسلك الأصمعي وطريقه، ومن تصانيفه: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، توفي خلف سنة ١٨٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٥٥٤/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢.

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أنَّ العامل في الفاعل ما أُسند إليه من فعل أو شبهه، وهو ما اختاره الشارح رحمه الله، قال: "... ثم الأصح أنَّ رافعه ما يسند إليه، لا شبهه بالمبتدأ، ولا الإسناد"(١)، فهو يرى أنَّ الرافع للفاعل هو ما أُسند إليه من فعل أو ضمن معناه، وهذا هو المذهب الصحيح الذي عليه أغلب النحاة، فالعامل اللفظي مُجْمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، فالمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه. كما أنَّ الفعل قبله مختص به فعمل فيه، قياسًا على كلِّ مختصٍّ عَمِلَ لاختصاصه(٢).

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٦٩.

(٢) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح ١٣٨/٢.

# المسألة الخامسة: الخلاف في حروف التثنية والجمع

## التقديم للمسألة:

اختلف النحاة في ماهية حروف التثنية والجمع، فذهب فريق إلى أنها هي الإعراب، وذهب آخرون إلى أنها حروف الإعراب، وفريق قال إنها دلائل للإعراب، وستعرض الباحثة آراء كل فريق وأدلتهم في ما ذهبوا إليه، مع إيضاح ما اختاره ابن حاجي عوض.

## عرض المسألة ومناقشتها:

جاءت الآراء في هذه المسألة في أربعة أقوال:

١) القول الأول: لسيبويه وأغلب البصريين، **بأن هذه الحروف هي حروف إعراب**. لأنها إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فالواحد يدل على المفرد، وإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع، فصارت من تمام صيغة الكلمة، فهي بمنزلة التاء في "قائمة" والألف في "حبلى"، فكما أن الألف والتاء فيهما حرف إعراب، فكذلك ها هنا[١].

وممن ذهب إلى ذلك: الجرجاني[٢]، وأبو البركات الأنباري[٣]، وابن يعيش[٤].

٢) القول الثاني: للأخفش[٥]، والمبرد[٦]، والمازني[٧]، ومن تابعهم، **بأنها تدل على الإعراب،**

---

(١) ينظر: الكتاب ١٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢١٩/١، والإنصاف ص٢٥، وائتلاف النصرة ص٢٩.

(٢) ينظر: المقتصد ١٨٧/١.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص٦٤.

(٤) ينظرك شرح المفصل ٣٣٣/٢.

(٥) الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، روى وصنف، ومن مؤلفاته: الأوساط في النحو، والمقاييس في النحو، توفي سنة ٢١٠. ينظر: بغية الوعاة ٥٩٠/٢.

(٦) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، وهو من ثمالة قبيلة من الأزد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وله من التصانيف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، الرد على سيبويه، شرح شواهد الكتاب، وغيرها. مات سنة ٢٨٥هـ ببغداد. ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص١٠٥، وبغية الوعاة ٢٦٩/١.

(٧) المازني: أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، وقيل: ابن عدي بن حبيب، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد، له: علل النحو، ما تلحن فيه العامة، التصريف، توفي سنة ٢٤٩هـ. ينظر: بغية الوعاة ٤٦٣/١.

وليست بإعراب، ولا حروف إعراب. فلو أنها كانت إعرابًا لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها، ولو أنها حروف إعراب كالدالِ من "زيد" لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت: "قامَ زيدٌ" من غير حركة، وهي تدل على الإعراب؛ لأنك إذا قلت" رجلان" عُلِم أنه رفع(١). وقد ذهب إلى ذلك الرضي في شرحه للكافية.

٣) القول الثالث: لأبي عمر الجرمي(٢)، **أن انقلابها هو الإعراب**. فعلى مذهبه أن المثنى والمجموع معربان بعدم التغيير والانقلاب في حال الرفع، وبالتغيير والانقلاب إلى الياء في حال النصب والجر. وممن أيد هذا الرأي وذهب إليه ابن عصفور في شرح الجمل، والمالقي في رصف المباني(٣).

٤) القول الرابع: للكوفيين، والفراء، وقطرب، **أنها هي الإعراب** كالحركات(٤)؛ لأنها تتغير كتغير الحركات على حسب اختلاف العوامل، فلما تغيرت دلَّ على أنها إعراب.

وذهب إلى هذا الرأي ابن الحاجب(٥)، وابن مالك(٦)، وطائفة من المتأخرين.

وقد اعتُرِض على من مذهب الكوفيين القائل بأنَّ هذه الحروف هي الإعراب، بأن الإعراب لا يُخلُّ سقوطه ببناء الكلمة، ولو أسقطنا هذه الأحرف؛ لبطل معنى التثنية والجمع، واختلَّ معنى الكلمة(٧).

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب، فقد ضُعِّف؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع؛ لأنَّ أول أحوال الاسم الرفع، ولا انقلاب له، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين؛ لانقلابهما.

كما رُدَّ الرأي القائل بأنها دلائل إعراب؛ وذلك لأنَّ قولهم: "إنَّ هذه الحروف تدل على

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٨.

(٢) الجرمي: صالح بن إسحاق الجرمي، أبو عمر، من أهل البصرة، أخذ عن الأخفش ويونس، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، والأصمعي، توفي سنة ٢٢٥هـ. ينظر: بغية الوعاة ٨/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١٢٢/١، ورصف المباني ص١١٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ص٢٦، وائتلاف النصرة ص٢٩.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ص٢٥٠

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٧٣/١.

(٧) ينظر: أسرار العربية ص٦٤.

الإعراب، لا يخلو إما أن تدل على الإعراب في الكلمة، أو في غيرها؛ فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة، فلا بد من تقديره فيها؛ لأنها أواخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب، كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة، أدى إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين، وليس بمذهب لقائل هذا القول، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها(١).

واعتُرَض على سيبويه بأنها لو كانت حروف إعراب لما انقلبت؛ لأن حرف الإعراب لا يتغير، فلما تغيرت تغير الحركات دلَّ على أنها بمنزلتها؛ ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب، أي الحروف التي أعرب الاسم بها. ولو كانت حروف إعراب لما وقعت تاء التأنيث قبلها نحو: تمرتان؛ لأن تاء التأنيث لا تقع حشوا(٢).

وقد اختار الشارح رحمه الله رأي الكوفيين متابعًا في ذلك ابن الحاجب بأنَّ حروف التثنية والجمع هي الإعراب قال: "فذهب المصنف إلى أنها نفس الإعراب، لا حروف الإعراب، ولا دلائله؛ لأنها تتبدل وتتغير بالعوامل، وكل ما كان كذلك فهو إعراب"(٣) وبعد عرضه للآراء الأخرى والرد عليها قال: "فعلم من هذا أنَّ الصحيح ما ذهب إليه المصنف"(٤). والله أعلم بالصواب.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٨.

(٢) ينظر: المغني في النحو لابن فلاح ص٥٠.

(٣) ينظر: شرحه للكافية ص٢٨٩.

(٤) ينظر: شرحه للكافية ص٢٩١.

## المسألة السادسة: الخلاف في "كلا" و"كلتا"

### التقديم للمسألة:

"كلا وكلتا" اسمان ملازمان للإضافة، وقد أُلحِقا في الإعراب بالمثنى بشرط أنْ يكونا مضافَين لمضمر، وقد اختلف النحاة في حقيقة هذين اللفظين، وهذا ما سيتضح عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في حقيقة (كلا) و(كلتا)، ولهم في ذلك قولان:

- ذهب البصريون إلى أنَّ (كلا) و(كلتا) مفردان في اللفظ مُثنَّيان في المعنى، والألف فيهما كالألف في "عصا، ورحى"(١).

واستدل البصريون لصحة رأيهم بأوجه:

**أحدها**: لزوم الألف مع الظاهر في لغة أكثر العرب، وليس المثنى كذلك(٢)، فدل أنَّ الألف فيهما ليست للتثنية، ولو أنَّها كانت للتثنية لانقلبت في حالة النصب والجر إذا أُضيفتا إلى المظهر؛ لأنَّ الأصل المظهر، وإنما المضمر فرعه، تقول: «رأيتُ كلا الرجلين، ومررتُ بكلا الرجلين»، وكذلك تقول في المؤنث: «رأيتُ كِلْتا المرأتين، ومررتُ بكلتا المرأتين» ولو كانت للتثنية لوجب أنْ تنقلب مع المظهر، كما تنقلب مع المضمر، فلما لم تنقلب دلَّ على أنها ألف مقصورة، وليست للتثنية(٣).

**الثاني**: أنَّهما لو كانا مثنيين في اللفظ لوجب أنْ يُجعلا من باب المثنى الذي لا واحد له، نحو: اثنين، ألا ترى أنهم لا يقولون: إثْن، وكذلك لا يقولون: "كِل" ولا "كلت" في الواحد، وذلك لأنَّ باب التثنية مبني على واحد ملفوظ به(٤).

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٣٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٢٥٤/١، وشرح المرادي ص١٠٩، وائتلاف النصرة للشرجي الزبيدي ص٥٥.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١، وشرح المرادي ص١١٠.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٣٥٩، والتذييل والتكميل ٢٥٥/١.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١.

**الثالث**: أنَّهما يضافان إلى المثنى، كقولك: «جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين»، فلو كانا مثنيين حقيقة لم يضافا إلى المثنى؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه من غير مسوغ، فما سوغ إضافتهما إلى المثنى إلا كونهما مفردين في اللفظ وإن كان معناهما المثنى، فلما خالفا ما بعدهما بهذا القدر من المخالفة ساغت الإضافة، ألا ترى أنَّه لا يجوز لك أنْ تقول: «اثنا رجلين» في ضرورة ولا في فصيح كلام(١).

**الرابع**: أنّ الضمير يرجع إليهما بلفظ الإفراد تارة نظرًا إلى اللفظ، ومثنى تارة أخرى نظرًا إلى المعنى(٢)، فأما ردُّ الضمير مفردًا حملًا على اللفظ فقد جاء كثيرًا، من ذلك، قوله – تعالى-: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾(٣)، فقال: «آتت» بالإفراد حملًا على اللفظ، ولو كان مثنى اللفظ والمعنى، لقال: «آتتا»(٤).

وقول الشاعر:

كِـــلَا يَـــوْمَي أُمامَـــةَ يَـــوْمُ صَـــدٍّ وإنْ لمْ نأْتِهَـــــا إلَّا لِمَامـــــا(٥)

فأخبر عنها بالمفرد وهو "يوم صد"، ولو كانت تثنية حقيقية لفظًا ومعنى لما جاز إلا "يوما صد"(٦).

وأما رد الضمير مثنى حملًا على المعنى، ما حُكِي عن بعض العرب أنَّه قال: «كلاهما قائمان، وكلتاهما لقيتهما»، وقول الشاعر:

---

(١) ينظر: الإنصـــاف في مســـائل الخلاف ص٣٥٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٩/١، وشـــرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١، وشرح المرادي ص١١٠.

(٢) ينظر: الإنصـــاف في مســـائل الخلاف ص٣٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٩/١، وشـــرح المفصـــل لابن يعيش ١٠٦/١-١٠٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/١، والتذييل والتكميل ٢٥٥/١، وشرح المرادي ص١١٠، وائتلاف النصرة ص٥٥.

(٣) سورة الكهف:٣٣.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٥٦، وائتلاف النصرة ص٥٥.

(٥) بيت من الوافر لجرير، ينظر: ديوانه ص٣٥٩، وهو من شـــواهد: الإنصـــاف في مســـائل الخلاف ص٣٥٧، وشـــرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٥٧.

كِلاهُمَا حِينَ جَدّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي[1]

فقال: «أقلعا» حملًا على المعنى، وقال: «رابي» حملًا على اللفظ.

**الخامس**: أنَّ ألف "كلا وكلتا" تجوز فيها الإمالة، فقد قرأ حمزة[2] والكسائي[3] بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها، لأنَّ ألف التثنية لا تجوز فيها الإمالة[4].

وقد أخذ بقول البصريين كثيرٌ من النحاة، منهم: المبرد[5]، وابن جني[6]، والزجاج[7]، والأنباري[8]، والعكبري[9]، وابن يعيش[10]، وابن الحاجب[11]، وابن عصفور[12]، وابن مالك[13]، والرضي[14]، وابن أبي الربيع[15]، وأبو حيان الأندلسي[16]، وابن هشام[17]،

---

(١) بيت من البسيط للفرزدق، ينظر: ديوانه ص٣٣، وهو من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١، وشرح المرادي ص١١٠، وائتلاف النصرة للزبيدي الشرجي ص٥٥.

(٢) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، أبو عمارة التميمي، أحد القراء السبعة، وفي الطبقة الرابعة من الكوفيين، توفي سنة ١٥٨هـ، من تصانيفه: كتاب الفرائس، كتاب القراءة. ينظر: هدية العارفين ٣٣٦/٥.

(٣) الكسائي هو: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مولى بني أسد، أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهراء، وكان أحد أئمة القراء السبعة، توفي سنة ١٨٩هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٦٢/٢، ونزهة الألباء ص٦٧.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٣٥٩.

(٥) ينظر: المقتضب ٢٤١/٣-٢٤٢.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ١٥٢/١.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨٤/٣.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٥٥.

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٨/١.

(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١.

(١١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٢٠/١.

(١٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١.

(١٣) ينظر: شرح التسهيل ٦٧/١-٦٨.

(١٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧٨/١-٧٩.

(١٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٥١/١.

(١٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٥/١.

(١٧) ينظر: مغني اللبيب ٢٢٧/١-٢٢٨.

والزبيدي[١].

● وذهب الكوفيون إلى أنَّ "كِلا وكِلتا" مثنيان لفظًا، ومعنى[٢]، وأصل "كِلا": كُلٌّ، فخفف بحذف إحدى اللامين، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في "كلتا" للتأنيث، والألف فيهما كالألف في "الزيدان"، والعمران" وحذفت نون التثنية منهما لملازمتهما الإضافة[٣].

واحتج الكوفيون بالسماع والقياس، أما **السماع**: فقد سمع لكلتا مفرد، كما في قول الشاعر:

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ كِلْتاهما قد قُرِنَتْ بِزَائِدَهْ[٤]

فإفراد "كِلْتَ" يدل على أنَّ "كلتا" تثنية. ونُسِب ذلك للبغداديين[٥].

وأجيب بأنَّه لا حجة لهم في ذلك؛ لأنَّ "كِلْتَ" في البيت محذوفة من "كِلتا" وليست بمفرد لها، ألا ترى أنَّ المعنى: في كِلتا رجليها، ولو كانت مفردة "كلتا" لكان المعنى: إحدى رِجليْها، وذلك غير متصور في البيت بدليل قوله بعد: «كلتاهما قد قرِنَت بزائدة»[٦].

**وأما القياس**: فقد استدلوا بوجودهما في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والخفض بالياء إذا أضيفتا إلى مضمر، فتقول: كِلاهما، وكِلتاهما، وكِلَيْهما، وكِلتيهما، فلما وجدوا التثنية فيهما ومعناها جعلوهما من قبيل المثنى حقيقة[٧].

ولو كانت الألف في آخرهما كالألف في آخر "عصا، ورحا" لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما،

---

(١) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص٥٥.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١، والتذييل والتكميل ٢٥٦/١، وشرح المرادي ص١٠٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٦٤/١، وائتلاف النصرة ص٥٥.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٥٥، وشرح الرضي ٨٠/١.

(٤) بيت من الرجز، من غير نسبه، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٥٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١، والتذييل والتكميل ٢٧٥/١، وشرح المرادي ص١٠٩، وائتلاف النصرة ص٥٥.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١، وشرح المرادي ص١٠٩.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٠/١.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٥٦، والتذييل والتكميل ٢٥٦/١-٢٥٧.

نحو: "رأيتُ عصاهما ورحاهما"، فلما انقلبت ألف "كلا وكلتا" في النصب والجر عند إضافتهما للمضمر دلَّ ذلك على أنَّ ألفهما ليست كألف "عصا ورحا" وأنها فيهما للتثنية، وبذلك تكون تثنيتهما لفظية ومعنوية(١).

ورُدَّ احتجاجهم بأنَّ الألف إنما قلبت إلى الياء مع المضمر لوجهين:

أحدهما: أنَّ "كِلا وكِلتا" يشبهان "على، وإلى، ولدى" في أنَّها لا تستعمل وحدها، بل لا بد من دخولها على الاسم، وأنَّ آخرها ألف كآخرهما، وكما تجعل الألف في "على" ياء مع المضمر كذلك "كلا"، واختص ذلك بالنصب والجر، كما أنَّ "على" يكون موضعها نصبًا بحق الأصل(٢).

والثاني: أنَّ "كِلا" إذا أضيفت إلى المضمر لم تكن إلا تابعة للمثنى، فَجُعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحسانًا(٣).

وقد اختار ابن حاجي عوض ما ذهب إليه البصريون، فقال: «وإنما حمل "كلا" في الإعراب على المثنى لمشابهته له في المعنى، ومحصوله أنَّ "كِلا" اسم مفرد اللفظ بدليل قوله:

كِـــلانا يَا يزيـــدُ يُحِـــبُّ ليلـــى(٤) بفِـــيّ وفِيـــك مِـــنْ ليلـــى الـــترابُ

ومثنى المعنى، بدليل وقوعه تأكيدًا له، فيقتضي الإعراب بالحركة من حيث اللفظ، والإعراب بالحروف من حيث المعنى»(٥).

---

(١) ينظر: الإنصـــاف في مســـائل الخلاف ص٣٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٠٠، وشـــرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٥.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٠١، وائتلاف النصرة ص٥٦.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٠٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٠.

(٤) بيت من الوافر، لمزاحم بن الحارث العقيلي، في الأغاني ٢/٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٥٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٨٣-٢٨٤.

# المسألة السابعة: الخلاف في "لبيك"

## التقديم للمسألة:

ينتصب بعض المنصوبات بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، منها ما وضع من المصادر المثنيات موضع الفعل، مثل: حنانيك وسعديك ودواليك ولبيك، وكلها مثناة بلا خلاف إلا "لبيك" فقد اختلف النحاة حول حقيقة لفظه، أهو مفرد أم مثنى؟ وهذا ما سيوضح خلال مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون حول حقيقة لفظ "لبيك" أهو مفرد أم مثنى اللفظ؟ ولهم في ذلك رأيان:

- ذهب الخليل وسيبويه[١] والجمهور[٢] إلى أنَّ "لبيك" مثنى، وأصل لبيك من "لبّ" بالمكان بمعنى "ألبّ" إذا أقام به[٣]، وهي تثنية "لَبَّ" كما أنَّ "حنانيك" تثنية "حنان"[٤]، فهو مصدر مضاف مراد به التكثير والتكرير[٥].

وحجتهم في ذلك أنَّه سُمع "لَبَّ" ولم يُسمع "لبّ"، قال الشاعر:

دعَـوْني فيـا لبِّـي إذا هَـدَرَتْ لهُـم شقَاشِـقُ أقـوامٍ فأسـكتَها هَـدْرِي[٦]

فقال: "لبِّي"، فلو كان أصله "لبَّ" لقال: لبّاي، على الفتح أو "لبَّيَّ" على القليل، وقد جاءت مثناة وليس المعنى على التثنية؛ لأنَّ التثنية قد تجيء للتكثير ولا يُراد بها تشفيع الواحد[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٥٠/١-٣٥١، وسر صناعة الإعراب ٧٤٥/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢، وشرح الرضي ٣٢٧/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٦٤/٣، والتذييل والتكميل ١٧٨/٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣١/١، وشرح الرضي ٣٢٨/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/١، وارتشاف الضرب ١٣٦٤/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٣٢٧/١.

(٦) بيت من الطويل، لا يعرف قائله، وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢، وارتشاف الضرب ١٣٦٤/٣.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/٢.

وقد أيَّد مذهب سيبويه واختاره جماعة من النحاة، منهم: المبرد[١]، وابن جني[٢]، والعكبري[٣]، وابن الحاجب[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧].

● وذهب يونس بن حبيب[٨] إلى أنَّ "لبيك" اسم مفرد غير مثنى[٩]، وأنَّ الياء فيه كالياء التي في "عليك" و"لديك"، وأصله "لَبَبٌ"، ووزنه "فَعْلَلٌ"، ولا يجوز حمله على "فَعَّل" لقلة "فعَّل" في الكلام، وكثرة "فَعْلَل"، فقُلبت الباء التي هي اللام الثانية من "لَبَبٌ" ياءً هربًا من التضعيف؛ فصار "لَبَّيٌ"، ثم أُبدلت الياء ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت "لَبَّى"، ثم إنها لما وُصلت بالكاف في "لبَّيك" قُلبت الألف ياء، كما قُلبت الألف في "إلى"، و"على" و"لدى" إذا وصلتها بالضمير، فقلت: «إليك»، و«عليك»، و«لديك»[١٠].

ووجه الشبه بينهما: أنَّ "لبيك" اسم ليس له تصرف غيره من الأسماء؛ لأنَّه لا يكون إلا منصوبًا، ولا يكون إلا مضافًا، كما أنَّ "إليك" و"عليك" و"لديك" لا تكون إلا منصوبة المواضع ملازمة للإضافة، فقلبوا ألفه ياء، فقالوا: «لبيك» كما قالوا: «عليك» و«إليك» و«لديك»[١١].

ورُدَّ مذهب يونس بأنَّه لو كانت الياء في "لبيك" بمنزلة ياء "لديك" و"إليك" لوجب أن تقرها ألفًا متى أضفتها إلى ظاهر، كما إنك متى أضفت: "عليك" و"إليك" و"لديك" إلى المظهر،

---

(١) ينظر: المقتضب ٢٢٣/٣.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٥/١.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٠٣/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٢٧/١.

(٨) يونس بن حبيب: هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي، بارع في النحو، سمع من العرب، وروى عن سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم، توفي سنة ١٨٢هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين ص٥١، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢.

(٩) ينظر: الكتاب ٣٥١/١، وسر صناعة الإعراب ٧٤٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح التصريح للأزهري /٣٨.

(١٠) ينظر: سر صناعة الإعراب ٧٤٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/١.

(١١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٧٤٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/١.

أبقيت ألفها على حالها، فكنت تقول: لبى زيد، ولبى جعفر، كما تقول: إلى زيد، وعلى جعفر، ولدى سعيد(١).

واحتج سيبويه بقول الشاعر:

دَعَـــوْتُ لِمـــا نابَـــني مِسْـــوَرًا فَلَبَّـــى فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ(٢)

فإنَّه يرى في قوله: "فلَبَّيْ" بالياء مع إضافته إلى المظهر دلالة على أنَّه اسم مثنى بمنزلة: غُلامَيْ زيد، وصَاحبَيْ سعيد، ولو كان مفردًا من قبيل "لدى" و"كلا" لكان بالألف(٣).

ونجد الشارح – رحمه الله– يختار مذهب الجمهور وسيبويه؛ لقوة حججه، وصحة أدلته، وتأييد السماع الذي هو الأصل في الاحتجاج لهذه الأدلة، فقال: «... وعند الخليل أصله (لبٌّ) من الثلاثي، فيكون تثنية من غير حذف ورد، خلافًا ليونس فإنَّه عنده مفرد، فالياء عنده منقلبة عن ألفه المنقلبة عن الياء الأخيرة، مثلها في: لديك وعليك، والنظر المذكور في أكثر الكتب ليس بوارد عليه»(٤).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/١.

(٢) بيت من المتقارب، لا يعرف قائله، وهو من شواهد: الكتاب ٣٥٢/١، سر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٤/٢، وشرح الرضي ٣٢٧/١، والتذييل والتكميل ١٧٨/٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٥٢/١، وسر صناعة الإعراب ٧٤٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٠١.

# المسألة الثامنة: حقيقة الصرف

## التقديم للمسألة:

الأصل في الاسم أنْ يكون معربًا منصرفًا، وإنما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإنْ شابه الحرف بُني، وإن شابه الفعل بوجهٍ من الوجوه مُنع من الصرف، وقد اختلف النحاة في معنى الصرف، وستعرض هذه المسألة خلافهم في حقيقة الصرف.

## عرض المسألة ومناقشتها:

للنحاة في معنى الصرف قولان:

الأول: ذهب المحققون[١] إلى أنَّ الصرف هو التنوين وحده[٢]، والجر تبع له؛ لأنَّ الاسم لما شابه الفعل حُذف لأجل مشابهته إياه علامة تمكُّنه التي هي التنوين، أي علامة إعرابه، لأنَّ أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين، ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف[٣]، ولم يكن الجر مقصودًا بالمنع، إلا أنَّه مُنِع لكونه صاحبًا للتنوين، وذلك أنَّه شاركه في الاختصاص بالاسم، فلم يكن في الفعل كما كان الرفع والنصب ثم حصل له أنَّه قام مقام التنوين وعاقبه في الإضافة، تقول: غلامٌ، فإذا أضفته قلت: غلامُ زيدٍ، وجدت المجرور قائمًا مقام التنوين ومعاقبًا له[٤]، فلما وجدت هذه المناسبة والاتصال بين الجر والتنوين، ألحقوا الجر بالتنوين.

واستدل هؤلاء على أنَّ معنى الصرف هو التنوين بالآتي:

١- أنَّه مطابق لاشتقاق اسم الصرف من أنَّه مأخوذ من الصريف وهو الصوت الضعيف كقولهم: صريف الناب، والبكرة والقلم، فهو الصوت الذي يكون من هذه الأشياء[٥]، وليس في آخر المنصرف إلا التنوين الذي هو نون ساكنة في آخر الكلمة ذات صوت ضعيف فيه غنة

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٧٢/١، وشرح الأشموني ٣٩٩/٢.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٧٢/١

(٣) ينظر: شرح الرضي ٨٩/١.

(٤) ينظر: المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ١١٤/١.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٧١/١.

تجري مجرى الصريف، وليس للجر صوت مشبه لشيء مما ذكر؛ لأنَّه حركة فلذلك لم يكن صرفًا، شأنه شأن سائر الحركات، وهي الضمة والفتحة، وهي في آخر الكلمة تسمى حركة ولا تسمى صرفًا(١).

٢- أنَّ الاسم الذي لا ينصرف يدخله الجر مع الألف واللام والإضافة مع وجود العلة المانعة من الصرف(٢)، وذلك يدل على أنَّ الجر يسقط تبعًا لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم للفعل، والتنوين قد سقط هنا لعلة أخرى، فينبغي أنْ يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعًا له(٣).

٣- أنَّ الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر، ولو كان الجر من الصرف لما أُتي به من غير ضرورة إليه، وذلك أنَّ التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن، والوزن يقوم به سواء كُسِر ما قبله أو فتح، فلما كُسر حين نون عُلِم أنَّه ليس من الصرف؛ لأنَّ المانع من الصرف قائم، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أنْ يختص به(٤).

٤- أنَّ الاسم لما أشبه الفعل منع التنوين فقط، وامتنع الكسرة لعلة أخرى، وهو أنَّه لو جُرَّ بالكسرة لَتُوُهم أنَّه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنَّها حذفت من الاسم، واجتزئ بالكسرة عنها، أو تُوهم أنَّه مبني على الكسر؛ لأنَّ الكسرة لا تكون إعرابًا إلا إن كان في الاسم تنوين أو ما يعاقبه من الألف واللام أو الإضافة(٥).

فالصرف عند هؤلاء ليس سوى التنوين وحده، والجر إنما هو تبع له، وممن قال بذلك

(١) ينظر: مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ص١٠٣.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٧٢/١.

(٣) ينظر: مسائل خلافية لأبي البقاء العكبري ص١٠٤، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٦٤.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٦٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٧٣/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١٤٦/١.

عبد القاهر الجرجاني[١]، وابن الأنباري[٢]، وابن يعيش[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، والرضي[٦]، وابن الخشاب[٧]، والنيلي[٨]، والأزهري[٩].

- وذهب بعض النحاة إلى أنَّ الصرف عبارة عن الجر والتنوين معًا[١٠]، وليس أحدهما تابعًا للآخر، إذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين[١١].

واستدلَّ أصحاب هذا القول بدليلين:

١- أحدهما: أنَّ الصرف من التصرف، وهو التقلب في الجهات، وبالجر يزداد تقلب الاسم في الإعراب[١٢]، فكان من الصرف، كما أنَّ الجر والتنوين من خصائص الأسماء، فيكون الجر كذلك من جملة الصرف[١٣].

ورُدَّ هذا الدليل بجوابين:

الجواب الأول: أنَّه لو صح أنَّ الصرف مشتق من التصرف في الجهات، لم يكن التنوين من الصرف؛ لأنَّه ليس من وجوه تقليب الكلمة، بل هو تابع لما هو تقليب[١٤].

الجواب الثاني: أنَّ تقلب الكلمة في الإعراب لو كان من الصرف لوجب أنْ يكون الرفع

---

(١) ينظر: المقتصد ١/١١٤.
(٢) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٢٣.
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٤.
(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢١.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٤١.
(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٩٠.
(٧) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص٧١.
(٨) ينظر: الصفوة الصفية ١/٣٤٢.
(٩) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/٢١٠.
(١٠) ينظر: أسرار العربية ص٢٢٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٤، والبسيط في شرح جمل الزجاجي للسبتي ١/٢١٤.
(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٤.
(١٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٦٥، ومسائل خلافية لأبي البقاء العكبري ص١٠٥.
(١٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٧٣.
(١٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٧٣.

والنصب صرفًا، وكذلك تقلب الفعل بالاشتقاق والإعراب لا يسمى صرفًا، وإنما يسمى تصرفًا وتصريفًا[١].

٢- والدليل الثاني: أنَّه اشتهر في عُرف النحويين أنَّ غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التنوين، وهذا حدٌّ، فيجب أنْ يكون الحد داخلًا في المحدود[٢].

وأُجيب بأنَّ ما اشتهر في عُرف النحويين ليس بتحديد للصرف، بل هو حكم ما لا ينصرف، فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك، ثم هو باطل بالمضاف، وما فيه الألف واللام، فإنهما من خصائص الأسماء وليسا من الصرف[٣].

وممن قال بأنَّ الصرف هو الجر والتنوين معًا، السيرافي[٤]، وابن السراج[٥]، وابن جني[٦].

فالذي ينبني على هذا الخلاف أنَّ الممنوع من الصرف إذا أضيف أو دخله الألف واللام، فإنه باقٍ على منع صرفه على قول المحققين، وإنما يجر بالكسرة فقط، ويكون منصرفًا على القول الثاني.

وقد اختار الشارح - رحمه الله- قول المحققين، وذلك لقوة أدلتهم، فقال: «حكم غير المنصرف أنْ يدخل عليه كسر إذا كان الكسر مخصوصًا بالجر في الاسم إذا كان منصرفًا ولم يوجد معه ما يجوزه أيضًا، ولا تنوين التمكُّن لفظًا، فلا ينتقض بتنوين "مسلمات" وكسرته – إذا كان علمًا- لأنَّ تنوينه ليس للتمكُّن، بل للمقابلة، وكسرته ليست مخصوصة بجره قبل العلمية، ولا بما دخله الألف واللام والإضافة على مذهب بعض؛ لأنه يوجد حينئذٍ معه ما يجوزه»[٧].

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٦٦، ومسائل خلافيه للعكبري ص١٠٥.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٦٥، ومسائل خلافية لأبي البقاء العكبري ص١٠٥.

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص١٦٦، ومسائل خلافية للعكبري ص١٠٥.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٤/٢.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج ٧٩/٢.

(٦) ينظر: اللمع في العربية ص٥٣.

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٠٦.

# المسألة التاسعة: حركة ما لا ينصرف في الجر

## التقديم للمسألة:

ما لا ينصرف إذا جُرَّ نابت فيه الفتحة عن الكسرة؛ لأنَّه لو جُرَّ بالكسرة مع عدم التنوين لتُوهم أنَّه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو أنَّه مبني على الكسر؛ لأنَّ الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جُرَّ بالكسرة لزوال التوهم(١)، وقد اختلف النحاة في نوع حركته في حال الجر أهي حركة إعراب، أم حركة بناء؟ وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة ومناقشتها.

## مناقشة المسألة وعرضها:

اختلف النحويون في حركة ما لا ينصرف في حالة الجر، فجاءت آراؤهم كالآتي:

- ذهب سيبويه(٢) وجمهور النحويين(٣) إلى أنّ فتحة ما لا ينصرف في حالة الجر حركة إعراب وليست بناء، وذلك أنَّه لما حُذفت حركة الجر في ما لا ينصرف من الأسماء، عاقبتها حركة النصب فدلت على ما كانت تدل عليه، إذ لا بد لعامل الجر من تأثير يؤثِّره وهو الإعراب؛ إذ الاسم وهو معمول الجار معرب(٤).

واستدلوا لصحة رأيهم بالآتي:

١- انتفاء سبب البناء وهو شبه الحرف مطلقًا(٥).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٢/١-٢٣. قال: «وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام، أو أضيف انجرَّ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين. فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل؛ لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكن الاسم».

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٧٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١، وشرح الرضي ٩٣/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١٤٥/١.

(٤) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص٧١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٤٥/١.

٢- أنَّه لا يوجد اسم يُعرب في حالين، ويُبنى في حالة باستثناء لفظ (أمس) لأنه يُبنى إذا تضمن معنى الحرف، ويعرب إذا لم يتضمنه، وهذا معدوم في ما لا ينصرف؛ لأنَّه لا يتضمن معنى الحرف(١).

وقد ذهب إلى القول بأنَّ حركة ما لا ينصرف في الجر حركة إعراب كثيرٌ من النحاة، منهم: المبرد(٢)، والسيرافي(٣)، وابن السراج(٤)، وابن جني(٥)، وابن الخشاب(٦)، وابن الحاجب(٧)، وأبو حيان الأندلسي(٨)، والمرادي(٩).

- وذهب الأخفش(١٠) والمبرد(١١) والزجاج(١٢) إلى أنَّ حركة ما لا ينصرف في حالة الجر حركة بناء وليست إعرابًا؛ فهو معرب في حالتي الرفع والنصب، ومبني في حالة الجر.

واحتجوا لما ذهبوا إليه بأنَّ من الأسماء ما قد يُبنى تارة ويُعرب تارة، وذلك كـ "أمس" فكذلك ما لا ينصرف يُعرب في حالتي الرفع والنصب، ويُبنى في حالة الجر على الفتح لخفته؛ وذلك لأنَّ مشابهته للمبني - أي الفعل- ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقًا، أي التنوين، وبُني في حالة واحدة فقط، واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر(١٣).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٤٦.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٣١٣. وقد نُسب للمبرد خلاف ذلك.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٤٠. قال: «... والذي فيه عندي أنَّ الكسرة في التاء في النصب، والفتحة فيما لا ينصرف في الجر هما إعرابان».

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٢/٧٩.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٤٧٣.

(٦) ينظر: المرتجل ص٧١.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ١/٢٥٩.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٤٥-١٤٦.

(٩) ينظر: شرح المرادي ص٤٩.

(١٠) ينظر: شرح السيرافي ١/٢٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/١١٤، وشرح الرضي ١/٩٤، والتذييل والتكميل ١/١٤٥.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٤، وشرح الرضي ١/٩٤، والتذييل والتكميل ١/١٤٥.

(١٢) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٤، وشرح الرضي ١/٩٤.

(١٣) ينظر: شرح الرضي ١/٩٤، والتذييل والتكميل ١/١٤٦.

وأُجيب احتجاجهم بتشبيه ما لا ينصرف بـ (أمس) من أنها تُبنى تارة، وتُعرب تارة، بأنه فاسد؛ لأنَّ (أمس) لا يُبنى إلا في حالة تضمُّنه معنى الحرف، وهو لام التعريف، وتضمُّن معنى الحرف من موجبات البناء، ويُعرب إذا لم يتضمَّنه، وذلك معدوم فيما لا ينصرف؛ فإنَّ "أمْسِ" إذا كانت نكرة أو مضافة أو مُعرَّفة بلام التعريف هي معربة بالاتفاق، وإنْ كانت مُعرَّفة بغير أداة التعريف، نحو قولك: خَرجتُ أمْسِ، تُريد اليوم الذي قبل يومِك بليلة، بُنيت لتضمُّنها معنى أداة التعريف(١).

ومن ثم يتضح أنَّ القول بأنَّ ما لا ينصرف مبني في حالة الجر قول مرغوب عنه، وذلك لأنّه لا يُبنى إلا بسبب، وليس هناك سبب يدل على جواز القول ببناء ما لا ينصرف في حالة الجر، ولهذا فإنَّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنَّ ما لا ينصرف معرب في جميع أحواله هو الصواب، والأولى بالاتباع، وهو اختيار ابن حاجي عوض فقال: «... وإنما قال: "أنْ لا كسر" ولم يقل: "أنْ لا جرَّ"؛ لأنَّ الجر ليس بممنوع عنه، لكونه معربًا عند الجمهور مطلقًا، ولم يلزم من استعمالهم الفتحة فيه أنْ يكون مبنيًّا حال الجر...»(٢).

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٤٦.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٠٦.

## المسألة العاشرة: الخلاف في أَولى العاملَين بالعمل في باب التنازع

### التقديم للمسألة:

لم يحدد النحاة الأوائل مصطلح التنازع، بل تركوه في عناوين عامة؛ فسيبويه ذكره بقوله: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلُّ واحد منهما يفعلُ بفاعله مثل الذي يفعلُ به، وما كان نحو ذلك"(١)، وكذا المبرد إذ قال: "هذا باب من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر"(٢).

وفي نهاية القرن السابع الهجري ظهر مصطلح التنازع في مؤلفات النحويين واستقر في كتبهم، واستعمل بعضهم مصطلحًا آخر معه، وهو مصطلح الإعمال، وقد عرّفه النحاة بتعريفات متعددة كلها تعطي المعنى نفسه مع فروق قليلة، فكل التعريفات في كتب النحاة تتفق بأن التنازع هو: عبارة عن توجه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد أو أكثر. وقد اتفق البصريون والكوفيون على جواز إعمال كل من العاملين، وإنما اختلفوا في المختار، فاختار الكوفيون إعمال الأول، والبصريون إعمال الثاني، ولكل حجته ودليله كما سيوضح عند تحليل المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

لا خلاف بين النحويين في جواز إعمال كل من الفعلين فإعمال كل منهما مسموع من العرب، وإنما الخلاف في أيهما أولى بالعمل؟

- فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى، واستدلوا على ذلك بالعقل والنقل، ومن أدلتهم السماعية قول امرئ القيس(٣):

فلو أنَّ ما أســـعى لأدنى معيشـــةٍ كفاني، ولم أطلبْ، قليلٌ من المال(٤)

---

(١) ينظر: الكتاب ٧٣/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٧٢/٤.

(٣) امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، وهو من شـــعراء الطبقة الأولى. ينظر: خزانة الأدب ٣٠٢/١ والشـــعر والشعراء ٥٠/١.

(٤) من الطويل، انظره: في الديوان ص٣٩، وفي الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، والهمع ١١٠/٢، والخزانة ٣٢٧/١.

فلو أعمل الثاني لنصب "قليلًا"، وذلك لم يروه أحد بالنصب[1].

واستدلوا بالقياس على صحة اختيارهم بأن المتقدم أولى بالإعمال؛ لاعتناء العرب به، ألا ترى مراعاته في قولهم: ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط؟ وكذلك راعوا السبق عند اجتماع الشرط والقسم فجعلوا الجواب للأسبق.

واحتجوا بأن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي[2].

● ورجح البصريون إعمال الثاني، واستدلوا لذلك بالعقل والنقل، فإعمال الثاني كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ ﴿١٧٦﴾﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴿٧﴾﴾[6]؛ وهذا كله من إعمال الثاني[7] أما القياس؛ فاحتجوا بأن الفعل الثاني أقرب إلى المعمول من الفعل الأول ولا ينتقض المعنى بإعماله دون الأول، وهو موافق لما تؤثره العرب من التعليق بالأقرب والحمل عليه، فقد اعتبروا القرب مع فساد المعنى في نحو: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فههنا أولى. كما أن في إعماله ضربا من التعادل والاعتناء؛ لأن إعمال الثاني يقابل تقديم الأول[8] واحتجوا بأن إعمال الأول يؤدي إلى الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية[9].

وأجاب البصريون على أدلة الكوفيين بأن أغلب شواهدهم من الشعر ولم يحتجوا بالنثر، مما يدل على أن إعمال الأول قليل ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر، بخلاف إعمال الثاني،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٧٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٤٥٢.

(٣) سورة النساء:١٧٦.

(٤) سورة الكهف:٩٦.

(٥) سورة الحاقة:١٩.

(٦) سورة الجن:٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢/١٦٧.

(٨) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٤٥٢.

(٩) ينظر: شرح الجمل للزجاجي ص١/٦١٥.

فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم، وقد تضمنه القرآن الكريم، كما أن ما احتجوا به من الأشعار في إعمال الأول بعضها ليس من باب التنازع كما في بيت امرئ القيس:

ولو أنَّ ما أسْـــعى لأدْنى معيشـــةٍ كفـاني ولمْ أطلـبْ قليـلٌ من المـالِ

فقد أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى؛ فإنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضا، وذلك من وجهين: أحدهما: أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلًا من المال، وهذا متناقض(١). والثاني: أنه قال في البيت الذي بعده:

ولـكـنـمـا أســـعى لمجـدٍ مؤثّـلٍ وقـد يـدركُ المجـدَ المؤثـلَ أمثـالي

وأجابوا على قول الكوفيين أن الفعل الأول سابق، فوجب إعماله للعناية به؛ أن العرب وإن كانوا يعنون بالابتداء فمراعاتهم وعنايتهم بالمقاربة والجوار أكثر.

وأما قولهم: إنا رأينا العرب تراعي المتقدم في قولهم: "عندي ثلاثة ذكور من البط... "؛ فرده البصريون بقولهم: ما ذكرتم دليل لنا لا لكم؛ لأن العرب راعت فيه الأقرب إلى العدد فذكَّرته إذا تقدم (الذكور) أقرب إليه، وأنَّثْته إذا تقدم (البط) لقربه منه أيضًا.

وأما قولهم: "القَسَم والشرط إذا اجتمعا فإن العرب تبني الجواب على الأول... "، فأجاب عنه ابن مالك بقوله: "كان مقتضى الدليل أن يستغنى بجواب المتأخر منهما لقربه من محل الجواب إلَّا أن المتأخر منهما إذا كان هو القسم كان مؤكدا للشرط غير مقصود لنفسه بدلالة عدم نقصان الفائدة بتقدير حذفه. وإذا كان مؤكدا غير مقصود لنفسه فلا اعتداد به، ولا صلاحية فيه لجعله ذا جواب منطوق به، بخلاف المؤكَّد فإنه مقصود لنفسه؛ ولذلك لا تتم الفائدة بتقدير حذفه، فأغنى عما هو من تمام معناه، فلما وجب هذا الاعتبار أغنى جعل الجواب للأول في ما إذا تأخر القسم، وأجرى هذا المجرى ما أخّر فيه الشرط ليُسلك في اجتماعهما سبيل واحدة، لكن الشرط لعدم صلاحيته للسقوط أبدا فُضِّل على القسم، فإنه إذا سبقهما مبتدأ كان الجواب له، وإنه قد يغني جوابه بعد قسم لا مبتدأ قبله، فهذا الفرق بين اجتماع الشرط والقسم وبين باب التنازع"(٢).

وأجاب البصريون عن حجة أن إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، بأنه إنما جاز الإضمار قبل الذكر؛ لأن ما بعده يفسره، فهو إنما يمتنع إذا لم يكن على شريطة التفسير، أما إذا

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٨٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٧٠، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٧/٨٥.

كان هناك ما يفسره فلا يمتنع. وفي مقابلته ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلَّا في هذا الباب لتداخل الجملتين واشتراكهما في المعمول. فما يؤدي في بعض المسائل إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع المسائل إلى مالا يجوز في باب من الأبواب إلَّا في هذا الباب خاصة(١).

وقد ذهب عدد غير قليل من النحاة إلى اختيار إعمال الثاني منهم: أبو علي الفارسي(٢) والزمخشري(٣) وابن يعيش(٤) وابن عصفور(٥) وأبو البقاء العكبري(٦) وابن مالك(٧) وابن الحاجب(٨) والرضي(٩).

والشارح رحمه الله تابعَ ابنَ الحاجب في موافقته لرأي البصريين وأخذِه بأدلتهم في أولوية إعمال الثاني، وهو ما يؤيده كثرة ورود السماع به، وقد تضمنه القرآن كثيرا.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ص٦١٥.
(٢) ينظر: الإيضاح ص١٠٣.
(٣) ينظر: المفصل ص٢٠.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٧٧/١.
(٥) ينظر: شرح الجمل ٦١٤/١.
(٦) ينظر: اللباب ١٥٣/١.
(٧) ينظر: شرح التسهيل ١٦٨/٢.
(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٦٦/١.
(٩) ينظر: شرح الكافية ١٨٦/١.

## المسألة الحادية عشرة: الخلاف في تقدير الخبر في "كل رجل وضيعته"

### التقديم للمسألة:

حذف الخبر وجوبا إنما يكون بشرطين: أن يدل عليه دليل، ويسدَّ غيرُه مسدَّه[١]، وهذا الحذف الواجب محصور بأربعة مواضع منها: الخبر الواقع بعد اسم مقرون بواو المصاحبة الصريحة، نحو: كل رجل وضيعته، وقد اختلف النحاة في تقدير هذا الخبر المحذوف من عدمه، وهو ما سيوضح في مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في تقدير الخبر في" كل رجل وضيعته" أهو محذوف، أم أغنت عنه الواو؟

● فذهب جمهور النحاة[٢] إلى أن الخبر محذوف، والتقدير: كل رجل وضيعته مقرونان؛ لأن الواو في معنى "مع" هنا[٣]. فشرط وجوب الحذف أن تكون الواو نصا في قصد المصاحبة، إذ قامت مقام "مع". فلو كان الكلام مع الواو محتملا لقصد المصاحبة ولمطلق العطف لم يجب الحذف نحو: زيد وعمر مقترنان[٤].

وذكر أبو حيان تقديرا آخر نسبه لشيخه أبي الحسين ابن أبي الربيع وهو: كل رجل مع ضيعته وضيعته معه. وما قدره الجمهور أخصر مما قدره ابن أبي الربيع، إذ قدروا المحذوف خبرا واحدا، وجعلوا الكلام جملة واحدة، في حين قدَّره ابن أبي الربيع خبرين محذوفين، وجعل الكلام جملتين[٥].

وممن ذهب إلى أن الخبر محذوف أبو علي الفارسي، وعبد القاهر الجرجاني[٦]، وابن يعيش[٧]،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٢/٨٦٩.

(٢) نسب هذا الرأي للبصرين الزبيديُّ في ائتلاف النصرة ص٧٦.

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/٣٠٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ص١/٢٧٧.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/٢٨٤.

(٦) ينظر: المقتصد ١/٢٤٩.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١/١٨٩.

وأبو البقاء العكبري[١]، وابن مالك[٢].

وحذف الخبر هنا لم يدخل تحت ضابط أن يسد غيره مسده؛ لأن الساد مسد الشيء يحل محل ذلك الشيء، ولا شك أن المذكور بعد الواو من تمام المبتدأ؛ إذ هو معطوف عليه والخبر مقدر بعده، فلم تكن الواو وما بعدها سادة مسد الخبر، وإنما هذا الكلام محمول على معناه.

● وذهب آخرون[٣]: أنه لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ إذ هو كلام تام لا يحتاج إلى زيادة، ومعناه: كل رجل مع ضيعته. فالخبر لم يحذف، فإذا صرحت بـ"مع" لم تحتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع الواو التي بمعناه، فلا يكون من مواضع حذف الخبر[٤]. وضُعف هذا القول بأن "مع" ظرف، فيصح أن يكون خبرا، وأما الواو فحرف، فلا يصح وقوعه خبرا[٥].

وقد اختار ابن خروف هذا الرأي قال: "ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه، وإن قدر" مقرونان" فلبيان المعنى"[٦] وردّ قوله ابن مالك: "يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك..."[٧].

والشارح رحمه الله اختار مذهب الجمهور متابعًا في ذلك ابن الحاجب، فبعد أن ذكر رأي كل فريق في هذه المسألة قال: "... لكن الأظهر ما ذهب إليه البصرية"[٨].

---

(١) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري ١/١٤٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٧.

(٣) نسب هذا الرأي للكوفيين والأخفش، ينظر: ائتلاف النصرة للزبيدي ص٧٦، والهمع للسيوطي ١/٣٣٨، وشرح الرضي للكافية ١/٢٧٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٧٨.

(٥) ينظر: المغني لابن فلاح ٢/٣٦٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ص١٤٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٧.

(٨) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوضن ص٤٧٠.

# المسألة الثانية عشرة: متعلَّق الظرف والمجرور

## التقديم للمسألة:

اتفق البصريون على أنَّ الظرف إذا وقع خبرا فلا بد له من متعلق، هو الخبر في الحقيقة، خلافا للكوفيين فإنه لا يتعلق عندهم بشيء مطلقا، وإنما ينتصب على الخلاف(١)، ومع اتفاق البصريين على وجود متعلق محذوف إلا أنهم اختلفوا في تقدير هذا المتعلق، وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اتفق البصريون على أنَّ الظرف والمجرور لا بد لهما من متعلَّق؛ لأنَّ كل ظرف زماني أو مكاني فيه معنى "في"، و"في" حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به(٢)، وذلك المتعلَّق هو الخبر؛ أما الظرف والمجرور فهما معمولان للخبر المحذوف، ونائبان عنه، إلا أنهم اختلفوا في تقدير المتعلَّق في الخبر، أهو اسم أم فعل؟ وبيان ذلك:

- ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ المتعلَّق المحذوف هو فعل(٣)، وأنه من حيز الجمل، فإذا قلت: زيد عندك، وعمرو في الدار، كان تقديره: زيد استقر عندك، وعمرو استقر في الدار(٤).

واستدلوا على ذلك بما يلي:

١- أنَّ الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلَّق به، والأصل أن يَتعلق بالفعل؛ فالفعل أحق بالإعمال من الاسم؛ لأنه الأصل فيه والاسم فرع له، فالأولى تقدير الأصل الذي هو الفعل(٥).

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٢٠٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١، وشرح الرضي ٢٣٧/١.

(٢) ينظر: المقتصد للجرجاني ٢٧٥/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٠٣.

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٤/١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣٦٢/٢، وشرح المرادي ص٢٧١، وشرح الأشموني ١٨٨/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٤/١.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ١٤٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧٤/١، وشرح الرضي ٢٣٨/١، وشرح التصريح للأزهري ١٦٦/١.

٢- أنَّ الظرف والجار والمجرور يقعان في صلة الأسماء الموصولة، نحو: الذي، والتي، ومن، وما، وما أشبه ذلك؛ تقول: الذي عندك زيد، والذي في الدار عمرو، ومعلوم أنَّ الصلة لا تكون إلا جملة، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصولة، دلَّنا ذلك على أنهما يُعدَّان من الجمل، لا من المفردات، وأنَّ التقدير: "استقرَّ" دون "مستقر"، لأنَّ "استقر" يصلح أن يكون صلة لأنه جملة، و"مستقر" لا يصلح أن يكون صلة؛ لأنه مفرد(١).

و ممن قال بهذا الرأي: أبو علي الفارسي(٢)، والزمخشري(٣)، والجرجاني(٤)، والأنباري(٥)، والعكبري(٦)، وابن يعيش(٧)، وابن الحاجب(٨).

- وذهب ابن السراج(٩) وابن جني(١٠) إلى أنَّ الظرف والجار والمجرور يقدر متعلَّقهما اسم فاعل، فهما من قبيل المفرد لا الجملة، وتقديره: مستقر أو كائن ونحوهما؛ فإذا قلت: زيد في الدار، وزيد أمامك، فتقديره: زيد مستقر في الدار، وزيدٌ كائنٌ أمامك(١١).

واحتجوا لما ذهبوا إليه بالآتي:

١- أنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفردا، وحمل الفروع على الأصول أولى(١٢).

٢- أنَّ الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه(١٣).

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٠٤، وأسرار العربية ص٧٦، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٤٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٠، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢/١٣.

(٢) ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي ص٩٢.

(٣) ينظر: المفصل للزمخشري ص٢٤.

(٤) ينظر: المقتصد للجرجاني ١/٢٧٥.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٠٤، وأسرار العربية ص٧٦.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٠.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٧٤.

(٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/٣٦٢.

(٩) ينظر: الأصول ١/٦٣.

(١٠) ينظر: اللمع في العربية ص٧٥.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٧٤، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٤/٤٩.

(١٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤٠، وشرح المرادي ص٢٧١.

(١٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٨، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢/١٣.

٣- أنَّ الفعل هنا لا يغني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليُستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل مُغْنٍ عن تقديره، وتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني(١).

٤- أنَّ كل موضع وقع فيه الظرف أو المجرور صالح لوقوع اسم الفاعل فيه، وبعض مواضعه غير صالح للفعل نحو: أمَّا عندك فزيدٌ، وجئت فإذا عندك عمْرو؛ لأنَّ أمَّا وإذا المفاجأة لا يليهما فعل(٢).

واعتُرض بأن الظرف في مثله ليس بمستقر أي بمتعلق بمحذوف، بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو: أما قُدامَك فزيدٌ قائم، فهو كالمفعول به في نحو: أما زيدًا فأنا ضاربٌ(٣)، فقد يقدر المحذوف مقدما على الظرف أو مؤخرا عنه(٤)؛ فإذا تعذر تقدير الفعل مباشرة بعد "أما" و"إذا"، فلك أنْ تقدره مؤخرا فتقول: أما في الدار فزيد استقر، أو خرجتُ فإذا عندك زيد استقر(٥).

واختار هذا الرأي جماعة من النحاة، منهم: ابن عصفور(٦)، وابن مالك(٧)، وابن عقيل(٨)، والمرادي(٩).

● وذهب بعض المتأخرين إلى أنَّ المتعلق المحذوف يجوز أنْ يقدر فعلا أو اسما، فيكون من قبيل المفردات أو من قبيل الجمل وذلك بحسب المعنى(١٠).

فيكون تقدير المتعلق المحذوف بحسب ما يقتضيه المقام من فعل الاستقرار أو اسم الفاعل الدال على الاستقرار؛ بدليل أنَّ كل من الفريقين استند إلى أصل صحيح(١١)، وشواهد كل فريق

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٣/٢، وشرح المرادي ص٢٧١.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/١، وشرح الأشموني ١٨٧/١، وشرح المرادي ص٢١٧.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٩/١.
(٤) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٥١٩/٢.
(٥) ينظر: شرح الأشموني ١٨٨/١.
(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/١.
(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١.
(٨) ينظر: المساعد ٣٦/١.
(٩) ينظر: شرح المرادي ص٢١٧.
(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٤/١، ومغني اللبيب ٥١٦/٢، وشرح المرادي ص٢٧١، وشرح التصريح للأزهري ١٦٦/١.
(١١) ينظر: شرح التصريح ١٦٦/١.

تصلح لاستشهاد الفريق الآخر، وأما المواضع التي تعين فيها تقدير أحدهما فإنما ذلك لعارض وليس بلازم ولا علة فلا يدل على أولويته.

يقول ابن عصفور: "ومنهم من ذهب إلى أنَّه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات، وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه، فإذا قلت: زيدٌ في الدار، إن قدرت أصل المسألة: زيدٌ مستقرٌ في الدارِ، كان من حيز المفردات لنيابته مناب المفرد، وإن قدرت أصل المسألة: زيدٌ استقرَّ في الدار، كان من حيز الجملة لنيابته مناب الجملة"(١).

ونجد يعقوب بن حاجي عوض يختار تقدير الفعل موافقا بذلك لابن الحاجب وجمهور البصريين مستدلا بأدلتهم داحضًا أدلة غيرهم، فبعد عرضه للأقوال في هذه المسألة نجده يختار قائلا: "... ولا يخفى أنَّ استقامته على مذهب أكثر البصريين..."(٢).

وتختار الباحثة ما ذهب إليه ابن هشام بأنّ تقدير المتعلَّق المحذوف يكون بحسب المعنى(٣)، فالمقام هو الذي يحتم تقدير الفعل أو اسم الفاعل الدال على الاستقرار.

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٤٣٩.

(٣) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢/٥١٦.

## المسألة الثالثة عشرة: ناصب المنادى

### التقديم للمسألة:

المنادَى: هو المطلوب إقباله بـ (يا) أو بإحدى أخواتها، وهو منصوب، وقد اختلف في ناصبه، وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة ومناقشتها.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في ناصب المنادى، فجاءت آراؤهم كالتالي:

- ذهب سيبويه[١] وجمهور النحاة[٢] إلى أنَّ المنادى منصوب لفظًا أو تقديرًا بفعل واجب الإضمار، وهو (أنادي، وأدعو، وأنبِّه) ونحو ذلك، فهو مفعول به حقيقة، وصار (يا) بدلًا من اللفظ بالفعل، كأنَّه قال: «يا، أُريدُ عبدَالله»، فحذف (أُريدُ) وصارت (يا) بدلًا منها[٣]، واحتج أصحاب هذا المذهب بأمور:

١- ما ورد عن العرب من قولهم: «يا إياك»، فالفعل محذوف تقديره: أعني، قال سيبويه: «ومما يدلُّك على أنَّه ينتصب على الفعل، وأنَّ (يا) صارت بدلًا من اللفظ بالفعل، قولُ العرب: يا إيّاك، إنما قلت: يا إيَّاك أعني، ولكنّهم حذفوا الفعل وصار (يا) و(أيا) و(أيْ) بدلًا من اللفظ بالفعل»[٤].

٢- أنَّ المنادى ينتصب عند حذف حرف النداء، نحو قوله – تعالى-: ﴿رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا﴾[٥]، والحرف لا يعمل مُضمَرًا، فلولا أنَّه كان منصوبًا بالفعل لما بقي منصوبًا عند حذف حرف النداء، فبقاؤه منصوبًا مع حذف الحرف دليل على أنَّ ناصبه الفعل المقدَّر[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٩١/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٠٢/٤، والمقتصد للجرجاني ٧٥٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣، وشرح التسهيل للمرادي ص٨٢٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٩١/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٩١/١.

(٥) سورة الحشر: ١٠.

(٦) ينظر: شرح الجمل للخوارزمي ص١٧٠.

٣- أنَّ (يا) حرف، والأصل في الحروف ألَّا تعمل، ولأنَّها لو عملت لكان لشبهها بالفعل، وشبهُها بالفعل ضعيف لقلة حروفها، لا سيَّما الهمزة التي هي على حرف واحد، فتعيَّن أنْ يكون العامل فعلًا، لكنّه استغني عن إظهاره لدلالة (يا) عليه(١).

وقد اختار مذهبَ سيبويه جماعةٌ من النحاة، منهم: المبرد(٢)، والجرجاني(٣)، وابن الحاجب(٤)، وابن مالك(٥)، وأبو حيان الأندلسي(٦)، والمرادي(٧).

- وذهب جماعة من النحاة إلى أنَّ ناصب المنادى هو حرف النداء(٨)، لنيابته عن الفعل ولشبهه به.

**وقد استدلَّ هؤلاء بأمور:**

**أحدها:** أنَّ معناه معنى الفعل، بل أقوى من حيث إنَّ لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقي، كقولك: (ضرب)، و(يا) هي العامل نفسه، وتعبر عنه بـ (نادى)(٩).

ورُدَّ هذا القول بأنَّه لا دليل على ذلك، وأنَّ النصب إنما هو بالفعل المقدر.

**والثاني:** أنَّها تدخلها الإمالة، نحو: "يا زيد" و"يا عمرو"، والإمالة لا تجوز في الحروف، إلا أنَّه لما قام مقام الفعل، جازت الإمالة فيه(١٠).

واعتُرِض بأنَّ الإمالة لا تُوجب لها عملًا، بدليل إمالة: "بلى" ولا عمل لها.

**والثالث:** أنَّه يعلق بها حرف الجر في قولك: «يا لزيد»، وحرف الجر لا يتعلَّق إلا بالفعل أو

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٩/١، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٥٠/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٠٢/٤.

(٣) ينظر: المقتصد ٧٥٣/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٤٩/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣.

(٦) ينظر: اللمحة البدرية ١٣٦/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٨٢٤.

(٨) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٧٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٩/١.

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٩/١.

(١٠) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٧٣، والمرتجل ص١٩٢.

ما عمل عمله[١].

وأُجِيب بأنَّه لا دليل فيه؛ لأنَّ الجار في الحقيقة إنما هو متعلق بالفعل المقدَّر، وذلك لأنَّه يلزم أنْ يفيد الحرف مع الاسم من غير تقدير فعل فائدة تامة، وهو محال لامتناع أنْ يكون الحرف خبرًا أو مخبرًا عنه[٢].

ورُدَّ هذا المذهب أيضًا بأنَّ حرف النداء قد يحذف من الكلام، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض والمعوض منه، كما لا تجمع بينهما في الذكر[٣].

وممن قال بهذا الرأي: ابن السراج[٤]، وابن جني[٥]، وابن الخشاب[٦]، والرضي[٧].

- وقيل: الناصب هو أداة النداء وهو اسم فعل[٨]، واعتُرِض بأنَّ أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء[٩]، وهو حرف واحد، وإذا بطل أن تكون الهمزة اسم فعل بطل البواقي. كما أنَّ هذه الحروف لو كانت أسماء أفعال للزم أنْ يكون فيها مرفوع، ولا مرفوع فيها، ولجاز الاقتصار عليها؛ لأنها جملة تامة، والاقتصار على هذه الحروف لا يجوز، كما أنَّ أسماء الأفعال لا تحذف ويبقى معمولها كما هو جائز مع أدوات النداء[١٠].
- وقيل: حروف النداء أفعال، وهي الناصبة بنفسها[١١]، وهو قول مردود؛ لأنَّه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتصل بسائر العوامل، وقد قالوا: «يا إياك» منفصلًا، ولم يقولوا:

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٣٢٩/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب ٢٥٠/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٥/٣.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج ٣٣٣/١.

(٥) ينظر: اللمع لابن جني ص١٦٩، والخصائص ٢٧٧/٢.

(٦) ينظر: المرتجل ص١٩٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٦/١. وقد نسبه للمبرد، حيث قال: «وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل، وليس ببعيد».

(٨) نسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٠/١، وشرح الرضي للكافية ٣٤٦/١.

(٩) ينظر: شرح الرضي للكافية ٣٤٧/١.

(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب ٢٥٠/١.

(١١) ينظر: شرح المرادي ص٨٢٤.

«إياك»، فدلَّ على أنَّ العامل محذوف[1].

- وقيل: الناصب معنوي، وهو القصد[2]، ورُدَّ هذا القول بأنَّه لم يعهد بين عوامل النصب العامل المعنوي، وإنما يكون ذلك في عوامل الرفع كالابتداء الرافع للمبتدأ، والتجرد الرافع للفعل المضارع[3].

وقد اختار الشارحُ – رحمه الله– رأيَ سيبويه والجمهور، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب؛ وذلك لقوة أدلتهم ولسلامته من كثير من الاعتراضات الواردة على غيره من الآراء، فقال: «... اعلم أنَّ كلام المصنف يدلُّ على تصريحه على أنَّ العامل في المنادى هو: الفعل المحذوف اللازم حذفه، كما هو مذهب الأكثرين من المحققين...»[4].

(١) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١/١٧١.

(٢) ينظر: المساعد ٢/٤٨٠، وشرح المرادي ص٨٢٤.

(٣) ينظر: الهمع ١/١٧١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٠٨.

# المسألة الرابعة عشرة: التاء في نداء الأب والأم

## التقديم للمسألة:

نداء الأب والأم يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدان عليه بدخول التاء عليهما عند النداء فقط، فقد جاء في التنزيل: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ۝٤﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي قَدْ جَآءَنِي مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ ۝٤٣﴾[2]. ولا تدخلهما التاء في غير النداء، فلا يقال: جاء أبت، ولا أمت.

وقد اختلف النحاة في هذه التاء، وهذا ما سيوضح عند تحليل المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اتفق النحويون على أن التاء الداخلة على نداء الأب والأم المضافين لياء المتكلم أنها تاء التأنيث، ولكنهم اختلفوا هل هذه التاء عوض عن ياء المتكلم؟ أم هي باقية على تأنيثها وليست عوضا عن ياء المتكلم؟

● فذهب فريق من النحاة إلى أن التاء في نداء الأب والأم المضافين إلى ياء المتكلم للتأنيث، وياء المتكلم مقدرة[3] بعدها كأنه قيل في ندائهما: يا أبتي، ويا أمتي، ثم اجتزئ بالكسرة عن الياء، فصارا: يا أبتِ ويا أمتِ. فأجازوا الجمع بينهما في الكلام كقول الشاعر:

أيا أبتا لا زلت فينا فإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشَا[4]

وقيل: أن ذلك في ضرورة الشعر فقط.

● ويرى الفريق الآخر أن هذه التاء للتأنيث دخلت على الأب والأم المضافين لياء المتكلم في النداء عوضًا من ياء الإضافة، فالأصل في ندائهما: يا أبي ويا أمي، فحذفت الياء اجتزاء

---

(١) سورة يوسف:٤.

(٢) سورة مريم:٤٣.

(٣) نسب هذا الرأي للكوفيين. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٨١/١، وشرح الكافية للرضي ٣٩٣/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٠٨/٤.

(٤) البيت من الطويل بلا نسبة في التصريح ١٧٨/٢.

بالكسرة قبلها، ثم دخلت التاء عوضًا منها، ولذلك لا تجتمعان فلا تقول: يا أبتي ولا يا أمتي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه[١]، إلى ذلك ذهب سيبويه[٢]، وأغلب نحاة البصرة كالمبرد[٣]، وابن السراج[٤]، والخوارزمي[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن مالك[٧].

ومما احتجوا به:

- أنها تبدل في الوقف هاء، فلو كانت ياء الإضافة مقدرة بعدها، ما جاز قلبها هاءً في الوقف؛ لأنها تكون حينذاك متوسطة لا تقلب هاء[٨].
- منع الجمع بين علامة التأنيث وياء الإضافة في النداء أو غيره. فلا يقال: "يا أبتي"، ولا "يا أمتي" بإثبات الياء؛ لأن علامة التأنيث فيهما عوض من "ياء" الإضافة[٩]. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَۖ ٤٤﴾[١٠]. أما ما ورد في الشعر فللضرورة.

وقد اختار الشارح رأي البصريين فبعد عرضه لآراء الفريقين قال مقدما رأي البصريين: "والأول أصح يعرفه المتأمل"[١١].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٣/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢١٠/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٦٢/٤.

(٤) ينظر: الأصول ٣٤٠/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٣٤٩/١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٣/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٦/٣.

(٨) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣٤٩/١، والإيضاح لابن الحاجب ٢٨١/١.

(٩) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي ص١٦٥.

(١٠) سورة مريم:٤٤.

(١١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٣٧.

## المسألة الخامسة عشرة: ترخيم الثلاثي في النداء

### التقديم للمسألة:

الترخيم من خصائص المنادى، وليس كل منادى يرخم؛ ذلك أنَّ المنادى تغير بالنداء، والترخيم تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير[١]، فللترخيم شروط منها أنْ تزيد عدته على ثلاثة أحرف إن لم يكن آخره تاء التأنيث، وللنحاة آراء في ترخيم الثلاثي غير المؤنث، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في ترخيم المنادى إذا كان ثلاثيًّا عاريًا من تاء التأنيث، فجاءت آراؤهم كالآتي:

- ذهب البصريون[٢] وجمهور النحاة[٣] ووافقهم الكسائي[٤] إلى أنَّه لا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه، نحو: "بكْر"، أو تحرك، نحو: "حَكَم"، وذلك لأنَّ الترخيم إنما دخل في الكلام لأجل التخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف، فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف؛ لأنَّ الحذف منه يؤدي إلى الإجحاف به[٥]. فكانت حجتهم بأنّ الثلاثي أقل الأصول، فحذفه إجحاف، ولم يرد به سماع يسوّغ الأخذ به[٦]، فالثلاثي أصل في الأسماء يُرَدُّ غيره إليه، ما لم يعرض دون ذلك عارض، فلو رُخّم الثلاثي لم يرجع إلى أصل، فترخيم الخماسي ردّه إلى الرباعي، والرباعي أصل في الأسماء، فقد رُدَّ الاسم المرخم مع الترخيم إلى أصل يوجد مثله في الأسماء، وقد أصلوا أنَّ الثلاثي أعدل الأسماء، ولهذا كثرت أمثلته في الكلام، وكثر استعماله، وكان أخفَّ من غيره،

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ٣٣٩/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٠، وأسرار العربية ص١٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٣٤٤/٢، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١٨٥/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٠، وارتشاف الضرب ٢٢٣٢./٥

(٥) ينظر: أسرار العربية ص١٧٨.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٧/١.

والأخف غير محتاج إلى تخفيف[١].

وبذلك قال كثير من النحاة بدءًا بسيبويه[٢]، ثم ابن السراج[٣]، والزجاجي[٤]، وابن جني[٥]، وابن الخشاب[٦]، والأنباري[٧]، والعكبري[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن الحاجب[١٠]، وابن عصفور[١١]، وابن مالك[١٢]، والشاطبي[١٣].

- وذهب الفراء[١٤] ومن وافقه من الكوفيين[١٥] إلى جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط، ونقل جوازه أيضًا عن الأخفش[١٦]، لأنَّ حركة الأوسط كالحرف الرابع، فتقول في "عُنُق": "يا عُنُ" وفي "كتف": "يا كَتِ"، واحتجوا لما ذهبوا إليه بأنَّ قالوا: إنما جاز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركًا؛ لأنَّ في الأسماء ما يماثله ويضاهيه، نحو: "يد" و"دم" و"غد"، والأصل فيه: "يدي، وغدو، ودمو" بدليل قولهم: "دموان" وقيل: "دميان" أيضًا، فنقصوها للتخفيف، فبقيت "يد، ودم، وغد"، فكذلك في الترخيم، فقد وُضع للتخفيف بالحذف، والحذف

---

(١) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص١٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٥٥. قال: «واعلم أنَّ كل اسمٍ على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء إذا لم تكن آخره الهاء».

(٣) ينظر: الأصول ١/٣٦٥.

(٤) ينظر: الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ص١٦٨.

(٥) ينظر: اللمع في العربية ص١٧٨.

(٦) ينظر: المرتجل ص١٩٩.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٠، وأسرار العربية ص١٧٨.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٤٧.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٠٠.

(١٠) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الجاجب ٢/٤٣٨.

(١١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٤.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٢١.

(١٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٥/٤٢٢.

(١٤) ينظر: الأصول ١/٣٦٥،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١١٤، وشرح الرضي ١/٣٩٧، وشرح الأشموني ٢/٣٤٤.

(١٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٠، وأسرار العربية ص١٧٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٤٧.

(١٦) ينظر: شرح الرضي ١/٣٩٧، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٥/٢٢٣٢، وشرح المرادي ص٨٥٠، وشرح الأشموني ٢/٣٤٤.

قد جاز في مثله للتخفيف، فوجب أنْ يكون جائزًا[١].

وأجيب بأنّ هذا مردود بالقياس والسماع، أما القياس: فإنَّ الاسم المرخم عند العرب لا بد أنْ يبقى بعد الترخيم على صورة الأسماء المعربة قبل الترخيم، من كونه على ثلاثة أحرف فأكثر، لأنَّ الأسماء المعربة لا تكون على أقل من ذلك إلا ما حُذف منه، كابن واسْم ودم ويد، وهو نادر.

وأما السماع: فإنَّ العرب لم تترْك مرخمًا في النداء إلا على ثلاثة أحرف فأكثر، ولم يوجد لها اسم تركته بعد الترخيم على أقلَّ من ذلك، فكان ما يُؤدي إلى مخالفة السماع مُطَّرَحًا، أما احتجاجهم بأنّه وُجد في الأسماء ما هو على حرفين، حُذف الثالث منه تخفيفًا، كيدٍ ودمٍ وأخواتهما، فكما حُذف من (يدٍ ودمٍ) تخفيفًا، وكان ذلك في غير النداء، فهو في النداء أولى، فقد أُجيب بأنَّ تلك الأسماء المحذوفة قليلة الاستعمال، غير قابلةٍ للقياس[٢]، أما قلته في الاستعمال فظاهر؛ لأنَّها كلمات يسيرة معدودة، وأمَّا بعده عن القياس؛ فلأنَّ القياس يقتضي أنَّ حرف العلة إذا تحرَّك، وانفتح ما قبله، يقلب ألِفًا ولا يحذف، فلما حُذِف من "دمو" دلَّ على أنَّه على خلاف القياس[٣]، وقد حذفوا "الياء والواو" من "يد، وغد، ودم" لاستثقال الحركات عليها؛ لأنَّ الأصل فيها "يَدَيٌ، وغَدَوٌ، ودَمَوٌ" وأما في باب الترخيم، فإنما وقع الحذف فيه على خلاف القياس؛ لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه، ولم يوجد ههنا؛ لأنه أقل الأصول، وهي في غاية الخفة، فلا حاجة بنا إلى تخفيفه بالحذف[٤].

- وحكي عن الأخفش وبعض الكوفيين[٥] جواز ترخيم الثلاثي ساكن الوسط، نحو: "بَكْر، وهِنْد"، واعتُرض بأنَّه لا يجوز ترخيم الثلاثي الساكن الوسط؛ لأنَّه إنْ حُذف بقي على حرفين الثاني منهما ساكن فأشبه الأدوات، نحو: "من، وعن" وأمثالهما[٦].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠١، وأسرار العربية ص١٧٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٧/١.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤٢٠/٥.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٢، وأسرار العربية ص١٧٨-١٧٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص١٧٩.

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٤٥٦، وشرح الرضي ٣٩٧/١، وارتشاف الضرب ٢٢٣٢/٥، وشرح المرادي ص٨٥٠، وشرح الأشموني ٣٤٤/٢.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١١٤/٢.

ونجد ابن حاجي عوض يختار مذهب البصريين، متابعًا في ذلك لابن الحاجب، ومؤيدًا لما ذهب إليه كثير من النحاة، داحضًا أدلة الكوفيين، فقال: «وإنما اشترطت الزيادة على الثلاثة، لأنَّه لو كان على الثلاثة ورُخم؛ لأدى الترخيم إلى كون الكلمة على ما ليس في الأبنية المتمكنة، خلافًا للكوفيين فإنهم يجوزون ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط، فيقولون: (يا عُمَ) في (عُمَر)، إما لوجود نظير ما أدى إليه ترخيمه، نحو: يد، ودم، وإما لتحرك أوسطه، وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع.

والجواب عن الأول: هذه الأسماء قليلة في الاستعمال، بعيدة عن القياس، فلا يُحمل عليها شيء، وعن الثاني: أنَّ هذا الاعتبار غير مطرد في كل مقام، مع أنَّ هذا إعدام حرف»[1].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٤٣.

## المسألة السادسة عشرة: لحاق علامة الندبة بنعت المندوب

### التقديم للمسألة:

تلحق المندوب جوازًا ألفٌ زائدة تُسمَّى ألف الندبة، والغرض منها مدّ الصوت إظهارًا للحزن والأسى، كما تزاد بعد هذه الألف هاء السكت في الوقف وأجازه الكوفيون وصلًا ووقفًا، وفي دخول هذه الألف نعت المندوب أقوال عند العلماء، ولهم في ذلك آراء متباينة ستوضح خلال مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

علامة الندبة لا تلحق إلا آخر الاسم المندوب، نحو: يا زيداه، أو آخر المضاف إليه المندوب، نحو: يا غلامَ زيداه، أو آخر صلة الموصول، نحو: يا مَنْ حفرَ بئرَ زمزماه، واختلفوا في لحاقها آخر الصفة، فكانت آراؤهم كالآتي:

- ذهب البصريون[1] إلى أنَّ علامة الندبة لا تلحق الصفة، وإنما تلحق آخر الموصوف، نحو: وا زيداه الظريف[2]. فالمقصود بالنداء هو الذي تدخله علامة الندبة، والنعت غير مقصود في النداء، كما أنَّ اتصال الموصوف بصفته لفظًا أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه، والموصول بصلته، فوجب أنْ تلحق المندوب لا صفته[3].

واحتجوا لصحة ما ذهبوا إليه بالآتي:

١- أنَّ الصفة غير مندوبة ولا لازمة للمندوب، فالصفة ليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد، ولا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف، بل أنت مخيَّر في ذكر الصفة، إن شئت ذكرتها، وإنْ شئت لم تذكرها، فوجب ألا تلحق ألفُ الندبة الصفةَ بخلاف المضاف إليه؛ لأنَّه من تتمة المضاف[4].

٢- أنَّ الصفة اسم معرب مفرد، فلا تلحقها علامة الندبة كالنكرة؛ وعلة ذلك ألا يصير

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٨، وشرح المرادي ص٨٤٣، وائتلاف النصرة ص٥٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٨/١، وشرح الرضي ٤٢١/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/٢، وشرح الرضي ٤٢١/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص١٨٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٨/١.

مبنيًّا[1].

وبهذا الرأي قال الخليل وسيبويه: «هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب، وذلك قولك: وا زيدُ الظريفُ والظريفَ. وزعم الخليل – رحمه الله– أنه منعه من أنْ يقول: الظريفاه أنَّ الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: وا زيدُ أنت الفارسُ البَطَلاه؛ لأنَّ هذا غير منادى كما أنَّ ذلك غيرُ نداء»[2].

وأيَّد مذهبَ البصريين جماعةٌ من النحاة، منهم: المبرد[3]، وابن السراج[4]، والأنباري[5]، وابن يعيش[6]، وابن الحاجب[7]، وابن عصفور[8]، وعبد اللطيف الزبيدي[9].

- وذهب الكوفيون[10]، ويونس[11] من البصريين إلى أنَّه يجوز أن تلحق علامةُ الندبة آخرَ الصفة، لا آخر الموصوف، نحو: وا زيدُ الظريفاه[12]، فالصفة والموصوف كالشيء الواحد، واحتجوا لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس.

**أما السماع**: فمستندهم في ذلك ما سُمِع من عربي فصيح ضاع منه قدحان من خشب،

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٣/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٢٥/٢-٢٢٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٦٩/٤.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٣٥٨/١.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٨، وأسرار العربية ص١٨٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٨/١.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤٥٢/٢.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/٢.

(٩) ينظر: ائتلاف النصرة ص٥٠.

(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٨/١، وشرح الرضي ٤٢١/١، وشرح المرادي ص٨٤٣، وائتلاف النصرة ص٥٠.

(١١) ينظر: الكتاب ٢٢٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٢١٦/٥، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢.

(١٢) ينظر: الكتاب ٢٢٦/٢.

فندبهما: «وَا جُمْجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْنَاهْ»[1]، فألقى علامة الندبة على الصفة[2].

واعتُرِض بأنَّ ذلك شاذ، لا يُقاس عليه[3].

**وأما القياس**: فاحتجوا بأنَّ الصفة من حيث هي بيان لموصوفها كالشيء الواحد معه، فتشبه المضاف والمضاف إليه، والصلة والموصول، فكما تلحق علامة الندبة آخر المضاف إليه وآخر الصلة، كذلك تلحق آخر الصفة[4]، بل اتصال الموصوف بصفته في المعنى أتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف إليه، وإنْ كان في اللفظ أنقص، وذلك لأنَّه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق اسم المضاف إليه على المضاف ولا الصلة على موصولها[5].

وأُجيب بأنَّ الصفة ليست كالمضاف إليه؛ فإنَّ المضاف لا يتمُّ بدون ذكر المضاف إليه، بخلاف الموصوف مع الصفة، فإنَّ الموصوف يتمُّ بدون ذكر الصفة، ألا ترى أنَّك لو قلت: «عبد» في قولك: «عبد زيد»، أو «غلام» في قولك: «غلام عمرو» لم يتم إلا بذكر المضاف إليه، ولو قلت: «زيد» في قولك: «هذا زيدٌ الظريفُ» لتمَّ الموصوف بدون ذكر الصفة، وكنت في ذكرها مخيرًا، إنْ شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها[6]، فالمضاف إليه أشد اتصالًا بالمضاف من اتصال الصفة بموصوفها، ولذلك لم يجز الفصل بين المتضايفين إلا في الضرورة بخلاف الصفة، فإنَّه يجوز الفصل بينها وبين موصوفها[7].

وقد اختار ابن مالك رأيَ الكوفيين، فقال في شرح التسهيل: «وقد تلحق ألف الندبة نعت المندوب، والمجرور بإضافة نعته، ويُقاس عليه، وفاقًا ليونس»[8].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٢٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٤/١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٨، وائتلاف النصرة ص٥٠.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص١٨٤، وشرح المرادي ص٨٤٣، وشرح الرضي ٤٢٢/١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٨، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٨٦/٥.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٤٢١/١.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٩، وائتلاف النصرة ص٥٠.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٢٩/٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٤١٦/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٨٧/٥.

● وذهب خلف الأحمر[1] إلى أنَّه يجوز إلحاقها في صفة "أي"، نحو: «يا أيُّها الرجلاه»[2]؛ لأنها وصلة إلى نداء ما فيه أل، لأن المقصود بالندبة هو "الرجل" لا "أي"، ولا يجيز: يا زيدُ العاقلاه؛ لأنَّ "زيد" ليس وصلة فهو المنادى، وعلامة الندبة واقعة في غير المندوب بخلاف «يا أيها الرجلاه»، فالمنادى حقيقة هو الرجل وهو المندوب[3].

واعتُرِض بأنَّه لا فرق بينهما، فالرجل في قولك: «يا أيها الرجلاه» نعت لـ "أي"، فحكمه وحكم «وا زيداه» واحد.

و قد اختار الشارحُ ما ذهب إليه ابن الحاجب وجمهور النحاة من عدم جواز إلحاق علامة الندبة آخر الصفة، فقال: «وامتنع إلحاق علامة الندبة لصفة المندوب، وأنْ يقال: «وا زيدُ الطويلاه» عند سيبويه وغيره من البصريين، واستدلوا عليه بأنَّ الصفة ليست من جملة الموصوف، بل هو اسم جيء به بعد تمام الموصوف لمعنى التخصيص أو التوضيح، فيكون غيره لفظًا، ولهذا جاز السكوت عنها. لا يقال: إنَّ المضاف إليه والصلة كذلك، مع أنَّ علامة الندبة تلحقهما.

لأنَّنا نقول: اتصالهما بالمضاف والموصول أشد من اتصال الصفة بالموصوف من حيث اللفظ، بدليل: عدم جواز السكوت عنهما بخلافهما، وجواز الفصل بينهما من غير ضرورة بخلافهما»[4].

---

(١) خلف الأحمر هو: أبو محرز، خلف بن حيّان بن محمد الأحمر، من رواة الغريب واللغة والشعر، وصنف: جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وله ديوان شعر حمله عنه أبو نواس، تنسك وكان يختم القرآن كل ليلة، مات في حدود ١٨٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٥٥٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٧-١٢٨، وارتشاف الضرب ٥/٢٢١٦، وشرح المرادي ص٨٤٣.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٣٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٥٣.

# المسألة السابعة عشرة: ندبة النكرة

## التقديم للمسألة:

الندبة نوع من النداء، فكل مندوب منادى، وليس كل منادى مندوبًا، فليس كل ما ينادى يجوز ندبته، لأنَّه يجوز أنْ ينادى المنكور والمبهم، ولا يجوز ذلك في الندبة، وقد وقع الاختلاف بين النحاة في ندبة النكرة، وهذا ما سيوضح من خلال مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في المندوب هل يقع نكرة أم لا؟ ولهم في ذلك قولان:

- ذهب البصريون[١] وجمهور النحاة[٢] إلى أنَّه لا يجوز ندبة النكرة، فلا يقال: «وَا رَجُلاهُ»؛ لأنَّ الاسم النكرة مُبهَم، لا يخصُّ واحدًا بعينه، والمقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذرًا للمتفجَّع عليه، وإذا قلت: «يا رجلاه»، لم يُعلَم مَن المتفجَّع عليه؛ فصرت كمَن قال: «يَا مَنْ لا يعنيني أمره»[٣]، فإذا كانت ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة[٤].

وقد قال بهذا الرأي إمام النحاة سيبويه: «هذا باب ما لا يجوز أنْ يُندب، وذلك قولك: وا رَجُلاهْ ويا رَجُلاهْ. وزعم الخليل – رحمه الله– ويونس أنَّه قبيح، وأنَّه لا يقال. وقال الخليل – رحمه الله–: إنما قبح لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت: وا هذاه، كان قبيحًا، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أنْ تفجَّع بأَعْرفِ الأسماء، وأنْ تخُصَّ ولا تُبهِم؛ لأنَّ الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز «يا رجلًا ظريفًا»، فكنت نادبًا نكرةً. وإنما كرهوا ذلك أنَّه تفاحَشَ عندهم أنْ يخْتلطوا وأنْ يتفجَّعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تُخبِر أنَّك

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٨١/٥، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٤٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢١٥/٥-٢٢١٦.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٨/٢، وائتلاف النصرة ص٤٩.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٧.

قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيمٌ من الأمر، فلا ينبغي لك أنْ تُبهم»[١].

وتابعه في ذلك كثيرٌ من النحاة، منهم: المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والزجاجي[٤]، وابن جني[٥]، والأنباري[٦]، والعكبري[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن الحاجب[٩]، وابن عصفور[١٠]، وابن مالك[١١]، والأشموني[١٢]، والأزهري[١٣]، والزبيدي[١٤].

- وذهب الكوفيون[١٥] إلى جواز ندبة النكرة، ووافقهم الرياشي[١٦] في ذلك مدعيًا أنَّه جاء في الحديث «وا جبلاه»[١٧]، وأُجيب: بأنَّه إن صحَّ وقوعه فهو نادر لا يُقاس عليه[١٨].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٢٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٢٦٨.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ١/٣٥٨.

(٤) ينظر: الجمل في النحو ص١٧٦.

(٥) ينظر: اللمع في العربية ص١٨١.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٦.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٤٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٨٩.

(٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/٤٥٢.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢٨.

(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤١٤.

(١٢) ينظر: شرح الأشموني ٢/٣٣٦.

(١٣) ينظر: شرح التصريح ٢/١٨٢.

(١٤) ينظر: ائتلاف النصرة للزبيدي ص٤٩.

(١٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٦، وشرح الرضي ١/٤٢٢، والمقاصد الشافية ٥/٣٨١، وائتلاف النصرة ص٤٩.

(١٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٢١٦، وشرح المرادي ص٨٤٢، وشرح الأشموني ٢/٣٣٦. والرياشي هو: أبو الفضل العباس بن الفرج الرياشـــي اللغوي النحوي، قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة. قال المبرد: سمعت المازني يقول: «قرأ الرياشـي عليّ كتاب سـيبويه، فاسـتفدت منه أكثر مما اسـتفاد مني»، ورياش رجل من جذام، كان أبوه عبدًا له، فنسب إليه، من مصنفاته: كتاب الإبل، كتاب الخيل، ما اختلف أسماؤه من كلام العرب، مات مقتولًا سنة ٢٥٧. ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٩٨، وبغية الوعاة ٢/٢٧.

(١٧) ينظر: شرح المرادي ص٨٤٢، وشرح الأشموني ٢/٣٣٦، وشرح التصريح ٢/١٨٢.

(١٨) ينظر: شرح المرادي ص٨٤٢، وشرح الأشموني ٢/٣٣٦، وشرح التصريح ٢/١٨٢.

واحتجوا لما ذهبوا إليه بأنْ قالوا: إنَّه يجوز نُدبة النكرة؛ لأنَّ الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة، نحو: «وَا راكِباه» فجازت ندبته كالمعرفة، فكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام، نحو: "زيد، وعَمْرو"، فكذلك يجوز ندبة ما أشبهها، ويقْرُبُ منها.

وأُجيبَ قولهم: «إنَّ الإشارة قرَّبت الاسم النكرة من المعرفة؛ فجازت ندبته كالمعرفة»، أنَّه رغم ذلك مازال باقيًا على إبهامه، والمندوب يجب أنْ يُندب بأعرف أسمائه؛ لأنَّ الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب(١).

وقد اختار الشارحُ مذهبَ البصريين متابعًا في ذلك لابن الحاجب، فقال: «... ولا يندب إلا المعرف المشهور، سواء كان تعريفه بالعلمية أو لا، وذلك لأنَّ الغرض بالندبة إظهار الجزع والألم، وليس ذلك بحاصل إلا بعد أنْ يكون معروفًا مشهورًا...»(٢).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٠٧، وائتلاف النصرة ص٤٩، وشرح الأشموني ٣٣٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٥٢.

# المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في "اللهمَّ"

## التقديم للمسألة:

يقال في النداء: يا الله، في الكلام الفصيح، فساغ الجمع بين حرف النداء والألف واللام، لأنَّ اسم الله – تعالى- على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون للدليل[1]، والأكثر في نداء الله – تعالى- (اللهم) فعليه معهود الاستعمال، ولم يقع في القرآن إلا (اللهم)، وقد اختلف النحويون في تركيب (اللهم) بعد إجماعهم أنها منادى مضمومة الهاء مشددة الميم المفتوحة، وكان الاختلاف تحديدًا في (الميم) هل هي عوض عن حرف النداء المحذوف أو أنها غير ذلك، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في تركيب (اللهُمَّ) بعد اتفاقهم أنها منادى، فكانت آراؤهم كالآتي:

- ذهب الخليل[2] والبصريون[3] إلى أنَّ الميم المشددة في آخر (اللهُمَّ) عِوض من حرف النداء، وكانت مشددة ليكون عدَّة حروفه على عدَّة حروف المحذوف، والدليل أنها عوض أنهما لا يجتمعان إلا في ضرورة شعر[4]، وأقيمت الميم المشددة مقام "يا" لما بينهما من المناسبة، فلما كانت "يا" من حروف المد، والميم فيها غنة تشبه حرف المد، وكانت كل منهما حرفين، جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر، ويدل على أنها عوض أيضا أنَّها في موضعِ غيرِ المعوضِ منه، وهذا شأن العوض[5].

واستدلوا لصحة ما ذهبوا إليه بأمور، منها:

---

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٦٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٩٦/٢. قال سيبويه: «وقال الخليل – رحمه الله-: اللهم نداءٌ، والميم ها هنا بدلٌ من (يا)، فهي ها هنا فيما زعم الخليل – رحمه الله- آخرَ الكلمة بمنزلة (يا) في أوّلها، إلا أنَّ الميم ها هنا في الكلمة كما أنَّ نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها. فالميمُ في هذا الاسم حرفان أوّلهما مجزوم، والهاء مرتفعةٌ لأنَّه وقع عليها الإعراب».

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٩٠، وارتشاف الضرب ٢١٩١/٤، وائتلاف النصرة ص٤٧.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢.

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص١٤٩-١٥٠.

١- أنّه لا يجمع بين "يا" والميم في الاختيار، فلا يقولون: «يا اللهم»؛ لئلا يجمعوا بين العِوض والمعوَّض، وهو في الشعر ضرورة ونادر، فدلَّ على أنَّها عوض[١].

٢- أنَّه لو جاز في اسم الله لجاز في غيره، وليس بجائز، فعُلِم أنَّ ذلك من خصائص هذا الاسم[٢].

٣- أنَّ المستفاد من قولك: اللهُمَّ، هو عين المستفاد من قولك: يا اللهُ، فلو كان في الكلام معنى زائد لعُلِم[٣].

٤- أنَّه يجوز أنْ نقول: «اللهُمَّ أُمَّنا بخير»، ولا نقول: «يا الله أُمَّنا بخير» فلما جاز دلَّ على صحة ما قلناه[٤].

٥- أنّهم خصوا ذلك بالنداء إجماعًا، حتى إنهم لا يقولون: «غفر اللهم لفلان»، واختصاصه به دليل على أنهم أقاموا الميم مقام "يا" حتى كأنهم صرحوا بها[٥].

وقد أيَّد رأيَ الخليل كثيرٌ من النحاة، منهم: المبرد[٦]، والسيرافي[٧]، وابن السراج[٨]، والزجاجي[٩]، وابن جني[١٠]، والأنباري[١١]، والعكبري[١٢]، وابن يعيش[١٣]، وابن عصفور[١٤]،

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص١٧٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٨/١، وائتلاف النصرة ص٤٧، وشرح الأشموني ٣١٠/٢.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٤٥٠.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢٩٢/٥، وائتلاف النصرة ص٤٧.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٨٧/٢.

(٥) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٤٥٠.

(٦) ينظر: المقتضب ٢٤٢/٤.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٦/٢.

(٨) ينظر: الأصول ٣٣٨/١.

(٩) ينظر: الجمل في النحو ص١٦٤.

(١٠) ينظر: اللمع في العربية ص١٧٥.

(١١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٩٠.

(١٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٨/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٩٠.

(١٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٤/١.

(١٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢.

وابن مالك[١]، والرضي[٢]، والشاطبي[٣]، والأزهري[٤]، والزبيدي[٥].

● وذهب الفراء[٦] والكوفيون[٧] إلى أنَّ الميم المشددة في "اللهُمَّ" ليست عوضًا من حرف النداء، وإنما هي مختصرة من (أُمَّ) وأصل الكلام: يا الله أُمَّنا بخير[٨]، ثُمَّ حُذف المجرور والمفعول، وحذفت الهمزة تخفيفًا[٩]، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة التي في الهاء من همزة (أُمَّ) لما تركت انتقلت إلى ما قبلها[١٠].

واحتجوا لما ذهبوا إليه بأنْ قالوا: إنَّ الأصل فيه "يا اللهُ أُمَّنا بخير" إلا أنَّه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، حذفوا بعض الكلمة؛ طلبًا للتخفيف، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير، فقالوا: «هَلُمَّ»، و«ويْلُمِّهِ» والأصل فيه: هَلْ أُمَّ، ووَيْلَ أُمِّهِ، وقالوا: «أَيْشٍ»، والأصل: أيُّ شيءٍ، وقالوا: «عِمْ صَبَاحًا» والأصل: أنْعِمْ صباحًا، وهذا كثير في كلامهم[١١].

ولو كانت عوضًا من (يا) لم يُجمع بينهما، لكن العرب جمعت بينهما، ومن ذلك قول الشاعر:

وما عَلَيْكِ أنْ تقُولي كُلَّما
صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يا اللَّهُمَّ مَا
أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا[١٢]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٠١/٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٢٤/١.
(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢٩٢/٥.
(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٦٥/٢.
(٥) ينظر: ائتلاف النصرة ص٤٧.
(٦) ينظر: معاني القرآن ٢٠٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢.
(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٩٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤٤٩.
(٨) ينظر: معاني القرآن ٢٠٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٨/١، والمقاصد الشافية ٢٩٢/٥.
(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢.
(١٠) ينظر: معاني القرآن ٢٠٣/١.
(١١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٩٠، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢٩٢/٥.
(١٢) من الرجز، بلا نسبة في: معاني القرآن ٢٠٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٩١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢، وائتلاف النصرة ص٤٧.

فجمع بين الميم و"يا"، فدلَّ على أنَّها غير عِوض، لأنَّ العرب لا تجمع بين العِوض والمعوَّض منه(١).

ورُدَّ قول الفراء والكوفيين بأنّه واهٍ جدًّا لوجوه، منها:

١- أنَّه لو كان الأمر كما زعمتم، وأنَّ الأصل: يا الله أُمَّنا بخير، لما حسن أنْ يقال: اللهم أُمَّنا بخير؛ لأنَّه يكون تكرارًا، فلما حسن من غير قبح دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه(٢).

٢- وأيضًا أنَّه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يُستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى، وقد جاز استعماله في المكاره، نحو: اللهم أهلكهم ولا تهلكنا؛ لأنَّه يكون تناقضًا، وقد قال الله – تعالى-: ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٢﴾﴾(٣)، فلو كانت الميم أصلًا من الفعل لم يحتج الشرط إلى جواب في الآية، ولسدت مسدّ الجواب، فلما افتقرت إلى جواب وأجيبت بالفاء دلت على أنَّها زائدة وليست من الفعل(٤).

ونجد الشارح – رحمه الله- يختار مذهب الخليل والجمهور؛ لقوة أدلتهم ومنطقيتها مع سلامة قولهم وأدلتهم من الاعتراضات الواردة على قول الكوفيين وأدلتهم، فقال: «ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس، والإشارة، والمستغاث والمندوب، فعلم منه أنَّ الحذف إما في العلم، نحو قوله – تعالى-: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾(٥) أي: يا يوسف أعرض عن هذا، وذلك لشهرته، بكثرة استعمال ندائه مع أنَّه ليس بشيء مما ذكر من المواضع، وفي نحو: أيُّها الرجل، وذلك لمشابهته العلم... هذا كما عرفت على سبيل الجواز، ويجب في (اللهُمَّ) لوقوع الميم خلفًا عنه، خلافًا للكوفيين»(٦).

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٢٠٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٩١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢٩٢/٥.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٩٢، وشرح المفصل ٢٩٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢.

(٣) سورة الأنفال:٣٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٧/٢.

(٥) سورة يوسف:٢٩.

(٦) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٥٦.

## المسألة التاسعة عشرة: الخلاف في ناصب المفعول معه

### التقديم للمسألة:

المفعول معه هو: كل اسم منصوب بعد الواو التي بمعنى "مع"، وإنما ينتصب إذا تضمن الكلام فعلًا، أو ما هو بمعناه(١). واختلفوا في ناصبه، وهذا ما سيوضح عند تحليل المسالة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في عامل النصب في المفعول معه على أقوال:

● ذهب سيبويه(٢) وجمهور البصريين(٣) أن ناصب المفعول معه ما تقدمه من فعل أو ما هو بمعناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع". فالمفعول معه لا يكون إلَّا بعد الواو ولا يكون إلَّا بعد فعل لازم أو منته في التعدي، وإنما افتقر الفعل إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها فكما جاءوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بنفسها عرفا واستعمالا فكذلك جاءوا بالواو تقوية لما قبلها من الفعل(٤).

واحتج البصريون بأمور:

فقالوا: إنما قلنا إنَّ العامل هو الفعل؛ لأن هذا الفعل وإن كان غير متعد إلَّا أنه قُوِّي بالواو، فتعدى إلى الاسم، فنصبه، كما عُدِّي بالهمزة والتضعيف، وكما عُدِّي بحرف الجر. كما أن هذه الواو لا تعمل في الأصل؛ لأنها حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وإنما وضعوا الواو موضع "مع" في بعض المواضع؛ لكونه أخصر لفظًا. فهذه الواو لا تعمل جرًّا ولا غيره؛ لأن حروف العطف لا اختصاص لها بالأسماء دون الأفعال(٥). فالواو التي يليها المفعول معه معدِّية لا عاملة،

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٦/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٩٧/١.

(٣) ينظر: اللمع لابن جني ص١١٥، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٤٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٦/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٧/١.

قال سيبويه: "... والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها"(١).

● وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف، فيكون العمل معنويا؛ لأنه إذا قيل: "استوى الماء والخشبة"، فإنه لا يحسن تكرير الفعل فيقال: "استوى الماء واستوت الخشبة"؛ لأن الخشبة لا تكون معوجة فتستوي، فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل نصب على الخلاف(٢). كما احتجوا بأن الفعل المتقدم على المفعول معه نحو: "استوى، وجاء" فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء(٣).

وقد ردَّ البصريون على هذا الرأي:

بأن الخلاف عامل معنوي، والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي مالم يضطر إلى المعنوي(٤). ولو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول، لجاز نصب الأول أيضًا لأنه مخالف للثاني؛ لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول. ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو قولك: قام زيد لا عمرو، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازما لم يكن ما بعد لا في العطف إلَّا منصوبًا(٥). كما أن قولهم إن الفعل السابق عليه من نحو" استوى" و" جاء" لازم، فلا عمل له في المفعول معه، مردود بأن الفعل تقوى بالواو فتعدى إليه، وخرج عن كونه لازما(٦).

● وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو(٧)، والتقدير: ولابس الخشبة، وما أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وأبطل البصريون هذا الرأي بأوجه:

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٧/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨/١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري ص٢٠٧.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٤/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٩/١.

(٦) ينظر: الإنصاف ص٢٠٩.

(٧) ينظر: أسرار العربية ص١٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/٢.

١) أن الإضمار على خلاف الأصل[١].

٢) كما أن تقدير فعل فيه إحالة لباب المفعول معه، إذ يصير على تقديره مفعولًا به[٢].

٣) وقوله: "الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو" فاسد؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، فالمفعول معه تعلق بالفعل من جهة المعنى بتوسط الواو، فينبغي أن يعمل مع وجودها، ألا ترى أنك تقول ضربت زيدًا وعمرًا، فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى[٣].

٤) وقال ابن مالك في شرح التسهيل: "ومما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إما أن يَقصد تشريك صنعت ولابست في الاستفهام، وإما ألا يقصده، فإن قصده لم يصح؛ لأن شرط صحة عطف الفعل على الفعل بعد استفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأول، والأمر بخلاف ذلك في التقدير المذكور؛ إذ لا معنى لقول القائل ما لا بست أباك، وإن لم يقصد التشريك لم يصح أيضًا؛ إذ لا يُعطف جملة خبرية على جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما، فأن لا يجوز ذلك مع الاستقلال كما في المثال المذكور أحق وأولى"[٤].

٥) وأنه لو كان ما بعد الواو منصوبًا بفعل مضمر لم يحتج إلى الواو مع إضمار الفعل كما لا يحتاج إليها مع إظهاره[٥].

● وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف[٦]، وذلك أن النصب الذي تستحقه "مع" لو ذُكِرت انتقل إليه لما جيء بالواو مكانها لتعذر نصب الواو[٧].

وقد ردَّ هذا المذهب: بأنه لو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى "مع" نحو: كل

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٥١٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٥٨، والإنصاف ص٢٠٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٩.

(٥) ينظرك شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠، والتذييل والتكميل ٨/١٠٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٥٧، والإنصاف ص٢٠٦، وشرح الكافية للرضي ١/٣٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٤/٢٠٥٠.

رجل وضيعته[١]. وضُعف رأيه؛ لأن "مع" ظرف، والمفعول معه في نحو "استوى الماء والخشبة" و" جاء البرد والطيالسة" ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوبًا على الظرف[٢].

● أن المفعول معه منصوب بالواو نفسها، وقد نُسب هذا الرأي للإمام عبد القاهر الجرجاني[٣].

وقد رُدَّ هذا الرأي بأوجه:

١) أن الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة[٤]، ولو نصبت بمعنى "مع" مطلقًا لنصبت في: كل رجل وضيعتُه.

٢) أنها لو كانت ناصبة بنفسها؛ لم يشترط في وجود النصب تقدمُ فعل أو ما جرى مجراه.

٣) أن الحكم بكون الواو ناصبة حكم بما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلَّا وهو يشبه الفعل كإن وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبهة بإنَّ، والواو المرادفة "مع" لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم.

٤) أنها لو كانت هي الناصبة لاتصل بها الضمير كغيرها من الحروف الناصبة ك "إنَّ وأخواتها"[٥].

والشارح رحمه الله تعالى اختار مذهب البصريين وقدم رأيهم، يقول بعد شرحه لحد المفعول معه: "ثم في هذا الكلام دلالة على المذهب الأصح وهو مذهب البصريين، وهو: أن يكون العامل في المفعول معه هو الفعل وإن كان لازما؛ لأنه قد قوي بالواو، فتعدى إلى المفعول كما تعدى بسائر الحروف من الهمزة والباء وغيرهما"[٦].

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ص٢٠٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠، والتذييل والتكميل ٨/١٠٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٥.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٢/٣٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠، وشرح المرادي ص٥١٥.

(٦) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض، ص٥٩٠.

## المسألة الموفيةُ عشرين: تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

### التقديم للمسألة:

اتفق النحويون على عدم جواز تقدم الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا بالإضافة[١]، ولكنهم اختلفوا في تقدمها على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، فكانت آراؤهم كالآتي:

- ذهب سيبويه[٢] وأكثر البصريين[٣] إلى أنَّه لا يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر مطلقًا، سواء كان ذو الحال ظاهرًا، أو مضمرًا، وإنما يكون عندهم متأخرًا عنه لزومًا بحيث لا يجوز في القياس غيره، فإذا قلت: مررتُ بهندٍ ضاحكةً، فهو اللازم، ولا يجوز أنْ تقول: مررتُ ضاحكةً بهندٍ[٤].

وقد احتجوا لما ذهبوا إليه بأوجه من القياس، منها:

١- أنَّ تعلُّقَ العامل بالحال ثانٍ لتعلُّقه بصاحبه، فحقُّه إذا تعدَّى لصاحبه بواسطةٍ أنْ يتعدَّى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أنَّ الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين، فجعلوا عوضًا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير[٥].

٢- وأنَّ منع التقديم هذا بالحمل على حال المجرور بالإضافة[٦].

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٦٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٤/٢. قال سيبويه: «ومن ثَمَّ صار مررتُ قائمًا برجلٍ لا يجوز، لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. ولو حسُن هذا لحسُن قائمًا هذا رجلٌ».

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٩/١، وشرح الرضي ٦٩/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٥٧٨/٣.

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي للسبتي ٥٢٩/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٢٥/٣.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٩/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٥٤/٣، وشرح الأشموني ٤٦٤/١، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧٨/١-٣٧٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢، وشرح المرادي ص٥٦٦.

٣- أنَّ حال المجرور شبيهٌ بحالٍ عَمِلَ فيه حرفُ جرٍّ مُضمَّنٍ معنى الاستقرار، نحو: زيدٌ في الدار متكئًا، فكما لا يتقدَّم الحال على حرف الجر هذا وأمثاله كذلك لا يتقدَّم عليه في نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً[١].

وأيَّد رأيَ سيبويه واختاره كثيرٌ من النحاة، منهم: المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، وابن جني[٤]، وابن الشجري[٥]، والعكبري[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن أبي الربيع السبتي[٨]، والشاطبي[٩]، والأشموني[١٠].

- وذهب ابن كيسان[١١] والفارسي[١٢]وابن برهان[١٣] وبعض الكوفيين[١٤] إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر، فأجازوا: مررتُ ضاحكةً بهندٍ[١٥]، ووافقهم ابن مالك،

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٧١/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٩/١.

(٤) ينظر: اللمع في العربية ص١١٨.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ١٥/٣-١٦.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩١/١-٢٩٢.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٥٠٨/٢، والأمالي النحوية لابن الحاجب ١١٥/٢.

(٨) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٢٩/١.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤٥٦/٣.

(١٠) ينظر: شرح الأشموني ٤٦٧/١.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٩/١، وشرح الرضي ٦٩/٢، وارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣، وشرح المرادي ص٥٦٦، وشرح الأشموني ٤٦٥/١. وابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب، فحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو، ومن تصانيفه: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، غريب الحديث، معاني القرآن، علل النحو، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، مات سنة ٢٩٩هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٨/١-١٩.

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣، وشرح الرضي ٦٩/٢، وشرح المرادي ص٥٦٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٥٨/٣، وشرح الأشموني ٤٦٥/١، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧٩/١.

(١٣) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ص١٣٧-١٣٨. وابن برهان هو: أبو القاسم، عبدالواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي النحوي، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، حنفي المذهب، مات سنة ٤٥٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٢٠/٢.

(١٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣٧٩/١.

(١٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٥٢٩/١.

فأجاز سبْق الحال لصاحبه المجرور بحرف، فقال: «بل الصحيح جواز التقديم في نحو مررت بهند جالسةً، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعًا، ولضعف دليل المنع»[1].

واحتج هؤلاء لصحة ما ذهبوا إليه بالسماع المقتضي للجواز، فقد ورد في كلام العرب، وإذا كان مسموعًا فلا سبيل إلى المنع جملة؛ إذ السماع هو الإمام المتَّبَع، فمن ذلك، قول الله – تعالى-: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ﴾[2]، فالظاهر في (كافة) أنَّه حال من الناس كما لو قال: للناس كافَّةً. والعرب لا تستعمل كافة قط إلا حالًا[3].

كما استدلوا بالمنظوم من أشعار العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

تَسَـلَّيْتُ طُـرًّا عَـنْكُمُ بَعْـدَ بَيْـنِكُمْ بِـذِكْرَاكُمُ حَتَّـى كَـأَنَّكُمُ عِنْـدِي[4]

تقديره: تسلَّيْتُ عنكم طُرًّا.

فهذه الأدلة وما كان مثلها تشهد بصحة القول بالجواز.

وأجاب المانعون تقديم الحال عن صاحبها المجرور بحرف الجر على هذه الأدلة: فأما الآية فقد أعرب الزجاج "كافةً" حالًا من الكاف، والهاء للمبالغة[5]، ورده ابن مالك بأنَّ إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع، ولا يأتي غالبًا إلا في أحد أبنية المبالغة، وكافة بخلاف ذلك، فإن حمل على رواية حمل على شاذ الشاذ[6]، ووصفه الرضي بأنَّه تعسف[7].

وأعرب الزمخشري "كافة" نعت مصدر محذوف، أي: إلا إرسالة كافة للناس[8]، ورده ابن مالك بأن العرب لم تستعمل "كافة" إلا حالًا، وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٦/٢.

(٢) سورة سبأ:٢٨.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٢/١، والمقاصد الشافية ٤٥٢/٣، وشرح الأشموني ١٤٦٥.

(٤) بيت من الطويل، لا يعرف قائله، وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢، والمقاصد الشافية ٤٥٤/٣، وشرح الأشموني ٤٦٥/١، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧٩/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥٤/٤، وأمالي ابن الشجري ١٦/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢-٣٣٨، وشرح المرادي ص٥٦٧.

(٧) ينظر: شرح الرضي ٧٠/٢.

(٨) ينظر: الكشاف ٢٩٠/٣.

معتادًا ذكرها معه[١].

واعترض قول ابن مالك وغيره: أنَّ "كافة" حال من الناس بأنَّه يلزمه تقديم الحال المحصورة بإلا على صاحبها، ويلزمه تعدي "أرسل" باللام، والأكثر تعديه بإلى[٢].

أما الأبيات التي استشهد بها المجيزون فقد حملوها على الاضطرار الشعري، وأوَّلوا منها ما أمكن[٣].

- وفصَّل الكوفيون فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إنْ كان مضمرًا، نحو: مررتُ ضاحكةً بك، أو اسمين أحدهما مجرور بحرف، نحو: مررتُ مسرعين بزيدٍ وعمرو، وكذا إنْ كان مظهرًا والحال فعلًا، نحو: مررتُ تضحك بهند، ومنعوه إذا كان الحال اسمًا، فلا يجوز تقديمها نحو: مررتُ ضاحكةً بهندٍ[٤].

- وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع، وأنَّ التقديم خطأ[٥].

ونجد يعقوب بن حاجي عوض يختار مذهب سيبويه وجمهور النحاة؛ لأنهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنَّهم لم يجدوا التقديم إلا في شعرٍ لا يُجْعل وحده مأخذَ قياس، أو في الآية الكريمة مع احتمالها وعدم نظير لها في ظاهرها، ومعارضة الاستقراء للقياس في المسألة، فحينئذٍ جزموا بمنع المسألة، وأوَّلوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها في الكلام نظيرًا، ولم يثبت عندهم جواز التقديم في لغة من اللغات، فكان الصواب فيما ذهبوا إليه[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٧/٢، وشرح المرادي ص٥٦٧.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٣٧٩/١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣٥٩/٣، وشرح الأشموني ٤٦٧/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٧٩/٣، وشرح المرادي ص٥٦٦، وشرح الأشموني ٤٦٧/١، وشرح التصريح على التوضيح ٣٨٠/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٨٠/٣، وشرح المرادي ص٥٥٦، وشرح الأشموني ٤٦٧/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦٠٧.

# المسألة الحادية والعشرون: تقديم التمييز على عامله

## التقديم للمسألة:

التمييز أن يحتملَ الشيءُ وجوهًا فتُبينه بأحدها، والعامل في التمييز يكون على ضربين: فعلٌ وغيرُ فعلٍ، فإن كان العامل فيه غير فعل، أو فعلًا غير متصرف لم يجز تقديمه اتفاقًا، وأما إن كان العامل فيه فعلًا متصرفًا فقد اختلف في تقديمه، وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة ومناقشتها.

## عرض المسألة ومناقشتها:

التمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلًا أو غير فعل، وقد أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا كان غير فعل أو فعلًا غير متصرف، أما إذا كان العامل فعلًا متصرفًا ففيه خلاف:

● فذهب سيبويه[١]، والفراء[٢]، وجمهور البصريين[٣]، إلى المنع، فلا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء المتصرف وغيره، واحتجوا:

١) بأنه منقول من الفاعل، فكما أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه، كذلك لا يجوز تقديم ما نقل منه[٤].

٢) أنَّ تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز، فكان في تقديمه إبطال أصله؛ إذ حقيقة التمييز أنْ يُمَيَّز ما أُشكِل، وهو في المعنى تفسير، والتفسير لا يكون إلَّا لمفسَّر، والمفسَّر لا بد في المعنى أنْ

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٠٥/١، وحجة سيبويه في المنع: "... ولا يقدَّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأت، كما لا يُقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأني فامتلأت".

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٧٩/١.

(٣) ينظر: الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ص٢٤٢، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢.

(٤) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٥٣. نسبه ابن عصفور إلى أبو علي والزجاج، ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢.

يكون مقدمًا على التفسير، وإلَّا لم يكن تفسيرا له، وفي تقديم التمييز إخراجه عن ذلك[١].

٣) أنَّ العامل فيه ليس الفعل، وإنما هو تمام الكلام، فكما جاز في عشرين أن تنصبه فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام[٢].

● وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلًا متصرفًا[٣]، ووافقهم على ذلك من البصريين المازني[٤]، والمبرد[٥]. واحتجوا لذلك بالنقل والقياس:

١) فقد ورد ذلك في الكلام الفصيح، واستدلوا بقول الشاعر[٦]:

أَهْجُر ليلى بالفراق حبيبَها وما كان نفسًا بالفِراقِ تَطِيبُ

فقد نصب "نفسًا" على التمييز، وقدمه على العامل فيه، وهو "تطيبُ". فدل على جواز تقدمه إذا كان عامله فعلًا متصرفًا.

٢) وأما القياس: فلأن العامل فعل متصرف؛ جاز تقديم معموله عليه، كما جاز تقديم الحال على العامل فيها، نحو: "راكبًا جاء زيد"؛ لأن العامل فعل متصرف، فكذلك ههنا[٧].

وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك يقول: "والمنع مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، وبقولهم أقول: قياسًا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح..."[٨]، كما اختاره الرضي في شرحه للكافية[٩]، وأبو

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٥٦/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٢٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١١/١، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٣٨.

(٤) نسب المبرد هذا الرأي لأبي عثمان المازني، ينظر: المقتضب ٣٦/٣.

(٥) ينظر: المقتضب ٣٦/٣، قال: "واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه؛ لتصرُّف الفعل. فقلت: تفقَّأت شحمًا. وتصبَّبت عرقًا، فإن شئت قدَّمت، فقلت: شحمًا تفقَّأت، وعرقًا تصببت".

(٦) من الطويل، للمخبل السعدي في الخصائص ٣٨٤/٢، وانظره في: المقتضب ٣٦/٣، وأسرار العربية ص١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤١١/١، ولباب الإعراب لأبي البقاء العكبري ٣٠٠/١.

(٧) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٥٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ١١٧/٢.

حيان الأندلسي[1].

وقد أجاب البصريون عن أدلة الكوفيين: أما ما استدلوا به من قول الشاعر:

أَتَهْجُر ليلى بالفراق حبيبَها وما كان نفسًا بالفِراقِ تَطِيبُ

فإنَّ الرواية الصحيحة فيه:

.... وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ

فهو اسم كان، أو أن نصبه بفعل مقدر، كأنه قال: "أعني نفسًا، أو أنَّه من ضرورة الشعر، فلا يحتج به على الإعراب في الاختيار[2].

وأما قولهم: إنه فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه، كالحال؛ قلنا: هذا العامل، وإن كان فعلًا متصرفًا، إلَّا أنَّ هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى، فلا يجوز تقديمه، وأما تقديم الحال على العامل فيها، فإنما جاز ذلك؛ لأنك إذا قلت: "جاء زيد راكبًا" كان "زيد" هو الفاعل لفظا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله تنزَّل "راكبا" منزلة المفعول المحض، فجاز تقديمه كالمفعول نحو: "عمرًا ضرب زيد" بخلاف التمييز[3].

وابن حاجي عوض يؤيد مذهب البصريين ويختاره متابعا في ذلك ابن الحاجب يقول: "ولا يتقدم التمييز على العمل إذا لم يكن فعلًا أو اسم فعل أو مفعول بالاتفاق؛ لأن ذلك العامل ضعيف فلا يعمل مؤخرًا، والمذهب الأصح وهو مذهب جمهور البصريين وسيبويه ألا يتقدم التمييز أيضًا على العامل الفعل أو اسم الفاعل، والمفعول..."[4].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٦٣٥/٤.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٣٠١/١، وأسرار العربية ص١٥٤.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص١٥٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٢٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦٣٢.

# المسألة الثانية والعشرون: ناصب المستثنى بـ"إلَّا"

## التقديم للمسألة:

اختلف النحويون في العامل في الاسم المنصوب بعد "إلَّا"، وفي نصب "غير" وما في معناها من الأسماء نحو: سِوى وسُوى وسَواء، ولهم في ذلك آراء وأقوال متعددة، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة:

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في الناصب للاسم المستثنى بإلَّا، وفي نصب "غير" وما في معناها من الأسماء نحو: سِوى، وسُوى وسَواء، ولهم في هذا آراء:

● فمنهم من ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد "إلاَّ" منصوب بالفعل المقدم عليه، وما في معناه بواسطة "إلَّا"، وانتصب "غير" وما في معناه بالفعل من غير واسطة(١). وحجتهم: أَنَّ الفعل هو الأصل في العمل إلا أَنَّ الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه، وبـ (إلَّا) وصل إليه، فصار كواو (مع)، وكحروف الجر، ويدل أنَّ (غيرًا) في الاستثناء منصوبة بالفعل من غير واسطة لما كانت مبهمة كالظرف، واتصل الفعل بها بنفسه، وليس ثَمَّ ما يصحُّ عمله فيها إلَّا الفعل(٢).

واحتجَّ بعضهم على هذا الرأي: بأنه قد تنصب هذه الأسماء، وإن لم يتقدمها فعل نحو قولك: القومُ إخوتُك إلَّا زيدًا(٣)، وأجاب عنه البصريون: بأن الناصب له ما في "إخوتك" من معنى الفعل؛ لأن التقدير فيه: القوم يصادقونك إلَّا زيدًا، فـ"إلَّا" قوَّت الفعل المقدر، فأوصلته إلى زيد، فنصبه(٤).

---

(١) نُسب هذا الرأي إلى البصريين، ينظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ص٢٢٥، وأسرار العربية ص١٥٦، والمقتصد ٦٩٩/٢، ونسبه ابن عصفور إلى أبي سعيد السيرافي وابن الباذش، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٢٧.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ص٢٣٠.

● ومنهم من ذهب إلى أنّ الاسم الواقع بعد "إلَّا" انتصب بما في "إلَّا" من معنى الفعل[١]، وقد نسب هذا الرأي إلى الكوفيين[٢] وإلى المبرد، والزجاج[٣] والمازني[٤] من البصريين. وحجتهم: أن "إلَّا" قامت مقام أستثني، ألا ترى أنك إذا قلت "قام القوم إلَّا زيدًا" كان المعنى فيه: أستثني زيدا، ولو قلت: "أستثني زيدًا"، لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه[٥].

وقد أبطل هذا الرأي عددٌ من النحاة[٦]، يقول ابن عصفور: "وهذا المذهب خطأ؛ لأنَّ الحرف لا يعمل إذا كان مختصا باسم واحد إلَّا جرا. وأيضًا فإنه يبطل بـ "غير" وما في معناها من الأسماء، ألا ترى أنَّه منصوب وليس قبله "إلَّا"، فإذا ثبت أنَّ الناصب في "غير" ليس هو "إلَّا" فكذلك الاسم المنصوب بعد "إلَّا" منصوب بما انتصبت به "غير". فإن قلت: إنّما انتصب بما في "إلَّا" من معنى الفعل، فذلك فاسد؛ لأن المعاني لا تعمل إلَّا في الظروف والمجرورات والأحوال"[٧].

● ومنهم من ذهب إلى أنَّ "إلَّا" مركبة من "إنَّ" و" لا" العاطفة، ثم خففت نون "إنَّ" وأدغمت في "لا" وجعلت كالكلمة الواحدة، فإذا نصبت كان بـ (إنَّ)، وإذا رفعت كان بـ (لا). ونسب هذا الرأي إلى الفراء ومن تابعه من الكوفيين[٨].

ورُدَّ هذا الرأي: بأن كل حرفين رُكِّبَ أحدهما مع الآخر، فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، ويحدث لهما بالتركيب حكم آخر[٩].

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٩٠/٤، وسر صناعة الإعراب لابن جني ١٢٩/١. يقول المبرد: "... لأنك لما قلت: جاءني القوم وقع عند السامع أنَّ زيدا فيهم، فلما قلت: إلا زيدا – كانت (إلا) بدلا من قولك: أعني زيدا، وأستثني في من جاءني زيدا، فكانت بدلا من الفعل".

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٢٥.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص١٥٦، وشرح الكافية للرضي ١٢٦/٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٢٦.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص١٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٣/١.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٢٥، وأسرار العربية ص١٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢٦/٢.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٣٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٤/١.

● ومنهم من ذهب إلى أن الناصب "أنَّ" مقدرة بعد "إلَّا" محذوفة الخبر، فتقدير قام القوم إلَّا زيدًا: قام القوم إلَّا أنَّ زيدًا لم يقم، ونسب هذا الرأي إلى الكسائي(١).

واعتُرض عليه: بأنَّ العرب لا تضمر إنَّ وأخواتها وتبقي عملها لضعفها(٢)، وبأنه كان يجب النصب أبدًا، وبأنه يلزم أنْ يكونَ لها عاملٌ يعملُ فيها؛ لأنها مع ما تعمل فيه في تأويل المصدر، فَيُجعلُ العاملُ فيها عاملا في ما قُدِّرت من أجله، ويُستغنى عنها(٣).

● ومنهم من ذهب إلى أنَّه انتصب عن تمام الكلام، فالناصب لما بعد "إلَّا" ما قبله من الكلام، وهو ظاهر قول سيبويه(٤)، وقد اختاره ابن عصفور(٥).

وقد اختار الشارح رحمه الله رأي البصريين القائل بأن العامل في ما بعد "إلَّا" هو الفعل بتوسط "إلَّا" يقول بعد أن ذكر الآراء الأخرى في هذه المسألة: "والصحيح ما ذهب إليه أكثر البصريين من أن العامل هو الفعل بتوسط (إلَّا) إن كان ثمة فعل؛ لأن هذا الفعل وإن كان لازمًا في بعض الصور، أو لم يتعد إلى المفعول الثاني، إلَّا أنه قُوّي بـ (إلَّا) فتعدى كما تعدى بالحروف المعدية، ونظيره: نصبهم الاسم في المفعول معه بتقوية الواو، وإلَّا فالمستثنى منه بتلك الواسطة، وهذا هو الوجه في مثل قولك: الزيدون إلَّا أخاك أصحابك..."(٦).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤١٦/١. والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٢٥، والارتشاف ١٥٠٦/٣، والجنى الداني ص٥١٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٥٢٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٣٣/٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٣١٠/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٥/٨، وشرح الكافية للرضي ١٢٨/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦٤٢.

## المسألة الثالثة والعشرون: ناصب خبر "كان"

### التقديم للمسألة:

اتفق البصريون والكوفيون على أنَّ "كان" وأخواتها تنصب الخبر، ثم اختلفوا في نصبه: فالجمهور على أنه خبر مشبه بالمفعول كما أن المرفوع اسم مشبه بالفاعل، وعن الفراء أنه نُصب تشبيهًا بالحال، وذهب بعض الكوفيين أنه نُصب على الحال(١)، وهذا ما سيوضَّح عند عرض المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختُلِف في نصب خبر"كان" وأخواتها، ومما جاء من الآراء في ذلك:

● ذهب البصريون إلى أنها نصبت الخبر تشبيها بالمفعول(٢)، وقد سمى سيبويه اسم كان وخبرها باسم الفاعل واسم المفعول يقول: "هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"(٣).

واستدل البصريون على أنَّه مشبه بالمفعول: بأنَّه اسم بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع له، وبمجيء الخبر مُضْمرا كما يجيء المفعول، ومجيئه معرفة كالمفعول، ومجيئه جامدا، وكونه لا يستغنى عنه(٤)، فلا يمكن أن يُعد حالًا ولا مشبها به؛ لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة، وأن يكون مستغنى عنه.

● وذهب الكوفيون إلى أنَّ خبر "كان" نُصِب على الحال(٥)، واستدلوا لرأيهم بأن "كان" فعل غير متعدٍّ، وإذا لم يكن متعديًا وجب أن يكون منصوبًا نصب الحال، لا نصب المفعول، فإنا

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ١٠٦٩/٣.

(٢) ينظر: اللمع لابن جني ص٨٥، والمقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٣٩٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص١٢٩، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٥/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١١٧/٤.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٧/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ص١٢٩، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٢١.

ما وجدنا فعلًا ينصبُ مفعولًا هو الفاعل في المعنى، إلَّا الحال، فكان حملُه عليه أولى[١].

ورد البصريون: بأن الحال له أحكام لا تتحقق في المنصوب هنا، فينتفي كونه حالًا؛ لأن الحال لا يكون معرفة ولا مضمرا، ويصح حذفه، وليس كذلك خبر "كان"؛ لأنه مقصود الجملة[٢].

● وذهب الفراء إلى أن خبر "كان" انتصب لشبهه بالحال[٣]، فـ "كان زيدٌ ضاحكًا" مُشَبَّهٌ عنده بـ "جاء زيدٌ ضاحكًا"، واستدلَّ بمجيء الجمل الاسمية والفعلية والظرف والمجرور في موضع الخبر كما تجيء في الحال، ولا يجوز شيء من ذلك في موضع المفعول به، وبدليل أنَّ الماضي لا يحسُن وقوعه خبرًا لـ "كان" إلَّا مع "قد" كما لا يحسُن وقوعه حالًا إلَّا مع "قد". وبدليل أنك لا تَكْني عنه كما لا تَكْني عن المفعول به؛ ألا ترى أنك تَكْني عن قولك: ضربتُ زيدًا، فتقول: فعلتُ به، ولا يسوغ ذلك في "كان" وأخواتها، بل إن كَنَيتَ في باب "كان" قلت: كان زيدٌ كذا، كما تَكْني عن الحال: جاء زيدٌ كذا.

وأُجيب: بأن الجمل تقع في موضع المفعول وفي موضع الحال، نحو: قال زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ، وقال زيدٌ: يقومُ عمرٌو، والمجرور في موضع المفعول نحو: مررتُ بزيدٍ، والظرف في موضع المفعول إذا تُوسع فيه. وأما قبح وقوع الماضي خبرا لـ "كان" بغير "قد" لشبهه بالحال فليس كما زعم، بل جاء وقوع الماضي خبرا لـ "كان" في القرآن وفي كلام العرب ما لا يُحصى كثرة. وأما الكناية فإنه يُكنى عن المفعول في باب القول بقولك كذاك، يقول القائل: قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ، فتسأل عن قول زيد: كيف كان؟ فتقول: قال زيدٌ كذا[٤].

وقد اختار الشارح رحمه الله رأي البصريين وقدمه على رأي الكوفيين، وردَّ أدلة الكوفيين يقول: "ثم اعلم أنَّ في انتصابه خلافًا، فمذهب البصريين على أنه على الخبرية، والكوفيون على الحالية، وقالوا: إنَّ "كان" فعل لازم لا يقتضي مفعولًا، وإنَّ قولنا: كان زيد في حال كذا، يفيد

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص١٢٩.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٧/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١١٦/٤، وشرح التسهيل للمرادي ص٢٨٤، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٠٦٩/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١١٦/٤.

معنى صحيحًا، وكذا: كان زيدٌ قائمًا، لوقوعه موقعه.

والجواب عن الأول: أنَّا لا ندعي كونه مفعولًا حتى يلزم ما ذكرتم بل المدّعى أنه مشبه به. وعن الثاني: أنَّ لا نُسلم أنَّ قولكم "في حال" حالٌ، بل هو خبر مركب من الجار والمجرور، مع أنَّ وقوعه معرفة بأي طريق تعريفٍ كان، وعدم استقلال الكلام بدونه، يُبْطلُ هذا الرأي"[1].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦٦٣.

# المسألة الرابعة والعشرون: عامل الجر في المضاف إليه

## التقديم للمسألة:

المضاف إليه مجرور دائما في اللفظ أو المحل، وقد اختلف النحاة في عامل الجر في المضاف إليه، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في عامل المضاف إليه، وجاءت آراؤهم على النحو التالي:

● فمنهم من ذهب إلى أنه مخفوض بالمضاف، ويكون هذا بمنزلة المبتدأ والخبر، فإن المبتدأ هو الذي رفع الخبر وهما اسمان، وإنما عمل المبتدأ في الخبر لطلبه إياه، فكذلك المضاف خفض المضاف إليه لأنه يطلبه[١]. وهو رأي سيبويه[٢]، ورجحه المتأخرون كأبي البركات الأنباري[٣]، وابن عصفور[٤]، وابن مالك[٥]، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميرًا نحو: درهمك، وكتابي، ودينارِه، والضمير لا يتصل إلَّا بالعامل فيه.

واحتُج على هذا القول: بأنَّ القياس ألّا يعمل الاسم الجر؛ لأن الاسم إنما يعمل لشبه الفعل، والفعل لا حظ له في عمل الجر إنما يعمل رفعًا ونصبًا. وأُجيب عن ذلك: بأن عمل الجر في الأصل إنما هو للحرف، ولكن العرب تحذف حروف الجر في مواضع، وفي هذا الباب لما حذف الحرف ناب الاسم المضاف منابَه فعمل عمله[٦].

● وذهب بعضهم إلى أنه مخفوض بحرف جر مقدر، فإذا قلت: غلامُ زيدٍ، فزيد مخفوض باللام، والتقدير: غلامٌ لزيد، وكذلك مسجدُ عمرٍو، وخاتمُ حديدٍ، فحديد مخفوض بمن؛ لأن

---

(١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٨٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤١٩/١.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص٢٠٦.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٣١٦٢/٧.

الأصل: خاتمٌ من حديدٍ. وممن ذهب إلى ذلك ابن يعيش[١]، وابن الحاجب[٢]. يقول ابن يعيش: "... فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له وتقديره غلام لزيد، وخاتم من فضة. لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين، ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر، ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر؛ لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو من، وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه وصيرورته عوضا عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل..."[٣].

ورُدَّ هذا الرأي: بأنَّ ذلك يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله وذلك لا يجوز إلَّا في ضرورة أو نادر كلام[٤]. فإذا قلت: غلامُ زيد، فالغلام معرفة، وإذا قلت: غلامٌ لزيد، فالغلام نكرة، فكيف يكون غلامُ زيد مخفوضا بحرف، لو ظهر ذلك الحرف لأخَلَّ المعنى؟[٥].

- ونُقِلَ عن الزجاج أن العامل فيه معنى اللام[٦]. قال: لأن الاسم لا يخفض[٧].
- وذهب بعضهم إلى أن الجار هو الإضافة، فالعامل على هذا الرأي معنوي[٨]، وهو رأي السهيلي[٩] ووجهه: أنَّه قد بطل أنْ يكون الحرفُ عاملا، ولا وجهَ لعملِ الاسم.

ورُدَّ هذا الرأي: بأنَّ المعنى في العمل إنما يُصارُ إليه عندَ عدمِ عاملِ اللفظِ ولم يُعدَمْ ههنا، وعملُ المعنى أبعدُ عن القياسِ من عملِ الاسم[١٠].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٤٨٦/١.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٨٨/٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٠٠/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٨٦/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧٥/٢.

(٥) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع السبتي ٨٨٦/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٧٩٩/٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٧٤٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣١٦١/٧.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٢/٤.

(٩) ينظر: أمالي السهيلي ص٢٠. يقول: "ومن علل النحو ما يطرد وينعكس فيتبَّينُ صحتها، كالإضافة فإنها عِلّة للخفض، يوجد بوجودها ويعدم بعدمها".

(١٠) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٠١/١.

والشارح رحمه الله يختار رأي سيبويه ومن وافقه، وهو أنَّ عامل الجر بالمضاف إليه هو المضاف فيقول بعد أن عرض الآراء بهذه المسألة: "... وذهب البعض الآخر إلى أنَّه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر. هذا هو الصحيح بين المذاهب المذكورة؛ لأنك قد عرفت ما في الأول من الفساد، وكذلك الثاني فاسد أيضًا لأن العامل المعنوي إنما يصار إليه في العاملية عند عدم العامل اللفظي، ولم يعدم ههنا..."(١).

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦٩١.

# المسألة الخامسة والعشرون: نعت المُضمَر

## التقديم للمسألة:

من الأسماء ما لا يُنعت ولا يُنعت به كالمضمر باتفاق أغلب النحاة، وقد خالفهم الكسائي في ما اتفقوا عليه فأجاز نعت الضمير الغائب، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اتفق النحاة على أنَّه لا يُنعت المضمَر مطلقًا، وخالفهم الكسائي في نعت ضمير الغائب، ولكلٍّ حجة وأدلة، فكانت أقوالهم كالآتي:

- ذهب سيبويه[١] وجمهور النحاة إلى أنَّ المضمر لا يُنعت، ولا يُنعت به مطلقًا[٢]. وإنما لم يُنعت المضمر؛ لأنَّه في غاية الوضوح والانكشاف؛ لأنَّ منه ضمير المتكلم والمخاطب وهما أعرف المعارف عند قوم، ولا لبس فيهما لتعينهما بالحضور، والأصل في الوصف إنما هو للنكرات كما أنَّ الأصل في وصف المعارف أنْ يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل حاصل[٣]، وأما الوصف المفيد للمدح أو الذم، فلم يستعمل فيه؛ لأنَّه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف.

ولم يوصف الغائب، إما لأنَّ مفسره في الأغلب لفظي، فصار بسببه واضحًا غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب، وإمَّا لحمله على المتكلم والمخاطب لأنَّه من جنسهما[٤].

وعللوا منع الوصف به بأنَّ الموصوف في المعارف ينبغي أنْ يكون أخص أو مساويًا، ولا أخصَّ من المضمر، ولا مساويَ له حتى يقع صفة له، أو لأنَّه ليس مشتقًّا ولا في حكمه[٥]، أو لأنَّه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات، لأنَّه يدل على الذات لا على قيام معنى بها[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ١١/٢. قال: «واعلم أنَّ المضمر لا يكون موصوفًا، من قِبَل أنَّك إنما تضمِرُ حين ترى أنَّ المحدَّثَ قد عرف مَنْ تعني...».

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣، وارتشاف الضرب ١٩٣١/٤، وشرح المرادي ص٧٩٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦١٧/١، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٧١٥/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٣٧/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٣٧/٣، وشرح المرادي ص٧٩٤.

(٦) ينظر: الفوائد الضيائية ٤٠/٢.

وبهذا قال أغلب النحاة، منهم: المبرد[١]، والفارسي[٢]، وابن جني[٣]، والزجاجي[٤]، وابن الخشاب[٥]، والعكبري[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن عصفور[٩]، والرضي[١٠]، والجامي[١١].

- وأجاز الكسائي[١٢] نعت الضمير الغائب، وقيَّده بعضهم عنه أنْ يكون لمدح أو ذم أو ترحم[١٣]، محتجًّا لذلك بالسماع، من نحو قوله – تعالى-: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٦﴾[١٤]، ونحو قولك: «مررتُ به المسكين»[١٥].

وقوَّى ابن مالك رأيه فيما يقصد به مدح أو ذم، أو ترحم، نحو: صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، وعمرو غضب عليه الظالم المجرم، وغلامك الطف به البائس المسكين[١٦].

والجمهور يحملون مثل ما استدل به الكسائي على البدل[١٧].

---

(١) ينظر: المقتضب ٢٨١/٤.

(٢) ينظر: الإيضاح ص٢١٨.

(٣) ينظر: اللمع في العربية ص١٣٩.

(٤) ينظر: الجمل ص١٦.

(٥) ينظر: المرتجل ص٢٨٦.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٠٤/١.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦١٧/١.

(٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٣٣/٢.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/١.

(١٠) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٧/٣.

(١١) ينظر: الفوائد الضيائية ٤٠/٢.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣، وشرح الرضي ٣٨/٣، وارتشاف الضرب ١٩٣١/٤، وشرح الأشموني ٢٣٣/٢.

(١٣) ينظر: شرح المرادي ص٧٩٤.

(١٤) سورة آل عمران:٦.

(١٥) ينظر: شرح الرضي ٣٨/٣، وارتشاف الضرب ١٩٣١/٤.

(١٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣.

(١٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٣، وشرح الرضي ٣٨/٣، وارتشاف الضرب ١٩٣١/٤، وشرح الأشموني ٢٣٣/٢.

وقد أيَّد الشارحُ – رحمه الله– رأيَ سيبويه وجمهور النحاة في منع نعت المضمر، فقال: «لا يجوز أنْ يكون المضمر موصوفًا بشيء؛ وذلك لأنَّ أصل الصفة أنْ تكون للتوضيح أو التخصيص، فالمضمر لكونه في غاية الوضوح لا يجوز وصفه لذلك؛ لامتناع توضيح الواضح وتخصيصه، ولم يوصف للمدح والذم أو غيرهما أيضًا حملًا على عدم جواز وصفه لما هو الأصل في باب الوصف...»[1].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٣٣.

## المسألة السادسة والعشرون: العطف على معمولي عاملين مختلفين

### التقديم للمسألة:

أجمع النحاة على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: "إنَّ زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ"، وعلى معمولات عامل واحد، نحو: "أعلَم زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا وأبو بكرٍ خالدًا سعيدًا منطلقًا، كما منعوا العطف على معمول أكثر من عاملين، نحو: "إنَّ زيدًا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامُه بكرٍ"(١)، أما العطف على معمولي عاملين فقد تباينت آراؤهم في ذلك، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في العطف على معمولي عاملين مختلفين، نحو: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمروٌ، وجاءت آراءهم على النحو التالي:

● ذهب سيبويه(٢) وجمهور النحويين(٣) إلى منع العطف على معمولي عاملين مختلفين، فلا يجوز أنْ تقول: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمروٌ، فتعطف قاعدًا على قائمٍ وعمرًا على زيدٍ. وسيبويه يضمر الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين، وفيها مجرور، فيقدر الباء في نحو: ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو، ويقدر مضافا محذوفا في نحو قول العرب: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة(٤). ونقل أبو جعفر النحاس عن سيبويه الجواز(٥).

وحجتهم: أنَّ حرف العطف نائب عن العامل، وليس من قوته أنْ ينوب عن اثنين، فلذلك لا يصح إظهارهما بعده. كذلك لو جاز العطف على عاملين لجاز على أكثر، ولجاز أنْ يتقدم

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٨٨.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٦٥، وشرح السيرافي ٣/٤٠. قال السيرافي: "اعلم أنَّ سيبويه لا يجيز "ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائمٍ عمروٌ" لأنه لا يرى العطف على عاملين".

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد ٤/١٩٥، أصول النحو لابن السراج ٢/٧١، وشرح السيرافي ٣/٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٥، والبسيط في شرح الجمل لابن السبتي ١/٣٥٨.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٦٥.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٠.

المرفوع على المجرور كقولك: زيدٌ في الدار وعمروٌ السوقِ[1].

● وأجاز الأخفش[2] العطف على عاملين مختلفين[3]، إن ولي حرف العطف المجرور، وتأخر المرفوع[4]. فأجاز نحو: "قام زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمروٌ"؛ لأن المانع عنده إنما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز؛ كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور، وقد زال المانع بإيلاء المجرور للعاطف، فلهذا جوّز الأخفش: ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمروٌ"[5]، وهو مذهب الكسائي، والفراء، والزجاج[6].

واستدلوا بالسماع، فالصور الموافقة لما أجازه الأخفش كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٥﴾[7]، في قراءة من قرأ بخفض "آياتٍ"[8]، فنابت الواو في قوله: "واختلاف" مناب "إنَّ" وفي، كأنَّه قيل: وإنَّ في تصريف الرياح آياتٍ. وقول الشاعر[9]:

أكُلَّ امرِئٍ تحسبين امْرأً ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارًا[10]

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٤٣٤/١.

(٢) ينظر: المقتضب للمبرد ١٩٥/٤، وشرح السيرافي ٤١/٣، وأصول النحو لابن السراج ٧٠/٢، واللباب لأبي البقاء العكبري ٤٣٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٧٦/٣.

(٣) ابن الحاجب في شرحه للكافية ينسب هذا الرأي للفراء وبعض الكوفيين، واعترض الرضي على هذا فقال: "وليس الأمر كما زعم المصنف من قوله: يجيزه بعض الكوفيين مطلقا، فإن كلهم أطبقوا على المنع...". ينظر: شرح الرضي ٧٦/٣.

(٤) ينظر: اللباب لأبي البقاء العكبري ٤٣٣/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧٧/٣.

(٦) ينظر: الارتشاف لأبي حيان ٢٠١٥/٤، وشرح التسهيل للمرادي ص٨٣٠.

(٧) سورة الجاثية:٥.

(٨) قرأ بالكسر حمزة والكسائي ويعقوب، ينظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني ص١٩٨، والنشر في القراءات العشر للجزري ص٥١٠.

(٩) هو أبو داود حارثة بن الحجاج من إياد بن نزار، شاعر جاهلي، وله ديوان شعر. ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ص١٢٠، والأعلام ٩٤/٢، والخزانة ١٩٠/٤.

(١٠) البيت من المتقارب، وهو من شواهد سيبويه ٣٣/١، وشرح السيرافي ٥٠/٣، والأصول لابن السراج ٧١/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٥/١، والأمالي لابن الشجري ٢٩٦/١.

فخفض "نارٍ" بالعطف على "امرئٍ" المخفوض بـ "كل"، ونصب "نارًا" بالعطف على "امرأً" المنصوب بـ "تحسبين".

ورُدت هذه الأدلة: بأنَّ الآية لا حجة فيها؛ لأنَّ الآيات ذكرت توكيدًا رفعت أو نصبت لتقدم ذكرها(١).

أما الأبيات فإنها تؤول على حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه(٢)، فقد حذف "كلّ"، والتقدير: كُلَّ نارٍ.

● وذكر الأعلم(٣) أنَّ العرب تجيز العطف على معمولي عاملين مختلفين(٤)، واشترط له تقدم المجرور في المتعاطفين، وتأخر المنصوب أو المرفوع، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب(٥)، فيجوز نحو: إنَّ في الدارِ زيدا والقصر عمرا، ويمتنع نحو: إنَّ زيدًا في الدارِ والحجرة عمرًا، لتساوي الجملتين، وأنَّه لم يأت مسموعا غير هذا(٦).

وابن الحاجب يوافق الأعلم في جواز هذا العطف بالقيد الذي ذكره الأعلم، لكنه يختلف عنه في العلة فقال: "لأنَّ الذي ثبت في كلامهم ووُجِد بالاستقراء من العطف على عاملين، هو المضبوط بالضابط المذكور، فوجب أنْ يُقتصر عليه، ولا يقاس عليه غيره، إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقًا خلاف الأصل"(٧).

وقد ذكر الشارح رحمه الله الآراء في هذه المسألة، وأورد أدلة كل فريق، ثم اختار رأي المانعين للعطف على معمولي عاملين مختلفين، مستدلًّا بقول ابن مالك في التسهيل، يقول: (قال في شرح

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٤٣/٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٥/١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٤٦/٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٤٤/٢.

(٣) هو: يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، المعروف بالأعلم، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، من مصنفاته: النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب، شرح أبيات الجمل، توفي سنة ست وسبعين وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة ٣٥٦/٢، تاريخ الأدب العربي ٣٥٢/٥.

(٤) ينظر: تحصيل عين الذهب للأعلم ص٩٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٨٠/٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٠١٥/٤.

(٧) ينظر: المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٤٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٨٠/٣.

التسهيل: "الأصح المنع مطلقا؛ لأنَّ العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمُعَدٍّ واحد، وذلك لا يجوز، وأيضًا الأكثر على منعه فموافقتهم أولى" وأيضًا: كل ما استشهد به ظاهر التأويل ومحمول على حذف الجار كما مر)[1].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٤٦.

# المسألة السابعة والعشرون: العطف على الضمير المتصل المرفوع

## التقديم للمسألة:

يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط، فيعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعًا كان أو منصوبًا، والضمير المتصل المنصوب بلا شرط، أما الضمير المتصل المرفوع فقد اختلفوا في العطف عليه، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اتفق النحويون على جواز العطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط، واختلفوا في العطف على الضمير المتصل المرفوع، وكانت آراؤهم كالآتي:

- فذهب البصريون[1] إلى منع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزًا كان أو مستترًا إلا بعد تأكيده بضمير رفع مثله منفصل أو بطول يقوم مقام التأكيد[2]، نحو: زيدٌ قامَ هو وعمرو، وقمتُ أنا وزيد، ونحو قوله – تعالى-: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[3]، لما أراد العطف على الضمير في "اسكن" أكده بالضمير المنفصل ثم أتى بالمعطوف.

والطول القائم مقام التأكيد أو الفصل بفاصل ما، هو أن يقع قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه، أو يقع بعد حرف العطف "لا".

فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه، قوله – تعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾[4]، فقوله – تعالى-: وملائكتُهُ، معطوف على الضمير الذي في "يُصلّي" فلم تحتج إلى تأكيد للفصل بـ "عليكم" الذي هو معمول "يُصلي" العامل في الضمير المعطوف

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٣٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣١/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٥٣/٥، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/١.

(٣) سورة البقرة:٣٥.

(٤) سورة الأحزاب:٤٣.

عليه "الملائكة"، ومثال الفصل بـ "لا" قوله – تعالى-: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[1]، فقوله: «ولا آباؤنا» معطوف على الضمير في أشركنا، ولم يحتج إلى التأكيد للطول بـ "لا" التي بعد الواو[2].

فلا يجوز عندهم العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد أو فصل، فلا يكون في سعة الكلام إلا على قبح، أو في ضرورة الشعر حيث لا يقاس عليه[3].

واحتجوا لما ذهبوا إليه بأنَّ الضمير إنْ كان مستترًا لم يُعطف عليه؛ لأنَّ العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني، وإنْ كان ملفوظًا به فهو في حكم جزء من الفعل بدليل أنَّ الفعل يسكن له، فيصير بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز[4].

وبهذا قال أكثر النحويين بدءًا بسيبويه[5]، ثم المبرد[6]، وابن جني[7]، والعكبري[8]، وابن يعيش[9]، وابن عصفور[10]، وابن الحاجب[11]، والرضي[12]، والشاطبي[13]، والأزهري[14]، والشرجي الزبيدي[15].

---

(١) سورة الأنعام:١٤٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤١/١-٢٤٢، وشرح الأشموني ٢٧٧/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١، شرح الرضي ٦٥/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٥٣/٥، وشرح التصريح على التوضيح ١٥١/٢، وائتلاف النصرة ص٦٣.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٨١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٢، وائتلاف النصرة ص٦٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٧٨/٢.

(٦) ينظر: المقتضب ٢١٠/٣.

(٧) ينظر: اللمع ص١٥٦.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣١/١.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١.

(١١) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٣٧/٢.

(١٢) ينظر: شرح الرضي ٦٣/٣.

(١٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٥٣/٥.

(١٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٥٠/٢.

(١٥) ينظر: ائتلاف النصرة ص٦٣.

● وذهب الكوفيون[1] إلى أنَّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام بلا تأكيد ولا فصل ومن غير استقباح، نحو: «قمتُ وزيدٌ»[2].

واحتجوا لما ذهبوا إليه بأنَّ العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد أو ما يقوم مقامه قد جاء في كلام العرب وفي كتاب الله – تعالى–، والدليل قوله – تعالى–: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٧﴾[3]، فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستكن في "استوى"، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق الأعلى، وهو مطلع الشمس، فدل على جواز العطف من غير تأكيد ولا فصل[4].

واعتُرض بأنَّ الواو في "وهو" واو الحال لا العطف، والضميران معًا لجبريل – عليه السلام، أي استوى في صورته التي خُلق عليها حال كونه بالأفق الأعلى، وبهذا لا يكون فيها دليل لما قالوا به[5].

ومما جاء في الشعر، قول الشاعر:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[6]

فعطف "زُهْرٌ" على الضمير المرفوع في "أقبلت" من غير تأكيد ولا فاصل.

كما رُدَّ استدلالهم بالشعر بأنَّه من الشاذ الذي لا يؤخذ به، أو جاء للضرورة، فلا يقاس عليه[7].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٩٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٨٠، وشرح الرضي ٦٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وائتلاف النصرة ص٦٣، والفوائد الضيائية ٤٨/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٦٥/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٥٣/٥.

(٣) سورة النجم:٦-٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٩٥/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٨٠، وائتلاف النصرة ص٦٣.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٨١، والمقاصد الشافية ١٥٣/٥.

(٦) بيت من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة، في ملحق ديوانه ٤٩٨، وفي: الكتاب ٣٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١، والمقاصد الشافية ١٥٢/٥، وائتلاف النصرة ص٦٣.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٨٢، وائتلاف النصرة ص٦٤.

وقد رأى ابن مالك في التسهيل وشرحه جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في الكلام على قلة، واستشهد بما حكاه سيبويه من قول العرب: «مررتُ برجلٍ سَواءٍ والعدمُ»، برفع "العدم" عطفًا على الضمير المستتر في "سواء"؛ لأنه مؤول بمشتق، أي: "مستوٍ هوَ والعدمُ"، وليس بينهما فصل(١)، كما استشهد بما جاء من قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه–: «كنتُ وجارٌ لي من الأنصار»(٢)، وقول علي – رضي الله عنه–: كنتُ أسمعُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «كنتُ وأبو بكر وعمرُ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ»، هكذا ثبت ضبطُها في صحيح البخاري(٣).

وأجيب بأنَّ ما رواه البخاري في صحيحه يحتمل أنّه مرويّ بالمعنى، وبضعف العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد ولا فاصل، كما في قولهم: «مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ»(٤).

وقد اختار الشارحُ – رحمه الله– مذهبَ البصريين، فقرر أنّه إذا عُطِف على الضمير المرفوع المتصل فالقياس المعتمد فيه، والشهير في كلام العرب أنْ يُفصل بينه وبين ما عطف عليه بفاصل، أيِّ فاصل كان، والأَوْلى والأكثر الفصل بالضمير المنفصل المناسب له في الرفع(٥).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧٤، وشرح الأشموني ٢/٢٧٧.

(٢) ينظر: البخاري، كتاب العلم، باب التناوب في العلم، حديث رقم (٨٩) فتح الباري ١/١٨٥.

(٣) ينظر: البخاري، فضائل الصحابة (الفتح ٧/٢٢) حديث(٣٦٧٧).

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٢/١٥١.

(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٣٩–٧٤٠.

## المسألة الثامنة والعشرون: العطف على الضمير المتصل المجرور

### التقديم للمسألة:

يجوز العطف على الضمير المتصل، ويختلف حكمه باختلاف موضعه من الإعراب، فهو إما أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو في محل جر، وقد اختلفوا في العطف على الضمير المتصل المجرور، ولهم في ذلك آراء متباينة، وهو ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في جواز العطف على الضمير المتصل المجرور، وكانت آراؤهم كالآتي:

- ذهب جمهور البصريين[1] إلى أنَّه لا يجوز العطف على الضمير المتصل المجرور إلا مع إعادة الجار، سواء كان الجار حرفًا أم اسمًا، فتقول: مررت بك وبزيد، والمال بيني وبين زيد، فلا يعطف على ضمير الخفض إلا بإعادة الخافض في حالة السعة والاختيار، ويجوز عندهم تركها اضطرارًا في ضرورة الشعر[2].

واستدلوا لصحة مذهبهم بالسماع والقياس، أما السماع فأدلتهم كثيرة، منها قوله – تعالى-: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[3]، وقوله – تعالى-: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ﴾[4]، ومن إعادة الاسم الجار قوله – تعالى-: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾[5].

وأما أدلة القياس فمنها:

١- أنَّ الضمير المجرور مع الجار كشيء واحد، ولذلك لم يكن إلا متصلًا، فالعطف عليه

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٨٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٧١، وشرح الرضي ٦٦/٣، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وشرح المرادي ص٨١٨، وشرح الأشموني ٢٧٨/٢، وائتلاف النصرة ص٦٣، والفوائد الضيائية ٤٩/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١، وشرح الرضي ٦٦/٣.

(٣) سورة فصلت:١١.

(٤) سورة المؤمنون:٢٢.

(٥) سورة البقرة:١٣٣.

كالعطف على بعض الكلمة[١].

٢- أنَّ الضمير المجرور شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلا يُعطف عليه، كما لا يعطف على التنوين[٢]، لأنَّ الضمير والتنوين شبيهان في كونهما حرفًا واحدًا، وفي اتصالهما بالكلمة في آخر الاسم مكملًا له، وفي عدم الفصل بينهما وبين ما اتصلا به لا بظرف ولا بغيره.

أنّه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور اتفاقًا، فلا نقول: مررت بزيد وكَ، وفي هذا يقول المازني: «لما صحَّ "مرَّ زيدٌ وأنت" صح "مررتَ أنت وزيد"، ولما صحَّ "كلمت زيدًا وإياك" صح "كلمتك وزيدًا"، ولما امتنع "مررت بزيدٍ وكَ" امتنع "مررت بك وزيدٍ"»[٣].

٣- أنَّ حق المعطوف والمعطوف عليه أنْ يَصلحا لحلول كل واحد منهما محلَّ الآخر، وضميرُ الجر غير صالح لحلوله محلَّ ما يُعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار[٤].

وبهذا قال كثير من النحاة بدءًا بسيبويه[٥]، ثم المبرد[٦]، وابن السراج[٧]، والزجاجي[٨]، وابن جني[٩]، والجرجاني[١٠]، والعكبري[١١]، وابن يعيش[١٢]، وابن الحاجب[١٣]، وابن عصفور[١٤]،

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/١.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٦٠/٥.
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٦٠/٥.
(٥) ينظر: الكتاب ٣٨٢/٢.
(٦) ينظر: المقتضب ١٥٢/٤.
(٧) ينظر: الأصول ١١٨/٢.
(٨) ينظر: الجمل ص١٨.
(٩) ينظر: اللمع ص١٥٧.
(١٠) ينظر: المقتصد ٩٥٩/٢.
(١١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٢/١.
(١٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢.
(١٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٦٣٩/٢.
(١٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٣/١.

والرضي[1]، والجامي[2].

● وذهب الكوفيون[3] ويونس والأخفش[4] وقطرب[5] من البصريين إلى أنَّه يجوز العطف على الضمير المتصل المخفوض من غير إعادة الخافض في سعة الكلام، فتقول: مررتُ بك وزيدٍ، وجئتُ إليك وعمرٍو، واستدلوا بكثرة وروده في فصيح كلام العرب، ومجيئه في التنزيل، ومنه قول الله – تعالى-: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[6] بالخفض، وهي قراءة حمزة من السبعة[7]، وقرأ جمهور السبعة بالفتح، ومن غير السبعة قرأ بها جماعة من القراء كابن عباس، وابن مسعود، والحسن البصري، وقتادة ومجاهد، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش.

وأُجيب بأنَّه إذا صحت الرواية، فيحتمل أنْ تكون الواو واو القسم، أو يكون ذلك من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه[8].

ومما ورد أيضًا ما حكاه قطرب من قول العرب: ما فيها غيرُه وفرسِه[9].

وكثر في الشواهد الشعرية كثرة تدل على أنَّ ذلك ليس من الضرورات، فمن ذلك قول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٦٧/٣.

(٢) ينظر: الفوائد الضيائية ٥٠/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٧١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٢/١، وشرح الرضي ٦٧/٣، وشرح الأشموني ٢٧٨/٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وشرح المرادي ص٨١٨، وشرح الأشموني ٢٧٨/٢، والمقاصد الشافية ١٥٦/٥، والتصريح على التوضيح ١٥١/٢.

(٥) ينظر: ائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٢.

(٦) سورة النساء:١.

(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر ٢٤٧/٢.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٣٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١-٢٤٥.

(٩) ينظر: شرح المرادي ص٨١٩، وشرح الأشموني ٢٧٩/٢، والمقاصد الشافية ١٥٧/٥.

فـاليومَ قَرَّبْـتَ تَهْجُـونَا وتَشْـتِمُنَا فاذْهَـبْ فمـا بِـكَ والأيَّامِ مـن عَجَـبِ[1]

فـ "الأيام" خُفِض بالعطف على الكاف في "بك"، وكان الوجه أنْ يقول: وما بك وبالأيام.

وأجيب بأنَّ هذه الأبيات لا دليل فيها، إذ الضرورة حاملة عليه، ولا خلاف للبصريين معها، فهم يجيزونه في ضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام[2].

وقد اختار مذهبَ الكوفيين وصحَّحَه جماعةٌ من النحاة، منهم: ابن مالك[3]، والشلوبين[4]، والمرادي[5]، وغيرهم من المتأخرين.

- وذهب الجرمي[6]والزيادي[7] إلى جواز العطف على الضمير المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع، نحو: مررتُ بك أنت وزيدٍ، قياسًا على العطف على الضمير المتصل المرفوع. ويحمل عليه حاصل كلام الفراء، فإنَّه أجاز: "مررتُ بهِ نفسِه وزيدٍ"، و"مررتُ بهم كلِّهم وزيدٍ"[8].

وأُجيب بأنَّه لم يُسمع ذلك، كما أنَّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس[9].

- وأجاز الفراء العطف على الضمير المجرور في الاختيار على القلة، قال: «... وما أقل ما ترد العرب مخفوضًا على مخفوض قد كُني عنه»[10].

وقد اختار الشارح – رحمه الله– مذهب البصريين وأيَّد رأيهم واعترض على آراء الكوفيين

---

(١) بيت من البسيط، لا يعرف قائله، وهو من شواهد: الكتاب ٣٨٣/٢، والأصول ١١٩/٢، واللمع ص١٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣، وشرح الرضي ٦٦/٣، وشرح المرادي ص٨١٩، وشرح الأشموني ٢٧٨/٢، والمقاصد الشافية ١٥٩/٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢، وشرح الرضي ٦٧/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وشرح المرادي ص٨١٨، والمقاصد الشافية ١٥٦/٥.

(٥) ينظر: شرح المرادي ص٨١٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وشرح الرضي ٦٧/٣، وشرح المرادي ص٨١٨، وشرح الأشموني ٢٧٩/٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وشرح المرادي ص٨١٨، وشرح الأشموني ٢٧٩/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وشرح المرادي ص٨١٨، وشرح الأشموني ٢٧٩/٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ٦٧/٣.

(١٠) ينظر: معاني القرآن ٨٦/٢.

وردَّها، فقال بعد عرضه لأدلة الكوفيين: «فإن قلت: قد ورد العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار كما في قوله – تعالى-: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[1] بالجر على قراءة حمزة، وقول الشاعر:

..... فاذهبْ فمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عجبِ[2]

قلت: الأول ليس بقوي في الاحتجاج؛ لأنَّه قيل: إنَّ الواو فيه للقسم لا للعطف.

والثاني: شاذ لا يُقاس عليه»[3].

ورأي الكوفيين وردَ به السماع كثيرًا، وأمثل ما يُتَعلق به السماع؛ فلذا تختار الباحثة مذهب الكوفيين الذي يجيز العطف على الضمير المتصل المخفوض من غير إعادة للخافض.

(١) سورة النساء:١.

(٢) سبق تخريجه، ص: ١٧٥.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٤٢.

# المسألة التاسعة والعشرون: توكيد النكرات

## التقديم للمسألة:

التوكيد ضربان: لفظي، ومعنوي؛ فاللفظي يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة، أما المعنوي فهو المختص بالأسماء، ويكون بألفاظ محفوظة، وهي: النفس، والعين، وكلا، وكلتا، وكل، وأجمع، وأكتع، وأبتع، وأبصع، وألفاظه كلها معارف(١).

ويجوز تأكيد الأسماء كلها توكيدًا معنويًّا إلا أنهم اختلفوا في تأكيد النكرة، فكانت لهم آراء متباينة ستوضح عند مناقشة المسألة وتحليلها:

## عرض المسألة ومناقشتها:

اتفق النحويون على جواز توكيد النكرة توكيدا لفظيا، نحو: جاءني رجل رجل(٢)، وأما إذا كان التوكيد معنويا، فقد اختلف النحويون في ذلك:

- فذهب البصريون(٣) إلى منع توكيد النكرات توكيدا معنويا على الإطلاق، وإنما تؤكد بالتوكيد اللفظي لا غير، فلو قلت: "أكلت رغيفا كله" أو "قرأت كتابا أجمع" لم يجز، وإنما تقول: "أكلت رغيفا رغيفا" أو "قرأت كتابا كتابا"(٤).

واحتجوا لصحة ما ذهبوا إليه بأمور منها:

١- أنَّ التوكيد كالوصف، وألفاظه معارف، والنكرة لا توصف بالمعرفة(٥).

٢- أنَّ توكيد النكرة لا فائدة فيه؛ لأنَّ النكرة شائعة، ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فإذا قلت: "رأيتُ رجلًا نفسَهُ" لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة؛ إذ المفهوم من: رأيتُ رجلًا،

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٩٧/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢/٥.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص٢١١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٢، وأسرار العربية ص٢١١، والباب في علل البناء والإعراب ٣٩٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩٤/١، وشرح الرضي ١٠٧/٣، وارتشاف الضرب ١٩٥٢/٤، وائتلاف النصرة ص٦١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩٤/١.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص٢١١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١.

ومن: رأيتُ رجلًا نفسَه، واحد وهو رجل غيرُ مُعيّن[١].

٣- وإنما لم تؤكد النكرات بالتوكيد المعنوي؛ لأنَّ النكرة لم يثبت لها حقيقة، والتوكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، فأما التوكيد اللفظي فهو أمر راجع إلى اللفظ وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه، خوفا من توهم المجاز، أو توهم غفلة عن استماعه، فاللفظ هو المقصود في التأكيد اللفظي، فأما المعنوي فإنما المراد منه الحقيقة، ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك اللفظ[٢].

وممن قال بمنع توكيد النكرة توكيدا معنويا: سيبويه[٣]، وابن السراج[٤]، والزجاجي[٥]، وابن جني[٦]، والأنباري[٧]، والعكبري[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن عصفور[١٠]، والسبتي[١١]، والشاطبي[١٢].

- وذهب الكوفيون[١٣] والأخفش من البصريين[١٤] إلى جواز توكيد النكرة بالتوكيد المعنوي إذا كانت النكرة محدودة، أي معلومة المقدار، أو مؤقتة نحو: يوم وليلة وشهر، وفرسخ، وميل،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٧-٢٦٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٩٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٣٨٦. قال: "...كما كرهوا أنْ يكون أجْمَعُونَ ونَفْسُــهُ معطوفا على النكرة في قولهم: مررتُ برجلٍ نفسِه، ومررتُ بقومٍ أجمعين."

(٤) ينظر: الأصول ٢/٢١.

(٥) ينظر: الجمل في النحو ص٢٢.

(٦) ينظر: اللمع في العربية ص١٤١.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٥، وأسرار العربية ص٢١٣.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٩٦.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٩٦.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٩.

(١١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٧١.

(١٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٥/٢٠.

(١٣) ينظر: الإنصــاف في مســائل الخلاف ص٣٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٩٥، وشــرح المفصــل لابن يعيش ١/٥٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٧، وشرح الرضي ٣/١٠٨، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥/١٨، وشرح الأشموني ٢/٢٣٩، وائتلاف النصرة ص٦١.

(١٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩٥٢، وشرح الأشموني ٢/٢٣٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥/١٨.

ودرهم، ودينار، والتوكيد يكون بألفاظ الإحاطة وهي كل وأخواته لا بالنفس والعين[1]، فيجوز نحو قولك: "صمتُ شهرًا كلَّه"؛ لأنَّ الشهر مؤقت يجوز أن تصوم في بعضه، فبذكر "كل" عُلِم أنَّ الصيام كان في جميع الشهر، ولو لم يذكر لاحتمل ألّا يُراد جميع الشهر.

واستدلوا لصحة ما ذهبوا إليه بالسماع والقياس، **أما السماع**: فقد جاء ذلك عن العرب، كقول الشاعر:

لَكِنَّــهُ شَــاقَهُ أنْ قِيــلَ ذَا رَجَــبٌ  يَا لَيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كلِّـهِ رَجَـبُ[2]

فأكد "حول" وهو نكرة بقوله: "كله" فدل على جوازه.

وقال الآخر:

إذا القَعُــودُ كَــرَّ فِيهَــا حَفَــدَا  يَوْمًــا جَدِيــدًا كُلَّــهُ مُطَــرَّدَا[3]

فأكد "يوما" وهو نكرة بقوله: "كله".

وقال الآخر:

ثَــلاثٌ كلُّهُــنَّ قَتَلْــتُ عَمْــدًا  فَــأحْرَى اللهُ رابِعَــةً تَعُــودُ[4]

فأكد "ثلاث" وهي نكرة بقوله: "كلهن". فدل على الجواز.

واعتُرض ما أنشدوه من أبيات بأنَّه لا حجة فيها لقلتها وشذوذها في القياس[5]، والشاذ لا يحتج به، ولا يقاس عليه، إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلًا، لكان ذلك يؤدِّي إلى أنْ تختلطَ الأصولُ بغيرها، وأنْ يُجعلَ ما ليس بأصلٍ أصلا،

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١، وشرح الرضي ١٠٨/٣، وشرح الأشموني ٢٣٩/٢.

(٢) بيت من البسيط، لعبدالله بن مسلم الهذلي، في شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، وهو من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٢، وأسرار العربية ص٢١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩٥/١، وائتلاف النصرة ص٦١.

(٣) بيتان من الرجز، بلا نسبة، من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٣، وأسرار العربية ص٢١٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩٥/١.

(٤) بيت من الوافر، بلا نسبة، وهو من شواهد: الكتاب ٨٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٢، وائتلاف النصرة ص٦١.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩٥/١، وائتلاف النصرة ص٦٢.

وذلك يُفسدُ الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز، وحملوا ما جاء في هذه المواضع من الأبيات التي استشهد بها الكوفيون على البدل لا على التأكيد[١]، لامتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء، فإذا خرجت إلى البدل ساغ إبدال المعرفة من النكرة، ويكون الشذوذ إذ ذاك في استعمال "أجمع" و"أكتع" في غير باب التوكيد ولا يُقاس على شيء من ذلك[٢].

**وأما القياس**: فاحتجوا بأنَّ في توكيد النكرة المحددة بكل وما في معناها من ألفاظ الإحاطة فائدة، والفائدة هي المتَّبعة، فيصح معنى التوكيد في قولك: "قعدتُ يومًا كلَّه، وقعدتُ ليلةً كلَّها" لأنَّ اليوم مؤقت، يجوز أنْ يقعدَ في بعضهِ، والليلة مؤقتة، يجوزُ أن يقومَ في بعضها، فلما أفادت وصح معنى التوكيد، دلَّ ذلك على صحة مذهبنا[٣].

وأُجيب بأنَّه لا يستقيم؛ فإنَّ اليوم، وإنْ كان مؤقتا، إلا أنَّه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة، كما أنَّ تأكيد ما لا يُعْرفُ لا فائدة فيه[٤]، وأيضا فالنكرة شائعة في جنسها، والتوكيد يقتضي التخصيص، فهما كالمتنافيين فلا يجتمعان[٥]؛ ولهذا كله يشمل المنع ما أفاد ومالم يُفد عند نحاة البصرة، فإنَّ الفائدة ليست هي المانعة فقط، بل ثَمَّ عندهم أمرٌ آخر زائد عليه، وهو الوضع العربي، فإذا كان الوضع لم يتبيَّن استمراره لم يصح أنْ يُعتمد على مجرد الفائدة فيه، كما لم يعتمدوا عليها في نعت النكرة بالمعرفة[٦].

وقد اختار مذهبَ الكوفيين عدد من النحاة منهم: ابن مالك فقال: "... فتوكيد النكرة إنْ كان هكذا حقيقٌ بالجواز، وإنْ لم تستعمله العرب، فكيف إذا استعملته..."[٧].

وقرَّبه الرضي فقال: "وليس ما ذهبوا إليه ببعيد؛ لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت..."[٨].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١، وشرح الرضي ١٠٩/٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٧/٥.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٥.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢٠/٥.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢٠/٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣.

(٨) ينظر: شرح الرضي ١٠٨/٣.

كما صححه واختاره الأزهري، فقال: "... وإنْ أفاد جاز عند الأخفش وعند الكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به..."(١).

- وذكر ابن مالك عن بعض الكوفيين جواز توكيد النكرة مطلقا سواء كانت مؤقتة أم غير مؤقتة(٢)، وسواء أفادت أم لم تفد. وما ذكره ابن مالك خلاف ما نقله ابن الأنباري عن الكوفيين، من أنَّ الجواز عندهم مقيَّد بأن تكون النكرة مؤقتة، وليس على الإطلاق(٣).

وقد اختار الشارح رحمه الله مذهب البصريين القائل بمنع توكيد النكرة توكيدا معنويا، فقال: "والتأكيد المعنوي إنما يكون بألفاظ محفوظة، أي: معدودة محصورة في عدد معين، وهي: نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وأجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع... ويختص هذا التأكيد بالأسماء المعارف، ولا يجيء من الفعل، والحرف، والاسم النكرة..."(٤).

والصواب ما اختار لأنَّ الأصل الاستناد إلى السماع المطرد، وهو ما اعتمد عليه المتقدمون الذين لابسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم، وهو قول سيبويه: "قف حيث وقفوا ثم فسِّرْ"(٥).

---

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١٢٤/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣، وارتشاف الضرب ١٩٥٢/٤، وشرح المرادي ص٧٨١، والمقاصد الشافية للشاطبي ١٨/٥، وشرح التصريح على التوضيح ١٢٤/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٦٢،

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٥٠

(٥) ينظر: الكتاب ٢٦٦/١، وفي نسخة منه: "ثم قس بعد".

# المسألة الموفيةُ ثلاثين: الخلاف في بدل الاشتمال

## التقديم للمسألة:

من أقسام البدل التي اتفق عليها النحويون، وورد بها السماع، بدل الاشتمال، نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبه، ويُعجبني عمرو عقلُه"، وقد اختلف النحاة في المشتمل في بدل الاشتمال، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في المشتمل في بدل الاشتمال، هل هو الأول على الثاني؟ أو الثاني على الأول؟ أو العامل في المبدل منه؟

● فقيل إنَّ بدل الاشتمال: هو أنْ تبدل اسمًا من اسم بشرط أنْ يكون الأول مشتملًا على الثاني، فيصح الاستغناء بالمبدل منه عن البدل، وذلك نحو: سُرق عبدالله ثوبهُ، أو فرسهُ، فإنَّه يجوز أنْ تقول: سُرقَ عبدُاللهِ. وهو رأي الفارسي(١)، والرَّماني(٢)، وإليه ذهب الجرجاني(٣)، وابن يعيش(٤)، وابن خروف(٥)، وابن مالك في شرح التسهيل(٦).

● وقيل سُمّي بدل اشتمال؛ لِاشتمال الثاني على الأول، نحو: سُلِبَ زيدُ ثوبُه، فإنَّ الثوب يشتمل على زيد، وينسب هذا الرأي إلى الفارسي في الحجة(٧).

ورُدَّ هذا الرأي بأنَّه غير مطرد في مثل: أعجبني زيد علمه، وسُلِبَ زيدُ فرسُه، ونحوهما؛ فإنَّ الثاني فيها غير مشتمل على الأول(٨).

---

(١) ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي ص٢٢١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٩٦٨/٤، وشرح المرادي ص٨٠٣، وهمع الهوامع ١٤٨/٣.

(٣) ينظر: المقتصد ٩٣٥/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٣٠/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٣.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٩٦٨/٤، وشرح التسهيل للمرادي ص٨٠٣، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١٩٣/٢.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/١، وهمع الهوامع ١٤٨/٣.

● وقيل إنَّ العامل هو المشتمل على البدل[١]، بمعنى أن الفعل يستدعيهما، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والآخر على سبيل المجاز، فيكون إسناده إلى الأول مجازا، وإلى الثاني حقيقة، فنحو: سُلب زيدٌ ثوبُه، وأعجبني زيدٌ علمُه، الإسناد فيه حقيقة إلى الثاني، مجاز في الأول، إذ المسلوب هو الثوب، والمعجب هو العلم لا زيد[٢]. وقد نُسِب هذا القول إلى المبرّد[٣]، والسيرافي، وابن جني[٤].

● وقيل لاشتمال المعنى عليه، فإنك إذا قلت: أعجبني زيدٌ حسنُه، فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الإعجاب إلى الحسن، فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل. وإلى ذلك ذهب ابن الحاجب[٥].

والشارح رحمه الله يوافق الرأي الأخير، فبعد ذكره للآراء الأخرى قال: "والكل ليس بمستقيم؛ لأنَّ الأول يبطله: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، والثاني يبطله: أعجبني زيد عمله، والثالث يبطله: ضرب زيدٌ غلامُه، والرابع يبطله قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[٦]، وقيل: سمي بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه؛ لأنك إذا قلت: أعجبني زيد حسنه، فمعنى الكلام مشتمل نسبة الإعجاب إلى الحسن، فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل؛ ولهذا سمي بدل الاشتمال، قال صاحب الغجدواني: هذا هو الصحيح"[٧].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٣، والمساعد لابن عقيل ٤٣٦/٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١٤٨/٣.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد ٢٩٧/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٩٦٨/٤، وشرح المرادي ص٨٠٣، والتصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١٩٤/٢، وهمع الهوامع ١٤٨/٣.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٥٠/١.

(٦) سورة البقرة:٢١٧.

(٧) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٦٢.

# المسألة الحادية والثلاثون: المضاف إلى ياء المتكلم

## التقديم للمسألة:

المضاف إلى ياء المتكلم لا يبقى على حاله كما كان قبل الإضافة؛ إذ يُكسر لأجل الياء المضاف إليها، وإنما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ليسلم الياء من التغيير والانقلاب(١)، وقد اختلف النحاة في هذه الكسرة أهي إعراب أم بناء؟ وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في إعراب الاسم المفرد صحيح الآخر عند إضافته إلى ياء المتكلم، ولهم فيه أربعة مذاهب:

- ذهب جمهور النحاة إلى أنَّه معرب في الأحوال الثلاثة، مُقدرٌ فيه الحركات الإعرابية لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم(٢)، واحتجوا لصحة ما ذهبوا إليه بأنْ قالوا: إنَّ الاسم المفرد صحيح الآخر كان معربًا بالحركات قبل الإضافة، فيبقى على إعرابه بعد إضافته إلى ياء المتكلم، ولكنهم لما أوجبوا أنْ تكون حركة ما قبل ياء المتكلم كسرة لتناسبها، تعذّر إعرابه بالحركات الظاهرة، أما في حالة الرفع والنصب فلمضادتهما الكسرة، وأما الجر فلمضادته مثله أيضًا، إذ الكسرتان لا يجتمعان على حرف واحد، فلما تعذر اللفظ بالحركات حُكم بالتقدير(٣).

وممن اختار مذهب الجمهور: العكبري(٤)، وابن الحاجب(٥)، والرضي(٦)، وأبو حيان

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٧٢/١.

(٢) ينظر: مسائل خلافية للعكبري ص٨٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٨٤٧/٤، وشرح المرادي ص٧٧٠، وشرح الأشموني ١١٨/٢.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٥٤/١، وأمالي القرآن الكريم لابن الحاجب ١٢٨/٤.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٧/١، ومسائل خلافية في النحو ص٨٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٥٤/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٨٧/١.

الأندلسي[١]، والمرادي[٢]، والأشموني[٣].

● وذهب الجرجاني[٤] وابن الخشاب[٥]، وابن الشجري[٦]، والمطرزي[٧] إلى أنَّه مبني[٨]؛ لإضافته إلى المبني، واحتجوا بأنْ قالوا: إنها حركة بناء وليست إعرابًا؛ لأنها لم تحدث بعامل وإنما حدوثها عن علة وهو وقوع ياء النفس بعدها، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل، ألا تراك تقول: «جاءَ غلامِي، ورأيتُ غلامِي، ومررتُ بغلامِي» فتختلف العوامل في أوله ولا تختلف حركة حرف الإعراب، بل يلزم الكسرة البتة[٩]، فالكسرة في آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم كسرة بناء عارض، وذلك أنَّ المضاف يتنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض، حتى يجري الأول من الثاني، والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض حقيقة لامتزاجهما، فيغلب على الأول حكم الثانية، ويسري إلى المضاف حكم البناء من المضاف إليه وهو ياء المتكلم[١٠].

واعتُرض بأنَّ لبناء الأسماء أسبابًا كلها منتفية منه، فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة النظائر[١١]، وأنَّ الإضافة إلى المضمر لا توجب بناء للمضاف ولا تجوزه[١٢]، فلو أوجبت بناء المضاف لكانت

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢١٨/١.

(٢) ينظر: شرح المرادي ص١٠٤.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١١٨/٢.

(٤) ينظر: المقتصد ٢٤٠/١.

(٥) ينظر: المرتجل ص١٠٧.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤/١.

(٧) ينظر: المصباح في علم النحو ص٥٨. المطرزي هو: ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي النحوي الخوارزمي، المعروف بأبي الفتح، من أهل خوارزم، كان عالما بالنحو واللغة والشعر، وأنواع الأدب، حنفي المذهب، من مصنفاته: المصباح، والمغرب في شرح المعرب، وشرح مقامات الحريري، والإقناع في اللغة، والمقدمة المطرزية في النحو، ومختصر إصلاح المنطق، توفي سنة ٦١٠هـ في خوارزم. ينظر: بغية الوعاة ٣١١/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٤٧/٣، وشرح الأشموني ١١٩/٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٧٣/١.

(١٠) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص١٠٩.

(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٠/٣.

(١٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٢٣/١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢٥٤/١.

عاملة مع (غلامه، وغلامك، وغلاماي)[١].

● وذهب ابن جني إلى أنّ الاسم المفرد صحيح الآخر عندما يضاف إلى ياء المتكلم لا يكون معربًا ولا مبنيًّا[٢]، فهو غير مبني؛ إذ لا علة فيه توجب البناء، وغير معرب، إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحة حرف إعرابه[٣].

وأُجيب بأنَّه ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين؛ لأنَّ حد المعرب ضد حد المبني ولا واسطة بين الضدين[٤]؛ فالمعرب هو الذي يختلف آخره باختلاف العامل فيه لفظًا أو تقديرًا، والمبني ما لزم آخره حركة أو سكونًا، وهذان ضدان لا واسطة بينهما، ولأنَّ الأضداد قد تكثر، مثل البياض والحمرة والسواد، ولكن لكل واحد منها حقيقة في نفسه[٥].

● وذهب ابن مالك إلى أنَّه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة[٦]؛ للاستغناء عن التقدير، وتجري هذه الكسرة مجرى كسرة الإعراب في أنَّها تظهر في الحرف الصحيح والجاري مجراه، وتقدر في المعتل الذي لا يجري مجرى الصحيح، ويتبعها ما قبلها في نحو: مررت بابنمي، ونظرت إلى فمي في لغة من أتبع في نحو: نظرت إلى فمه[٧].

واعتُرض بأنهم التزموا كسرة لأجل الياء فتعذر مجيء كسرة أخرى تجامعها؛ إذ يستحيل اجتماع كسرتين في محل كما يستحيل اجتماع كسر وضم، ولا يمكن أنْ يُحكم بكسرة الإعراب وزوال الكسرة التي لأجل الياء[٨]، لأنَّ تلك هي السابقة لمعنى، فلا ينبغي أنْ تزول مع بقاء ذلك المعنى من غير موجب، ولو قُدِّر جواز ذلك لكانت هذه أولى لأنَّها السابقة،

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٨٧/١.

(٢) ينظر: الخصائص ٣٥٨/٢، وأمالي ابن الشجري ٤/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٦٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧٢/١، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤، وشرح المرادي ص٧٧٠، وشرح الأشموني ١١٩/٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٥٨/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٦٧/١، ومسائل خلافية للعكبري ص٨٣.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٧/١.

(٥) ينظر: مسائل خلافية للعكبري ص٨٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٢٧٥/٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٩/٣، وارتشاف الضرب ١٨٤٧/٤، وشرح المرادي ص٧٧٠، وشرح الأشموني ١١٨/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٣، وشرح التسهيل للمرادي ص٧٧١.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٢٣/١.

لأنَّ التركيب فرع الإفراد، ولا يكون إعرابٌ إلا بعد التركيب فهو فرعُ الفرع، وهذه الكسرة ثابتة للكلمة في حال الإفراد قبل التركيب الموجب للإعراب فثبت أنَّها سابقة[1].

وقد اختار الشارحُ – رحمه الله– مذهب الجمهور، موافقًا بذلك لابن الحاجب، فقال: «... ثم اعلم أنَّ فيه اختلافًا، وهو أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم عند المصنف معرب بالإعراب التقديري، وليس بمبني، والدليل عليه: انتفاء أسباب البناء فيه، وهي مناسبة ما لا تمكن له، أو غيرها، وعند أكثر النحاة: مبني، ومستندهم: إما عدم ظهور الإعراب فيه، أو اكتسابه البناء من المضمر المضاف إليه.

والحق ما ذهب إليه المصنف؛ لأنَّ الوجهين اللذين ذكروهما ضعيفان، أما الأول: فلأنَّ عدم ظهور الإعراب لو كان مستلزمًا للبناء لكان ما هو معرب تقديرًا كذلك، وليس كذلك.

وأما الثاني: فلأنَّ الإضافة إلى المضمر لو أوجبت بناء المضاف لكانت عاملة مع (غلامي، وغلامك) كذلك، وليس كذلك»[2].

(١) ينظر: أمالي القرآن الكريم لابن الحاجب ٤/١٢٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٩٧.

## المسألة الثانية والثلاثون: الخلاف في الضمير المتصل بـ"لولا" الامتناعية

### التقديم للمسألة:

لولا: حرف امتناع شيءٍ لوجوب غيره، وبعضهم يقول: لوجود، وقيل إنَّ الصحيح تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها[1]. وهي مختصة بالأسماء، فإذا وليها اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل فهو مرفوع مع اختلافهم في عامل الرفع، وإذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر كالياء والكاف والهاء، فمن العرب من يقول (لولاي ولولاك ولولاه) فقد اختلف النحاة في الموضع الإعرابي لهذه الضمائر، وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في إعراب ضمائر النصب والجر إذا وليت "لولا" الامتناعية، فجاءت أقوالهم على النحو الآتي:

● ذهب سيبويه[2] وأصحابه[3] إلى أنَّ "لولا" حرف خفض، والضمير الذي بعدها مخفوض بها؛ وذلك أنَّ الكاف والهاء والياء لا يعرف وقوعها إلَّا في موضع نصب أو خفض، والنصب في "لولاي" ممتنع؛ لأنَّ الياء لا تنصب بغير اسم إلَّا ومعها نون الوقاية وجوبا أو جوازا، فتعين كونها في موضع جر[4]. وإذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في لولاك ولولاه على ذلك.

واعتُرض على هذا الرأي: بأنَّ لولا لم تعمل في المظهر شيئا فكيف ساغ لها أنْ تعمل في المضمر؟ وأجيب: بأنَّه قد يعمل العامل في بعض الأسماء دون بعض، ألا ترى أنَّ لَدُن تنصب غُدوةً، تقول: لَدُنْ غدوةً، ولا يجوز ذلك فيها مع غيرها من أسماء الزمان. فإذا وجد العامل قد

---

(١) ينظر: رصف المباني للمالقي ص٣٦٢. قال: "والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان بعدها موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، نحو قولك: (لولا زيد لأحسنت إليك)، فالإحسان امتنع لوجود زيد، وإن كانتا منفيتين فهي حرف وجوب لامتناع، نحو: (لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك)، وإن كانتا موجبة ومنفية فهي حرف وجوب لوجوب نحو: (لولا زيد لم أحسن إليك)، وإن كانتا منفية وموجبة فهي حرف امتناع لامتناع نحو: (لولا عدم زيد لأحسنت إليك).

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٤/٢. ونسب هذا القول للخليل ويونس.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/١.

(٤) ينظر: الجنى الداني للمرادي ص٦٠٣.

يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع أنَّها من جنس واحد، فالأحرى أن يعمل في المضمر ولا يعمل في المظهر، إذ هما جنسان مختلفان[١].

● وذهب الأخفش[٢]، والفراء[٣] إلى أنَّ الكاف والياء في "لولاك ولولاي" في موضع رفع[٤]؛ فالكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل موقع ضمير الرفع المنفصل، كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض في قولهم: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا[٥]. وقد أيَّد هذا الرأي ابن الأنباري[٦]، والرضي[٧]، والمالقي[٨]، والزبيدي[٩].

واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ الياء والكاف في موضع رفع؛ لأن الظاهر الذي قام مقام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم، فكذلك ما قام مقامه[١٠].

● أنكر المبرد[١١] استعمال "لولاي" وأخواته، وزعم أنَّه لحن ولا يوجد في كلام من يحتج بكلامه. فقال: "والذي أقوله إنَّ هذا خطأ، لا يصلح أن تقول إلَّا (لولا أنت)[١٢].

ورُدَّ رأي المبرد باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب[١٣]، فقد أنشد سيبويه:

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٧٣/٣، والأمالي لابن الشجري ٥١٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص٥٤٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٨٥/٢. ونسب للكوفيين في: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٤٨، وفي رصف المباني للمالقي ص٣٦٤، وفي الارتشاف لأبي حيان ١٧٥٧/٤، وفي ائتلاف النصر للزبيدي ص٦٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٢/١، وشرح الكافية للرضي ١٨٩/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٧٥٧/٤.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص٥٥١.

(٧) ينظر: شرح الرضي ١٨٩/٣.

(٨) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص٣٦٤.

(٩) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ص٦٥.

(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص٥٤٨.

(١١) ينظر: المقتضب ٧٣/٣، والكامل ١٢٧٧/٣-١٢٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٢.

(١٢) ينظر: الكامل للمبرد ١٢٧٨/٣.

(١٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣.

وكم موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوَى بأجرامه من قُلّةِ النّيق مُنْهَوِي[1]

وأنشد الفراء:

أتُطمِعُ فينا مَنْ أراقَ دِماءَنَا ولولاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأحْسَابِنَا حسَنْ[2]

وبعد أنْ ذكرَ الشارح رحمه الله الآراء في هذه المسألة وأدلة وحجج كل مذهب، نجده يختار ما ذهب إليه الأخفش والفراء، فقال: "... ويمكن أن يقال أيضًا: إنَّ الأخفش لا يلزم مذهبه إلَّا تغيير واحد من أول الأمر، وهو إيقاع بعضها مكان بعض"[3].

(١) من الطويل ليزيد بن الحكم الثقفي، وهو من شواهد الكتاب ٣٧٤/٢، ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٥٣.

(٢) بيت من الطويل، بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٨٥/٢، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٨٨.

## المسألة الثالثة والثلاثون: "أي" الموصولة: إعرابها وبناؤها

### التقديم للمسألة:

"أيٌّ" معربة من بين أخواتها الموصولات، وذلك أنَّها لا تنفك عن الإضافة، إما لفظًا أو تقديرًا. فلا خلاف بين أكثر النحاة في وجوب إعرابها بالحركات في أغلب حالاتها، إلَّا أنهم اختلفوا في الحالة التي تكون فيها "أيٌّ" مضافة وصدر صلتها محذوف، فمنهم من ذهب إلى أنها مبنية، وبعضهم إلى أنها معربة، وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

عندما تستعمل "أيٌّ" موصولة فإنها تحتاج إلى صلة تتم معناها، وصلتها إما اسمية أو فعلية؛ والفعلية لا يحذف منها شيء، فلا تبنى "أيٌّ" معها، أما الاسمية فقد يحذف صدرها، الذي هو المبتدأ، شرط أن يكون ضميرًا راجعا إلى "أيّ"[(١)]. وقد انقسم النحاة في القول بإعرابها أو بنائها عند إضافتها وحذف صدر الصلة، كما في قولهم: اضرب أيُّهم قائمٌ، إلى فريقين:

- فذهب البصريون وسيبويه[(٢)] وتبعه المازني[(٣)] إلى أنَّ "أيّ" عند إضافتها وحذف صدر صلتها مبنية على الضم، ويجوز الإعراب، والبناء أفصح عندهم[(٤)].

وحجتهم: أنَّ الأصل في (أيّ) أن تكون مبنية؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول، كما بنيت (من) و(ما) لذلك في كل حال، إلَّا أنهم أعربوها؛ حملا على نظيرها وهو "بعض"، وعلى نقيضها وهو "كل"، فلما حُذف المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها، دخلها النقص وضعفت، فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس[(٥)]، وكان بناؤها على

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٢/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٠٠/٢. يقول سيبويه: "وأرى قولهم أيُّهم أفضلُ على أنَّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن حين قالوا: من الآن إلى غدٍ"، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري ٤١/٣، والأصول في النحو لابن السراج ٣٢٥/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٩٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١٢٤/٢.

الضم أولى؛ لأنها أقوى الحركات، فَبُنيت على الضمة كـ "قبلُ، وبعدُ"(١)، والذي يدلُّ على أنَّهم إنما بنوها لحذف المبتدأ هو أنَّهم لو أظهروا المبتدأ، فقالوا "ضربت أيَّهم هو في الدار" لنصبوا، ولم يبنوا(٢).

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾(٣) بضم (أيُّهم) وهي قراءة الكثيرين(٤). فدل هذا الضم على طلب (ننزع) لـ (أيّ) بالمفعولية على أن ضمتها ضمة بناء لا إعراب، فهي مبنية على الضم في محل نصب مفعول به.

وقد وافق هذا الرأي كثير من النحاة كابن الأنباري(٥)، والعكبري(٦)، وابن الحاجب(٧)، وابن مالك(٨)، والرضي(٩)، وأبي حيان الأندلسي(١٠).

● وذهب الخليل ويونس(١١) والأخفش والزجاج والكوفيون(١٢) إلى أنَّ "أيّ" معربة مطلقا، سواء أضيفت أم لم تضف، ذُكر صدرُ صلتها أو حُذف. ومذهبهم لغة جيدة كما ذكر سيبويه(١٣).

---

(١) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص٢٦٥.

(٣) سورة مريم:٦٩.

(٤) ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٣/٣.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص٢٦٥.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ص١٢٥.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٩٢/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٠٢/٣.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٩٠/٣.

(١١) ينظر: الكتاب ٣٩٩/٢-٤٠٠.

(١٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٢٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٠٣/٣، والتذييل والتكميل ٨٨/٣، وشرح التصريح لخالد الأزهري ١٥٩/٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٧.

(١٣) ينظر: الكتاب ٣٩٩/٢. قال سيبويه: "وحدثنا هارون أن أناسًا، وهم الكوفيون يقرؤونها: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُتِيًّا}، وهي لغة جيدة..".

واستدلوا بقراءة هارون القارئ[1]، ومعاذ الهراء، فإنهم يقرءون قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[2] بنصب "أيّ"[3]؛ على أنها مفعول به لـ "ننزع"[4]، وتأولوا الضم على وجوه:

● فذهب الخليل إلى أنَّ الضمة ضمة إعراب، ويرفعه على الحكاية[5]؛ والتقدير عنده: ثم لننزعنَّ من كل شيعة الذي يقال لهم أيّهم[6].

وردَّ سيبويه رأي الخليل بقوله: "وتفسير الخليل ذلك الأول بعيد، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار. ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضربِ الفاسقُ الخبيثُ، تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث"[7].

● وذهب يونس إلى أنَّ "أيّهم" استفهامية، وهو رفع بأنه مبتدأ، وما بعده الخبر، والجملة في موضع المفعول لقوله "لننزعن" بمعنى التبيين؛ فهو قريب من العلم، فلذلك جاز تعليقه عن العمل[8].

وأُجيب بأنَّ قوله ضعيف؛ لأن تعليق "اضربْ" ونحوه من الأفعال لا يجوز؛ لأنه فعل مؤثر؛ فلا يجوز إلغاؤه، فهو ليس فعلًا من أفعال القلوب[9].

● وذهب الفراء إلى أنَّ "أي" معربة، وأنها مرفوعة على أنها مبتدأ وأشد الخبر، ويكون الفعل

---

(١) هو هارون بن موسى القارئ الأعور، صاحب القرآن والعربية، كان يهوديا فأسلم، وروى له البخاري ومسلم، توفي في حدود السبعين ومائة. ينظر: إنباه الرواة ٣٦١/٣.

(٢) سورة مريم:٦٩.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ٦٠/٢، وإعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ٥٤/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٧/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٩٩/٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص٢٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٠١/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ٤٠٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٧٨.

مكتفيا بالجار والمجرور، كما يقال: قد قتلنا من كل قوم، وأصبنا من كل طعام، ثم تستأنف أيًّا فترفعها بالذي بعدها[١]، وعلى هذا لا يكون للجملة التي هي (أيهم أشد) موضع من الإعراب[٢].

ورُدَّ هذا القول بأنَّه خلاف الظاهر؛ لأنَّ قوله (لننزعن) فعل متعد؛ فلا بد أنْ يكون له مفعول إما مظهر أو مقدر، و(أيهم) يصلح أن يكون مفعولًا، وهو ملفوظ به مظهر، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر[٣].

ورُدَّ احتجاجهم بقراءة النصب بأنها قراءة شاذة، جاءت على لغة شاذة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة، ولا فرق في هذه القراءة، وإنما وقع الخلاف في هذه اللغة الفصيحة المشهورة، والقراءة المشهورة (أيُّهم) بالضم، وهي حجة عليهم[٤].

كما احتج الكوفيون بما حكاه أبو عمر الجرمي قال: خرجت من الخندق – يعني خندق البصرة- حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحدًا يقول "اضرب أيُّهُم أفضلُ"، بالضم، بل بنصبها[٥].

وأُجِيب بأنَّ ما سمعه الجرمي يجوز أنْ يكون لغة لبعض العرب، فإنَّ سيبويه حكى خلافها، فيجمع بين الحكايتين، ويحمل الأمر فيهما على لغتين، والأقيس البناء[٦].

وقد اختار الشارح رحمه الله مذهب البصريين وتكلَّم به، فقال: "... إلَّا إذا كانت (أيّ) موصولة وحذف صدر صلتها، أي الجزء الأول منها، فحينئذ تعود إلى البناء، فتبنى على الضم كما بني (من قبلُ) عليه، لافتقاره إلى المضاف المقدر، جبرا لما نقص بأقوى الحركات..."[٧].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٤٧/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٧٧.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٧٧.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ١٢٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٢.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ١٢٥/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٩٠/٣.

(٧) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٨٢٧.

## المسألة الرابعة والثلاثون: (أل) الموصولة بين الحرفية والاسمية

### التقديم للمسألة:

الألف واللام تكون موصولة بمعنى الذي في الصفة نحو اسم الفاعل، واسم المفعول، تقول: هذا الضارب زيدًا، والمراد الذي ضرب زيدًا. وهذا المضروب، والمراد الذي ضُرِب أو يُضرَب، وصلتها جملة كما وصلوا (الذي) بها إلا أنَّه لما كان من شأنها أنْ لا تدخل إلا على اسم، حولوا لفظ الفعل إلى لفظ الفاعل أو المفعول، وهم يريدون الفعل، فإذا قلت: الضارب؛ فالألف واللام اسم في صورة الحرف، واسم الفاعل فعل في صورة الاسم(١)، وقد اختلف النحاة في (أل) الموصولة أهي اسم أم حرف، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة:

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في الألف واللام بمعنى الذي والتي، هل هي اسم أم حرف؟ وجاءت أقوالهم فيها كالآتي:

- ذهب جمهور النحويين(٢) إلى أنَّ (أل) الموصولة اسم بمعنى الذي، وصِلتها اسم الفاعل واسم المفعول، واحتجوا بالآتي:

١- عود الضمير عليها في نحو: «قد أفلح المتَّقِي رَبَّهُ»، فالضمائر لا تعود إلا على الأسماء(٣)، واعترض المازني بأنَّ الضمير يعود على موصوف محذوف(٤)، وُردَّ بأنَّ لحذف الموصوف مَظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة، وليس هذا منها(٥)، وبأنَّه لو جاز مع (أل)، لجاز مع التنكير بل

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٠١٣/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٦٠/٣، وشرح المرادي ص١٩٧، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٤٧/١، وشرح الأشموني ١٤٦/١.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/١، وشرح المرادي ص١٩٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/١، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١٣٧/١.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ١٤٦/١، وشرح المرادي ص١٩٧.

أولى، لأنَّ حذف المنكر أكثر[1]، وردَّ ابن عصفور اعتراض المازني بأنَّ الضمير عائد على موصوف محذوف بقوله: «هذا الذي ذهب إليه فاسد؛ بدليل أنَّه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا إذا كانت صفة خاصة، نحو: مررت بمهندسٍ (أي برجل مهندس) لأنَّ الهندسة من صفة من يعقل، أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته، نحو قولهم: ألا ماءً ولو باردًا، يريد: ولو ماءً باردًا، فحُذف للدلالة. ولو كان الأمر على ما زعم لوجب أنْ لا يجوز: مررت بالقائم أبوهما وأشباهه، لأنها صفة غير خاصة، ولا تقدم ما يدل على الموصوف»[2].

٢- دخولها على الفعل، والمعرفة مختصة بالاسم، ومن أمثلة دخولها على الفعل، قول الشاعر:

مَـا أنـتَ بالحَكَـمِ التُّرْضَـى حُكُومَتُـهُ ولا الأَصـيلِ ولا ذِي الـرَّأْيِ والجَـدَلِ[3]

٣- إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي؛ فلولا أنَّها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه بدونها[4].

٤- أنَّه لا يوجد حرف موصول إلا مؤولًا مع ما بعده بمصدر، و(أل) ليست كذلك[5].

٥- استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، نحو: "جاءَ الكريمُ"، فلولا أنَّها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف، لقبُحَ خلوُّها عن الموصوف[6].

وممن ذهب إلى أنَّ (أل) موصول اسمي: ابن السراج[7]، وأبو علي الفارسي[8]، والعكبري[9]،

---

(١) ينظر: شرح المرادي ص١٩٧.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٩.

(٣) بيت من البسيط للفرزدق، وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٩،١١٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠١، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٣/٦١، وشرح المرادي ص١٩٩، وشرح الأشموني ١/١٤٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/٤٨٥، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١/١٤٢.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١/١٤٦، وشرح المرادي ص١٩٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص١٩٧.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ١/١٤٦.

(٧) ينظر: الأصول ٢/٢٢٣.

(٨) ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي ص١٠٠.

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٢٧.

وابن عصفور[١]، وابن مالك[٢]، والرضي[٣]، والأشموني[٤]، والمرادي[٥]، والأزهري[٦].

- وذهب المازني[٧] ومن وافقه[٨] إلى أنَّ (أل) حرف موصول، واستدلوا على حرفيتها بأوجه:

١- أنَّ العامل يتخطاها، نحو: مررتُ بالضاربِ، فالمجرور ضارب، ولا موضع لـ (أل) من الإعراب، ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب[٩]، وأُجيب بأنَّ الألف واللام لما كانت مع صِلتها كالشيء الواحد جُعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في (الذي) وأخواته لكون الصلة فيها اسمًا مفردًا والأسماء المفردة يدخلها الإعراب[١٠].

٢- أنّها لو كانت من الأسماء لكانت من الأسماء الظاهرة، ولا يكون اسم ظاهر على حرفين أحدهما ألف وصل، فيكون الاسم في الحقيقة حرفًا واحدًا[١١].

ورُدَّ بأنَّه حكي من كلامهم "امُ الله"، وهمزته همزة وصل مع أنّه معرب، فالأحرى أنْ يجيء على ذلك الاسم المبني، وقد أجاز سيبويه إذا سمي بالباء من اضرب أن تقول: «إبٌ» فتلحق همزة الوصل وتعرب، بل قد يبقى الاسم على حرفٍ واحدٍ وصلًا وابتداءً[١٢]، وحكى ابن مقسم

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٠.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٣/٢٤٤.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ١/١٤٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص١٩٧.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/١٣٧.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٨، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢/١٠١٣، والتذييل والتكميل ٣/٦١، وشرح المرادي ص١٩٧، وشرح الأشموني ١/١٤٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ١/٤٤٩، وشرح التصريح للأزهري ١/١٣٧.

(٨) ممن وافقه: ابن يعيش في شرح المفصل ٢/١٠٨.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٩، وشرح المرادي ص١٩٨، وشرح الأشموني ١/١٤٧.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٩.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٣/٦٢، وشرح المرادي ص١٩٨.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص١٩٨.

عن ثعلب: «شربت ما»[(١)].

٣- أنَّ همزة الوصل في "الضارب" مفتوحة إذا ابتدأت، ولا تكون همزة وصل في الاسم إلا مكسورة إلا ما شذَّ من قولهم: «ايْمُنُ الله»، وإذا كانت حرفًا كانت مفتوحة فيه كحالها في الرجل والغلام[(٢)].

وأُجيب بأنها فتحت مع "أل" الموصولة تشبيهًا بـ "أل" التي للتعريف[(٣)].

٤- أنّها لو كانت اسمًا لجازَ أنْ يُفصَل بينها وبين صِلتها بمعمول الصلة، فتقول: «جاءني ال زيدًا ضاربُ»، كما يجوز ذلك في "الذي" إذا قلت: «جاءني الذي زيدًا ضرب»[(٤)].

ورُدَّ بأنَّ عدم الفصل بالمعمول فلشدة اتصال "أل" بصِلتها وجعلهما كشيء واحد؛ إذا كانت الصلة مفردة، بخلاف صلة "الذي" فإنها جملة، بل ذلك يلزم المازني في مذهبه؛ لأنهما عنده حرف، والموصول إذا كان حرفًا غير عامل يجوز أن يُفصَل بينه وبين صلته، نحو ما تقول: «يعجبك ما اليومَ تصنع»، تريد: صنعُك اليوم، فكذلك ينبغي أنْ يجوز في مذهبه في قولك: "الضاربُ". وأما مَن يجعلها اسمًا، ويجعلها مع صِلتها كشيء واحد، فلا يجوز الفصل كما لا يجوز الفصل بين جزأي بَعْلَبَك[(٥)].

- وذهب الأخفش[(٦)] إلى أنَّ الألف واللام حرف تعريف غير موصول، واحتجَّ بأنَّها تفيد التعريف فكانت كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة، وسبب ذلك أنَّ الاسم الموصول تعرِّفه صلتُه، والألف واللام يُعرِّفان ما يدخلان عليه[(٧)].

وأُجيب بأنَّ الألف واللام ليست للتعريف هنا، بل هي كـ (الذي)، والفرق بينهما وبين اللام

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٧٨٦/٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٦٢/٣، وشرح المرادي ص١٩٨.

(٣) ينظر: شرح المرادي ص١٩٨.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٦٢/٣.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٦٣،٦٤/٣.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٧/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٠١٣/٢، والتذييل والتكميل ٦٤/٣، وشرح المرادي ص١٩٧، وشرح الأشموني ١٤٦/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٤٧/١، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١٣٧/١.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٧/٢.

المعرِّفة، أنَّ حرف الجرِّ إذا وقع قبل الموصول لم يتعلق بالصلة، كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾[1]، وإنْ جعلت الألف واللام للتعريف جاز أن يتعلق الجار بما دخلت عليه إذا صلح للعمل[2].

وقد اختار الشارح – رحمه الله– مذهب جمهور النحويين من أنَّ (أل) موصول اسمي، فقال: «وصلة الألف واللام اللتين بمعنى (الذي) في المذكر، وبمعنى (التي) في المؤنث اسم فاعل أو اسم مفعول، فالصلة في هاتين الصورتين وإن كانت مفردة في الصورة لكنها جملة في التقدير...»[3].

(١) سورة يوسف:٢٠.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٢٧/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٨١١.

# المسألة الخامسة والثلاثون: الخلاف في أصل (الذي) و(التي)

## التقديم للمسألة:

من الموصول الاسمي: الذي والتي للواحد والواحدة سواء أكان من ذوي العقل أم غيرهم، وقد اختلف النحاة في أصلهما، وهو ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في أصل (الذي) و(التي)، وكانت آراؤهم كالآتي:

- ذهب سيبويه[١] وجمهور البصريين[٢] إلى أنَّ أصل (الذي) و(التي): لذي ولتي، نحو: عَمِي وشَجِي، فاللام فاء الكلمة، والذال عينها، والياء لامها[٣]، فاللام والياء فيهما أصلان، وكلها اسم، وليس الذال وحدها هي الاسم[٤].

واحتجوا لما ذهبوا إليه بأمور، هي:

١- أنَّ (الذي) و(التي) اسم ظاهر، وكلمة منفصلة عن غيرها، فلا يجوز أن ينبني على حرف واحد كسائر الأسماء الظاهرة؛ لأنَّه لا بدَّ من الابتداء بحرف، والوقوف على حرف، فلو كان الاسم هو الذالُ وحدها لكان يؤدِّي إلى أنْ يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا، وذلك محال، فوجب أنْ يكون اللام والياء فيهما أصلًا لا زيادة، ونظير ذلك في كلامهم: عَمِي، وشَجِي، وهو أقل الأصول التي تُبنى عليها الأسماء، وما نقص عن ذلك من الأسماء التي أُوغلت في شبه الحروف فعلى خلاف الأصل، ولا يمكن إلحاق (الذي) و(التي) بها[٥].

٢- أنَّه عند تصغير (الذي) و(التي) يقال: اللذيّا، واللتيّا، فالياء الأولى للتصغير، والألف

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٨١/٣.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٢/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٥٣٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١١٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢، وشرح الرضي ٢٥١/٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٢٠/٣، وشرح المرادي ص١٨٩، وائتلاف النصرة ص٦٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٥٣٥، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٥.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ص٥٣٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١١٤/٢.

كالعوض من ضم أوله، فثبتت الياء واللام مما يدل على أنهما أصلان؛ لأنَّ التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ولا يدخل إلا على اسم ثلاثي[١].

٣- أنَّ الذال لم تُستعمل وحدها في هذا الاسم، فلو كانت الياء واللام زائدتين لجاز حذفهما في هذا الجنس[٢]، ولما لم يثبت أنَّ الذال استعملت في هذا الاسم وحدها دلَّ ذلك على أنَّ الاسم هو مجموع الحروف كلها، اللام والذال والياء زيدت عليها "أل" لتحسين اللفظ[٣].

وقد اختار مذهبَ البصريين كثيرٌ من النحاة، منهم: ابن جني[٤]، وابن السراج[٥]، وابن الشجري[٦]، وابن يعيش[٧]، والعكبري[٨].

- وذهب الكوفيون[٩] إلى أنَّ الأصل (الذال) الساكنة وحدها، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لامًا متحركة؛ لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة، ثم حركوا الذال بالكسر، وأشبعوا الكسرة فتولدت ياء، وكذلك الحال في (التي) بقلب الذال تاء[١٠]، والتاء وحدها هي الأصل، فهي عندهم منقولة من "تاء" في الإشارة.

واحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأنْ قالوا:

١- أنَّ الياء تسقط في التثنية، نحو قولك: اللذان، واللذين، واللتان، واللتين، فلو كانت أصلًا لم تسقط، ولوجبَ أنْ يقال في التثنية "اللذيان" و"اللتيان" كما يقال: "العَمِيَان، والشَّجِيَان"، واللذيَيْنِ واللتيَيْنِ كما يقال: العمِيين والشجِيين، فلما حُذفت الياء في التثنية دلَّ

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ص٥٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢.

(٢) ينظر: اللباب والإعراب ١١٤/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٢، وشرح الرضي ٢١٥/٣.

(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٥٣/١.

(٥) ينظر: الأصول ٢٦٤/٢.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٢/٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١١٥/٢.

(٩) ينظر: أمالي الشجري ٥٣/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٥٣٥، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١١٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢، وشرح الرضي ٢٥١/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٠٠٢/٢، وشرح المرادي ص١٨٩، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٥.

(١٠) ينظر: شرح الرضي ٢٥١/٣.

ذلك على أنَّها زائدة وليست بأصل، وأنَّ ما زيدَ عليها في (الذي) و(التي) تكثير لهما؛ كراهية أنْ يبقى كل واحد منهما على حرف واحد(١).

ورُدَّ قولهم: «إنَّ الياء تسقط في التثنية في نحو: اللذان واللتان فدلَّ على زيادتها» بأنَّ اللذان واللتان ليس التثنية فيهما على حد التثنية في قولهم: «زيد وزيدان» وإنما هي صيغ موضوعة للدلالة على التثنية، وليست تثنيتها تثنية حقيقية، والذي يدل على ذلك أنَّه لو كان ذلك تثنية على حد قولهم: «زيد وزيدان» لوجبَ أنْ يجوز دخول الألف واللام كما يقال: الزيدان والعمران، فلمَّا لم يجُزْ دخول الألف واللام عليهما، فيقال: اللذان، واللتان، دل على أنَّه صيغة مرتجلة للتثنية، وإنما لم يجُزْ تثنيتهما على حد قولهم: «زيد وزيدان، وعمرو وعمران» لأنَّ التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير، والأسماء الموصولة لا تقبل التنكير(٢).

وأما قولهم: «لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي ألّا تُحذف الياء من "الذي" و"التي" كما لا تحذف الياء من: "عمي" و"شجي"» فمردود وباطل من وجهين:

أحدهما: أنَّ تثنية "عَمِي" و"شَجِي" على حد تثنية "زيدان" و"عمران"، بخلاف "الذي" و"التي" على ما هو واضح فيما سبق.

والثاني: أنَّ ياء "عَمِي" و"شَجِي" يدخلها النصب، نحو: «رأيتُ عَمِيًا وشَجِيًا» بخلاف الياء في "الذي" فإنها لا يدخلها النصب، بل يلزمها السكون أبدًا، فبذلك بانَ الفرقُ بينهما(٣).

وأما قولهم: «إنَّ الاسم هو الذال وحدها، وما زيدَ عليها تكثير لهما» فمردود بأنّه لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي في "الذي" على زيادة حرفٍ واحدٍ، كما في زيادة "ذا"، أما أنْ يُزاد أربعة أحرف، فهذا ما لا نظير له في كلامهم(٤).

٢- كما استدل الكوفيون بما جاء في إحدى لغاتها قولهم: "اللذْ" بحذف الياء وتسكين الذال، كقول الشاعر:

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٥٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٦٥.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٥٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٣٩،٥٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٤٠.

فظَلْتُ في شرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدا كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدا[1]

وأُجيب: بأنَّه لو جاز أنْ يُسْتدلَّ بهذه اللغة على أنَّ الأصل فيها السكون، لجاز لآخر أنْ يَستدل على أنَّ الأصل فيها الحركة باللغات الأخر؛ فإنَّ فيها أربع لغات: إحداها: "الَّذيْ" بياء ساكنة، وهي أفصح اللغات، والثانية: "الَّذيّ" بياء مشددة، والرابعة: "اللَّذِ" بكسر الذال من غير ياء، والرابعة: "اللَّذْ" بسكون الذال، وبالأَوْلى فإنَّ "اللذْ" بسكون الذال أقل في الاستعمال من "الذي" وغيرها من اللغات، فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأَوْلى أنْ لا يعتبر الأقل[2].

وقد اختار يعقوب بن حاجي عوض ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين؛ وذلك لقوة أدلتهم وسلامة مذهبهم من الكثير مما ورد على غيره من الردود؛ ولأنَّه لا يمكن أنْ يكون في العربية اسم ظاهر على حرف واحد، وليس محذوف منه، فقال: «... فأصل (الذي) على وزن (عمي)، وإنما زيدت اللام لتحسين اللفظ لا للتعريف، نحو أنْ تقول: مررت بالرجل الذي فعل كذا، فيكون اللفظ متشاكلًا، إذ لو قلت: مررت بالرجل ذي فعل كذا، لم تجد له ذلك الانتظام...»[3].

(١) شطر من الرجز لرجل من هذيل لم يسمَّ، في شرح أشعار الهذليين ٦٥١/٢، وبلا نسبة في: أمالي الشجري ٥٣/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٣٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٥٤١.

(٣) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض، ص٨١٣.

# المسألة السادسة والثلاثون: الخلاف في موضع أسماء الأفعال من الإعراب

## التقديم للمسألة:

أسماء الأفعال كلها مبنية، لإحدى علتين: كونها أسماءً لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع[١]، أو لشبه الحرف بلزوم النيابة عن الأفعال، وعدم مصاحبة العوامل[٢]. وقد اختلف النحاة في موضع هذه الأسماء من الإعراب، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في أسماء الأفعال، فذهب الكوفيون إلى أنَّها أفعال، وذهب جمهور البصريين إلى أنَّها أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال، وذهب البعض إلى أنَّها أسماء لمعاني الأفعال من الأحداث والأزمنة، وذهب جماعة إلى أنَّها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال[٣]، وبناء على هذا الاختلاف، اختُلِفَ في موضعها من الإعراب:

- فذهب كثير من النحويين إلى أنَّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب الأخفش[٤]، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، واختاره ابن مالك، والأزهري[٥]، والرضي[٦]، وابن عصفور[٧]، وهذا الرأي مبني على القول بأنَّها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال؛ فلا يحكم

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٧٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٣/٤.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٦٥٨/٢، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٩٠٩/٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري ١٩٥/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٣١١/٥، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١٩٥/٢، وشرح الأشموني ٣٦٤/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧/٤.

(٧) ذكر رأيه ناظر الجيش في شرح التسهيل، قال: "... ثم قال – أعني ابن عصفور –: والصحيح عندي أنّها منصوبة بأفعال مضمرة، وسواء أكانت من لفظ الفعل كـ "نزال" و" تراك" أم من غير لفظه كـ "صه" و"مه". ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٩٠٨/٨.

على موضعها برفع ولا نصب ولا خفض؛ كما أنَّ الأفعال التي معانيها معانيها لا يُحْكم على مواضعها بشيء من الإعراب[١].

- وذهب بعصهم إلى أنَّ موضعها من الإعراب نصبٌ[٢] بفعل محذوف؛ وذلك على اعتبار أنَّها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، وهو مذهب المازني[٣].

وقد ضعَّف هذا الرأي ابن الحاجب[٤] والرضي[٥]، واحتجوا: بأنَّها لو كانت منصوبة المحل على المصدرية، لكانت الأفعال قبلها مقدرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنية.

- وذهب بعض النحاة إلى أنَّها في موضع رفع بالابتداء، وأغنى الضمير المستكن فيها عن الخبر، كما أغنى الظاهر في (أقائمٌ الزيدان)[٦]، وذلك على اعتبار أنَّها أسماء لمعاني الأفعال. وقد اختاره ابن الحاجب، واحتجَّ بأنَّه أوجه؛ لأنَّه اسم مجرد عن العوامل اللفظية، فوجب أنْ يُحكم بالابتداء فيه، والفاعل ساد مسد الخبر، كما في قولك: أقائم الزيدان[٧].

وردَّ هذا الرأي الرضي بقوله: "وليس بشيء؛ لأنَّ معنى قائم، معنى الاسم وإن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فيصح أنْ يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنَّه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ..."[٨].

---

(١) ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي ١١٢١/٣.

(٢) نسبه أبو حيان في الارتشاف إلى سيبويه والمازني وأبي علي الدينوري وإلى أبي علي الفارسي في أحد أقواله. وفي الكافي في الإفصاح، قال ابن أبي الربيع: "وفي لفظ سيبويه بعض ظهور يقتضي أنَّ موضعها نصب، وإن لم يكن واضحا". ينظر: الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع ١١٢٤/٣.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري ٣٣٤/١، والارتشاف لأبي حيان ٢٣١١/٥، والتصريح على التوضيح لخالد الأزهري ١٩٥/٢.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٧٤٥/٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧/٤.

(٦) ينظر: الارتشاف لأبي حيان ٢٣١١/٥، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٧٤٤/٣، وشرح الأشموني ٣٦٥/٢.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٠٥/١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٧٤٥/٣.

(٨) ينظر: شرح الرضي للكافية ٦/٤.

والشارح رحمه الله اختار القول بأنَّها في موضع رفع بالابتداء، موافقا بذلك لرأي ابن الحاجب، فبعد أنْ ذكر الآراء في المسألة نجده يقول: "والوجه الثاني أوجه؛ لأنَّه اسم جرد عن العوامل اللفظية، فوجب أنْ يحكم بالابتداء فيه، ويكون الفاعل سادا مسدَّ الخبر..."(١).

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٨٣٠.

## المسألة السابعة والثلاثون: الخلاف في إعمال المصدر المقترن بـ"أل".

### التقديم للمسألة:

المصدر المقدر بأن والفعل يعمل عمل فعله، وينقسم ثلاثة أقسام: مصدر مضاف، ومصدر منون، ومصدر معرَّف بـ"أل"، وستوضح هذه المسألة الخلاف في إعمال المصدر المقترن بـ"أل".

### عرض المسألة ومناقشتها:

لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه مضافا أو منونا أو مع أل، فلا خلاف في إعمال المصدر المضاف، وفي كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف(١)، أما المنون فقد أجازه البصريون ومنعه الكوفيون، فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مقدر، وأما المعرَّف بأل ففيه مذاهب:

● أَنهَّ يجوز إعماله كالمصدر المنون، فيرفع به الفاعل، وينصبُ المفعول فتقول: عَجِبْتُ مِن الضَّرْبِ زيدٌ عمرًا، ولا قُبح في ذلك، وهو مذهب سيبويه(٢)، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤)، واستدلوا بما ورد من السماع عن العرب، فمن ذلك قول الشاعر:

ضـــعـيـفُ الـنِّـكـايـةِ أَعْـدَاءَه  يخـالُ الـفِـرارَ يُـراخِـي الأَجَـلْ(٥)

وقول الآخر:

لـقـد عَـلِـمـتْ أُولَى المغـيرةِ أنَّـني  لحقتُ فلم أَنْكلْ عن الضربِ مِسْمَعَا(٦)

واعتُرِضَ بأنَّه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرَّف بـ"أل"، وحجتهم أن قالوا: إنَّ المصدر لا

---

(١) ينظر: شرح الأشموني ١٢١/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١٩٢/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٢٦/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣.

(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٢/١، والمقتصد ٥٦٣/١، وشرح ابن يعيش ٩٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣، وشرح الأشموني ١٢١/٢، وخزانة الأدب ١٢٧/٨.

(٦) بيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص٤٦٤، وفي الكتاب ١٩٢/١، ولمالك بن زغبة الباهلي في خزانة الأدب ١٢٨/٨، والمعجم المفصل ٥٠٨/١.

يعمل إلَّا بالحمل على الفعل، والفعل نكرة فلما عُرِّف زال شبهه بالفعل، فقدره بعضهم بمصدر ليس فيه ألف ولام كأنه قال في البيت الأول: ضعيف النكاية نكاية أعداءه[١]، وفي البيت الثاني قيل: أنَّ (مسمعا) منصوب بـ (كررت)، وحرف الجر محذوف[٢]، وأُجِيبَ: بأنَّ إضافته أو دخول الألف واللام عليه، وإن كانا مما يختصُّ بالأسماء، لا يُؤَثِّران في عمله عمل فعله، بل يبقى عمله كالمجرد منهما، فكما لا يُؤثر التنوين، وإن كان من خصائص الأسماء، كذلك لا تُؤثِّر الإضافة ولا الألف واللام[٣]، فالصواب أنه في الأبيات السابقة منصوب بالمصدر المذكور؛ لأن المصدر أقرب إليه، وهو متعد بنفسه، كما أنَّ حذف حرف الجر وإعمال الفعل اللازم قبله ضرورة وطريقه السماع فلا يُحمل عليه[٤].

فأكثر النحاة يرون أنَّ عمل المصدر المقترن بأل جائز، على قلته في الاستعمال، وممن ذهب إلى ذلك: أبو البقاء العكبري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن مالك[٧]، وابن الحاجب[٨]، والشاطبي[٩].

● وذهب الكوفيون والبغداديون[١٠]، وجماعة من البصريين كابن السراج[١١]، إلى أنَّه لا يجوز إعمال المصدر المعرّف بـ"أل"، وما ظهر بعده من معمول، فهو لفعل مقدر يُفسّره المصدر كما قالوا في المنون. ورُدَّ بأنَّه على ما فيه من التكلف مردود بإتيان النصب في مواضع لا يصلح فيها

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٨.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ١/٤٥١.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤/٢١٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٨.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٥٠.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٨.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦٦.

(٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٨٢٨.

(٩) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٤/٢١٩.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٥/٢٢٦١، وشرح التسهيل للمرادي ص٦٩٠، وشرح التصريح لخالد الأزهري ٢/٦٣.

(١١) ينظر: الأصول لابن السراج ١/١٣٧.

إتيان فعل[١]، كقول كثير[٢]:

تلومُ امرأً في عُنْفُوانِ شبابِهِ وللتَّرْكِ أشْيَاعَ الضَّلالة حِينُ[٣]

كما أنَّ ما ذهبوا إليه يخالفه السَّماع فقد سمع عن العرب إعمال المصدر المعرّف بـ"أل" كالأبيات التي ذكرها سيبويه.

- وذهب أبو علي الفارسي[٤]، وجماعة من البصريين[٥]إلى جواز إعماله على قُبْح.
- وذهب بعضهم إلى التفصيل بين أنْ يعاقب الضمير (أل)، فيجوز إعماله، نحو: إنَّكَ والضَّرْب خالدًا المسيء، أي وضربك، أو لا يعاقب فلا يجوز، نحو: عَجِبْتُ من الضَّرْبِ زيدٍ عمرًا، وهو مذهب ابن الطراوة[٦]، وأبي بكر بن طلحة[٧]، واختاره أبو حيان[٨].

والشارح رحمه الله يوافق ابن الحاجب في رأيه القائل بإعمال المصدر المعرف بأل، ولكن بقلة، يقول: "إعمال المصدر كونه محلى باللام قليل، وذلك لأن عمل المصدر بالمشابهة بالفعل.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/٣.

(٢) كُثير عزة: هو كُثيّر بن عبدالرحمن الخزاعي، وكنيته أبو صخر، ولد في آخر خلافة يزيد بن معاوية، شاعر فحل، عُرِف بعشقه عزة بنت جميل الغفارية، ينظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ٥٣٤/٢.

(٣) بيت من الطويل، لكثير عزة، في ديوانه ص١٧٣.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ص١٦٠، والمقتصد للجرجاني ٥٦٣/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦١/٥، وشرح التسهيل للمرادي ص٦٩٠.

(٦) ابن الطراوة: هو أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي، ولد بمالقة، أديب ونحوي أندلسي، وتلميذ الأعلم الشنتمري، له آراء نحوية تفرد بها، ومن مصنفاته: الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح، والمقدمات على كتاب سيبويه، والترشيح في النحو، توفي سنة ٥٢٨هـ، ينظر: بغية الوعاة ٦٠٢/١، وينظر رأيه في: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦١/٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢٢١/٤.

(٧) ينظر: رأيه في شرح التسهيل للمرادي ص٦٩٠، وشرح التصريح لخالد الأزهري ٦٣/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦١/٥.

## المسألة الثامنة والثلاثون: عمل اسم الفاعل المجرد من "أل"

### التقديم للمسألة:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم، وهو إما أن يكون مقترنا بـ"أل" أو لا يكون، فإن كان مقترنا بـ"أل" عَمِلَ عَمَلَ فعلهِ مطلقًا(١)، وإن كان مجردا من الألف واللام لم يعمل إلَّا بشروط، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اسم الفاعل المجرد من أل لا يعمل عمل فعله في نصب المفعول به إلَّا بشروط اختلف فيها النحاة:

● **أحدها:** أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال نحو: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، ومُكْرِمٌ خالدًا الساعةَ؛ لأنَّه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي، وأما إذا كان بمعنى الماضي فإنه لا يعمل؛ لأنه لم يشبه الفعل الذي هو بمعناه، وهذا الشرط هو قول جمهور البصريين(٢)، وخالفهم الكسائي(٣) فذهب إلى أنه يجوز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي وإن كان مجردا من الألف واللام(٤)؛ فقد جعل عمل اسم الفاعل بالمعنى لا بالشبه، واستدل على إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي بما حكاه عن العرب من قولهم: هذا مارٌ بزيدٍ أمسِ، وبقول الله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴿١٨﴾﴾(٥)، وردَّ المانعون: بأنَّ هذا كله لا حجة فيه؛ فقولهم: هذا مار بزيد أمس؛ فإنما عمل في المجرور والظرف، ولم يعمله في مفعول صريح، والمجرور والظرف يعمل فيهما روائح الأفعال بخلاف المفعول به. وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٩٥/٤، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٦٥/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي للسبتي ١٠٠١/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٧١/٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢٦٣/٤، وفي البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٩٩/٢ قال السبتي: "ولا أعلم في هذا خلافا بين البصريين والكوفيين إلا الكسائي".

(٣) الكسائي: هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز، نشأ بالكوفة وترأس مدرستها النحوية، كان أحد أئمة القراء السبعة، توفي ١٨٩هـ. ينظر: الفهرست ص٣٢، ونزهة الألباء ص٦٦، وبغية الوعاة ١٦٢/٢.

(٤) ينظر: المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٥١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٣.

(٥) سورة الكهف:١٨.

﴿بِٱلْوَصِيدِ﴾، فعلى حكاية الحال الماضية، ألا ترى أن الواو في: وكلبهم، واو الحال تقديره: وكلبهم يبسط(١).

● **الثاني**: أن يعتمد على كلام قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو استفهام أو نفي(٢)، فالاستفهام نحو: أضاربُ زيدٌ عمرًا، وما ضاربُ زيدٌ عمرًا، والمخبر عنه نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، والموصوف نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمرًا، وذو الحال نحو: جاءَ زيدٌ ضاربًا عمرًا، فإن كان غير معتمد لم يعمل، وحجتهم: أنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل، فلا يقوى قوته لأنَّ مراتب الفروع بعد مراتب الأصول، فلا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلَّا بعد أن يعتمد على شيء مما ذكر، فإذا اعتمد على شيء قبله قوي فيه جانب الفعلية(٣)، وهو مذهب سيبويه(٤) وجمهور البصريين(٥)، وخالف في هذا أبو الحسن الأخفش(٦)؛ فذهب إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، فيجيز: ضاربٌ زيدٌ عمرًا، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴿١٤﴾﴾(٧) في قراءة من رفع (دانيةٌ)(٨)، فجعل (دانية) مبتدأ، و(عليهم) متعلقا بها، و(ظلالها) فاعل وهو معمول لـ (دانية)، ورُدَّ: بأنَّه لا حجة له فيه؛ لاحتمال أن تكون (دانية) خبرًا مقدمًا، و(ظلالها) مبتدأ تقديره: ظِلالُها دانيةٌ عليهم(٩). وأما استدلاله بمجيئه في الشعر، فرُدَّ: بأنَّ الشعر ليس بدليل قوي؛ لأن الشاعر قد يُضْطَرَّ فيقول فيه ما لا يقوله في كلامه، فمن أعمله غير معتمد،

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٠/١، ٥٥١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦٩/٥، والكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي ٩٨٧/٣.

(٣) ينظر: المقتصد لعبد القاهر الجرجاني ٥٠٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١.

(٤) ينظر: الكتاب ١٧٢/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٦٦٩، وائتلاف النصرة للزبيدي ص٨٦.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٤٤٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن السبتي ٩٩٩/٢.

(٧) سورة الإنسان:١٤.

(٨) في البحر المحيط ٣٩٦/٨ قال: "وقرأ أبو حيوة (ودانية) بالرفع، واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل، من غير أن يعتمد، نحو قولك: قائم الزيدون"، كما ذكرت هذه القراءة بدون نسبة في الكشاف للزمخشري ١٩٧/٤، والقرطبي ١٣٧/١٩.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢٧٣٧/٦.

فقد أعمله بغير سماع، ولا قياس صحيح[١].

● **الثالث**: أَلَّا يُصَغَّر، فلا يجوز هذا ضُويربٌ زيدًا؛ لأن التصغير من خواص الأسماء، فلما دخله خاصة من خواص الأسماء بَعُدَ شبهه بالفعل، فضعف عن العمل، هذا مذهب البصريين والفراء[٢]، خلافا للكسائي وباقي الكوفيين[٣] فإنهم يجيزون إعماله مصغرا[٤]، وتابعهم أبو جعفر النحاس[٥]، واستدلوا بما حكي من قول العرب: أنا مُرْتَجِلٌ فسُوَيْئِرٌ فَرْسَخًا، ورُدَّ: بأنَّه شاذ، ولا حجة فيه؛ لأن الظرف والمجرورات يعمل فيها رائحة الفعل[٦]، وقال بعض المتأخرين: إذا كان الوصف لا يستعمل إلَّا مصغرًا ولم يُلفظ به مكبرًا جاز إعماله[٧] كما في قول الشاعر:

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِي الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ تَرَقْرَقُ فِي الأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا[٨]

في رواية من جَرَّ (كُمَيْتٍ)، حيث عمل قوله: "كميت" – وهو وصف لم يستعمل إلَّا مصغرا – في قوله: "عصيرها" فرفعه.

● **الرابع**: أَنْ لا يُوصفَ قبْل العمل، فلا يجوزُ: هذا ضاربٌ عاقِلٌ زيدًا؛ لأنَّ الوصف من خصائص الأسماء، فيزيل شبه الفعل معنى ولفظا[٩]، وهو مذهب البصريين والفراء[١٠]، وذهب

---

(١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي للسبتي ٩٩٩/٢، والكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع السبتي ٩٩٥/٣، والمقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٣٢/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦٧/٥، وهمع الهوامع للسيوطي ٥٤/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦٧/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١، وشرح الأشموني ١٣٤/٢.

(٤) قال ابن أبي الربيع السبتي في الكافي في الإفصاح ٩٨٨/٣: "ولا أعلم في هذين الشرطين خلافا"، فلا أعلم أحدا قال: إن اسم الفاعل يعمل مصغرا أو موصوفا، إلا ضعيفا".

(٥) هو: أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، نحوي مصري، رحل إلى بغداد، وأخذ عن الأخفش الأصغر، والمبرد، ونفطويه، والزجاج، صنف كتبا كثيرة منها: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والكافي في العربية. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٢٥٣، وبغية الوعاة ٣٦٢/١.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢٧٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣.

(٧) ينظر: شرح الأشموني ١٣٤/٢، ونُسب لابن عصفور في ارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥.

(٨) بيت من الطويل، نُسب لمضرس بن ربعي في الدرر ١٢٩/٢، وبلا نسبة في الهمع ٥٥/٣، وشرح الأشموني ١٣٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٦٨/٥.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح الأشموني ١٣٤/٢.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦٨/٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢٧١/٤، وشرح الأشموني ١٣٥/٢.

الكسائي وباقي الكوفيين[١] إلى جواز إعماله، وإن تأخَّرَ معْمولُهُ عن الوصف، فأجازوا أَنْ يقال: أنا زيدًا ضاربٌ أي ضارب، ورُدَّ قوله: بأنه لا حجة في ما حكاه؛ لأنه لم يقل: سمعته عن العرب، بل ذكره تمثيلًا، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه حُجَّةٌ؛ لأنه كان يحمل على أَنَّ "زيدًا" منصوبٌ بـ "ضارب" و" ضارب" خبر "أنا"، وأي ضارب خبر ثان، وهذا توجيه سهل موافق للأصول المجمع عليها فلا يعدل عنه[٢]، كما أنه لا حجة له أيضًا على إعمال الموصوف في قوله:

إِذَا فَـاقِـدٌ خَـطْبـاءُ فرْخَيْنِ رجَّعـتْ ذَكَرْتُ سُـلَيْمَى في الخَلِيطِ الـمُزايلِ[٣]

إذ يمكن تخريجه على جعل "فرخين" منصوبًا بـ "رجعت" على إسقاط حرف الجر، وأصله رجعت على فرخين، فحذف على وتعدى الفعل بنفسه فنصب، ويجوز نصب "فرخين" بـ "فقدت" مقدرا مدلولا عليه باسم الفاعل الموصوف؛ فإنَّ ما يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل[٤].

● **الخامس**: ألَّا يُجرى مُجرى الأسماء الجامدة، فإنه إذا أُجري مُجراها لم يعمل على حال، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ، كما تقول: هذا صاحبُ زيدٍ، أو: هذا أخو زيدٍ، ولم يرد الخلاف في هذا الشرط[٥].

وقد أيد الشارح رحمه الله رأي البصريين ووافقهم، فبعد أَنْ ذكر شرط الاعتماد قال: "... ثم ذلك خلافا للكوفيين والأخفش منا، فإنهم لم يشترطوا الاعتماد على الأشياء المذكورة في عمله، ومذهبهم مخالف للقياس والاستعمال"[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٢٦٨/٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٢٧٢٢/٦.

(٣) بيت من الطويل. نسب لبشر بن أبي خازم، وقيل ليس في ديوانه. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح الأشموني ١٣٥/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح الأشموني ١٣٥/٢.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٢٧١/٤، ٢٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٤١.

# المسألة التاسعة والثلاثون: الجزم بـ"كيف"

## التقديم للمسألة:

"كيف" من الأسماء المبنية، والدليل على اسميتها جواز الاكتفاء بها، مع صحة دخولها على الأفعال، وأكثر ما تكون استفهاما، وقد ترد شرطا في المعنى فحسب؛ فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى[١]، وقد اختلف في عملها الجزمَ، وهذا ما سيوضح خلال مناقشة المسالة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اتفق النحويون على أنَّ (كيف) تستعمل شرطا ويُجازى بها، ولكنهم اختلفوا في عملها الجزم، فجاءت آراؤهم كالتالي:

● ذهب جمهور البصريين[٢] وسيبويه[٣] إلى أنَّ (كيف) يُجازى بها معنًى لا عملًا؛ فلا يُجزم بها[٤]، فإذا تعلقت بجملتين لم تعمل شيئًا، بل يرتفع الفعلان، فتقول: كيف تكونُ أكونُ[٥]، وإنما امتنع البصريون من الجزاء بها لعدم السماع[٦]، كما احتجوا بأنَّها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأنَّ جوابها لا يكون إلَّا نكرة؛ لأنها سؤال عن الحال، وسائر أخواتها تارة تُجاب بالمعرفة، وتارة تُجاب بالنكرة، كما أنَّه لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في "مَنْ، وما، وأيّ، ومهما"[٧]، ولأنَّ الفعلين بعدها إنما يكونان متفقين نحو: كيف تصنع أصنع، ، ولا يكونان مختلفين، نحو: كيف تقوم أخرج، بخلاف أسماء الشرط[٨]، فلما قصرت في ذلك عن نظائرها، لم يجز قياسها عليها.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٠، ومغني اللبيب لابن هشام ١/٢٢٩.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري ص٥١١، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٥٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٦٠.

(٤) يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله: كَيْفَ تَصنعْ أصنعْ. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخْرَجُها على الجزاء؛ لأن معناها: على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ". ينظر: الكتاب ٣/٦٠.

(٥) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣/١٣٨.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٢/٦٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٦/١١٠.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص٥١٢.

(٨) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٣٨.

● وذهب الكوفيون[١] وقطرب من البصريين[٢] إلى المجازاة بـ (كيف) معنى وعملا، فأجازوا الجزم بها قياسا مطلقا[٣]. فجعلوها في الجزاء بها كـ "متى، وأين" وما أشبهها من كلمات المجازاة، فيجوز عندهم أن تقول: كيفما تَكُنْ أَكُنْ، وكَيْفَ تَفْعَلْ أَفْعَلْ، ومُعْتَمَدهُم القياس على ظروف الزمان والمكان لملاقاتها إيَّاها في المعنى[٤]، ولمشابهتها لكلمات المجازاة في الاستفهام؛ فمعنى (كيفما تَكُنْ أَكُنْ) في أي حالٍ تكُنْ أَكُنْ، كما أنَّ معنى (أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) في أيِّ مكانٍ تكنْ أكنْ، ومعنى (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) في أيِّ زمانٍ تَقُمْ أَقُمْ. وأُجِيب: بأنَّ هذا قياس يهدمه السماع، إذ لم تفعل العرب ذلك، ولم يوجد لها الجزم بكيف، وإن كان الجزم بها في المعنى صحيحا، إذ جائزٌ أن تقول: كيفَ تَصنعُ أَصْنعُ[٥]، وأنَّ معناها ليس كمعنى كلمات المجازاة؛ وذلك لأنَّه لا تتحقق المجازاة بها، ألا ترى أنَّك إذا قلت: كيف يكُنْ أكُنْ، فمعناها على أيِّ حالٍ يكون أكون عليه، وهذا يستحيل؛ لأن أحوال الشخص كثيرة، يتعذَّر أن يكون المجازى عليها كلها[٦].

● وذهب بعض النحويين إلى جواز المجازاة بـ (كيف) بشرط اقترانها بـ (ما)[٧]، نحو: كَيْفَما تكُنْ أكُنْ.

وقد اختار ابن حاجي عوض رحمه الله رأي البصريين في عدم الجزم بكيف، متابعا في ذلك رأي ابن الحاجب إذ نجده يقول في الشرح: "وأما الجزم مع (كيفما) ومع (إذا) فشاذ، أما شذوذه بـ (كيفما) فلأن القياس ألَّا يجازى بها؛ لأن قولك: كيف تكن أكن، يتضمن كذلك على أحوال

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥١١، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٦٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٨٦٨/٤، وقطرب: هو أبو علي محمد بن المستنير، أحد العلماء باللغة والنحو، أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة، وسمي قطربا؛ لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه، فيقول: إنما أنت قطرب ليل، من كتب المصنفة: كتاب معاني القرآن، وكتاب العلل في النحو، والمثلثات، توفي سنة ٢٠٦هـ. ينظر: الفهرست للنديم ص٥٨، ونزهة الألباء ص٨٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٤، وشرح الأشموني ٤٩٨/٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٠٨/٦.

(٥) ينظر: المقاصد الشافي للشاطبي ١٠٩/٦.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ص٥١٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٦/٢.

(٧) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢٣٠/١، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٣٩/٣، وشرح الأشموني ٤٩٨/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٥٣/٢.

المخاطب وصفاته، وهذا مما تعذر وقوعه منك، إذ يجوز أن يكون من صفاته ما ليس في وسعك، بخلاف (أين) و(أنى) فإن مقتضى قولك: أين تكن أكن، أن تكون لمخاطبك مساويا للمكان، وهو أمر ممكن..."[1].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠١٦.

# المسألة الموفيةُ أربعين: عامل الجزم في جواب الشرط

## التقديم للمسألة:

أدوات الشرط الجازمة لفعلين: هي كلمات وضعت لتدل على التعليق بين جملتين، والحكم بسببية أولاهما ومسبَّبية الثانية، وكلها تقتضي جملتين تسمى أولاهما شرطا والثانية جزاءً وجوابًا؛ ولطول ما تقتضيه هذه الأدوات اختير لها الجزم(١)، وقد اختلف النحاة في جازم جواب الشرط، ولهم في ذلك آراء مختلفة ستوضح خلال مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

يكاد يكون الاتفاق على أنَّ أدوات الشرط هي الجازمة لفعل الشرط(٢)، ولكنهم اختلفوا في الجازم لجواب الشرط، وجاءت آراؤهم كالتالي:

● ذهب جمهور البصريين(٣) إلى أنَّ الأداة هي الجازمة لجواب الشرط؛ فهي العاملة في الشرط والجواب جميعا(٤)؛ لأنَّه قد ثبت عملها في الشرط فكانت هي العاملة في الجزاء، ولاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة، فهي كظننت، وإنَّ واخواتهما، عملت في الجزأين لاقتضائها لهما(٥)، واعتُرِض هذا الرأي بأنَّ حرف الشرط حرف جزم، والجازم كالجار لا يعمل في شيئين دون إتباع(٦)، ولا يوجد عامل يعمل في معمولين عملا مُتَّفِقًا، وإنما يعمل عملا مختلفًا(٧)، وأُجيب بأنَّ الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما

---

(١) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٣٨.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٨٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٨٧٧/٤، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٥١/٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٨٧٧/٤، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢، وشرح التصريح لخالد الأزهري ٢٤٨/٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٢٨.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٨٩/١، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٥١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣.

(٥) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٣٨، وشرح الرضي للكافية ٩٨/٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢٤٨/٢.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٢٠/٦، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٥٢/٣.

بخلاف الجار، وبأنَّ تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظنَّ ومفاعيل أعلم[١].

اختار هذا الرأي عدد من النحاة منهم ابن يعيش[٢]، وأبو حيان الأندلسي[٣]، والشاطبي[٤]، وناظر الجيش[٥].

● وذهب الخليل وسيبويه[٦] والمبرد[٧] إلى أنَّ جواب الشرط جُزِمَ بالأداةِ وفعل الشرط معًا، كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر؛ فحرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلما اقتضياه معًا وجب أن يعملا فيه معًا[٨]، كما أنَّ الجزاء يفتقر إلى تقدمهما افتقارًا واحدًا، فليس نسبة العمل إلى أحدهما بأولى من نسبته إلى الآخر[٩]، وبأنَّ حرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين فتقوَّى بالفعل[١٠].

ورُدَّ بأنَّ الأصل في الفعل ألاّ يكون عاملا في الفعل، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل، وحرف الشرط له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير، لا تأثير له[١١]، وبأنَّ العامل المركب من شيئين، لا يجوز انفصال جزئيه، ولا حذف أحدهما، كإذما وحيثما، بخلاف أداة الشرط وفعله، فإنَّ انفصالهما جائز نحو: إنْ زيدًا تُكرمْ يكرمْك، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة

---

(١) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري ٢٤٨/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٨٧٧/٤.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١١٨/٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٤٣٥٧/٩.

(٦) ينظر: الكتاب ٦٢/٣. يقول سيبويه: "واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله. وزعم الخليل أنَّك إذا قلت: إنْ تأتني آتك، فآتك انجزمت بإنْ تأتني، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائتني آتك".

(٧) ينظر: شرح السيرافي ٨٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣.

(٨) ينظر: شرح السيرافي ٨٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٨٥، وشرح التصريح لخالد الأزهري ٢٤٨/٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣.

(١٠) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٥١/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٨/٥.

(١١) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣.

كقوله[١]:

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسَامُ

فلو كان العمل بهما معا، وجب لهما ما وجب لإذما وحيثما من عدم الإفراد والانفصال[٢]، وأُجيب عن ضعف الحرف عن عملين، بأنَّ ذلك يجوز إذا اقتضى شيئين كإنَّ وأخواتها[٣].

● وذهب الأخفش[٤] إلى أنَّ جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط وحده؛ لأنَّ فعل الشرط يقتضي الجواب، وهو أقرب إليه من الحرف، فكان عمله فيه أولى من الحرف[٥]، وبهذا الرأي أخذ ابن مالك في شرحه للتسهيل يقول: "وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط، تعين كونه مجزوما بفعله، لاقتضائه إياه، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام"[٦]، وقد نُسب أيضًا للأخفش القول بأنَّ الشرط والجواب تجازما[٧]، وردَّ بأنَّ هذا القول ضعيف لأنَّه يؤدي إلى إعمال الفعل في الفعل[٨]، وهو غير سائغ لأنَّ الفعل لا يقتضي الفعل، ولا عمل بدون اقتضاء العامل للمعمول، وهذا يمنع أن يعمل وحده أو مع غيره[٩].

● وذهب الكوفيون[١٠] إلى أنَّ جواب الشرط مجزوم على الجوار قياسًا على الجر بالجوار،

---

(١) بيت من الوافر، للأحوص في ديوانه ص١٨٤، من شواهد التسهيل لابن مالك ٨٠/٤، والمساعد لابن عقيل ١٥٢/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٩٨/٥.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٨٧٧/٤، والمساعد لابن عقيل ١٥٢/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٨/٥، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢، وشرح التصريح للأزهري ٢٤٨/٢.

(٥) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٣٩.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤.

(٧) ينظر: شرح التصريح للأزهري ٢٤٨/٢.

(٨) ينظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ص٤٨٦، وشرح الكافية للرضي ٩٨/٥.

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٥٢/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ١١٩/٦.

(١٠) ينظر: الإنصاف لأبي البركات الأنباري ص٤٨٣، واللباب لأبي البقاء العكبري ٥١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٤، والمساعد لا بن عقيل ١٥٣/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٨٧٧/٤، وشرح الأشموني ٥٠٠/٢.

فهو عندهم مجزوم على الجوار، كخفض (خرب) من قولهم: هذا جحرُ ضبٍ خربٍ[١]؛ فجواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حُمل عليه في الجزم، فكان مجزومًا على الجوار، والحملُ على الجوار كثير في كلامهم[٢]، كقول الشاعر[٣].

لَـعِـبَ الـرِّياحُ بهـا وغـيَّرَهَـا بعْدِي سَـوافي الـمُورِ والقَطْرِ[٤]

ورُدَّ هذا الرأي: بأنَّ الحمل على الجوار قليل، يُقتصر فيه على السَّماع، ولا يُقاس عليه لقلته[٥]، وبأنَّه قد يكون بين فعل الشرط والجواب معمولات فاصلة فلا تجاور[٦].

● وذهب المازني[٧] إلى أنَّ الشرط والجزاء مبنيان، وليسا مجزومين معربين؛ لأنهما لما وقعا بعد حرف الشرط، فقد وقعا موقعا لا يصلح فيه الأسماء، فبعدا من شبهها، فعادا إلى البناء الذي كان يجب للأفعال[٨].

وضُعِّف هذا القول عند البصريين وحكموا بفساده، وذلك لأنَّه لو رُدَّت الأفعال إلى أصلها بحلولها في غير محل الأسماء، لم يجز أن ينصب بلنْ وأنْ وسائر نواصب الأفعال؛ لأنهن صيغ لا تقع بعدهن الأسماء[٩]، وكذلك حروف الجزم، فكان ينبغي أن يكون بعدها مبنيا، فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنَّه معرب، وأنَّه منصوب بدخول النواصب، ومجزوم بدخول الجوازم، دَلَّ على فساد هذا القول[١٠].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/٤.

(٢) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٣٩.

(٣) هو: زهير بن أبي سلمى المزني، شاعر جاهلي حكيم، وأحد أصحاب المعلقات. نشأ في أسرة اشتهرت بالشعر، وهو والد كعبٍ، صاحب قصيدة البردة الشهيرة "بانت سعاد". توفي قبل البعثة بقليل. ينظر: الأعلام للزركلي ٥٢/٣.

(٤) بيت من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه ص٨٧، وخزانة الأدب ٤٤٣/٩.

(٥) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٣٩، وشرح الكافية للرضي ٩٨/٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٠/٤، وشرح التصريح لخالد الأزهري ٢٤٨/٢.

(٧) ينظر: شرح السيرافي ٨٩/١، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣، والمساعد لابن عقيل ١٥٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٩٩/٥، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٢٨.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣.

(٩) ينظر: شرح السيرافي ٨٩/١.

(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧٩/٣.

والشارح رحمه الله تعالى اختار في هذه المسألة رأي جمهور البصريين يقول: "... وهو في الأول بـ (إنْ) بالاتفاق، ووجوده في الثاني مختلف فيه أنَّه بأي شيء، هل هو بـ (إنْ) أو بالشرط أو بهما معا؟ والأصح أنَّه بـ (إنْ)[1]؛ لما مر".

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٢٠.

# المبحث الثاني: اختياراته في باب الأفعال

## المسألة الأولى: الخلاف في رافع المضارع

### التقديم للمسألة:

اتفق النحاة على أنَّ الفعل المضارع معرب[١] إن عري من نون توكيد مباشر، ومن نون جماعة الإناث، وأنَّ إعرابه رفع ونصب وجزم، كما اتفقوا على رفعه إذا تجرد من النواصب والجوازم، ولكنهم اختلفوا في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع، وهذا ما سيوضح من خلال مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اتفق النحاة على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرد من عامل الجزم والنصب كان مرفوعًا، ولكنهم اختلفوا في الرافع له على أقوال منها:

● فمذهب أهل البصرة[٢] وسيبويه[٣]: أنَّ الفعل المضارع ارتفع لوقوعه موقع الاسم، بدليل أنَّه إذا ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعًا، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم؛ لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها[٤]. تقول: يقوم زيد، ويقعد عمر، وبكر ينطلق، وبشرٌ يقول ذلك، فترفع في هذا كله لوقوع الفعل منه موقع المبتدأ أو الخبر المفرد. ولا يجوز الرفع في: أن يقوم زيد، ولم يقعد عمرو؛ لأن الفعل فيه لم يقع موقع الاسم[٥]. فوقوعه موقع الاسم عامل معنوي، وليس لفظيا، فأشبه الابتداء، فكما أنَّ الابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه[٦].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٣٤.

(٢) ينظر: المقتضب ٨٤/٤، وأسرار العربية ص٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٣٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٩/٣، ١٠.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٠/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥/٤.

(٦) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٨/٣.

وقد ذهب إلى هذا الرأي كثير من النحاة منهم: ابن السراج[١]، والزجاجي[٢]، والفارسي[٣]، وابن جني[٤]، والجرجاني[٥]، والعكبري[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن أبي الربيع السبتي[٩]، واعترض قول البصريين بأنَّه غير مطرد؛ لانتقاضه بنحو: هلا تفعل، وسوف تفعل؛ فإنَّ المضارع فيهما مرفوع وليس حالًّا محل الاسم؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس[١٠]، وأُجيب: بأن المراد بموقع الاسم، الموضع الذي هو للاسم بالجملة، وما بعد هذه الحروف هو للاسم، بدليل قولهم: لو ذاتُ سوار لطمتني، وهلا زيدٌ قام. فإذا وقع فيه المضارع استحق الرفع لوقوعه موقع الاسم[١١]. كما اعتُرِضَ بنحو: (كاد زيد يقوم) و(جعل زيد يخرج) وما جرى مجراهما، فإن الفعل بعدها يرتفع، وإن كانت الأسماء لا تحل محلها، ورُدَّ: بأنَّ أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم[١٢]، ومما يدل على أنه واقع موقع الاسم رجوعهم إليه في الضرورة كما في قوله[١٣]:

فـأُبْـتُ إلى فَهْمٍ ومـا كِـدتُ آيبًـا وكَمْ مثلُها فـارقتُها وهي تصـفِر[١٤]

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١٤٦/٢.

(٢) ينظر: الجمل في النحو ص٧.

(٣) ينظر: الإيضاح ص٨١.

(٤) ينظر: اللمع في العربية ص١٨٣.

(٥) ينظر: المقتصد ١٦٨/١.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢، ٢٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٧/٣.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٣٠/١.

(٩) ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٢٣٢/٢.

(١٠) ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢٢٩/٢.

(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦/٤، والكافي في الإفصاح لابن الربيع السبتي ٢٣١/٢.

(١٢) ينظر: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٤/٥.

(١٣) هو: ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهير، الفهمي، من مضر، شاعر عداء، من فتاك العرب في الجاهلية، سمي تأبط شرا؛ لأنه أخذ سيفا أو سكينا تحت إبطه وخرج فسئلت أمه عنه، فقالت: تأبط شرا وخرج. قتل في بلاد هذيل. ينظر: الأعلام ٩٧/٢.

(١٤) بيت من الطويل لتأبط شرا، في ديوانه ص٩١، والخزانة ٣٧٤/٨، من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٠/١، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٥.

فقال: وما كدت آيبًا، وما قال: وما كدت أؤوب.

● وذهب الفراء[١] وجمهور الكوفيين[٢] والأخفش[٣] إلى أنَّ رافع المضارع هو تجرده من النواصب والجوازم؛ لأن الرفع دائر مع التجرد من النواصب والجوازم وجودا وعدما[٤]، وقد اختار هذا الرأي من النحاة المتأخرين: ابن الحاجب[٥]، وابن مالك[٦]، وابن هشام الأنصاري[٧]، والأزهري[٨]، وعللوا ذلك بسلامته من النقض بخلاف قول البصريين الذي وردت عليه اعتراضات مثل أن يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم، كما في الصلة، نحو: الذي يضرب، وفي نحو: سيقوم وسوف يقوم، وفي خبر كاد نحو: كاد زيد يقوم[٩]، كما أنَّه أقرب على المتعلم[١٠]، واعتُرِض قول الفراء: بأن التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سببا لوجود غيره[١١]، كما أن ما قاله يقضي بأن أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم والأمر بعكسه[١٢]، وأجيب: بأن التجرد أمر وجودي، وهو كونه خاليا من ناصب وجازم، لا عدم الناصب والجازم.

● وذهب الكسائي إلى أن عامل الرفع فيه حروف المضارعة[١٣]؛ لأنه قبلها كان مبنيا وبها صار مرفوعًا[١٤]، فالرفع حدث مع حدوث هذه الحروف، فإحالته عليها أولى من إحالته على

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٥٣/١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦/٤.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢٢٩/٢.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٠٥/٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٦٦/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥/٤، ٦.

(٧) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ١٢٩/٤.

(٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٢٩/٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٤/٥.

(١٠) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٦٦/٣.

(١١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢٢٩/٢.

(١٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٨/٣.

(١٣) ينظر: أسرار العربية ص٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٨/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٥/٥، وشرح التصريح لخالد الأزهري ٢٢٩/٢.

(١٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٨/٣.

المعنوي الخفي[1]، واعتُرض قول الكسائي: بأنَّ حرف المضارعة صار من سِنْخ الكلمة، وبعض الكلمة لا يعمل فيها[2]، وبأنَّ عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دلَّ على أنَّ الزائد ليس هو العامل[3].

هذه أهم المذاهب التي ذكرت في الرافع للفعل المضارع، ونجد يعقوب بن حاجي عوض يتابع ابن الحاجب في اختياره لعامل التجرد عن الناصب والجازم، فبعد أن ذكر رأي البصريين وأجاب عن الاعتراضات الواردة على رأيهم قال: "... وكون هذه الإشكالات مجابة لا ينافي أولوية كلامه"[4].

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٥/٢٥.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٢/٢٦.

(٣) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٥٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٩٢.

## المسألة الثانية: ناصب المضارع بعد اللام

### التقديم للمسألة:

اللام التي ينصب المضارعُ بعدها، إما أنْ تكون للتعليل بمعنى "كي"، وتُسمَّى لام "كي"، وذلك نحو قولك: «أسلمتُ لأدخلَ الجنة».

وإما أنْ تكون هذه اللام لتوكيد النفي، وهذه تسمى لام الجحود، وهي الواقعة بين كون ماضٍ منفي أي: "ما كان" أو "لم يكن"، وللنحاة أقوال في ناصب المضارع بعدها، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في ناصب المضارع بعد لام التعليل ولام الجحود، فكانت أقوالهم كالآتي:

- ذهب سيبويه(١) وجمهور البصريين(٢) إلى أنَّ ناصب الفعل المضارع بعد اللام هو "أنْ" مقدرة بعدها.

واحتج البصريون لصحة مذهبهم بأنَّ اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أنْ تكون من عوامل الأفعال غالبًا، فوجب أنْ يكون ما بعدها منصوبًا بتقدير "أنْ"، إذ لا يكون حرف واحد خافضًا للاسم ناصبًا للفعل، فتُضمر "أنْ" ليصير الفعل معها في تقدير الاسم، فتدخل اللام عليه(٣)، وإنما وجب تقدير "أنْ" دون سائر أخواتها؛ لأنَّها أمكن في عمل النصب من غيرها، فهي الأصل في العمل، ولها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها، فيليها الماضي والمستقبل

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥-٦. قال: «هذا باب الحروف التي تُضمر فيها أنْ، وذلك اللام التي في قولك: جئتُكَ لِتَفعَلَ... فإنما انتصب هذا بأنْ، وأنْ ههنا مضمرة؛ ولو لم تُضمِرها لكان الكلام محالًا؛ لأنَّ اللام وحتَّى إنَّما يعملان في الأسماء فيجرَّان، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أضمرتَ أنْ حسُنَ الكلام، لأنَّ أنْ وتَفْعَل بمنزلة اسم واحد...».

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦١-٤٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٦/٣، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤، وائتلاف النصرة ص١٥١-١٥٣.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج ١٥٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٦/٣، وائتلاف النصرة ص١٥١.

بخلاف أخواتها فإنها لا يليها إلا المستقبل، فلما كان لها هذا التصرف، كان تقديرها أولى من غيرها[١].

و إلى هذا الرأي ذهب جماعة من النحاة منهم: المبرد[٢]، وابن جني[٣]، والأنباري[٤]، والعكبري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن مالك[٩]، والرضي[١٠]، والشاطبي[١١]، والأشموني[١٢]، والزبيدي[١٣].

- وذهب الكوفيون إلى أنَّ لام "كي" وكذلك لام الجحود هي الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير "أنْ" بعدها[١٤]، فهي بمنزلة "أنْ" وليست هي لام الخفض التي في الأسماء، ولكنها لام تفيد الشرط وتستعمل على معنى "كي"[١٥].

- واستدلوا على نصب لام "كي" بنفسها؛ بأنَّها قامت مقام "كي" واشتملت على معناها، فكما أنَّ "كي" تنصب بنفسها، كذلك ما قام مقامها[١٦].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٨/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٧/٢.

(٣) ينظر: اللمع ص١٩٠.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦١-٤٧٤.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨/٢-٣٩.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٦/٣.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٧٣/٣.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٠/٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤.

(١٠) ينظر: شرح الرضي ٦٤/٥.

(١١) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣٢/٦.

(١٢) ينظر: شرح الأشموني ٤٤٩/٢.

(١٣) ينظر: ائتلاف النصرة ص١٥١-١٥٣.

(١٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦١-٤٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥٦/٤-١٦٦٠، والمقاصد الشافية ٣٢/٦، وشرح التصريح ٢٣٥/٢، وائتلاف النصرة ص١٥١.

(١٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٦/٣.

(١٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٩/٢، وائتلاف النصرة ص١٥١.

وأجيب بأنَّا لا نُسلم أنَّ "كي" تنصب بنفسها على الإطلاق، وإنما تنصب تارة بتقدير "أنْ"؛ لأنها حرف جر، وتارة تنصب بنفسها، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل حملها عليها في الحالة التي تنصب فيها الفعل بتقدير "أنْ" أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها؛ لأنها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير "أنْ" حرف جر، كما أنّ اللام حرف جر، وفي الحالة التي تنصب الفعل حرف نصب، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب، فكما أنَّ "كي" في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير "أنْ"، فكذلك اللام ينبغي أن تنصبه بتقدير "أنْ"(١).

وقولهم: إنَّها تشتمل على معنى "كي" مردود عليه بأنها كما تشتمل على معنى"كي" إذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى "كي" إذا كانت جارة، فإنَّه لا فرق بين "كي" الناصبة و"كي" الجارة في المعنى، على أنّ كونها في معنى "كي" الناصبة لا يخرجها عن كونها حرف جر، فإنه قد يتفق الحرفان في المعنى وإن اختلفا في العمل(٢).

- كما احتجوا بأنْ قالوا: لو كانت اللام الداخلة على الفعل هي اللام الخافضة لجاز لك أنْ تقول: "أمرت بتكرمَ" على تقدير: "أمرت بأنْ تكرمَ"، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دلَّ على فساده، على أنَّا وإنْ سلمنا أنَّها من عوامل الأسماء إلا أنَّها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالتين، في الأمر والدعاء، نحو: «ليقمْ زيدٌ، وليغفرِ الله لعمْرو»، فكما جاز أنْ تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزمًا جاز أيضًا أنْ تعمل في بعض أحوالها فيه نصبًا(٣).

ورُدَّ قولهم هذا بأنَّ حروف الجر لا تتساوى؛ فإنَّ اللام لها مزية على غيرها؛ لأنها تدخل على المصادر التي هي من أغراض الفاعلين، وهي شاملة يجوز أنْ يُسأل بها عن كل فعل فيُقال: «لِمَ فعلتَ؟ » لأنَّ لكل فاعل غرضًا في فعله، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه، و"كي" و"حتى" في معناها، ألا ترى أنك تقول: «مدحت الأمير ليعطيني، وحتى يعطيني، وكي يعطيني»، فجاز أنْ

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٧/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦٢.

تقدر بعدها "أنْ"، وليست الباء كذلك؛ فلا يجوز أن تقدر(١).

كما رُدَّ قولهم: «إنا نسلم أنَّها من عوامل الأسماء إلا أنَّها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها، بدليل أنها تجزم الأفعال في قولهم: ليقمْ زيد» بأنّكم إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أنْ تكون من عوامل الأفعال؛ لأنَّ العامل إنما كان عاملًا لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل(٢).

ومن الكوفيين من قال: إنما نصبت الفعل؛ لأنَّها تفيد معنى الشرط فأشبهت "إنْ" المخففة الشرطية، إلا أنَّ "إنْ" لما كانت أم الجزاء أرادوا أنْ يفرقوا بينهما، فجزموا بـ "إنْ"، ونصبوا باللام، للفرق بينهما(٣).

واعتُرض بأنَّ كونها تفيد الشرط أمر غير مسلم به، وإنما المسلم به أنّها تفيد التعليل، ثم لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغي أنْ تُحمل عليها في الجزم؛ فيُجزم باللام، كما يُجزم بإنْ؛ لأجل المشابهة التي بينهما(٤).

- كما استدلوا بأنَّ لام الجحود تنصب بنفسها، بأنَّه لم يظهر قط بعدها "أنْ"، وبأنَّه قد سُمع تقديم معمولها عليها، كقول الشاعر:

لقد عَذَلَتْنِي أمُّ عمرٍو ولم أكُنْ مقَالتَها ما كنتُ حيًّا لأسمَعَا(٥)

كأنه قال: ولم أكن لأسمعَ مقالتها ما دمت حيًّا، فمقالتها معمول لأسمع، وقد تقدم على الكلام، فلو كان النصب بإضمار "أنْ" لم يجز التقديم(٦).

واعتُرض بأنَّه لا دليل في ذلك، لأنا نقول إنَّه منصوب بإضمار فعل، كأنَّه قال: ولم أكنْ

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٧/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦٥.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٦٤.

(٥) بيت من الطويل، لا يعرف قائله، وهو من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٨/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢، وائتلاف النصرة ص١٥٣.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤١/٢.

لأسمع مقالتها، ثم بيّن ما أضمر بقوله: "لأسمع"[١].

وأما قولهم: لو كانت ناصبة بإضمار "أنْ" لظهرت "أنْ"في بعض المواضع، فلا يلزم هذا؛ لأنَّ من المضمرات ما لا يظهر مثل الفعل المضمَر في باب الاشتغال، فلا حجة لهم في شيء من ذلك، وأيضًا فإنَّ لام الجحود جارة ولم يثبت لها النصب، فالأَوْلى أنْ تبقى على بابها[٢].

- وقال ثعلب[٣] قولًا خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنَّه قال في: «جئت لأكرمَك» إنَّ المستقبل منصوب باللام، وذلك لقيامها مقام "أنْ" فخالف أصحابه، لأنهم يقولون: إنَّ النصب بها بطريق الأصالة، ولم يوافق البصريين لأنَّه يقول: النصب بها لا بمضمَر بعدها[٤].
- وذهب ابن كيسان والسيرافي إلى أنَّ الناصب للمضارع بعد اللام يجوز أنْ يكون هو "أنْ" مضمَرة، ويجوز أنْ يكون هو "كي" مضمَرة[٥]، بدليل أنَّ كلًّا من "أنْ" و"كي" يظهر بعد اللام في بعض التراكيب كإظهار "أنْ" في قوله – تعالى-: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾[٦]، وكإظهار "كي" في قوله – تعالى-: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[٧].

وقد اختار الشارحُ – رحمه الله- مذهبَ البصريين بأنَّ الناصب للمضارع بعد اللام هو "أنْ" مُضمَرة، وليس اللام، لأنَّ اللام قد ثبت أنها حرف جر بالأصالة، وبقاؤها على أصلها أَوْلى[٨].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٢.

(٣) ثعلب هو: أبو العباس، أحمد بن يحيى، إمام الكوفيين في النحو واللغة، من مصنفاته: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، التصغير، الأمالي، الوقف والابتداء، مات سنة ٢٩١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٧/٣، ورصف المباني للمرادي ص١١٥.

(٥) ينظر: رصف المباني للمرادي ص١١٥، وشرح التصريح ٢٤٤/٢.

(٦) سورة الزمر:١٢.

(٧) سورة الحديد:٢٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٠٤.

## المسألة الثالثة: الخلاف في فعل الأمر بين البناء والإعراب

### التقديم للمسألة:

فعل الأمر بغير اللام: هو طلب الفعل من الفاعل المخاطب، وعلامته: أنْ يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر بصيغته، وقد اختلف النحاة هل هو معرب أو مبني؟ وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة:

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف أهل الكوفة والبصرة في الأمر بغير اللام، معرب أم مبني:

● فذهب الكوفيون والأخفش إلى أنَّه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة[١]، وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل قُمْ: لِتَقُمْ؛ فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة[٢]، وما حُذف للتخفيف، فهو في حكم الملفوظ به؛ فلذلك كان معربًا مجزومًا بذلك الحرف المقدر[٣]، واحتجوا لما ذهبوا إليه بأن قالوا:

– أنَّ الأصل في "قُمْ: لتقم، واذهب: لتذهب" إلَّا أنَّه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم؛ استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفا، وقد جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾[٤] في قراءة من قرأ بالتاء التي للخطاب[٥]، وجاء في الشعر:

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أَمرٍ تَبَالا[٦]

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤١٤، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ١٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٠/٢، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ٥٥/١، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٢٥.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٦٦/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٣.

(٤) سورة يونس:٥٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، والمحتسب ٣١٣/١.

(٦) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الكتاب لسيبويه ٨/٣، والمقتضب ١٣٠/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٠/٢، وأسرار العربية ص٢٢٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٣.

فالتقدير فيه: لتفد نفسك، فحذفت اللام، وبقي الفعل مجزوما بتلك اللام المقدرة.

ورُدَّ قولهم هذا: بأنَّ (قُم) و(اذهبْ) أصل بنفسه، وليس الأصل فيه ما ذكروه؛ لأنَّه لو كان كذلك للزِم منه حذف العامل وحرف المضارعة وتغيير الصيغة، وكلُّ ذلك مخالفٌ للأصل ولا سماع يدلُّ عليه(١)، وقولهم إنَّه مجزوم بلام محذوفة لا يُتصور؛ لأنَّ عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها وإعمالها، فالجار لا يضمر مع أنّه أقوى منه؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء(٢). ثم لو قُدِّر أنَّ الأصل ما ذكروا، إلَّا أنّه بهذا الحذف زال شبه الفعل بالاسم فعاد إلى البناء؛ فعلة الإعراب في الفعل المضارع هي وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة؛ ولهذا كان قوله تعال: "فبذلك فلتفرحوا" معربا(٣)، وكذلك كل ما استدلوا به مما جاء في الحديث، والشعر، وأما البيت الذي أنشدوه، وهو قوله:

محمـدُ تَفْـدِ نَفْسَـــكَ كُـلُّ نفسٍ ...

فقد أنكره أبو العباس المبرّد(٤)، وإذا سلمنا بصحته، فإنَّ قوله: "تفد نفسك" ليس مجزومًا بلام مقدرة، وليس الأصل فيه لتفد نفسك، وإنما الأصل: تفدى نفسَك، من غير تقدير لام، وهو خبر يُراد به الدعاء، كقولهم: غفر الله لك، ويرحمك الله، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر؛ اجتزاء بالكسرة عن الياء، وهو في كلامهم أكثر من أنْ يُحصى، ثم لو صح أنَّ التقدير فيه" لتفد" كما زعمتم، فنقول: إنما حذف اللام لضرورة الشعر، وما حُذِف للضرورة لا يجعل أصلا يُقاس عليه(٥).

– واستدل الكوفيون على أنَّه معرب بأنَّ البناء لزوم الآخر سكونا أو حركة، ولم يوجد الحذف من علامات البناء، ووجدناه من علامات الإعراب، نحو: ليغزُ، وهم يقولون: أُغزُ وارمِ، فدلَّ

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ١٩/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩١/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٢٥.

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد ١٣٠/٢، ١٣١.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٣١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٣.

على أنَّه معرب[1].

ورُدَّ بأنَّه لا حجة لهم في هذا؛ لأنَّ البناءَ يُذهبُ الحركةَ فيذهبُ الحرفُ القائمُ مقامَها، وحروف العلة قامت مقام الحركة لأنها تشبهها، فلما وُجِدت المشابهة بينهما، حُذِفت هذه الأحرف كما تُحذف الحركات للجزم[2].

- كما استدل الكوفيون بإجماع النحاة على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: "لا تَقُمْ، ولا تذْهبْ" فكذلك فعل الأمر، نحو: "قُمْ، واقعدْ"؛ لأنَّ النهي ضِدُّ الأمر، وهم يحملون الشيء على ضِدِّه، كما يحملونه على نظيره[3].

ورُدَّ قولهم هذا بأنَّ حمل فعل الأمر على فعل النهي في الإعراب قياس فاسد؛ لأنَّ فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب المشابهة بالاسم، فاستحقَّ الإعراب، فكان معربًا، وأما فعل الأمر، فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم، فيستحق أنْ لا يُعْرب، فكان باقيا على أصله في البناء[4].

وأيد ابن هشام الكوفيين في ما ذهبوا إليه، فقال: "وزعم الكوفيين وأبو الحسن أنَّ لام الطلب حُذِفتْ حذفًا مستمرا في نحو "قم" و" اقعد"، وأنَّ الأصل لتقُمْ ولتقعُدْ، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول..."[5]، وساق أدلته التي وافقت أدلة الكوفيين. وعلى النقيض من ابن هشام نجد جماعة من النحاة، عارضت قول الكوفيين، وردت أدلتهم، منهم:

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤٢٧، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٢٠/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤١٦، وأسرار العربية ص٢٢٨.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٢٥، وأسرار العربية ص٢٢٩.

(٥) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ٢٥٤/١.

المبرد[١]، والسيرافي[٢]، والزمخشري[٣]، والأنباري[٤]، والعكبري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن عصفور[٧]، وابن الحاجب[٨]، والنيلي[٩]، وأبو بكر الشرجي الزبيدي[١٠].

● وذهب البصريون إلى أنَّ فعل الأمر بغير اللام مبني على السكون[١١]، وأنَّه صيغة على حِدَتِها، وليست مختصرة من الفعل المضارع، ولكنها جارية عليه كأنها مختصرة منه[١٢]، وجعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون؛ لأنَّ قياسه أنْ يكون مجزوما باللام كأمر الغائب، لكن حُذفت اللام مع حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال، فزالت علة الإعراب، فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفا للوقف، كما كان في الأصل محذوفا للجزم[١٣]. واستدل البصريون لما ذهبوا إليه بأمور منها:

– أنَّ الأصل في الفعل البناء، والأصل في البناء أنْ يكون على السكون، وإنما أُعرب ما أُعرب من الأفعال لمشابهته الاسم، ولا مشابهة ما بين فعل الأمر والأسماء، فكان باقيا على أصله في البناء[١٤].

---

(١) ينظر: المقتضب ١٢٩/٢.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ٩٠/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٢٦٠/٣.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص٢٢٨.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٣.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩١/٢.

(٨) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٨/٢.

(٩) ينظر: الصفوة الصفية للنيلي ١٧٣/١.

(١٠) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي ص١٢٦.

(١١) ينظر: الكتاب لسيبويه ١٧/١، والمقتضب للمبرد ١٢٩/٢، وشرح السيرافي ٩٠/١، ١٥٦، والإيضاح لأبي علي الفارسي ص٢٤٠، واللمع لابن جني ص١٨٣، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤١٤، واللباب في علل البناء والإعراب ١٧/٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٢٦.

(١٢) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢٢٤/١.

(١٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٣، وشرح الرضي للكافية ١٣٦/٥.

(١٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٢١، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٧/٢.

– ومن أقوى ما يدل على أنَّه مبني أنَّ ما كان على وزن فَعَال من أسماء الأفعال، مبني؛ لقيامه مقام الأمر، فلو كان معربا، لم يبنَ ما قام مقامه[١]، فالمشبه كالمشبه به، فثبت أنَّه مبني.

وقد أيَّد رأي البصريين أغلب النحاة، منهم: المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، وأبو علي الفارسي[٤]، وابن جني[٥]، والأنباري[٦]، والعكبري[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن عصفور[٩]، وابن الحاجب[١٠]، والأزهري[١١].

واختار ابن حاجي عوض ما اختاره جمهور النحاة من أنَّ فعل الأمر المبني للفاعل المخاطب مبني، يقول: "وحكم آخره، أي آخر هذا النوع المعرف حكم المجزوم في أنْ يكون ساكنا في الصحيح، وفي أن يكون محذوف الآخر في المعتل، والمفهوم من قوله (حكم المجزوم) أنَّ الأمر المعرف ليس بمجزوم، إنما يستعمل في المعرب، وهذا مبني على المذهب الأصح، لفقدان ما يوجب الإعراب فيه..."[١٢].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٢١٢، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٧/٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٢٦.

(٢) ينظر: المقتضب ١٢٩/٢.

(٣) ينظر: الأصول ١٤٥/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي ص٢٤٠.

(٥) ينظر: الخصائص لابن جني ٨٥/٣.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٤١٤.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٧/٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٧/٣.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٠/٢.

(١٠) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٨٨٩/٣.

(١١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٥٥/١.

(١٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب ابن حاجي عوض، ص١٠٣١.

## المسألة الرابعة: الخلاف في إلغاء أفعال القلوب إذا تقدمت

### التقديم للمسألة:

أفعال القلوب: هي أفعال تدخل بعد استيفائها فاعلها على المبتدأ والخبر، فتنصبهما معًا، وسميت بأفعال القلوب لقيام معانيها بالقلب، ويختص المتصرف منها، وهو ما عدا: هبْ، وتعلَّم بالإلغاء، وهو إبطال العمل لفظا ومحلا لغير مانع(١)، وقد أجاز النحاة الإلغاء في حال توسطها وتأخرها، وأما إذا تقدمت فقد اختلفوا في ذلك، وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة ومناقشتها:

### عرض المسألة ومناقشتها:

أجاز النحويون إلغاء أفعال القلوب إذا توسطت أو تأخرت(٢)، أما إذا تقدمت، فلهم في ذلك قولان:

● ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز فيها إذا تقدمت إلَّا الإعمال(٣)، فالفعل إذا وقع في صدر الكلام كقولك: ظننتُ زيدًا قائمًا، فلا يجوز إلَّا الإعمال، وإذا تقدم الفعل ولم يبتدئ به، بل تقدم عليه شيء، نحو: متى ظننتَ زيدًا قائمًا، فالإعمال أيضًا أرجح، ولا يجوز إلغاء المتقدم، واحتجوا بأنْ قالوا:

– أنها إذا تقدَّمت، فقد وقعت في أعلى مراتبها؛ فوجب إعمالها، ولم يجز إلغاؤها.

– أنَّ تقدمها يدل على قوة العناية بها، وإلغائها يدل على اطِّراحِها، وقلة الاهتمام بها؛ فلذلك لم يجز إلغاؤها مع التقديم؛ لأنَّ الشيء لا يكون معنيّا به مُطَّرحًا(٤).

– وأنَّه يقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب؛ لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل النصب لفظي، فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي(٥).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٥٤/٦، وشرح الأشموني ٣١٥/١.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢٥١/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٦٨/٢.

(٣) ينظر: المقتصد للجرجاني ٤٩٦/١، التذييل والتكميل لأبي حيان ٥٧/٦، همع الهوامع للسيوطي ٤٩١/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٣٠، والمغني لابن فلاح ٣١٨/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي للكافية ١٦٦/٥.

● وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز الإلغاء إذا تقدمت[1]، والإعمال عندهم أحسن، واحتجوا بالسماع، كقول الشاعر:

كذاك أُدِّبْتُ حتَّى صـــار من خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مِلاكُ الشِّـــيمةِ الأَدَبُ[2]

وقول كعب بن زهير:

أَرْجُـو وآمُـلُ أَنْ تَـدْنُـو مَـوَدَّتُهـا وما إِخَـالُ لَـدَيْنَـا مِنْـكِ تَنْوِيـلُ[3]

وأُجيب عنهما، بأنَّ ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة، والأصل "لملاك، وللدنيا" ثم حذف اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه[4].

الثاني: أنْ يكون من الإعمال على أنَّ المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن، والتقدير: "رأيته، وإخاله"، والجملة في موضع نصب مفعول ثاني[5].

الثالث: أنْ يكون من الإلغاء؛ لأنَّ التوسط المُبيح للإلغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضًا للإلغاء، نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى من الإلغاء مع التقدم عليهما، والعامل هنا، وهو "رأيت" في البيت الأول، و"إخال" في البيت الثاني قد سبق بمتقدم عليه، أما "رأيت" فقد سبق "بأني"، وأما "إخال" فقد سبق "بما النافية"، فجاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا، ونظيره: "متى ظننت زيدا قائما"؛ فيجوز فيه الإلغاء لعدم تصدره، والإعمال لتقدمه على المعمولين[6].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢١٠٧/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٦٤/١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٧٦/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ٤٩١/١.

(٢) بيت من البسيط، منسوب لبعض بني فزارة في الخزانة ١٣٩/٩، وشرح التصريح للأزهري ٢٥٨/١، وبلا نسبة في: التذييل والتكميل ٥٨/٦، وشرح الرضي ١٦٦/٥، وشرح المرادي ص٣٨٢، وشرح الأشموني ٣١٧/١.

(٣) بيت من البسيط، لكعب بن زهير في: شرح ديوانه ص١٤، من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٢، وشرح الرضي ١٦٧/٥، وشرح الأشموني ٣١٧/١، وشرح التصريح للأزهري ٢٥٨/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي للكافية ١٦٧/٥، وشرح التصريح للأزهري ٢٥٨/١، وشرح الأشموني ٣١٨/١.

(٥) ينظر: الصفوة الصفية للنيلي ٤٢٦/١.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٣١٨/١، وشرح التصريح للأزهري ٢٥٨/١.

وقد ضعَّف ابن الحاجب ما ذهب إليه الكوفيون من إلغاء أفعال القلوب مع تقدمها[1]، وتابعه ابن حاجي عوض فأخذ بما ذهب إليه الجمهور، يقول: "وأما إذا تقدمت فالأكثرون على الإعمال البتة، قالوا: إنَّ التقديم من إعلام العناية، والإلغاء مشعر بالضعف فلا يجتمعان..."[2].

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٩٠١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٤٥.

## المسألة الخامسة: تقدم خبر "ما زال" وأخواتها

### التقديم للمسألة:

أجاز النحويون تقدم خبر كان وأخواتها عليها، واستثنوا من ذلك ما كان في أوله "ما" وهي مازال وأخواتها "ما برح، ما انفك، وما فتئ"؛ فقد اختلف النحاة في جواز تقدم الخبر عليهن، وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة ومناقشتها:

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في تقديم خبر "مازال وأخواتها" عليها، فكانت آراؤهم كالآتي:

- ذهب البصريون ووافقهم الفراء من الكوفيين(١) إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر "مازال" وأخواتها عليها إذا كان النفي بـ"ما"؛ فلا تقول: قائمًا مازال زيدٌ، ولا سائرًا ما زال بكرٌ، ولا مطلقًا ما ينفك أخوك، ولا ما أشبه ذلك، وكذلك إذا دخلت "ما" على سائر هذه الأفعال، الحكم فيها واحد، فلا يجوز أن تقول: قائمًا ما كان زيدٌ، ولا سائرًا ما أصبح عمرٌو، ولا عالمًا ما صار أخوك، ولا ما كان نحو ذلك(٢).

وحجتهم أنَّ "ما" أمُّ حروف النفي، وما في صلة النفي لا يتقدم عليه؛ لأنَّ النفي له صدر الكلام كالاستفهام(٣)، فكما أنَّ الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله؛ نحو: "أعمرًا ضربَ زيد" فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله.

وإن دخل غير "ما" من حروف النفي كـ "لا" أو "إن" أو "لم"، فمذهب الجمهور جواز تقديم الخبر عليها؛ لأنها فروع على "ما" إذ كانت ترد إليها، وتستعمل في مواضع لا يصح فيها "ما"، ولهذا عملت في الأفعال للزومها إياها؛ فمعمول فعلها يتقدم عليها كما يتقدم على نفس

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص١٣٤، واللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ١٦٧/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨٦/٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٢٢، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١١٧٠/٣.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٦٠/٢.

(٣) ينظر: المقتصد للجرجاني ٤٠٧/١، وأسرار العربية ص١١٧.

الفعل العاري عن حرف النفي بخلاف "ما"[(١)]، وذهب الفراء إلى المنع مطلقا بأيّ حرف كان النفي[(٢)].

وقد اختار مذهب البصريين القائل بمنع تقدم أخبار "ما زال" وأخواتها عليها جماعة من النحاة منهم: عبد القاهر الجرجاني[(٣)]، والأنباري[(٤)]، والعكبري[(٥)]، وابن عصفور[(٦)]، وابن مالك[(٧)]، وابن الحاجب[(٨)].

- وذهب الكوفيون[(٩)] وابن كيسان[(١٠)] إلى أنَّه يجوز تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليها، سواء كان النفي بـ"ما" أو بغيرها، فتقول: قائمًا مازال زيدٌ.

واحتجوا لما ذهبوا إليه بالسماع والقياس، فمن السماع قول الشاعر:

وَرَجِّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ[(١١)]

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨٦/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١١٧٠/٣، وشرح المرادي للتسهيل ص٢٩٨.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١٧٦/٤، وارتشاف الضرب ١١٧٠/٣، وشرح المرادي ص٢٩٨، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري ١٨٩/١.

(٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٤٠٧/١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص١٣٧.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٨/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٠٦.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٥/١.

(٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩١٦/٣.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص١٣٤، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٦٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨٦/٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٢٢، وشرح الرضي ٢١٣/٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١١٧٠/٣، وشرح المرادي ص٢٩٨.

(١٠) ورد نسبة هذا الرأي إليه فيما سبق من المصادر، وابن كيسان هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان أبو بكر بن مجاهد، يقول: إنه أنحى منهما، فقد جمع في آراءه بين المذهبين، ومن تصانيفه: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، اللامات، معاني القرآن، علل النحو، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، مات سنة ٢٩٩هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٨/١-١٩، وطبقات النحويين للأندلسي ص١٥٣.

(١١) بيت من الطويل، قاله ملعوط القريعي، وهو من شواهد: الكتاب ٢٢٢/٤، والخصائص ١١٠/١، وسر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، والجنى الداني ص٢١١.

فقدم معمول الخبر وهو "خيرا" على الخبر وهو "يزيد" مع النفي بـ "لا"، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا(١).

و اعتُرِض على هذا البيت: بأنَّ "خيرًا" منصوب بفعل محذوف لا بـ "يزيد" هذه، بل هذه مفسرة للناصب، كما أنَّ النفي بـ "لا"، و"لا" ليست أصلا في هذا الباب وكذلك "لم"، وقد جوزوا تقديم الخبر فيها بخلاف "ما"؛ فإنها الأصل في النفي، وهي أم بابه، فالنفي فيها آكد.

كما رُدَّ بأنّ ذلك من أحكام الشعر، لا أحكام الاختيار(٢).

وأما القياس: فحجتهم أنَّ "ما" والفعل صارا في معنى الإثبات، فهي وإنْ كانت منفية في اللفظ فإنها موجبة في المعنى؛ وذلك لأنَّ "ما" للنفي، و"زال" فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا، وإذا صار إيجابا صار قولك: "مازال زيدٌ قائمًا" بمنزلة: "كان زيدٌ قائمًا"، فكما أنّ الفعل إذا كان موجبا يتقدم معموله عليه فكذلك ها هنا؛ فيجوز أنْ تقول: "قائمًا ما زال زيد" كما تقول: "قائمًا كان زيد"(٣)، ويدل على مراعاة هذا المعنى لها كونُهم لم يُدخلوا "إلا" على خبرها كما لا تدخل على خبر "كان" الثبوتية(٤).

ورُدَّ بأنَّه لا حجة لهم في ذلك؛ لأنَّ العرب إنما تلحظ لفظ "ما" لا معناها في معنى التقديم، ألا ترى أنهم لا يُجيزون في "ما ضربتُ غيرَ زيدٍ" تقديم "غير"، وإن كان المعنى على الإيجاب، رعيًا للفظ "ما"، فكذلك هذا(٥).

و نُسِبَ القول بجواز تقديم أخبار "مازال" وأخواتها عليها إلى الكسائي، والأخفش، وقال به النحاس، واختاره ابن خروف(٦).

والشارح رحمه الله اختار مذهب البصريين في منع تقدم خبر "مازال" وأخواتها عليها، وحجته

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٠٣، وشرح الأشموني ٢٢٠/١.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٣٠٦،

(٣) ينظر: أسرار العربية ص١١٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١٦٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١٧٦/٤.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٦٨/١، وشرح الرضي ٢١٣/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١٧٦/٤، وشرح المرادي ص٢٩٨.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١١٧١/٣، والتذييل والتكميل ١٧٦/٤.

في ذاك حجة البصريين، مؤيدا لهم، ولاختيار ابن الحاجب؛ وذلك لقوة أدلتهم، وسلامة قولهم وأدلتهم من الاعتراضات الواردة على غيرهم، فنجده يقول: "... وهي أي: هذه الأفعال في تقديم أخبارها عليها منقسمة على ثلاثة أقسام، باعتبار الجواز والامتناع والاختلاف... وقسم لا يجوز فيه ذلك التقديم، وهو الذي حصل في أوله لفظ "ما"، وإنما لم يجز التقديم في هذا القسم لأنَّ "ما" في أوله لا يخلو من أن تكون نافية أو مصدرية، وأيا مّا كان يُمنع عن تقديم ما في حيز ما بعده عليها، أما إذا كانت نافية؛ فلئلا يلزم منه صدارة النفي، مع أنه لكونه جاريا مجرى الاستفهام يقتضيه..."(١).

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٦٥.

# المسألة السادسة: "ليس" بين الفعلية والحرفية

## التقديم للمسألة:

"ليس" معناها: النفي، وهي من أخوات كان، تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمًا لها، وتنصب الخبر ويسمى خبرًا، وتنفرد عن سائر أخواتها بأنها لا تتصرف، وهي ليست محضة في الحرفية، ولا محضة في الفعلية؛ ولذلك وقع الخلاف فيها بين النحاة، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في "ليس" أفعل هي أم حرف؟ وجاءت الآراء وفقَ التالي:

● ذهب سيبويه[١] والجمهور إلى أنها فعل غير متصرِّف[٢]، ووزنها فَعِل بكسر العين، فخُفِّفت، ولزم التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا يجوز أنْ يكون فَعَلَ بفتح العين؛ لصيرورته إلى لاسَ، ولا فَعُلَ بضم العين؛ لصيرورته باتصال ضمير المتكلم أو المخاطب إلى لُسْتُ بضم اللام، على أنَّه قد سُمع فيها لُسْتُ بضم اللام[٣]، فدل على أنها بنيت مرة على فَعِلَ ومرة على فَعُلَ[٤]. وقالوا: دليل فعليتها:

– اتصال ضمائر الرفع بها، نحو: ليسا أو ليسوا، ولو كانت حرفا لم يكن ذلك فيها؛ لأنَّ الحرف إنما يتصل به ضمير الخفض أو النصب، نحو: إنَّك، وإنَّه، وبِكَ، وبِهِ، فثبت أنها فعل.

– أنَّها تلحقها تاء التأنيث الساكنة على حد ما تلحق الفعل، فتثبت مع المؤنث، وتسقط مع المذكر، نحو: ليسَ زيدٌ قائمًا، وليست هندٌ قائمةً، كما تقول: قام زيدٌ وقامت هندٌ، وليس

---

(١) ينظر: الكتاب ١٤٧/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١١٤٦/٣، وشرح الكافية للرضي ٢١٢/٥، وشرح المرادي ص٢٨٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٦٢/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١١٧/٤، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٢٣/١، والجنى الداني للمرادي ص٤٩٣، وشرح التسهيل للمرادي ص٢٨٤.

لحاقُ علامة التأنيث الحرف كذلك، بل تلحق مع المذكر والمؤنث نحو: قام زيدٌ ثُمَّتَ عمروٌ ثُمَّتَ هندٌ(١).

– ويدل على أنَّها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع، وتقديمه عليها عند كثير من النحاة بخلاف (ما)(٢).

وقد اختار القول بفعليتها كثير من النحاة، منهم: ابن السرّاج(٣)، وابن عصفور(٤)، والرضي(٥)، والمرادي(٦).

● وذهب الفارسي(٧) ومن أخذ بمذهبه إلى أنها حرف(٨)، واستدلوا على ذلك: بأنَّها لا مصدر لها، ولا تتصرف، وأنَّها ليست على أوزان الأفعال، ورُدَّت حجتهم بأنَّه لا دليل لهم في ذلك فإنَّ كثيرا من الأفعال لا يتصرف، وقد وجد منها ما لا مصدر له كفعل التعجب(٩).

وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ، فالجواب عنه أنها مخففة من فَعِل، فتخفيف فَعِلَ إلى فَعْلَ قياس مطرد، نحو: عَلْمَ في عَلِمَ، والتُزِم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء، ولا يمكن أن تكون فَعَلَ في الأصل لأنَّ فَعَلَ لا يخفف، ولا فَعُلَ بضم العين؛ لأنَّ فَعُلَ لا يبنى مما عينه ياء(١٠).

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٩/١، وشرح الرضي ٢١٢/٥، وشرح المرادي ص٢٨٤.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٦٥/١.

(٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٨٢/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٢١٢/٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٢٨٤.

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات ص٢١١، وشرح الرضي ٢١٢/٥.

(٨) منهم: ابن شقير: أبو بكر، أحمد بن الحسن، بغدادي في طبقة ابن السراج، ألف مختصرا في النحو، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، توفي سنة ٣١٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٠٢/١، ورأيه في: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١١٤٦/٣، ومغني اللبيب لابن هشام ٣٢٣/١، والجنى الداني للمرادي ص٤٩٤.

(٩) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٠٧٨/٣.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٧٨/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١١٨/٤.

وقد وافق ابن حاجي عوض رأي الجمهور وذهب إلى الحكم بفعلية (ليس)، يقول: "... وكذلك الاختلاف في أنَّه فعل أم لا واقع، والحق أنَّه فعل غير متصرف..."[1].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٦٤.

## المسألة السابعة: الخلاف "ما" التعجبية من حيث التنكير والتعريف

### التقديم للمسألة:

أجمع النحاة على أنَّ (ما) التعجبية في "ما أفعل" اسم؛ لأنَّ في "أفعل" ضميرًا يعود عليها، والضمير لا يعود إلَّا على الأسماء، كما أجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة عن العوامل اللفظية للإسناد إليها، ثم اختلفوا في معناها، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

بعد اتفاق النحاة على أنَّ (ما) اسم مبتدأ، اختلفوا في حقيقتها ومعناها، فجاءت وفقَ التالي:

● ذهب الخليل وسيبويه[١] وجمهور البصريين إلى أنَّ (ما) نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة بمعنى شيء، وابتُدِئ بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها من الجملة الفعلية خبر فموضعه رفع[٢]، والتقدير: شيءٌ أحسنَ زيدًا، أي: جعله حسنا[٣]. وقالوا: إنما جاز الابتداء بهذه النكرة؛ لأنَّ الغرض منه التعجب لا الإخبار المحض، فالذي سوَّغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معنى التعجب، ولا يمتنع الابتداء بها وإن كانت نكرة غير مختصة كما لم يمتنع الابتداء بمن وما الشرطيتين والاستفهاميتين[٤].

ثم جعلت مكان "شيء": "ما"، فنطق بها، ولم ينطق بـ "شيء"، وكأنهم عدلوا عن "شيء" إلى "ما"؛ لأنَّ "ما" أشد إبهامًا، إذ كانت لا تثنى، ولا تجمع، ولا تقع للتحقير، ولأنها يؤكَّد بها إبهام "شيء" فيقال: ما أخذت منه شيئا ما[٥].

كما أن الذي حمل "ما" على أن تكون غير موصولة ولا موصوفة، أنَّ الصلة والصفة توضحان

---

(١) ينظر: الكتاب ٧٢/١. يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه، وذلك قولك: ما أحسنَ عبدالله. زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجب...".

(٢) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢٠٦٥/٤، وشرح الرضي ٢٤٩/٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤٣٦/٤، وشرح الأشموني ١٧٥/٢، وشرح التصريح للأزهري ٨٦/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٥/٣، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٢٧/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٩٧/١، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٧١٥/٣.

الاسم الذي تجيئان صلة له أو صفة وتبيناه، والتعجب باب إبهام وخفاء[1].

وضعَّف الرضي ما ذهب إليه سيبويه، فقال: "ومذهب سيبويه ضعيف من وجه، وهو أنَّ استعمال "ما" نكرة غير موصوفة نادر، نحو: (فنعما هي)، على قول، ولم تسمع مع ذلك مبتدأة"[2]، وقد أجاب ابن عصفور عن مثل هذا الاعتراض بقوله: "فإن قيل: فإنَّ "ما" لم تقع تامة من غير صلة ولا صفة إلَّا في الشرط والاستفهام، فالجواب: إنَّ ذلك قد جاء قليلا، حُكي من كلامهم: غسَلتُه غَسلا نعمّا، ولأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أَنفَهُ. ألا ترى أنَّ "ما" لا يخلو أن تكون زائدة أو غير زائدة. باطل أنْ تكون زائدة؛ لأنه يؤدي إلى إخلاء الفعل وهو "نعمَ" من فاعل ظاهر أو مضمر، فثبت أنَّها اسم وليس لها صلة"[3].

وقد اختار مذهب سيبويه وجمهور البصريين كثير من النحاة منهم: ابن جني[4]، والفارسي[5]، والمبرد[6]، وابن السراج[7]، وعبد القاهر الجرجاني[8]، والأنباري[9]، والعكبري[10]، وابن يعيش[11]، وابن الحاجب[12]، وابن عصفور[13]، وابن مالك[14]، والمرادي[15]، وأبو بكر الشرجي الزبيدي[16]، وخالد الأزهري[17].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٣٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي ٥/٢٥٠.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٣.

(٤) ينظر: اللمع ص١٩٧.

(٥) ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي ص١١٤.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/١٧٣.

(٧) ينظر: الأصول ١/٩٩.

(٨) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٣٧٣.

(٩) ينظر: أسرار العربية ص١٠١.

(١٠) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٩٦.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٢٩.

(١٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٩٢٨.

(١٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٣.

(١٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١.

(١٥) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٦٤١.

(١٦) ينظر: ائتلاف النصرة للزبيدي ص٧٣.

(١٧) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري ٢/٨٧.

● وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ "ما" معرفة ناقصة، أي موصولة بمعنى الذي، وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها[١]، فلا موضع له من الإعراب، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير: الذي أحسنَ زيدًا شيءٌ عظيم[٢].

أو أنها نكرة ناقصة، وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله الرفع، والخبر محذوف وجوبا تقديره: شيء أحسن زيدا شيءٌ عظيم[٣]. والتُزِم حذف الخبر كما حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا؛ لأنَّ "ما" لا تكون عنده اسما تاما إلَّا في الشرط والاستفهام، ولأنَّ النكرة المحضة لا يبتدأ بها غير معتمدة[٤].

ورُدَّ رأي الأخفش بأنَّه إذا جعلها موصولة كانت معرفة، فيناقض ذلك معنى التعجب؛ لأنَّ التعجب لا يكون إلَّا في خفيّ السبب، كما أنَّ حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده غير موجود في كلام العرب[٥].

وقد اعترض مذهب الأخفش جماعة من النحاة، منهم: المبرد[٦]، وابن السراج[٧]، والجرجاني[٨]، وابن الحاجب[٩]، وابن عصفور[١٠]، وابن مالك[١١]، والرضي[١٢]، وابن

---

(١) نسب أبو بكر الشرجي القول بذلك إلى الكوفيين، ينظر: ائتلاف النصرة ص٧٣، وكذلك المرادي، ينظر شرحه ص٦٤٢.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ١/١٠٠، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/١٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١، وشرح الرضي ٥/٢٤٩، وشرح التسهيل للمرادي ص٦٤٢، وشرح التصريح للأزهري ٢/٨٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٤/٢٠٦٥، وشرح الأشموني ٢/١٧٥، وشرح التصريح للأزهري ٢/٨٧.

(٤) ينظر: الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع السبتي ٣/٧١٧.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٢، وشرح الرضي ٥/٢٥٠.

(٦) ينظر: المقتضب ٤/١٧٧.

(٧) ينظر: الأصول في النحو ١/١٠٠.

(٨) ينظر: المقتصد للجرجاني ١/٣٧٥.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١١١.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٢.

(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣١.

(١٢) ينظر: شرح الرضي للكافية ٥/٢٤٩، ٢٥٠.

الخشاب[١]، وأبو بكر الشرجي الزبيدي[٢]، والأزهري[٣].

● وذهب الفراء[٤]، وابن درستويه[٥] إلى أنَّ (ما) في صيغة "ما أفعل" استفهامية[٦] دخلها معنى التعجب، فتكون مبتدأ، وما بعدها الخبر، كأنَّ أصله: أي شيء أحسن زيدا؟ [٧].

وقد قوّى الرضي ما ذهب إليه الفراء من حيث المعنى، فقال: "وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنه كأنَّه جهل سببه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ١٧﴾[٨]، و: أتدري من هو؟ و: لله درُّه أيَّ رجل كان؟ "[٩].

وردَّ ما ذهب إليه الفراء بأنَّه نقْل من معنى الاستفهام إلى معنى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت، بخلاف الخبر فإنَّ نقله إلى إنشاء سائغ معروف[١٠].

وأما كونها استفهامية فليس بصحيح؛ لأنَّ قائل ذلك إما أنْ يدعي تجردها للاستفهام، وإما أنْ يدعي كونها للاستفهام والتعجب معا، كما هي في قوله تعالى: ﴿فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ ٨﴾[١١] فالأول باطل بإجماع؛ لأنَّ اللفظ المجرد للاستفهام لا يتوجه ممن يعلم إلى من لا يعلم، وما أفعله صالح لذلك فلم يكن لمجرد الاستفهام، كما يبطل أيضًا أن تكون للاستفهام

---

(١) ينظر: المرتجل ص١٤٧.

(٢) ينظر: ائتلاف النصرة ص٧٣.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٨٧/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٠٣/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢٠٦٥/٤، وشرح الرضي ٢٥٠/٥، وشرح التصريح للأزهري ٨٧/٢.

(٥) ابن درستويه: أبو محمد، عبدالله بن جعفر بن درستويه ابن المرزبان، صحب المبرد، ولقى ابن قتيبة، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، من مصنفاته: الإرشاد في النحو، شرح الفصيح، الرد على المفضل في الرد على الخليل، غريب الحديث، المقصور والممدود، توفي سنة ٣٤٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٦/٢. ورأيه في: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢٠٦٥/٤، وشرح الرضي ٢٥٠/٥، وشرح المرادي ص٦٤٢، وشرح الأشموني ١٧٥/٢.

(٦) نسب ابن مالك هذا القول إلى الكوفيين، ينظر: شرح التسهيل ٣٢/٣.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٢٧/٣.

(٨) سورة الانفطار:١٧.

(٩) ينظر: شرح الرضي ٢٥٠/٥.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢/٣، وشرح الرضي ٢٥٠/٥.

(١١) سورة الواقعة:٨.

والتعجب؛ لأنَّ الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبا إلَّا الأسماء نحو: ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ٢٧﴾[1]، ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلشِّمَالِ ٤١﴾[2] و"ما" التي في صيغة "ما أفعل" مخصوصة بالأفعال، فعلم أنها غير المتضمنة استفهاما، وأيضًا لو كان فيها معنى الاستفهام لجاز أن تخلفها "أي"؛ لأنَّ استعمال "أي" في الاستفهام كثير[3].

كما رُدَّ أيضًا بأنَّ قصد التعجب بما أفعله مجمع عليه، وكونه مشوبا بالاستفهام أو ملموحًا فيه الاستفهام زيادة لا دليل عليها فلا يلتفت إليها[4].

وقد اختار يعقوب بن حاجي عوض مذهب سيبويه والجمهور؛ لأنَّ الكلام على قولهم مستقل بنفسه، لا يفتقر إلى تقدير شيء، ولأنَّ ما لا يحتاج إلى حذف وتقدير أولى مما يحتاج، فنجده يختار بعد عرضه الآراء والأقوال في هذه المسألة، فيقول: "ومذهب سيبويه عار عن ذلك فكان هو الوجه"[5].

---

(١) سورة الواقعة:٢٧.

(٢) سورة الواقعة:٤١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٢، ٣٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٣، وشرح المرادي ص٦٤٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٨٢.

## المسألة الثامنة: نعم وبئس بين الاسمية والفعلية

### التقديم للمسألة:

نعم وبئس يستعملان لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن أصل معاني الأفعال، من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبها الحرف لذلك[1]، وقد وقع الخلاف بين النحاة في حقيقتهما هل هما فعلان أم اسمان، وهذا ما سيوضح خلال مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في حقيقة نعم وبئس هل هما فعلان أم اسمان، فجاءت الآراء فيهما كالتالي:

● ذهب البصريون[2] والكسائي من الكوفيين[3] إلى أنَّ "نِعْم" و" بِئْس" فعلان ماضيان لا يتصرفان، وهما لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، والتزموا فيهما لفظ الماضي؛ لأنه أدل على هذا المعنى من المضارع؛ فالمضارع مشترك فيه الحال والاستقبال، وهما على شرف الزوال والانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت والاستمرار، بخلاف الماضي؛ فإنه ماضٍ أبدا[4]، وهو بمعنى الاستمرار أصلح، وعلى معنى الثبوت أدل.

واستدلوا على فعليتهما بأوجه:

**أحدها**: اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، كما تتصل بالأفعال، نحو: نعمت المرأة، وبئست الجارية.

**والثاني**: اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة حكاها الكسائي، أخواك نعما رجلين،

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٥٠٦/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٦/٢، والمقتضب للمبرد ١٣٩/٢، والأصول في النحو ١١١/١، والجمل للزجاجي ص١٠٨، واللمع لابن جني ص٢٠٠.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢٠٤١/٤، وشرح المرادي ص٦١٩، وشرح الأشموني ١٨٥/٢، وشرح التصريح للأزهري ٩٤/٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١١٦.

(٤) ينظر: وسائل الفئة في شرح العوامل المائة للعيني ص٣٤، تحقيق الدكتور محمود العامودي.

وإخوتك نعموا رجالا، كما قالوا: قاما، وقاموا[1].

**والثالث**: أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لكانا معربين، إذ لا موجب لبنائهما[2].

**والرابع**: أنهما يرفعان الفاعل، وليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل[3].

**والخامس**: دخول لام القسم عليهما[4]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾﴾[5].

**والسادس**: عطف "نعم" على الفعل الماضي في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ ﴿٧٥﴾﴾[6].

وممن قال بفعلية "نعم" و"بئس": المبرد[7]، وابن السراج[8]، والزجاجي[9]، وأبو علي الفارسي[10]، وابن جني[11]، والجرجاني[12]، وأبو البركات الأنباري[13]، وابن يعيش[14]، وابن

(١) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١، وشرح المرادي ص٦١٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥/٣.

(٥) سورة النحل:٣٠.

(٦) سورة الصافات:٧٥.

(٧) ينظر: المقتضب ١٣٩/٢.

(٨) ينظر: الأصول لابن السراج ١١١/١.

(٩) ينظر: الجمل للزجاجي ص١٠٨.

(١٠) ينظر: الإيضاح للفارسي ص١١٠.

(١١) ينظر: اللمع لابن جني ص٢٠٠.

(١٢) ينظر: المقتصد ٣٦٣/١.

(١٣) ينظر: أسرار العربية ص٩٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ص١٠٠.

(١٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٧/٣.

الحاجب[١]، وابن عصفور[٢]، وابن مالك[٣]، والرضي[٤]، والعيني[٥]، والأزهري[٦].

● وذهب الفراء[٧]، وأكثر الكوفيين[٨] إلى أنَّ "نِعْم" و"بِئْس" اسمان مبتدآن، وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف، كأنك إذا قلت: نِعْم الرجلُ زيد، فتقديره: الرجلٌ نِعْمَ الرجلُ، ولما حذفت الموصوف وهو اسم، فكما كان الرجل اسما، فكذلك ما قام مقامه، والرجلُ مرفوع بـ "نعم" كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل[٩].

واحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بخمسة أوجه:

**أحدها**: دخول حرف الجر عليهما، كقولهم: "نِعْمَ السيُر على بئس العير"، وقيل لأعرابي وقد ولدت له ابنة: "نِعْم المولودةُ ابنتك، قال: والله ما هي بنعم المولودة، نصرُها بكاءٌ، وبِرُّها سرقة"[١٠].

وأنشدوا في دخول حرف الجر على نِعْم قول حسان بن ثابت:

ألستُ بنِعْمَ الجارُ يُؤلفُ بيتَهُ أخا قِلّةٍ أو مُعْدمَ المالِ مُصْرِما[١١]

فأدخلوا عليهما حرف الجر، وهو من خواص الأسماء، فدل على اسميتهما.

وردَّ البصريون بأنَّ دخول الجر عليهما ليس بحجة يستند إليها، ولا يعتمد عليها؛ لأنَّ حرف

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٠٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥/٣.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٢٥٦/٥.

(٥) ينظر: وسائل الفئة في العوامل المائة ص٣٤.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح للأزهري ٩٤/٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٨٦، وأسرار العربية ص٩٠، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٨٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٢٠٤١/٤، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١١٥، وشرح الأشموني ١٨٥/٢.

(٩) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٧٤.

(١٠) حكاها أبو بكر بن الأنباري عن ثعلب عن الفراء. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٨٧.

(١١) بيت من الطويل، لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٢٨، ينظر: الخزانة ١٠٦/٤، وهو من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٨٦، وأسرار العربية ص٩٠، وشرح ابن يعيش ٤٠٨/٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١١٥.

الجر إنما دخل عليهما على تقدير الحكاية، فلا يدل على أنهما اسمان؛ لأنَّ حروف الجر قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة، كقول الراجز:

واللهِ ما ليْلِي بنامَ صاحِبُهْ ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانِبُهْ[1]

فإذا ورد دخول حرف الجر على "نام" وهو فعل بالإجماع، ولم يجز أنْ يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فيه، فكذلك ها هنا لا يجوز أنْ يحكم لـ "نعم" و" بئس" بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما؛ وذلك لتقدير الحكاية فيهما، فالتقدير في ذلك كله: بمقول فيه، فيكون في قولهم: "والله ما هي بنعم الولد" والله ما هي ولد مقول فيه: نعم الولد. وفي قولهم: "نعم السير على بئس العير" نعم السير على عير مقول فيه: بئس العير، وفي قول حسان: "ألست بنعم الجار... "، ألست بجار مقول فيه: نعم الجار، وهو كذلك في قول الراجز: والله ما ليلي بنام صاحبه.... والله ما ليلي بليل مقول فيه: نام صاحبه.

فحذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه، ثم حذفوا الصفة التي هي: مقول فيه، وأقاموا المحكي بها مقامها، وحذف القول في كتاب الله تعالى، وكلام العرب أكثر من أن يحصى[2].

**والوجه الثاني**: دخول حرف النداء عليهما، كقولك: يا نعم المولى ويا نعم النصير، وحرف النداء مختص بالأسماء[3].

وردَّه البصريون بأنَّه لا حجة لهم فيه؛ لأنَّ المنادى محذوف، وتقديره: يا الله نعم المولى أنت[4]، واعترض الكوفيون على رد البصريين بأنَّه لا يقال هنا إنَّ المنادى محذوف؛ لأنَّ المنادى إنما يقع محذوفا إذا ولي حرف النداء فعل أمر أو شبهه، كما في قراءة من قرأ: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[5].

---

(١) بيتان من الرجز، لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢، وبلا نسبة في: أمالي الشجري ١٤٨/٢، وأسرار العربية ص٩٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص٩٢، ٩٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨١/١، وشرح ابن يعيش ٤٠٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٩/١.

(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٧٦، ائتلاف النصرة للزبيدي ص١١٧.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص٩٣، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٨٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٠٨/٣.

(٥) سورة النمل:٢٥.

وأجاب البصريون عن ذلك بأنَّه ليس بصحيح؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمري والفعل والخبري، وأيضًا فإنها تدخل على الجمل الاسمية كثيرا، على أنَّه قد قيل: إنَّ حرف النداء هنا لمجرد التنبيه فقط، كدخوله على (ليت) في قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾[1] وقول الشاعر:

ألا يا اســـلمي يا دارَ ميَّ على البِلى ولا زالَ مُنهلا بجَرْعـــائـــكِ القَطْرُ[2]

فلا يقدر في هذا البيت أنَّ المنادى محذوف[3].

ويدل على فساد ما ذهبوا إليه أنَّا أجمعنا على أنَّ الجمل لا تنادى، وأجمعنا على أنَّ "نِعْم الرجلُ" جملة، وإنْ وقع الخلاف في "نعم" هل هي اسم أو فعل، وإذا امتنع بالإجماع قولنا: "يا زيد منطلق"، فكذلك يجب أنْ يمتنع "يا نِعْم الرجلُ"، إلَّا على تقدير حذف المنادى[4].

**والوجه الثالث**: ومما يستدل به على أنَّ "نعم" و"بئس" اسمان، أنَّه لا يحسن اقتران الزمان بهما، فلا يقال: نعم الرجل غدا ولا أمس، ولا بئس الرجل غدا ولا أمس، فلما لم يحسن اقتران الزمن بهما دل على أنهما ليسا بفعلين.

كما أنهما لا يتصرفان، ولو كانا فعلين؛ لكانا يتصرفان تصرف الأفعال، فكان منه مستقبل وأمر ومصدر واسم فاعل؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرفا؛ دلَّ على أنهما ليس بفعلين[5].

وأجاب البصريون بأنَّه لا حجة لهم بما استدلوا به؛ لأنَّه قد وُجِد من الأفعال ما لا يتصرف ولا مصدر له كعسى[6].

وإنما لم يقترنا بزمان، ولم يتصرفا؛ لأنهما موضوعان لغاية المدح والذم؛ لأنهما قد أُزيلا عن

---

(١) سورة الأنعام:٢٧.

(٢) بيت من الطويل لذي الرمة غيلان بن عقبة، ينظر: ديوانه ٥٥٩/١، وائتلاف النصرة ص١١٨.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٩٩، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١١٨.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص١٠٠.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص٩١، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٧٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١، وائتلاف النصرة ص١١٦.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٨/١.

موضعهما؛ لأنَّ (نِعْمَ) من (نَعِمَ) و(بِئْسَ) من (بَئِسَ)، فجعلت دلالتاهما مقصورة على الحال، إذ لا يُمدح ويُذم إلَّا بما هو موجود في الممدوح والمذموم حالة المدح والذم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون(١).

**والوجه الرابع**: أنَّ اللام تدخل عليهما إذا وقعا خبرا لإنَّ، كقولك: إنَّ زيدًا لنِعْمَ الرجل، ومعلوم أنَّ هذه اللام لا تدخل إلَّا على الاسم أو على الفعل المضارع، و"نِعْمَ" ليست فعلًا مضارعا، والماضي لا تدخل عليه فثبت أنها اسم(٢).

وردّه البصريون بأنَّ دخول اللام عليهما لا يدل على اسميتهما؛ ذلك أنَّ اللام قد دخلت على الحرف في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾(٣)، وإنما حسن ذلك؛ لأنها لما جمدت أشبهت الأسماء، فدخل عليها ما يدخل على الأسماء من حروف التوكيد(٤).

وقد أدخلوا اللام على الفعل الماضي المحض، كقول امرئ القيس:

..... لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صـال(٥)

**والوجه الخامس**: ومما استدل به الكوفيون اسمية "نِعْمَ" و"بِئْسَ" قولهم: نَعِيم الرجل، وهذا البناء ليس من أبنية الفعل، فثبت أنهما اسمان(٦).

ورُدَّ قولهم بأنَّ هذه رواية شاذة تفرَّد بها قطرب، وإنْ صحَّت فليس فيها حُجَّة؛ لأن (نِعْمَ) أصله (نَعِمَ)، فأشبعت الكسرة، فصارت ياء(٧).

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص١٠١، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١١٨.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٧٦.

(٣) سورة الضحى:٥.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص٢٨٠، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١١٨.

(٥) عجز بيت من الطويل لامرئ القيس، في ديوانه ص٣٢، وفي خزانة الأدب ٢٢١/٤، وفي اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٢/١.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص٩١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٢٧٦.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص١٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٨١/١، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١١٨.

هذه آراء الفريقين وأدلتهم في ما ذهبوا إليه، ونجد أغلب النحاة يرون أنَّ "نِعْم" و" بِئْس" فعلان، وقد اختار يعقوب بن حاجي رأي البصريين وهو القول بفعلية "نِعْم" و" بِئْس"، فيقول: "... لما كانت أفعالا على المذهب الأصح، كان لا بد لها من فاعل..."(١).

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٨٥.

## المسألة التاسعة: "حبذا" بين الاسمية والفعلية

### التقديم للمسألة:

كلمة (حبذا) مركبة من الفعل وهو (حبَّ)، ومن اسم الإشارة وهو (ذا) وجريا بعد التركيب مجرى (نِعْمَ) في إفادته إنشاء المدح، وتزيد عليها بأنها تُشعر بأنَّ الممدوح محبوب وقريب من النفس، وقد اختلف النحاة فيها أهي اسم أم فعل؟ وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة ومناقشتها.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في (حبذا) أهي اسم أم فعل، ولهم في ذلك أقوال أربعة:

● **أحدها**: أنها غير مركبة، وهي باقية على أصلها الذي يتكون من (حبَّ) فعل ماض، و(ذا) فاعل[(١)]، وهما لم يتغيرا بعد التركيب معنى ولا لفظا، فوجب ألا يتغيرا حكمًا. وإليه ذهب جماعة من النحاة منهم: ابن درستويه[(٢)]، وابن كيسان[(٣)]، والفارسي[(٤)]، وابن برهان[(٥)]، وابن خروف[(٦)]، ووافقهم ابن مالك، ونسبه لظاهر كلام سيبويه[(٧)].

واستدل هؤلاء لما ذهبوا إليه بالآتي:

١- أنهما باقيان على الأصل من كونهما جملة فعلية، وأنهما بعد التركيب لم يتغيرا معنًى ولا لفظًا، فوجب بقاؤهما على ما كانا عليه؛ لأن الأصل عدم التغيير[(٨)].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١/١٨٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٤/٢٠٥٩، وشرح التصريح للأزهري ٢/٩٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٥٩، وشرح التصريح ٢/٩٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/٥٥٢.

(٤) ينظر: البغداديات ص٢٠١.

(٥) ينظر: شرح اللمع لابن برهان العكبري ص٤٢٠.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٤/٢٠٥٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/٥٥٢، وشرح المرادي ص٦٣٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٣.

(٨) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٦٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤، وشرح التصريح للأزهري ٢/٩٩.

٢- ولاقتصارهم على حبَّ إذا عُطِف على حبَّذا كقول بعض الأنصار رضي الله عنهم:

فـــحـــبَّـــذا ربًّا وحَـــبَّ دِيـــنـــا[١]

أي وحبَّذا دينا، فحذف (ذا) ولم يتغير المعنى، ولا يفعل ذلك بإذما وغيرها من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب[٢].

● **والقول الثاني**: أنَّ (حَبَّذا) أصلها الفعل والفاعل، لكن صُيِّرا بالتركيب اسما واحدا، فهما بمنزلة كلمة واحدة، وغُلّبت الاسمية لشرف الاسم، ولأنَّ الاسم أقوى من الفعل[٣]، فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده من المخصوص خبره[٤]. ونُسب هذا إلى الخليل وسيبويه[٥]، وهو رأي المبرد[٦]، وابن السراج[٧]، والسيرافي، والزجاجي[٨]، وابن جني[٩]، ووافقهم ابن عصفور[١٠].

واستدلوا على تركيبها بأنَّ اسم الإشارة لا يتصرف بحسب المشار إليه، ولو كان باقيا على بابه لتصرَّف كتصرفه في غير هذا الموضع، وبكون العرب لا تفصل بين حبَّ و(ذا) بشيء فلا تقول: حبَّ في دارِ ذا زيدٍ، واستدلوا على اسمية حبذا:

١- بأنَّ العرب قد أكثرت من دخول حرف النداء على حبَّذا، كقولهم:

يا حبَّـذا جبـلُ الرَّيانِ مِنْ جبـلٍ وحَبَّذا ســـاكنُ الرَّيان مّنْ كـانا[١١]

---

(١) شطر من رجز، لعبدالله بن رواحه الأنصاري، وهو في شرح التصريح ٩٩/٢، وهمع الهوامع ٣٠/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٣، وشرح التصريح ٩٩/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٦/٣.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٨/١، والمقاصد الشافية ٥٥٢/٤، وشرح التصريح للأزهري ٩٩/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١٨٠/٢. قال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنَّ حبَّذا بمنزلة حبَّ الشيءُ، ولكنَّ ذا وحبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لَوْلا، وهو اســـم مرفوع كما تقول: يا ابنَ عَمَّ، فالعمُّ مجرورٌ، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبَّذا ولا تقول حبَّذِهِ؛ لأنه صار مع حَبَّ على ما ذكرتُ لك، وصار المذكر هو اللازم؛ لأنه كالمثل".

(٦) ينظر: المقتضب ١٤٣/٢.

(٧) ينظر: الأصول لابن السراج ١٥٥/١.

(٨) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي ص١١٠.

(٩) ينظر: اللمع في العربية لابن جني ص٢٠٢.

(١٠) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١.

(١١) بيت من البســيط لجرير في ديوانه ٤٩٣، وهو في: اللباب في علل البناء والإعراب ١٨٨/١، وشــرح المفصــل لابن يعيش ٤٢٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١١/١.

والنداء من خواص الأسماء.

ورُدَّ هذا بأنَّ المنادى محذوف تقديره: يا قوم؛ فإنَّ حذف المنادى وإبقاء حرف النداء يجوز بإجماع، وبأنَّ دخول (يا) على فعل الأمر أكثر من دخولها على حبَّذا[1]، وبأنه قد جعل بعض العلماء (يا) في مثل هذا لمجرد التنبيه دون قصد نداء، مثل (ها) ومثل (ألا) الاستفتاحية، ويؤيد هذا كثرة دخولها على ليت في كلام من لا يحضره منادى، ولا يقصد نداء، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[2].

٢- واستدلوا بالتصغير في قولهم: ما أُحيبذه، فصغروه تصغير المفرد. وبأنَّه لم يُثنَّ، ولم يجمع، ولم يؤنث. وبأنَّه لا يحذف، ويضمر في الفعل، كما في (نِعْم)[3].

ورُدَّ بأنَّ التصغير في "ما أحيبذه"، من الشذوذ الذي لا يستدل به على أصل.

كما اعترض على القول باسمية حبذا: بأنَّه لو كان حبَّذا مبتدأ، لدخلت عليه نواسخ الابتداء، كما تدخل على غيره من المبتدآت، فكان يقال: إنَّ حبَّذا زيدٌ، وكان حبَّذا زيدًا. وفي منع ذلك دلالة على أنَّ حبَّذا ليس مبتدأ. وأيضًا لو كان كذلك لم يجز أن تدخل (لا) على حبَّذا إلَّا مع التكرار، فلم يكن ليقال: لا حبَّذا زيدٌ حتى تقول: ولا المرضيُّ ونحو ذلك[4]، ولكن ذلك غير لازم اتفاقا، فليس حبَّذا اسما أصلا.

● **والثالث**: أنَّ (حبَّذا) بجملتها فعل، والمخصوص هو الفاعل، وغُلِّب الفعل لأنَّه هو الأسبق والأكثر حروفًا[5]، وهو مذهب الأخفش[6]، وخطاب الماردي[7].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤.

(٢) سورة النساء:٧٣.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٨٩، وشرح المرادي ص٦٣٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/٥٥٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٠، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/٥٥٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٥٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٤/٥٥٢، وشرح المرادي ص٦٣٧.

(٧) خطاب الماردي: أبو بكر خطاب بن يوسف الماردي، لقب بالماردي نسبة إلى ماردة أحد نواحي الأندلس، عاش في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، ومن مصنفاته: الترشيح في النحو، والدلائل في النحو، والفصول في النحو، توفي سنة ٤٥٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٥٥٣. وينظر رأيه في: ارتشاف الضرب ٤/٢٠٥٩، وشرح المرادي ص٦٣٧.

واستدلوا له بأوجه:

١- يُغلَّب الجزء الأول؛ لأنَّ الفعل هو المبدوء به، وهو الأكثر حروفا.

٢- وبقولهم: لا تحبذه، فجاءوا لها بمضارع.

٣- أنَّه لا يبقى معه شذوذ من إفراد (ذا) في نحو: حبَّذا الزيدان[١].

ورُدَّ قولهم بأنَّه في غاية الضعف؛ لأنَّه مؤسس على دعوى مجردة عن الدليل، وأيضًا فيه تغليب أضعف الجزأين وهو الفعل، على أقواهما وهو الاسم، وذلك خلاف القياس.

وأيضًا ففيه عدم النظير، وهو تركيب فعل واسم، إذ لا يوجد في كلام العرب مثله[٢]، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب، بل المعروف تركيب اسم من فعل واسم كبرق نحره، وتأبط شرا[٣].

وأما قولهم لا يحبذه، فليس مضارع حبذا، وإنما كأنهم اشتقوا فعلًا من لفظ الجملة، كقولهم حمدل في حكاية الحمد لله، وسبحل في حكاية سبحان الله[٤].

● **والرابع**: أنَّ (حَبَّ) فعل، فاعله المخصوص، و(ذا) صلة، يعني زائدة، وليس اسما مشارا إليه[٥]، وهو رأي دُرَيْوِد[٦]. واستدل بحذفها في قوله:

فحبَّذا ربًّا وحبَّ دِينا[٧]

وردَّ بأنه لا حجة له في ما ذكر، بل هو دليل على عدم تركيبها وبقائها على الأصل.

وقد اختار الشارح رحمه الله الرأي القائل بعدم التركيب، وبقاء حبذا على الأصل، من أنَّ

---

(١) ينظر: شرح المرادي ص٦٣٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٥٤/٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢٧/٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٦٠/٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٥٢/٤.

(٦) هو: عبدالله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي، الملقب بدَرود، وربما صُغر فقيل: دُرَيْود. معروف بالنحو والأدب، وكان أعمى، شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير، توفي سنة ٣٢٥هـ. ينظر: بغية الوعاة ٤٤/٢، وطبقات النحويين واللغويين ص٢٩٨. وينظر رأيه في: ارتشاف الضرب ٢٠٦٠/٤، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٥٢/٤.

(٧) سبق تخريجه، ص ٢٥٩.

حبَّ فعل يقصد به المحبة والمدح وفاعله (ذا)، ولم يغيرا لجريانهما مجرى الأمثال، فبعد أن ذكر الخلاف في هذه المسألة، فقال شارحًا: "فإذا قلت: حبذا الرجل زيد، فـ (حبَّ) فعل وفاعله لفظة (ذا) و(الرجل) صفة لـ (ذا) و(زيد) مخصوص بالمدح..."[1].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٩٢.

# المسألة العاشرة: حاشا بين الفعلية والحرفية

## التقديم للمسألة:

تستعمل "حاشا" في الاستثناء وفي غيره بمعنى تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذُكر فيه أو في غيره، وقد اختلف النحويون فيها إذا استُثنِيَ بها، هل تكون حرفًا أو فعلًا؟ وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في "حاشا" إذا استُثنِيَ بها هل تكون حرفًا أو فعلًا؟ ولهم في ذلك عدة أقوال:

- ذهب سيبويه[١] وأكثر البصريين[٢] إلى أنَّ "حاشا" في الاستثناء حرف جر، يدل على الاستثناء، وليس بفعل، وأما في غير الاستثناء فقد تكون فعلًا ولا خلاف في ذلك بين أهل العربية، فسيبويه لم ينكر فعلية حاشا، وإنما أنكره في باب الاستثناء خاصة[٣]، واحتجوا لذلك بالسماع والقياس.

أما السماع فمنه قول الشاعر:

حاشَـــا أَبِي ثَـــوْبَانَ إنَّ أبَا ثَـــوْبَانَ لَـــيْسَ بِبُكْمَـــةٍ فَـــدْمِ[٤]

والشاهد فيه جر أبي ثوبان بحاشا.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٤٩/٢. قال: «وأما حاشـــا فليس باســـم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء...».

(٢) ينظر: الإنصـاف في مسـائل الخلاف ص٢٤١، وأسـرار العربية ص١٦٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٩/١، والتبيين عن مـذاهـب النحويين ص٤١٠، وارتشـــاف الضـــرب ١٥٣٢/٣، والجنى الـداني ص٥٦١، وشـــرح الأشموني ٤٥٠/١، وائتلاف النصرة ص١٧٨.

(٣) ينظر: حاشية المقتضب ٣٩٢/٤، وارتشاف الضرب ١٥٣٣/٣.

(٤) بيت من الكامل، لمنقذ بن الطماح الأسـدي، وهو من شـواهد: الإنصـاف في مسـائل الخلاف ص٢٤٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤١١، وشـــرح المفصـــل لابن يعيش ٥٣٨/٣، والجنى الداني ص٥٦٣، والمقاصـــد الشـــافية للشـــاطبي ٤١٢/٣. وذكر ابن يعيش أنَّ في البيت تخليط من جهة الرواية، وذلك أنه ركب صـــدره على عجز غيره، والصحيح ما نقلناه في المتن.

واعتُرض بأنَّه روي كذلك بالنصب: حاشا أبا ثوبان[1].

أما القياس فمن أوجه:

**أحدها**: أنك تقول: حاشاي من دون نون الوقاية، ولو كان فعلًا لم يجز ذلك[2].

**والثاني**: امتناع وقوعه صلة لـ "ما" المصدرية، فلو كان فعلًا، لجاز أنْ تدخل عليه "ما" كما يجوز أنْ تدخل على الأفعال، فيقال: «ما حاشا زيدًا» كما يقال: «ما خلا زيدًا»، فلما لم يقل، دلَّ على أنَّه ليس بفعل[3]، فوجب أنْ يكون حرفًا.

**والثالث**: أنَّه لو كان فعلًا لكان له فاعل، وليس له فاعل، وبيان ذلك أنك تقول: حاشاك من كذا، فتصل به الكاف، وحاشاي ويدخل على الياء، وليس هناك فاعل[4].

ومن اختار مذهب سيبويه القائل بأنَّ "حاشا" في الاستثناء حرف: الجرجاني[5]، والأنباري[6]، والعكبري[7]، وابن يعيش[8]، وابن الحاجب[9]، والزبيدي[10].

- وذهب الفراء[11] والكوفيون[12] إلى أنَّ حاشا في الاستثناء فعل ناصب للاسم بعدها، ولا فاعل له، وإذا انخفض الاسم بعده فخفضه باللام المقدرة، فأصله: حاشا لزيد، فحذفت اللام

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/٢.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٤١١، وشرح الرضي ١٧٥/٢.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص١٦٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤١١، وشرح الرضي ١٧٥/٢.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص٤١١.

(٥) ينظر: المقتصد ٧١٥/٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص١٦١.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٩/١-٣١٠.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٠/٣.

(٩) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٥٥٥/٢.

(١٠) ينظر: ائتلاف النصرة ص١٧٨.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٠/٣، وارتشاف الضرب ١٥٣٣/٣، وشرح الرضي ١٧٦/٢، والجنى الداني ص٥٦٤، وشرح الأشموني ٤٥١/١.

(١٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٤١، وأسرار العربية ص١٦٠، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤١٠، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٠٩/١، وائتلاف النصرة ص١٧٧.

لكثرة الاستعمال، فخفضوا بها، والنصب بعدها إنما هو بالحمل على "إلا"[١]، وذهب بعضهم إلى أنَّه فعل استُعمل استعمال الأدوات فحُذِف فاعلها[٢].

وقد رُدَّ قول الفراء بأنّه بعيد؛ لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر وهو نادر[٣].

واستدل الكوفيون على فعليتها بالسماع والقياس، أما السماع فقد استدلوا بما حكي عن العرب: «اللهم اغفر لي، ولمن سمع دعائي حاشا الشيطانَ وأبا الأصبع»[٤]، وبقول الشاعر:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ والدِّينِ[٥]

وأما القياس، فقد استدلوا على فعليتها بأوجه:

**الوجه الأول**: أنَّه قد صُرِف، والتصرف من خصائص الأفعال[٦]، ومنه قولُ النابغة:

ولا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ[٧]

فإذا ثبت أنَّه يتصرف، وجب أنْ يكون فعلًا.

**والوجه الثاني**: أنَّه يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا في الحرف، فقالوا في "حاشا لله": حاشَ لله[٨].

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٤٠، وشرح الرضي ٢/١٧٦، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٣، وشرح الأشموني /٤٥١، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/٤١٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٤١، وارتشاف الضرب ٣/١٥٣٣، والجنى الداني ص٥٦٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/١٧٦.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٩، وشرح الرضي ٢/١٧٦، والجنى الداني ص٥٦٢.

(٥) بيت من البسيط، للفرزدق، وهو في ديوانه ١/٢١٥، وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٧، وشرح الأشموني ١/٤٥٠.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٤١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٠٩، وشرح المفصل ٣/٥٣٩.

(٧) بيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه ص٢٤، وهو من شواهد: الجمل للزجاجي ص٢٣٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٤١، وأسرار العربية ص١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٥٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٩، وائتلاف النصرة ص١٧٧.

(٨) ينظر: أسرار العربية ص١٦١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٤٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤١١، وائتلاف النصرة ص١٧٨.

**والثالث**: أنَّ حرف الجر يتعلق بها في نحو: "حاشا لزيد" وحرف الجر يتعلق بالفعل لا بالحرف؛ لأنَّ الحرف لا يتعلق بالحرف(١).

وقد اعتُرض على هذه الاستدلالات، بأنَّ التصرف يخرجه من باب الاستثناء، وأما نحو: "حاشا لزيد"، فاللام فيه زائدة، لا تتعلق بشيء، فهي كالباء الزائدة في نحو: "بحسبكَ زيدٌ"، أما الحذف فيدخل على الفعل والاسم والحرف على حد سواء، بدليل أنهم قالوا في "إنَّ" المشددة: "إنْ" بالتخفيف، وهما حرفان، وقالوا في "رُبَّ": "رُبَ"، وفي "لعلَّ": "علَّ"، فدلّ أنَّ الحذف قد يدخل الحروف(٢).

- وذهب المبرد(٣) إلى أنَّ "حاشا" في الاستثناء تكون حرفًا؛ فتجر ما بعدها، وتكون فعلًا؛ فتنصب ما بعدها. فقد ثبت ذلك بالنقل الصحيح عمَّن يوثق بعربيته، واحتج على فعليتها بما استدل به الكوفيون من السماع والقياس.

وإذا وليها اللام، نحو: حاشا لزيد، تعين عنده فعليتها ومفارقة الحرفية(٤)؛ إذ لا يدخل حرف جر على حرف جر.

وهذا هو مذهب كثير من المتقدمين والمتأخرين كالأخفش، والجرمي(٥)، والمازني، والزجاج(٦)،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٤٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣١٠/١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٤٦، وأسرار العربية ص١٦١-١٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣١٠/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٤١٢، وائتلاف النصرة ص١٧٨.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٩١/٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٤١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٣٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٨/٢، وارتشاف الضرب ١٥٣٣/٣، وشرح الرضي ١٧٦/٢، وشرح الأشموني ٤٥٠/١، وائتلاف النصرة ص١٧٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي ١٧٦/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٣٨/٣.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٤٥٠/١.

والفراء[١]، وابن جني[٢]، وابن مالك[٣]، والمرادي[٤]، والأشموني[٥].

ونجد يعقوب بن حاجي عوض يختار مذهب سيبويه القائل بحرفية "حاشا" في الاستثناء، متابعًا في ذلك لابن الحاجب، فقال: «.. وحاشا، وخلا، وعدا، هذه الثلاثة عند استعمالها حرف جر للاستثناء، أي: فيها معنى الاستثناء، وقد تستعمل هذه الثلاثة أفعالًا أيضًا، لكن استعمال "حاشا" حرف جر أفصح من استعماله فعلًا»[٦].

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢، والجنى الداني ص٥٦٢، وشرح التصريح ٣٦٥/١.

(٢) ينظر: شرح اللمع في العربية ص١٢١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٦/٢.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص٥٦٢.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٤٥٠/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١١٣٢.

# المبحث الثالث: اختياراته في باب الحروف

## المسألة الأولى: نصب (إنَّ) وأخواتها الجزأين

### التقديم للمسألة:

تدخل "إنَّ" وأخواتها على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وهو المشهور في إعمالها، وقد ورد نصب بعضها كـ (ليت) للجزأين، وفي إعمال "إنَّ" وأخواتها النصب في معموليها خلاف، وهذا ما ستوضحه مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

للنحاة في نصب "إنَّ" وأخواتها للمبتدأ والخبر آراء، وهي كما يلي:

١- ذهب سيبويه[١] وجمهور النحاة إلى أنَّ هذه الحروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وما سُمع من نصبها للجزأين فهو مؤول، فلا يصح أنْ تنصبهما معًا؛ لأنَّه لم يوجد عامل واحد يعمل نصبًا أو خفضًا من غير أنْ يعمل مع ذلك رفعًا[٢].

٢- وذهب بعض النحويين إلى أنَّ "إنَّ" وأخواتها يجوز فيها أنْ تنصب الاسم والخبر معًا[٣]، وممن ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين[٤]، وابن سلام الجمحي[٥]، وابن الطراوة[٦]، وابن السيد[٧]، فيجوز عندهم: إنَّ زيدًا قائمًا، ولكنَّ زيدًا قائمًا، وكأنَّ زيدًا قائمًا[٨]، ومن حججهم على ذلك:

---

(١) ينظر: الكتاب ١٤٢/٢، وشرح الرضي للكافية ٩٢/٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، وشرح المرادي ص٣٣٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣١٠/٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٢٤٢/٣. قال ابن عصفور: «وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام في طبقات الشعراء، وزعم أنَّها لغة».

(٦) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٢٧/٥، وشرح المرادي ص٣٤٠

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٢، وشرح المرادي ص٣٤٠، والتذييل والتكميل ٢٧/٥، وابن السيد هو: أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي، شرح أدب الكاتب، وسقط الزند، وله الخلل الواقع في الجمل، والحلل في شرح أبيات الجمل وغيرها، توفي سنة ٥٢١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٥٥/٢، وإنباه الرواة ١٤١/٢.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣١٠/٢.

ما جاء في الحديث من قول النبي – صلى الله عليه وسلم-: «إنَّ قعْرَ جهنم لسبعين خريفًا»[1]. ومن حججهم في الشعر قول الشاعر:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتأْتِ ولْتَكُنْ خُطَاك خِفَافًا، إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا[2]

فنصب الحُرّاس والأُسد بـ "إنَّ". وكذلك قول الآخر:

كأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفا قَادِمَةً أوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا[3]

وردَّ المانعون: بأنَّه لا حجة فيما استدلوا به، فأما الحديث، فالمروي: «إنَّ قعرَ جهنم لسبعون خريفًا»[4]، وأما قول الشاعر: «إنَّ حُراسنا أُسدا»، فيكون الخبر محذوفًا، والتقدير: تَجِدهم أُسدا، أو تلقاهم أُسدا[5]، وأما قوله: «كأنَّ أُذنيه... » فإنَّ الأصمعي وأبا عمرو لحّناه بحضرة الرشيد[6]، فالصواب: تحسب أذنيه إذا تشوفا قادمة[7]، أو أنَّه محمول على أنَّ «قادمة» و«قلما» منصوبان بفعل مُضمَر، والتقدير: كأنَّ أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة[8].

٣- وذهب الفراء إلى أنّه يجوز في "ليت" وحدها، فتنصب بها الاسمين جميعًا[9]، فقال: «ليت زيدًا قائمًا»، على معنى "ليت" فكأنَّه قال: أتمنى زيدًا قائمًا، أو تمنيت زيدًا قائمًا، كأنَّه

---

(١) الحديث في صحيح مسلم ٤٧٥/٦.

(٢) بيت من الطويل، ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، والتذييل والتكميل ٢٧/٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣١٠/٢.

(٣) رجز، ينسب لمحمد بن ذؤيب العماني، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، وشرح المرادي ص٣٤٠، وشرح الرضي ٩٣/٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٢٧/٥-٢٨، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣١١/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٩٤/٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١.

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/١.

(٧) ينظر: شرح الرضي ٩٣/٦.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٢.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، وشرح الرضي ٩٢/٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٢٦/٥، وشرح المرادي ص٣٣٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٠٩/٢.

يلمح الفعل الذي ناب الحرف عنه فيعمله[١]. ووافقه الكسائي في جواز نصبها للاسمين[٢]، لكن على غير هذا التقدير، وإنما بإضمار "كان"، فالتقدير عنده: ليت زيدًا كان قائمًا[٣]، ومن حجتهم على ذلك قول الشاعر:

ليت الشبابَ هو الرَّجيعَ على الفتى والشيب كان هو البَدِيءُ الأوّلُ[٤]

وقول الآخر:

يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رواجِعَا[٥]

فنصب أيّامَ الصبا ورواجعًا بليت.

وأُجِيب: بأنَّه لا حجة في شيء من ذلك، فقول الشاعر: «ليت الشباب هو الرجيع»، يُحمل على تقدير "كان"، والأصل: ليت الشباب كان الرجيع، فحُذفت كان، وأُبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلًا[٦]، وحملوا قول الشاعر: «يا ليت أيَّام الصبا رواجعًا» على الحالية، وعامله: خبر "ليت" المحذوف، أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعَ[٧].

٤- ونُسِبَ للفراء أنَّه حكى نصب الجزأين بليت وكأنَّ ولعل[٨].

وقد اختار الشارحُ - رحمه الله- مذهبَ سيبويه والجمهور في كون "إنَّ" لا تنصب معموليها، وإنما تنصب الاسم وترفع الخبر، وضعَّف رأي الفراء والكسائي، فقال: «وأجاز الفراء: ليت زيدًا

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩٧/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩٧/٣، وشرح الرضي ٩٢/٦، وشرح المرادي ص٣٣٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩٧/٣، وشرح الرضي ٩٢/٦.

(٤) بيت من الكامل، بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٤١٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ٢٨/٥، وشرح المرادي ص٣٤٠، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣١٠/٢.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه: أقام وليت أمي لم تلدني، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ص٣٩١، من شواهد: الكتاب ١٤٢/٢، والأصول ١٨٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١، وشرح الرضي ٩٢/٦، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٨/٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣١٢/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٧٦/٣، وشرح الرضي ٩٢/٦.

(٨) ينظر: شرح المرادي ص٣٣٩.

قائمًا، بنصب الجزأين معًا، بتضمين "ليت" معنى فعل التمني، فكأنَّه قيل: أتمنى زيدًا قائمًا، وأجاز الكسائي أيضًا، لكن على تقدير أنْ يكون (قائمًا) خبرًا لـ (كان) المحذوفة، وخبر (ليت) محذوف به، أي: ليت زيدًا كان قائمًا، والذي أوقعهما في ذلك قول الشاعر:

يا ليـــــــتَ أيَّامَ الصِّـــــــبا رواجِعَـــــــا[1]

وفيما ذهب إليه ضعف ظاهر، مع أنَّه لا دليل لهما في هذا البيت لاحتمال أنْ يكون نصب (رواجعًا) على الحال من الضمير المقدَّر في الخبر، أي: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أي: حاصلة لنا في كونها رواجعا، والعامل فيها خبرها، ويجوز أن يكون معنى التمني، فحينئذٍ يكون حالًا من الأيام نفسها، ووجه ضعف قول الفراء مخالفته القياس واستعمال الفصحاء، مع أنَّه لو صح لزم مثله في (كأنَّ) و(لعلَّ) ولا قائل به»[2].

والباحثة ترى أنَّه يجوز نصب الجزأين فيما ورد عن العرب على أنَّه لغة من لغاتها، ويجب المنع فيما لم يرد عنهم.

(١) سبق تخريج البيت في الصفحة السابقة.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١١٥٨.

# المسألة الثانية: دخول اللام في خبر (لكنَّ)

## التقديم للمسألة:

تدخل لام الابتداء في خبر (إنَّ) دون سائر أخواتها؛ لاتفاقهما في المعنى وهو التأكيد، وأنها لم تغير معنى الابتداء، فجاز دخول اللام عليها كما يجوز مع الابتداء المحض في نحو: لزيدٌ قائم، ولا تدخل هذه اللام في سائر أخواتها من كأنَّ ولعلَّ ولكنَّ؛ لأنَّ هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء ونقلته إلى التشبيه والترجي والاستدراك، وهذه اللام لام الابتداء فلا تدخل إلا عليه أو ما كان في معناه، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز هذه اللام في خبر (لكنَّ) ولهم في ذلك أدلتهم، وهذا ما سيوضح خلال مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اتفق النحويون على جواز دخول لام الابتداء في خبر (إنَّ)، ولكنهم اختلفوا في دخولها عل خبر (لكنَّ)، ولهم في ذلك مذهبان:

- ذهب الكوفيون[1] إلى أنَّه يجوز دخول اللام في خبر (لكنَّ)، كما يجوزُ في خبر (إنَّ)، نحو: ما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا لقائمٌ، واحتجوا لذلك بالنقل والقياس.

أما النقل فاستدلوا بقول بعض العرب:

..... ولَكِنَّـــني مِـــنْ حُبِّهـــا لَعَمِيـــدُ[2]

فأدخل اللام في خبر لكنَّ، ورُدَّ بأنَّ هذا لا دليل فيه؛ إذ لا يُعلم له تتمة ولا قائل ولا راوٍ

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦٢/٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢١٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢، وشرح التسهيل للمرادي، ص٣٥٠، وائتلاف النصرة للزبيدي، ص١٧٢. ونسب أبو حيان هذا الرأي للفراء وحده نقلًا عن النحاس، ينظر: التذييل والتكميل ١١٧/٥.

(٢) عجز بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص١٧١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦٢/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١١٦/٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٤٦/٢، وشرح الأشموني ٢٧٤/١.

عدل، ولم يأت منه شيء في القرآن، وفي اختيار كلامهم، وإنْ جاء في شعر فهو شاذ سوغته الضرورة[١]، ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوُجِّه بجعل أصله: "ولكن إِنَّني" ثم حُذفت همزة إنَّ ونون لكنَّ، وجيء باللام في الخبر لأنَّه خبر إنَّ، أو حُمِل على أنَّ اللام زائدة كما زيدت في الخبر قبل انتساخ الخبر، كقول الراجز:

أُمُّ الـــحُلَيْس لعجـــوزٌ شَـــهْربَه تَرْضَى مـن اللحـمِ بِعَظـمِ الرَقَبَـهْ[٢]

فأدخل اللام في عجوز وهو خبر المبتدأ[٣].

كما احتج الكوفيون بالقياس فقالوا: الأصل في (لكنَّ): إنَّ، زيدت عليها "لا، والكاف"، فصارتا جميعا حرفًا واحدًا[٤]، كما زيدت عليها اللام والهاء في نحو:

لَهِنَّـــكِ مِـــنْ عَبْسِـــيَّةٍ لَوَسِـــيمَةٌ على هَنَـواتٍ كَـاذِبٍ مَـنْ يَقُولُهـا[٥]

فزاد اللام والهاء على "إنَّ"، فكذلك ها هنها، زاد عليها لا والكاف؛ فإنَّ الحرف قد يُوصل في أولِهِ وآخره[٦]، فمما وصل من أوله "هذا، وهذاك" ومما وصل من آخره، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٧]، إلا أنَّ الهمزة حذفت تخفيفًا، كما حذفت عندكم في "لن"؛ إذ أصلها – على قول الخليل-: لا أنْ، وإذا كان كذلك فلكنَّ هي إنَّ في الحقيقة، فكما جاز دخول اللام مع إنَّ جاز مع لكنَّ[٨].

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢١٧/١.

(٢) بيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ١٧٠، وهو من شواهد: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١١٩/٥، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٤٨/٢، وشرح الأشموني ٢٧٥/١.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١.

(٥) بيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١،والإنصاف في مسائل الخلاف ص١٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١٢٢/٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ص١٧١.

(٧) سورة مريم:٢٦.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣٤٥/٢.

ورُدَّ قولهم من أنَّ أصلها "إنَّ" زيدت عليها اللام والكاف، بأنَّه مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى، وأما النظر بقوله: «لَهِنَّكِ من عَبسية لوسيمةٌ» فيحتمل أنْ يكون الأصل "لإنَّك" فأُبدلت الهمزة هاء، فإنَّ الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم، يقال: هَرَقْتُ الماءَ، والأصل فيه: أرَقْتُ[1]، ولو سُلِّم أنَّ أصلها "إنَّ" فلا يلزم أنْ يبقى بعد التركيب حكم ما قبل التركيب، بل يختلف كثيرًا، كما اختلف عند الخليل في "لن"، حيث جاز: زيدًا لن أضرب، ولم يجز: زيدًا لا أنْ أضرب، فإذا كان كذلك لم يستتب القياس[2].

كما احتجوا ببقاء معنى الابتداء مع لكنَّ كما كان باقيًا مع "إنَّ"، وبقاء معنى الابتداء في "إنَّ" هو المسوغ لدخولها مع "إنَّ"، فلتدخل مع لكنَّ لوجود ذلك المعنى الجامع بين "إنَّ" و"لكنَّ".

وأُجيب بأنَّ معنى الابتداء مع لكنَّ لم يبقَ كبقائه مع "إنَّ"؛ لأنَّ الكلام الذي فيه "إنَّ" غير مفتقرٍ إلى شيءٍ قبله، بخلاف الذي فيه "لكنَّ" فإنَّه مفتقرٌ إلى ما قبله، فأشبهت "أنَّ" المفتوحة التي أُجمع على امتناع دخول اللام بعدها[3]، كما أنَّ اللام لو جازت مع "لكنَّ" لتقدمت عليها؛ لأنَّ موضعها صدر الجملة، وإنما أُخرت في "إنَّ" لئلّا يتوالى حرفا تأكيد، و"لكنَّ" ليست للتوكيد، بل للاستدراك[4].

- وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز دخول اللام في خبر "لكنَّ"[5]؛ لأنَّه لا يخلو أنْ تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعليهما لا يستقيم دخول اللام في خبر "لكنَّ"؛ وذلك لأنَّها إنْ كانت لام التأكيد، فلام التأكيد إنَّما حَسُنَتْ مع "إنَّ" لاتفاقهما في المعنى؛ لأنَّ كل واحد منهما للتأكيد، وأما "لكنَّ" فمخالفة لها في المعنى، وإنْ كانت لام القسم فإنما حَسُنت مع "إنَّ"؛ لأنَّ "إنَّ" تقع في جواب القسم، كما أنَّ اللام تقع في جواب القسم،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص١٧٤.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣٤٧/٢.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣٤٦/٢.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢١٨/١.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ص١٧١، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٦٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢، وشرح الرضي ١٢٤/٦، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٢٦٧/٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٧٢.

و"لكنَّ" ليست كذلك، فامتنع دخول اللام في خبرها لذلك[١].

وقد أخذ برأي البصريين كثيرٌ من النحاة، منهم: الأنباري[٢]، والعكبري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن مالك[٧]، والرضي[٨]، والمرادي[٩]، والشاطبي[١٠]، والجامي[١١]، والزبيدي[١٢].

وقد اختار الشارحُ – رحمه الله– مذهبَ البصريين؛ لقوة أدلتهم ومنطقية حججهم، وضعَّف رأي الكوفيين، فقال: «... ودخول هذه اللام على أحد المداخل المذكورة من الاسم مع الفصل، والخبر مع التأخير، والمتعلق مع التوسط في لكنَّ ضعيف...»[١٣].

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص١٧٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٧٣.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص١٧١.
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٢١٧/١.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٦٢/٣.
(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٧٠/٣.
(٦) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١.
(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩/٢.
(٨) ينظر: شرح الرضي للكافية ١٢٤/٦.
(٩) ينظر: شرح التسهيل للمرادي ص٣٥٠.
(١٠) ينظر: المقاصد الشافية للشاطبي ٣٤٤/٢.
(١١) ينظر: الفوائد الضيائية ٣٤٤/٢.
(١٢) ينظر: ائتلاف النصرة للزبيدي ص١٧٢.
(١٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١١٤٨.

# المسألة الثالثة: عمل "كي"

## التقديم للمسألة:

"كي" على حرفين أولهما مفتوح وثانيهما ساكن، وهي حرف لا يستعمل إلَّا في مقام التعليل، وينصب بها الفعل المضارع إن كانت الموصولة، وفي عملها آراء ستوضح من خلال المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في عمل (كي)، وجاءت أقوالهم وفْقَ التالي:

● ذهب سيبويه[١] والجمهور[٢] إلى أنَّ (كي) حرف مشترك بين النصب والجر، فتنصب بنفسها إذا كانت بمنزلة (أنْ) المصدرية معنًى وعملًا، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام لفظًا أو تقديرا[٣]، وليس بعدها (أنْ)، كما في قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾[٤]، وتكون (كي) جارة لا ناصبة؛ بل يكون نصب الفعل الواقع بعدها بإضمار (أنْ)[٥]، إذا كانت بمنزلة لام التعليل معنى وعملا، وهي الداخلة على "ما" الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: "كَيْمَهْ"؟ بمعنى: لِمَهْ، وعلى "ما" المصدرية كما في قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ[٦]

واعترض الكوفيون بأنَّ (كي) لا تكون جارة، وأنَّه لا حُجة في قولهم "كيمه"؛ لأن "مه" ليست مخفوضة، وإنما هي منصوبة على المصدر، أي: كي تفعل ماذا؟ ، ورُدَّت مقالتهم بأنها

(١) ينظر: الكتاب ٦/٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٥٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٦٤٥/٤، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢٣٠/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني للمرادي ص٢٦٣.

(٤) سورة الحديد:٢٣.

(٥) ينظر: المقتضب ٨/٢، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥/٦.

(٦) بيت من الطويل، نُسِب لقيس بن الخطيم، وقيل: للنابغة الذبياني، وقيل: للنابغة الجعدي. من شواهد: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٤٥/٤، وشرح الكافية للرضي ٥٢/٥، والجنى الداني ص٢٦٢، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٠٦/١، وشرح الأشموني ٤٤٥/٢.

دعوى لا دليل عليها، وبأنَّه يلزم عليها تقديم الفعل على "ما" الاستفهامية، وحذف ألفها بعد غير حرف الجر، وحذف معمول الحرف الناصب للفعل(١).

وذهب الخليل من البصريين إلى أنَّ (كي) لا تنصب بنفسها، وأنَّ الناصب مضمر بعدها، بناءً على مذهبه أنَّه لا ناصب سوى" أن"(٢).

● وذهب الكوفيون(٣) إلى أنَّ (كي) حرف نصب مطلقًا، ولا يجوز أنْ تكون حرف خفض، وحجتهم أنَّ (كي) من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض، فعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء(٤). والذي يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها نحو: "جئتك لكي تفعل هذا"؛ لأن هذه اللام على أصلكم حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض(٥). ورُدَّ قولهم: بأنَّ (كي) وإنْ كانت حرفًا واحدًا فقد تنزلت منزلة حرفين، ولهذا نظائر كثيرة كما قلتم في (حتَّى) فإنها تكون ناصبة وتكون خافضة وتكون عاطفة، وكذلك قلتم في (إلَّا) أنها تكون ناصبة، وتكون عاطفة، وكذلك (حاشا)، و(خلا) تكونان خافضين وناصبين، واللفظ فيها كلها واحد، والعمل مختلف، فكذلك ها هنا(٦).

● وذهب الأخفش(٧) إلى أنَّ (كي) حرف جر دائمًا، وأنَّ النصب بعدها بأنْ مضمرة أو ظاهرة، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾، وزعم أنَّ (كي) تأكيد للام كقوله:

---

(١) ينظر: الجنى الداني للمرادي ص٢٦٢، وشرح الأشموني ٤٤٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢٣٠/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٥٠/٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٤٥/٤.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٥٥، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٥٠، وشرح الكافية للرضي ٥١/٥، وشرح التصريح للأزهري ٢٣٠/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٥٥، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٥٠.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٤٥٥.

(٦) ينظر: المصدر السابق ص٤٥٩.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٩/٥، والجنى الداني للمرادي ص٢٦٤، وشرح الأشموني ٤٤٨/٢، وشرح التصريح للأزهري ٢٣٠/٢.

فــلا والله لا يُــلْــفَــى لِــمــا بي ولا لِــلــمــا بهــمْ أبــدًا دَواءُ[1]

ورُدَّ بأنَّه شاذ لا يحمل عليه غيره مما كثر وفشا[2].

ونجد يعقوب بن حاجي عوض لم يتابع ابن الحاجب الذي اختار مذهب الكوفيين بأنَّ (كي) هي الناصبة بنفسها[3]، بل أخذ بمذهب البصريين الذي يتسم بالتفصيل، فبعد أن ذكر المذاهب نجده يختار فيقول: "... فالحق التفصيل، فإن قلت: معمول ما تدخل عليه (كي) لا يتقدم عليها، فهل ذلك مما دل على مختار الأخفش إذ هو معلل بكون (كي) ب (أن) في التقدير، وأيضًا جاز إظهار (أن) بعدها في بعض الصور؟ قلت: كل ذلك معلوم من قولنا: فالحق التفصيل"[4].

(١) بيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوالبي، في خزانة الأدب ٣٠٨/٢، ٣١٢، وفي المعجم المفصل، من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٥/٣، وشرح التصريح للأزهري ٢٣٠/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٥/٣.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٨٧٠/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٩٩، ١٠٠٠.

# المسألة الرابعة: تركيب "لن"

## التقديم للمسألة:

لن: هي حرف نفي، ونصب تختص بالمضارع، وتخلصه للاستقبال، وتكون ظاهرة، ولا يجوز حذفها، وقد اختلف النحويون في أصل تركيبها، هل هي بسيطة أم مركبة، وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحويون في تركيب (لن) أهي بسيطة أم مركبة، وجاءت الأقوال فيها وفقَ التالي:

● ذهب سيبويه[١] وأكثر النحويين[٢] إلى أن (لن) حرف تنصب المضارع بنفسها، فهي بسيطة غير مركبة، بل هي بمنزلة شيء على حرفين، ليس فيه زيادة[٣]، وحجتهم: أنَّ الأصل عدم التركيب، وإنما يُصار إليه لدليلٍ ظاهر، ولا دليل على التركيب، فوجب أن يعتقد فيه الإفراد[٤]. وقد اختار هذا الرأي كثير من النحاة منهم: أبو سعيد السيرافي[٥]، وابن مالك[٦]، والمالقي[٧]، والشاطبي[٨]، والأشموني[٩].

● وذهب الخليل[١٠] والكسائي[١١] إلى أنَّ أصل (لن): لا أَنْ، فتكون مركبة من: لا النافية

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥.

(٢) ينظر: رصف المباني للمالقي ص٣٥٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٤٣/٤، والجنى الداني للمرادي ص٢٧٠.

(٣) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٣٣.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ٣٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٢/٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨٢/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤/٤.

(٧) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص٣٥٥.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٤/٦.

(٩) ينظر: شرح الأشموني ٤٤٤/٢.

(١٠) ينظر: الكتاب ٥/٣، والمقتضب للمبرد ٨/٢، وروي عن الخليل روايتان في (لن)، أحدهما موافقة لرأي سيبويه، ينظر: شرح السيرافي ٨١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٢/٣.

(١١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٤، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٦٤٣/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٦٨/٣، وشرح الأشموني ٤٤٤/٢، وشرح التصريح لخالد الأزهري ٢٣٠/٢.

نظرا لمعناها، ومن أنْ المصدرية نظرا لعملها[١]، فحذفوا الألف من (لا)، والهمزة من (أَنْ) لكثرة الاستعمال، كقولهم: وي لأُمِّه: وَيْلمِّهِ، وركبوا إحداهما مع الأخرى، فصار (لن)، وحجتهم: قرب لفظها منهما، وأنَّ معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها[٢]، وقد جاءت على الأصل في الضرورة، قال الشاعر:

يـرَجّـي المـرْءُ مـا لا أنْ يُـلاقِـي وتَـعْـرِضُ دون أدناه الخـطـوبُ[٣]

ورُدَّ هذا الرأي: بأنَّ تقديم معمول معمولها عليها يبطل القول بالتركيب، نحو: زيدًا لن أضرب؛ لأن ما في صلة (أَنْ) لا يتقدم عليها[٤]، واعتُذِر للخليل: بأنَّ الحروف إذا رُكِّبت تغير حكمها بعد التركيب، عمَّا كانت عليه قبل التركيب، ألا ترى أنّ (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإذا رُكِّبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض؛ جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، فيقال: "زيدًا هلَّا ضربت"، وأُجيب: بأنَّ (هلَّا) ذهب منها معنى الاستفهام؛ فجاز أن يتغيَّر حكمها، وأمَّا (لن) فمعنى النفي باقٍ فيها، فينبغي ألَّا يتغير حكمها[٥]. كما اعتُرِض على قول الخليل بأنَّها لو كانت مركبة من (لا أنْ) لكانت (لا) داخلةً على مصدر مقدَّر من (أن) والفعل، فيكون المعنى في قولك: لن يقوم زيد، لا قيام زيد، فتدخل (لا) على المعرفة من غير تكرير ولا بدَّ لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير، مع أنَّ المبتدأ لا يكون له خبر، والمبتدأ لا بُدَّ له من الخبر، ولم يُسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه، كخبر مبتدأ (لولا) عند بعضهم، فبطل القول بالتركيب[٦].

- وذهب الفراء[٧] إلى أن أصل (لن) لا النافية، فأبدلت الألف نونًا، ونُفي بها المستقبل،

---

(١) ينظر: شرح التصريح لخالد الأزهري ٢/٢٣٠.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢/٢٣٠.

(٣) بيت من الوافر، مختلف في نسبته، نسب لجابر بن رألان الطائي في نوادر أبي زيد ص٢٦٤، كما نسب لإياس بن الأرت في الخزانة ٨/٤٤٥. من شواهد: شرح الكافية للرضي ٥/٣٧، وشرح التصريح للأزهري ٢/٢٣٠.

(٤) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ١/٢١٠.

(٥) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص٢٣٤.

(٦) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص٣٥٦.

(٧) ينظر: شرح السيرافي ١/٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/١٥، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٤/١٦٤٣، وشرح الكافية للرضي ٥/٣٧.

وحجته: أنهما حرفان نافيان ثنائيان، و(لا) أكثر استعمالا، ورُدَّ رأيهُ بأنَّه ادعاء بلا دليل[1]، كما أنَّ الإبدال لا يُغير حكم المهمل فيجعله معملا، وأنَّ المعهود إنما هو إبدال النون ألفًا لا العكس نحو ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾[2]، وأنَّ (لا) لم توجد ناصبةً في موضعٍ من المواضع، و(لن) لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع، فكيف تُقاس (لن) على (لا) مع تناقض عملهما، وعدم عمل (لا)[3].

وبعد أنْ ذكر الشارح الأقوال في تركيب (لن) والاعتراضات على مذهب الخليل والفراء، وحجة أصحاب الخليل بقولهم: "... لأن تغير أحكام الكلمة بالتركيب مما لم يكن عزيزًا في الكلام، ألا ترى أن (لو) للشرط و(لا) للنفي فإذا ركبتا يبطل معناهما ويحدث معنى التحضيض نحو قولك: لولا أخرتني، وكذلك (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإذا ركبت مع (لا) تعرَّت مما كانت عليه، وصارت بمعنى التحضيض، فجاز إعمال ما بعدها في ما قبلها نحو: زيدًا هلَّا ضربت، وعلى هذا أكثر الحروف المركبة"[4]. نجده يقول: "... اللهم أن يقال: بقاء النفي في (لن) وعمل (أن) يبطل ذلك القياس..."[5].

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ٨٣/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ٣١٣/١، وشرح التصريح لخالد الأزهري ٢٣٠/٢.

(٣) ينظر: رصف المباني للمالقي ص٣٥٧، والجنى الداني للمرادي ص٢٧٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٩٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٩٦.

# المسألة الخامسة: تركيب "كأن"

## التقديم للمسألة:

كأنَّ: حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر، من أخوات (إنَّ)، ومعناها التشبيه، وقد اختلف النحويون في "كأنَّ" هل هي حرف مركبة أو بسيطة؟ وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في (كأنَّ) من حيث كونها بسيطة أو مركبة، ولهم فيها قولان:

● ذهب الخليل[١] وكثير من البصريين[٢] إلى أنَّ (كأنَّ) مركبة من كاف التشبيه و"إنَّ"؛ فأصل قولك: كأنَّ زيدًا أسدٌ: إنَّ زيدًا كالأسدِ، فالكاف للتشبيه، وهي في موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره: إنَّ زيدًا كائن كالأسد، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوا الكاف على (إنَّ) وجب فتحها؛ لأنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة لا يتقدمها حرف الجر، ولا تقع إلَّا أولًا أبدًا، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة كحاله فيها وهي متقدمة[٣].

ونسب أبو حيان الأندلسي والمرادي القول بذلك إلى سيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء[٤].

وممن قال بذلك: ابن جني[٥]، والزمخشري[٦]، وأبو البقاء العكبري[٧]، والخوارزمي[٨]، وابن

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥١/٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٢/٥، وشرح التسهيل للمرادي ص٣٣٦، ورصف المباني للمالقي ص٢٨٤، والجنى الداني ص٥٦٨.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٩٣/٣، والتذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١٢/٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١١/٥، وشرح المرادي ص٣٣٦.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٠٤/١.

(٦) ينظر: المفصل في علم العربية ص٣٠١.

(٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٠٥/١.

(٨) ينظر: شرح المفصل الموسوم بالتخمير ٦٩/٤.

يعيش[١]، وابن مالك[٢]، والأزهري[٣].

● وذهب جماعة من النحاة إلى أنَّ (كأنَّ) بسيطة غير مركبة[٤]، وأنَّها حرف برأسه مفرد يفيد التشبيه[٥].

واستدل القائلون ببساطتها بأمور منها:

١- أنَّ الألفاظ في الأصل بسيطة والتركيب طارئ؛ فالالتفات إلى الأصل أحسن، إذ لا توجد ضرورة تدعوا إلى التركيب وتوجبه[٦].

٢- أنَّه لو كان مركبًا لكانت الكاف حرف جر، وبذلك يلزمها ما تتعلق به، إذ هي ليست بزائدة، ألا ترى أنَّ المعنى عند الخليل ومَنْ عضد مذهبه في نحو: كأنَّ زيدًا الأسدُ: إنَّ زيدًا كالأسد، وهذا وإنْ كان المعنى عليه فالكاف لها في التأخر متعلَّق، وليس لها ذلك في التقديم[٧].

٣- أنَّ الكاف إذا كانت داخلة على (إنَّ) لزم أنْ تكون هي وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة فيكون التقدير في: كأنَّ زيدًا قائمٌ: كقيام زيد، فيحتاج إلى ما يُتِمُّ الجملة، و"كأنَّ زيدًا قائمٌ" كلام قائم بنفسه لا محالة[٨].

٤- أنَّه لا يجوز تقدير التقديم والتأخير فيه في بعض المواضع، فإذا كان يجوز لك أن تقول إن الأصل في قولك: كأنَّ زيدًا أسدٌ: إنَّ زيدًا كالأسد بتقدير التقديم في إنَّ والتأخير في الكاف، فإنه لا يصح ذلك في نحو قولك: كأنَّ زيدًا قام، وكأنَّ زيدًا في الدار، وكانَّ زيدًا عندك، وكأنَّ زيدًا أبوه قائم، فلو كان يجوز تقدير التقديم والتأخير في هذا كسابقه لكنت تقول: إنَّ أصل ذلك: إنَّ زيدا كقام، وإنَّ زيدا كفي الدار، وإنَّ زبدا كعندك، وإنَّ زيدا كأبوه قائم، وذلك لا يجوز؛ لأن الكاف التي للتشبيه الجارة لا يصح دخولها إلَّا على الأسماء لا غير، فهذا قد دلَّ على أنها ليست

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩٣/٣.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٦/٢.
(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢١٢/١.
(٤) ينظر: شرح الرضي ١٣١/٦، والجنى الداني ص٥٦٩.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ١٢/٥.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٢/٥، ورصف المباني ص٢٨٤.
(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٩٧/٢، ورصف المباني ص٢٨٥.
(٨) ينظر: رصف المباني للمالقي ص٢٨٥.

مركبة كما ذهبوا إليه، وإنْ كان المعنى يعطي ما يعطي التركيب من التشبيه والتوكيد الموجودين قبل التركيب[١].

٥- ومنها أنَّ (كأنَّ) إذا خففت جاز إعمالها وإلغاؤها، إلَّا أنَّ الإلغاء أكثر، وهذا مما يدل على أنها ليست مركبة؛ لأنها لو كانت مركبة لكان حكمها حكم المفتوحة، والمفتوحة لا تعمل على ما تقرر، وهذه إنما تعمل في الظاهر[٢].

وممن اختار القول بأنها بسيطة وغير مركبة: ابن الحاجب[٣]، وأبو حيان[٤]، وابن هشام[٥]، والجامي[٦].

وقد اختار يعقوب بن حاجي عوض القول ببساطة (كأنَّ) متبعًا في ذلك ابن الحاجب، فقال"... وذهب البعض الآخر إلى أنها حرف برأسها، وهو الصحيح؛ لأن التركيب خلاف الأصل"[٧].

(١) ينظر: رصف المباني ص٢٨٥.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٩٧/٢، ١٩٨.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٧/٢، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ٩٧٤/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ١٢/٥، وارتشاف الضرب ١٢٨/٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٢١٥/١.

(٦) ينظر: الفوائد الضيائية ٣٥٠/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١١٥٥.

## المسألة السادسة: "جير" بين الاسمية والحرفية

### التقديم للمسألة:

تجيء (جَيْرِ) لتصديق الخبر، سواء كان الخبر موجبًا أو منفيًّا، ولا تجيء بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والأمر وغيرهما[1]، وقد اختُلف في حقيقتها أهي اسم أم حرف، وهذا ما سيوضح عند عرض المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في حقيقة (جيْرِ) أهي اسم أم حرف، وجاءت آراؤهم وفقَ الآتي:

● ذهب جماعة من النحاة[2] إلى أنَّ (جَيْرِ) حرف تصديق وإيجاب بمعنى (نعم) مثلها في ذلك مثل (بلى) و(أجل)، وإنما كسرت لالتقاء الساكنين، ولم تخفف بالفتح كما خففت (أين) و(كيف)؛ وذلك لأنها لم يكثر استعمالها كما كثر استعمالهما[3].

واستدلوا على أنَّها حرف بمعنى "نعم" بأمور منها:

١- أنَّ كل موضع وقعت فيه (جَيْرِ) يصلح أنْ تقع فيه (نَعَم)، وليس كل موضع وقعت فيه يصلح أن توقع فيه "حقًّا"، فإلحاقها بـ"نعم" أولى[4].

٢- أنها أشبهت "نعم" في الاستعمال، ولذلك بُنيت، ولو وافقت "حقًّا" في الاسمية لأعربت، ولجاز أن تصحبها الألف واللام، كما أن "حقًّا" كذلك[5].

٣- أنها لو لم تكن بمعنى (نعم) لم تعطف عليها في قول بعض الطائيين:

أبَى كَرمًا لا آلِفًا جَيْر أو نَعَمْ بأحسنِ إيفاءٍ وأنْجَزِ موعِدِ[6]

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٢٠٢/٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٣، وشرح المرادي ص٧٤٠، والبسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع السبتي ٩٤٤/٢، ورصف المباني ص٢٥٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٣، والجنى الداني ص٤٣٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٣.

(٦) بيت من الطويل، نسبه ابن مالك لبعض الطائيين في: شرح التسهيل ٢١٩/٣، والجنى الداني ص٤٣٤، وبلا نسبة في همع الهوامع ٤٠٧/٢.

٤- ولم يؤكد بها "نعم" في قول طفيل الغنوي:

وقُلْنَ على البَرْدِيّ أوّلُ مَشْـــرِبٍ نَعمْ جَيْرِ إن كانت رِواءً أســـافِلُهْ[١]

ولا قوبل بها "لا" في قول الراجز:

إذا تَـقُـولُ لا ابـنـةُ الـعُـجَـيرِ تَصْـــدُقُ لا إذا تَـقُـولُ جَـيْرِ[٢]

فهذا تقابل ظاهر[٣].

وممن قال بحرفيتها من النحاة: الرماني[٤]، والعكبري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩]، وابن هشام[١٠]، والنيلي[١١]، والجامي[١٢].

● وذهب جماعة من النحاة إلى أنَّ (جيْر) اسم بمعنى حقًّا[١٣] فتكون مصدرا، وحكي ذلك عن سيبويه[١٤]، وبذلك قال السيرافي[١٥]، والمالقي[١٦]، واستدلوا على اسميتها بشيئين:

---

(١) بيت من الطويل، لطفيل الغنوي في ديوانه ص٨٤، شـــرح التســـهيل ٢١٩/٣، وهمع الهوامع ٤٠٧/٢، والجنى الداني ص٤٣٤.

(٢) الرجز بلا نســـبة في شـــرح التســـهيل لابن مالك ٢١٩/٣، ومغني اللبيب ١٣٨/١، والجنى الداني ص٤٣٤، وهمع الهوامع ٤٠٧/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٠/٣، والجنى الداني ص٤٣٥.

(٤) ينظر: معاني الحروف ص١٠٦.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٩٤/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٤.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٢٢/٢، وشرح المقدمة الكافية ٩٨٩/٣.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٣.

(٩) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٧١/٦.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب لابن هشام ١٣٨/١.

(١١) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٢٩٠/٢.

(١٢) ينظر: الفوائد الضيائية ٣٦٨/٢.

(١٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٩/٣، وشرح الرضي ٧١/٦، والبسيط لابن أبي الربيع السبتي ٩٤٤/٢، والجنى الداني للمرادي ص٤٣٣.

(١٤) ينظر: الكتاب ٢٨٦/٣، ١٥٢/٤، وشرح المرادي ص٧٤٠.

(١٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١٢/١.

(١٦) ينظر: رصف المباني للمالقي ص٢٥٣.

– أحدهما: أنَّ معناها "حقًّا"، وما حلَّ من الألفاظ المُشْكِلَةِ في الحرفية والاسمية محلَّ الاسم حُكِمَ عليه بالاسمية، إلَّا أنْ قام دليلٌ على حرفيته كـ "كاف" التشبيه التي معناها "مثل"، و"جير" لما كان بمعنى "حقًّا" حكموا له بالاسمية، كما في قول الشاعر:

لَـــــمْ يَفْعَلُوا فِعْـلَ آلِ حَنْظَلَـةٍ إنَّهُـمُ جَـيْر بِـئْـسَ مـا ائْـتَـمَـروا[1]

فمعناها هنا: إنهم حقا بئس ما ائتمروا[2].

– والثاني: أنَّها قد نونت في الشعر مراعاةً لأصلها من الاسمية، قال الشاعر:

وقَـائلـةٍ أسِـيْـتَ فَـقُلْـتُ جَيْرٍ أسِـــيٌّ إنَّـني مِـنْ ذاكَ إنَّـهْ[3]

فهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلَّا في الأسماء التي أصلها التمكن[4].

واعتُرِضَ هذا القول بأنَّه لا حجة فيه؛ لأنه فعلُ مضطر، ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد (جَيْر) بـ (إنَّ) التي بمعنى (نَعَم)، فحذف همزتها، وخفّف. ويُحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنون تنوين الترنم، وهو لا يختص بالأسماء، بل يلحق الفعل والحرف[5].

ويرى بعضهم أنَّ (جَيْر) ظرف ومعناها أبدًا، وبُني لقلة تمكنه[6].

وقيل إنها اسم للفعل "أعترف" أو "أحقق" أو "أتيقن" لأفعلن كذا، ثم حُذف الفعل وجعل هذا اسما له، كما فُعل ذلك في "شتان" و"هيهات" و"نزال"، وما أشبههن من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال يلحقها التنوين وكثيرا ما تفسر بالمصادر[7]، وبذلك قال ابن أبي الربيع[8] وحكاه الرضي عن عبد القاهر الجرجاني[9].

---

(١) بيت من البسيط لامرئ القيس، وهو في ديوانه ص١٣٢، ومعاني الحروف للرماني ص١٠٦، ورصف المباني ص٢٥٣.

(٢) ينظر: رصف المباني للمالقي ص٢٥٣.

(٣) بيت من الوافر، بلا نسبة في: المقدمة الجزولية ص٣٢٣، وشرح المرادي ص٧٤٠، ومغني اللبيب ١/١٣٩، ورصف المباني ص٢٥٣، والجنى الداني ص٤٣٥.

(٤) ينظر: رصف المباني ص٢٥٣.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/١٣٩، وشرح المرادي ص٧٤٠، والجنى الداني ص٤٣٥.

(٦) ينظر: شرح المرادي ص٧٤٠.

(٧) ينظر: البسيط لابن أبي الربيع السبتي ٢/٩٤٤، وشرح المرادي ص٧٤٠.

(٨) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٩٤٤.

(٩) ينظر: شرح الرضي ٦/٧٢.

وقد اختار الشارح القول بأنَّ (جَيْر) حرف جواب بمعنى (نَعَم) وهو ما اختاره ابن الحاجب، وبه قال أكثر النحاة، فقال: "ومن حروف الإيجاب ويقال لها حروف التصديق أيضًا... وجَيْر، تصديق للمُخْبر أي: القائل بالقول المصدق مضمونه، موجبا كان أو منفيا..."[1].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١١٧٨، ١١٧٩.

## المسألة السابعة: الخلاف في دخول "حتى" على الضمائر

### التقديم للمسألة:

حتى الجارة معناها انتهاء الغاية، ومجرورها إما اسم صريح أو مصدر مؤول من أن والفعل المضارع(١)، واشترط البصريون لمجرورها أنْ يكون ظاهرا وخالفهم في ذلك المبرد والكوفيون، وهذا ما سيوضح من خلال عرض المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اختلف النحاة في دخول (حتى) الجارة على الضمائر، ولهم في ذلك مذهبان:

● ذهب سيبويه(٢) وجمهور البصريين(٣) إلى منع دخول (حتى) على الضمائر، فلا تجر إلَّا ظاهرا؛ فتقول: دع القوم حتَّى يوم كذا، ورأيتُهم حتَّى زيدٍ، ولا تقول: دع القوم حتَّاه، ولا رأيتهم حتَّاه، ولا رأيتهم حتَّاك(٤). واستدلوا على امتناعه بالاستغناء بـ"إلى"، لكونها أشد تمكنا وأوسع تصرفا(٥). قال سيبويه: "واستغنوا عن الإضمار في حتَّى بقولهم: رأيتُهم حتَّى ذاك، وبقولهم: دَعْهُ حتى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دَعْهُ حتَّى ذاك، وبالإضمار في إلى إذا قال دَعْهُ إليه؛ لأن المعنى واحد"(٦)، كما أنَّه لو كان جائزا لوقع كثيرا في كلام العرب، ولو وقع لنقل مع توفر المستقرئين والناقلين(٧).

وقد اختار مذهب سيبويه في منع دخول (حتى) الجارة على الضمائر كثير من النحاة، منهم:

---

(١) ينظر: الجنى الداني ص٥٤٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٣/٢و ٢٣١/٤.

(٣) ينظر: شرح المرادي ص٧١٢، والجنى الداني ص٥٤٣.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٥٦٨/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي ٢٠/٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٨٣/٢.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٤٥/٣.

ابن السراج[١]، والزمخشري[٢]، والعكبري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الحاجب[٥]، وابن مالك[٦]، والرضي[٧]، وابن هشام[٨]، والمالقي[٩]، والجامي[١٠].

● وذهب الكوفيون[١١] والمبرد[١٢] إلى جواز جرها الضمير، فتجره متكلما، ومخاطبا، وغائبا، فيجوز عندهم قول: حتَّاه وحتَّاك. مستدلين بما وقع في بعض أشعار العرب، كقول الشاعر:

فَــلَا واللهِ لا يُــلْــفِــي أُنَاسٌ فــتًى حَــتَّــاكَ يا ابْــنَ أَبي زِيادِ[١٣]

وقول الآخر:

أَتَــتْ حَتَّــاكَ تَقْصِــــدُ كُــلَّ فَجٍّ تُــرَجِّــي مِنْــكَ أَنْهَــا لَا تَخِيــبُ[١٤]

واعتُرض بأنَّ ذلك ضرورة، ولا يجيء إلَّا في الشعر[١٥].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ٤٢٦/١. قال ابن السراج: "والقول عندي ما قال سيبويه؛ لأنه غير معروف اتصال حتى بالكاف، وهو في القياس غير ممتنع".

(٢) ينظر: المفصل في علم العربية ص٢٨٩.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨٤/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٩٤/٣.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٤٥/٢، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٤٤/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/٣.

(٧) ينظر: شرح الرضي ٢٠/٦.

(٨) ينظر: مغني اللبيب ١٤٢/١.

(٩) ينظر: رصف المباني ص٢٦١.

(١٠) ينظر: الفوائد الضيائية ٣٢٣/٢.

(١١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٧٥٥/٤، والجنى الداني ص٥٤٣، ومغني اللبيب ١٤٢/١، وشرح التصريح للأزهري ٣/٢.

(١٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٩٤/٣، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٤٤/٣، وشرح الرضي ٢٠/٦، وشرح المرادي ص٧١٢.

(١٣) بيت من الوافر، بلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١، وفي ارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٤٥/٣، وشرح الرضي ٢١/٦، وشرح المرادي ص٧١٢، والجنى الداني ص٥٤٤، ورصف المباني ص٢٦١، وشرح الأشموني ٢٢/٢.

(١٤) بيت من الوافر، بلا نسبة في: شرح الأشموني ٢٢/٢، ومغني اللبيب ١٤٢/١، وشرح التصريح للأزهري ٣/٢، وهمع الهوامع ٣٤١/٢.

(١٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٩٤/٣، وارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤، وشرح المرادي ص٧١٢، والجنى الداني ص٥٤٤، ورصف المباني ص٢٦١.

وقد اختار يعقوب بن حاجي عوض مذهب سيبويه والجمهور في منع دخول حتّى على الضمائر، وهو اختيار يسنده القياس، لاستغنائهم بالإضمار في إلى، ويقويه قلة السماع، فإنه غير معروف اتصال حتى بالضمير(١)، ولم يرد إلَّا في نماذج قليلة من الشعر، فنجد الشارح يقول: "... حتى يختص دخولها بالظاهر ولا يجوز دخولها على المضمر استعمالا، فلا يقال: حتاه، وحتاك، اكتفاء بـ (إلى). قيل: لأنَّ دخولها على المضمر يؤدي إلى التباس مجرورها بمنصوبها ومرفوعها؛ لجواز كل منها بعدها، بخلاف (إلى) فإنها لكونها أشد تمكنًا من (حتّى) وبُعد الالتباس فيها أيضًا تدخل على المضمر والمظهر يقال: إلى زيد، وإليه.

خلافا للمبرد فإنَّه أجاز دخول (حتّى) على المضمر لأنها حرف كـ (إلى) فتدخل على المضمر مثلها، مستدلا بقول الشاعر:

فـــلا واللهِ لا يَـــلْـــقَـــاهُ نَاسٌ فـتًى حَـتَّـاكَ يا ابـنَ أبي يَـزِيـدِ(٢)

وجوابه: أنَّه مما لا اعتداد به لشذوذه وندرته"(٣).

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ٤٢٦/٢.

(٢) سبق تخريجه، ص ٢٩٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١١٠٦.

## المسألة الثامنة: الخلاف في عامل الجر بعد واو "رب"

### التقديم للمسألة:

تضمر (رُبَّ) الجارة بعد ثلاثة أحرف: بل، والفاء، والحذف بعد هذين الحرفين قليل؛ والذي شاع وكثر هو حذفها بعد الواو[١]. وقد اختلف النحاة هل يبقى عملها؟ أم تكون الواو هي العاملة بنفسها، وهذا ما سيوضح عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

لا خلاف بين النحاة في عمل (رُبَّ) إذا حذفت بعد بل، والفاء، فـ (رُبَّ) نفسها هي الجارة لا الحروف الثابتة قبلها[٢]، وأما إذا كان ما قبلها هو الواو فقد اختلفوا في كون العمل لرب المضمرة بعدها، أو أنَّ الجر إنما هو بالواو نفسها:

● فذهب سيبويه[٣] وجمهور البصريين[٤] إلى أنَّ واو (رُبَّ) لا تعمل، وإنما العمل لـ (رُبَّ) المقدرة؛ فهذه الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئًا؛ إذ الحرف لا يعمل إلَّا إذا كان مختصا، وحروف العطف غير مختصة، فوجب أنْ لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون العمل هنا لـ (رُبَّ) المقدرة[٥].

واحتج هؤلاء بالآتي:

١- أنَّ الواو هنا عاطفة، والعاطف ليس بعامل، ولا يخرجها عن العطف كونها تقع في أوائل الكلام؛ لاحتمال العطف على كلام تقدَّم ملفوظ به لم يُنقل، أو مقدّر حُكِم له – منويًّا في النفس – بحُكْمِ المنطوق به[٦].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٧٠٢، والجنى الداني ص٤٥٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٨٩، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣/٧٠٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٦٣.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٢٢، وارتشاف الضرب ٤/١٧٤٦، وشرح الرضي ٦/٤٦، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٤٥.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٢٣، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٨٩، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٤٥.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٧٠٥.

٢- أنَّها مع ذكر (رُبَّ) عاطفة باتفاق، فكذلك يكون الحكم مع حذفها، ولا تنقل عن ذلك إلَّا بدليل، والأصل عدمه.

٣- أنَّ الواو لم يثبت كونها حرف جرٍّ بنفسها إلَّا في المبدلة من الباء في القسم، وليست إذ ذاك بحرف عطف، فلا يثبت كونها حرف جر بالاحتمال(١).

٤- أنَّها تضمر بعد (بَلْ)، ولا يقول أحدٌ أنَّ (بل) تجُر، وكذلك تضمر بعد الفاء، وليست نائبةً عن (رُبَّ)، ولا عوضا عنها، فكذلك ينبغي أنْ يكون الحكم مع الواو(٢).

٥- أنَّ الذي يَدُلُّ على عدم النيابة عنها، وأنَّها ليست بعوض منها، أنَّه يحسنُ ظهورها معها، فيقال: ورُبَّ بلدٍ، ورُبَّ بلدةٍ، ولو كانت عوضًا عنها لما جاز ظهورُها معها؛ لأنَّه لا يجوز أنْ يُجمعَ بين العِوض والمُعَوّضِ منه(٣)، فلما جاز الجمع بين واو (رُبَّ) و(رُبَّ) دلَّ ذلك على أنَّها لم تَنُبْ عنها، ولا عُوِّضت منها(٤).

٦- أنَّ واو العطف لا تدخل على واو (رُبَّ)؛ لامتناع دخول العاطف على العاطف، ولو كانت الواو غير عاطفة لدخلت عليها واو العطف(٥).

هذا ما استدل به البصريون، واختار مذهبهم كثير من النحاة منهم: ابن جني(٦)، وابن أبي الربيع(٧)، والعكبري(٨)، وابن يعيش(٩)، وابن مالك(١٠)، وابن هشام(١١)، والمرادي(١٢)، وابن عقيل(١٣).

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٧٠٥.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٦٦،

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٢٣.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٧٠٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل ١/٥٠٢.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٦٣٨.

(٧) ينظر: البسيط ٢/٨٦٩.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٦٥.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥١٠.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٨٩.

(١١) ينظر: المغني ١/١٥٦.

(١٢) ينظر: الجنى الداني ص٤٥٤.

(١٣) ينظر: المساعد ٢/٢٩٦.

● وذهب الكوفيون[١] والمبرّد[٢] من البصريين إلى أنَّ واو (رُبَّ) كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام (رُبَّ) جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى (رُبَّ)[٣].

واحتجوا بالآتي:

١- أنَّ هذه الواو نابت عن (رُبَّ)، فلما نابت عن (رُبَّ) وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو؛ لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم؛ فإنها لما نابت عن الباء، عملت الخفض كالباء، فكذلك الواو هاهنا[٤].

ورُدَّ قولهم هذا بأنَّ الجر بـ (رُبَّ) محذوفة بعد "الفاء"، و"بل" قد ثبت، ولا قائل بأنهما العاملان[٥]، وأن الجر بـ (رُبَّ) محذوفة دون شيء قبلها قد روي، كما في قوله:

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ[٦]

فعلم من ذلك أنَّ الجر بعد الواو إنما هو بـ "رُبَّ" كما هو بها بعد "الفاء" و" بل"، وعند التجرد منهما ومن الواو[٧].

٢- والذي يدل أنها ليست عاطفة أنَّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ووجدنا بعض القصائد والأراجيز يفتتح بها، فمن ذلك قول رؤبة:

وبَلَدٍ عَامِيَةٍ أعْماؤهُ كأنَّ لون أرضه سماؤه[٨]

وقوله أيضًا:

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٧٥/١، والمقاصد الشافية ٧٠٥/٣، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٤٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٤٦/٢، ٣٤٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٧/٦.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٢٢، وائتلاف النصرة ص١٤٥.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٦/١.

(٦) بيت من الخفيف، لجميل بثينة، في ديوانه ص١٨٩، وشرح التصريح ٢٣/٢، وبلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٢٣، وشرح الرضي ٤٥/٦، وائتلاف النصرة ص١٤٦.

(٧) ينظر: الصفوة الصفية ٣١٣/١.

(٨) من الرجز، لرؤبة. ينظر: ديوانه ص٣، والخزانة ٤٥٨/٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٢٢، وسر صناعة الإعراب ٦٣٦/٢.

وقـاتم الأعـمـاق خـاوي المـخـترق[1]

فالواو في هذا ومثله جارة بمعنى "رُبَّ" وليست عاطفة؛ لأنها لو كانت عاطفة لاستدعت معطوفا عليه، ووقوعها أول الكلام يدفع كونها عاطفة، مثبت أنها بمعنى "رُبَّ"، ولأن في تقدير المعطوف عليه تعسفا لا داعي إليه[2].

وأُجيب بأنَّ المعطوف عليه إن لم يكن ملفوظ به فهو مقدّر، وهذه طريقة للعرب في أشعارهم[3].

وقد أيَّد ابن الحاجب مذهب الكوفيين في أنَّ الواو هي الجارة بنفسها[4]، في حين اختار ابن حاجي عوض مذهب البصريين في أنَّ الجر بـ (رُبَّ) المقدرة بعد الواو، فقال بعد ذكره أدلة الكوفيين: "... بأنَّا لا نسلم ذلك؛ لأنها إن كان قبلها ما يصح العطف عليه فلا محذور، وإلَّا كما كانت في أول القصيدة يقدر معطوف عليه، كقوله: وقاتِمِ الأعماقِ، كأنَّ قيل: رُبَّ أهوال أقدمت عليه وقاتم الأعماق"[5].

(١) من الرجز، لرؤبة، في ديوانه ص١٠٤، وينظر: الكتاب ٢١٠/٤، وشرح الكافية للرضي ٤٧/٦، والبسيط ٨٦٩/٢، والمساعد ٢٩٧/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب ١٦١/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٦/١.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٩٥٣/٣.

(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١١٢١.

## المسألة التاسعة: الخلاف في مجيء "من" لِابتداء الغاية الزمانية

### التقديم للمسألة:

تجيء (مِنْ) إذا كانت غير زائدة لعدد من المعاني، منها أنْ تكون لابتداء الغاية مناظرة لـ(إلى) في دلالتها على انتهاء الغاية، وقد اتفق النحاة على مجيئها لابتداء الغاية في المكان، ولكنهم اختلفوا في مجيئها لابتداء الغاية في الزمان، وهذا ما سيُعرض عند مناقشة المسألة.

### عرض المسألة ومناقشتها:

اتفق النحاة على مجيء (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان، ولكنهم اختلفوا في مجيئها لابتداء الغاية في الزمان، ولهم في ذلك مذهبان:

- ذهب سيبويه[١] وكثير من البصريين[٢] إلى أنَّ (مِنْ) الجارة إنما تكون لابتداء الغاية في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا نحو: سرت من البصرة، أو غيره، نحو قولهم: هذا الكتاب من زيد إلى عمرو[٣].

واستدلوا لما ذهبوا إليه بأنهم أجمعوا على أنَّ (مِنْ) في المكان نظيرة (مُنْذُ) في الزمان، فـ (مِنْ) تدل على ابتداء الغاية في المكان، و(منذ) تدل على ابتداء الغاية في الزمان. ألا ترى أنك تقول: "ما رأيته مذ يوم الجمعة" فيكون المعنى أنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: "ما سرت من بغداد"؛ فيكون المعنى: ما ابتدأت بالسير من هذا المكان؛ فكما لا يجوز أنْ تقول: "ما سرت مذ بغداد"؛ فكذلك لا يجوز أنْ تقول: "ما رأيته من يوم الجمعة"[٤].

وأيَّد البصريين في ما ذهبوا إليه، واختار قولهم جماعة من النحاة، منهم: ابن أبي الربيع[٥]،

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٢٤/٤. قال سيبويه: "وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا. وتقول إذا كتبت كتابا: مِنْ فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سِوى الأماكن بمنزلتها".

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١، وشرح التصريح للأزهري ٨/٢، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٤٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧/٦.

(٤) ينظر: ائتلاف النصرة ص١٤٣.

(٥) ينظر: البسيط في شرح الجمل ٨٤٥/٢.

والأنباري[١]، وابن عصفور[٢]، وأبو بكر الشرجي الزبيدي[٣].

● وذهب الكوفيون[٤]، والأخفش[٥]، والمبرد[٦] وابن درستويه[٧] من البصريين إلى أنَّ (مِنْ) يجوز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان كاستعمالها في ابتدائها في المكان.

واستدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بورود ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة، فالذي في القرآن قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[٨]، وأما الأحاديث فمنها قول من روى حديث الاستسقاء "فمطرنا من جمعة إلى جمعة"[٩]، وقوله ﷺ لفاطمة رضي الله عنها: «هذا أوّلُ طعامٍ أكله أبُوكِ من ثلاثة أيام»[١٠]، وأما الأشعار فمنها قول النابغة الذبياني:

ولا عَيْبَ فيهم غير أنَّ سيُوفَهم ... بهنَّ فُلول من قِراعِ الكتائبِ

تُخيّرن مِن أزمانِ يومِ حَليمةٍ ... إلى اليومِ قد جُرِّبنَ كلَّ التجاربِ[١١]

وقول زهير بن أبي سلمى:

لِمن الدِّيار بقُنَّة الحِجْرِ ... أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهرِ[١٢]

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣١٥، ٣١٦.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١.

(٣) ينظر: ائتلاف النصرة ص١٤٣.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/١، وشرح الرضي ٧/٦، والمقاصد الشافية للشاطبي ٥٨٨/٣، وائتلاف النصرة ص١٤٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح للأزهري ٨/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٨٥/٣، ولم أعثر في المقتضب ما ينص على قوله بذلك.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٨٥/٣.

(٨) سورة التوبة:١٠٨.

(٩) صحيح البخاري ٣٦/٢.

(١٠) مسند أحمد بن حنبل ٢١٣/٣.

(١١) بيتان من الطويل، للنابغة الذبياني، ينظر: ديوانه ص٤٥، وشرح التسهيل ١٣٢/٣، والمقاصد الشافية ٥٨٩/٣، وشرح التصريح للأزهري ٨/٢، وائتلاف النصرة ص١٤٢،

(١٢) بيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى، ينظر: الديوان ص٨٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٦/٣، وشرح الكافية للرضي ٧/٦، والمقاصد الشافية ٥٨٩/٣، وائتلاف النصرة ص١٤٢.

فأدخل (مِنْ) على حجج ودهر، وهما اسما زمان. وأمثلة دخولها على الزمان كثيرة في كلام العرب.

وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف، فالتقدير في الآية: من تأسيس أول يوم، وفي الحديث: من صلاة الجمعة، وفي بيت النابغة يكون التقدير: من استمرار أزمان، وأما بيت زهير، فردوه بأنَّ الرواية الصحيحة: مذ حجج ومذ دهر، وإن كانت الرواية سليمة فالتقدير: من مَرِّ حجج ومِنْ مَرِّ دَهْر(١).

وأُجيب بأنَّ الأصل عدم الحذف، وبكثرة ما ورد من ذلك نظما ونثرا، وتأويل ما كثر ليس بجيد(٢).

واختار مذهب الكوفيين جماعة من النحاة منهم: ابن يعيش(٣)، وابن مالك(٤)، وأبو حيان الأندلسي(٥)، والرضي(٦)، والشاطبي(٧)، والجامي(٨).

ولأن رأي الكوفيين بعيد عن التكلف بالحذف والتقدير، ولكثرة وروده في القرآن والأحاديث الشريفة، وفي كلام من يوثق بهم نظما ونثرا، فقد اختار الشارح رحمه الله رأي الكوفيين، فقال: "... والكوفيون أجازوا كونها لابتداء الغاية في الزمان أيضًا، وقد أصابوا في ذلك؛ لأنَّه هو الموافق لاستعمال العرب حيث لا مانع عن مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره"(٩).

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٣١٧، وشرح التصريح للأزهري ٨/٢.

(٢) ينظر: شرح التصريح ٨/٢، وارتشاف الضرب ١٧١٨/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٨٥/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٧١٨/٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٨/٦.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٥٩٢/٣.

(٨) ينظر: الفوائد الضيائية ٢٢٠/٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٩٨، ١٠٩٩.

# المسألة العاشرة: زيادة (إنْ)

## التقديم للمسألة:

سُميت الحروف الزائدة بهذا الاسم؛ لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلا زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر، وسُميت أيضًا: حروف الصلة؛ لأنها يُتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك[1]، ومن هذه الحروف (إنْ)، ومن المواطن التي تزاد بها كثيرًا، أن تلي (ما) النافية، فتفيد تأكيد النفي، وتدخل على الاسم والفعل، وقد خالف في ذلك الفراء، الذي يرى أنها تكون بعد (ما) نافية بمعنى (ما)، وهذا ما سيناقش عند عرض المسألة.

## عرض المسألة ومناقشتها:

تأتي (إنْ) بعد (ما) النافية، نحو: ما إنْ زيدٌ قائمٌ، وقد اختلف النحاة هل هي زائدة أم تكون بمعنى (ما):

- فذهب البصريون[2] إلى أنَّ "إنْ" إذا وقعت بعد "ما" النافية تكون زائدة، تفيد تأكيد النفي[3]، والدليل على أنها زائدة في قولنا: «ما إنْ زيدٌ قائمٌ» أنَّ دخولها كخروجها، فلا فرق في المعنى بين قولنا السابق وبين «ما زيدٌ قائمٌ».

وأخذ بمذهب البصريين وأيَّده كثيرٌ من النحاة، منهم: الأنباري[4]، وابن يعيش[5]، وابن

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٠٥/٦.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٥٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٠/٢، ورصف المباني للمالقي ص١٩١، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٥٥.

(٣) ينظر: شرح الرضي لكافية ٢٠٥/٦، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ٣٢/١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٠٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٤.

الحاجب[١]، وابن عصفور[٢]، والمالقي[٣]، والمرادي[٤]، وابن هشام الأنصاري[٥]، والشرجي[٦].

● وذهب الفراء[٧] والكوفيون[٨] إلى أنَّ "إنْ" بعد "ما" النافية تكون نافية أيضًا، وأنهما ترادفا كترادف حرفي التوكيد في: إنَّ زيدًا لقائم. واحتجوا لذلك بأنْ قالوا:

– تجيء "إنْ" بمعنى "ما" كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب، ومن ذلك قوله – تعالى–: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴿٢٠﴾﴾[٩]، أي: ما الكافرون إلا في غرور، فإذا ثبت أنَّها تكون بمعنى "ما" جاز أنْ يجمع بينها وبين "ما" لتأكيد النفي، كالجمع بين "إنْ" واللام؛ لتوكيد الإثبات[١٠].

وأُجيب بأنَّ وقوعها بمعنى "ما" في بعض المواضع، لا يجيز القياس على الجمع بين إنْ واللام لتأكيد الإثبات؛ لأنَّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجابًا، فلا يجتمع النافيان لئلا يصير الحكم مثبتًا[١١].

– أنَّ العرب قد تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما[١٢]، ورُدَّ بأنهم لا يجمعون بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد، ومثل: «إنَّ زيدًا لقائم» قد فُصل بينهما لذلك[١٣]، ومن ثمَّ لم يقولوا: إنَّ لزيدًا قائم، ولا: يا الرجل، وأشباه ذلك[١٤].

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٢٧، وشرح المقدمة الكافية ٣/٩٩١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٨٠.

(٣) ينظر: رصف المباني للمالقي ص١٩١.

(٤) ينظر: الجنى الداني ص٢١٠.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/٣٢.

(٦) ينظر: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص١٥٥.

(٧) ينظر: معاني القرآن ١/١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٢.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٥٠٥، والجنى الداني ص٢١٠، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٥٥.

(٩) سورة الملك: ٢٠.

(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٠٥.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ص٥٠٧.

(١٢) ينظر: معاني القرآن ٣/١٣٠.

(١٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٢٢٧.

(١٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٩٩١.

وقد اختار الشارحُ مذهبَ البصريين من أنَّ "إنْ" بعد "ما" زائدة، و"ما" وحدها للنفي، متابعًا في ذلك ابن الحاجب، فقال: «وزعم الفراء أنَّ "إنْ" النافية دخلت على "ما" النافية توكيدًا للنفي، وليس بجيد، فإنهم لا يجوزون الجمع بين حرفين مختلفي اللفظ لمعنى واحد، ومن ثمة لم يقولوا: إنَّ لزيدًا قائم»[1].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١١٨٢.

# الفصل الرابع

## مذهبه النحوي، وتقويم اختياراته

### المبحث الأول: اتجاهه النحوي وموقفه من المذاهب النحوية

المطلب الأول: اتجاهه النحوي.

المطلب الثاني: موقفه من البصريين.

المطلب الثالث: موقفه من الكوفيين.

المطلب الرابع: موقفه من ابن الحاجب. من خلال موافقته أو مخالفته.

### المبحث الثاني: تقويم اختياراته.

أولا: المزايا.

ثانيا: المآخذ.

ثالثا: أثره في من بعده.

# المبحث الأول: اتجاهه النحوي، وموقفه من المذاهب النحوية

## المطلب الأول: اتجاهه النحوي

بعد دراسة اختيارات يعقوب بن حاجي عوض، اتضح أنَّه بصري المذهب؛ أصوله هي أصول البصريين، وآراؤه في كثير من اختياراته هي آراؤهم؛ فمنهجه في عرض المسائل الخلافية اعتمد على تصدير آراء البصريين والانتصار لهم، وقد ينسب نفسه لهم، ومن ذلك عندما شرح مسألة عمل اسم الفاعل عمل فعله، وأنَّه مشروط بالاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو (ما) قال: "... ثم ذلك خلافا للكوفيين، والأخفش منا، فإنهم لم يشترطوا الاعتماد على الأشياء المذكورة في عمله"(١)، وكثيرا ما يصف مذهبهم بالمذهب الأصح(٢)، كما استخدم مصطلحات البصريين، فذكر ضمير الفصل، وهو عند الكوفيين العماد، وضمير الشأن والقصة، ويقابله المجهول عند الكوفيين، وحروف الجر التي يسميها الكوفيون حروف الصفات، وترددت أسماء علماء البصرة في أبواب الكتاب كالخليل، وسيبويه، والمبرد، والسيرافي، وابن السراج، والجرمي، ومع ذلك كان الشارح –رحمه الله– ينهج الطريقة الموضوعية في مناقشة الآراء؛ فقد وافق الكوفيين في مسائل قليلة(٣)، وقد يعرض الآراء في بعض المسائل، ولا يعقبها بالحكم بالرداءة أو الجودة(٤)، مما يدل على نضج شخصيته العلمية، ودقته، وقدرته على الاختيار مع التزام الموضوعية.

---

(١) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض لكافية ابن الحاجب ص٩٤١.

(٢) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض لكافية ابن الحاجب ص٥٩٠، ٩٠٥.

(٣) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض لكافية ابن الحاجب ص١٠٩٨.

(٤) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض لكافية ابن الحاجب ص٥٥٣.

## المطلب الثاني: موقفه من البصريين

من اتجاهه النحوي تبيَّن موافقته للبصريين في كثير من الآراء والمسائل، فنستطيع أنْ نُطلق عليه بأنَّه نحوي بصري، فقد اتسم ميله النحوي بسمات المذهب البصري حيث أكثر من أقوالهم، ومن استعمال مصطلحاتهم، بل يكاد شرحه أن يكون ذا طابع بصري، فكان يشرح وفق مذهبهم، مقدما آراءهم في أغلب مسائل الخلاف، والنماذج الدالة على مذهبه البصري كثيرة، منها اختياره لرأي البصريين في أغلب المسائل الخلافية، نذكر منها على سبيل الاستشهاد: اختار مذهب سيبويه وجمهور النحويين في منع العطف على معمولي عاملين مختلفين مستدلًّا بقول ابن مالك في التسهيل: "الأصح المنع مطلقًا؛ لأن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعدٍّ واحد، وذلك لا يجوز، وأيضًا الأكثر على منعه فموافقتهم أولى"(١).

كما اختار رأي البصريين في إعمال الفعل الثاني في باب التنازع، فبعد أن ذكر رأي الكوفيين، وأورد أدلتهم نجده يجيب عن هذه الأدلة، وكأنَّه يتحدث بلسان البصريين، يقول: "... والجواب عن الأول: سلمنا أنَّ الأول أهم وله قوة، لكن لا نسلم أنَّ قوته أكثر من قوة المقاربة والجوار، كما بينا في دليلنا، وعن الثاني: أنَّ الإضمار قبل الذكر يجوز إذا وُجد ما يفسره، وههنا كذلك كما في: ربه رجلا، فإنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف في علم المخاطب..."(٢).

وقال في عرض خلافهم في العامل في المفعول معه: "... ثم في هذا الكلام دلالة على المذهب الأصح وهو مذهب البصريين، وهو أن يكون العامل في المفعول معه هو الفعل وإن كان لازمًا؛ لأنه قد قوي بالواو، فتعدى إلى المفعول كما تعدى بسائر الحروف من الهمزة والباء وغيرهما. لا كما زعمت الكوفية من أنه منصوب على الخلاف..."(٣).

ولم يقف ابن حاجي عوض عند تأييد المذهب البصري، بل تجاوز ذلك إلى الرد على أدلة الكوفيين، وإبطالها، ومن ذلك ما جاء في رده على الكوفيين في ترخيم المنادى إذا كان ثلاثيا متحرك الوسط، يقول: "... خلافا للكوفيين فإنهم يجوزون ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط،

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٧٤٦.

(٢) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض لكافية ابن الحاجب ص٣٩٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٩٠.

فيقولون: (ياعُمَ) في (عمر)، إما لوجود نظير ما أدى إلى ترخيمه، نحو: يد، ودم، وإما لتحرك أوسطه، وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع، والجواب عن الأول: أنَّ هذه الأسماء قليلة في الاستعمال، بعيدة عن القياس، فلا يُحمل عليها شيء، وعن الثاني: أنَّ هذا الاعتبار غير مطرد في كل مقام، مع أن هذا إعدام حرف"(١).

والملاحظ في ردوده أنَّه لم يكن يرد لمجرد الانتصار لمذهب البصريين، بل بما يملي عليه علمه، وما يرجحه عقله، الذي تشهد اختياراته بالاتزان، والموضوعية.

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٤٣.

## المطلب الثالث: موقفه من الكوفيين

على الرغم من بصرية يعقوب ين حاجي عوض، إلَّا أنَّ ذلك لم يمنعه من ذكر المذهب الكوفي، وهو شيء طبيعي ولا سيما في مسائل الخلاف؛ فإنه لا يكاد يذكر المذهب البصري، إلَّا ويذكر في مقابله المذهب الكوفي، فنجده يذكر آراءهم وأسماء علمائهم، فهو ينقل آراء الكسائي(١) والفراء(٢)، مخالفا لهم في أغلب المسائل، رادًّا عليهم حججهم، وموافقا لهم في بعض الآراء، معترفًا بصحة ما ذهبوا إليه وموافقته للقياس، يحمله على ذلك منهجه العلمي – كغيره من النحاة المتأخرين – القائم على الاختيار من بين الآراء النحوية، وعدم التقيد بمذهب معين، معتمدا في ذلك على سعة ثقافته، وقدرته العقلية المعتمدة على المنطق السليم، والتحليل الدقيق، ومن الآراء التي وافقهم فيها:

أخذ بقولهم – دون أنْ يصرح بذلك– متابعا لرأي ابن الحاجب ومصححا له، في أنَّ الألف والواو والياء في إعراب المثنى والمجموع هي نفس الإعراب(٣)، لا حروف الإعراب، ولا دلائله، مبطلا غيره من الآراء، كما وافقهم في أنَّ عامل الرفع في المضارع تجرده من العوامل اللفظية الناصبة والجازمة لا وقوعه موقع الاسم كما هو مذهب جمهور البصريين(٤)، وهو بذلك متابع لرأي ابن الحاجب، واختار مصطلح الكوفيين في تسمية الجر خفضًا، فقال: "ويسميه الكوفيون خفضًا، ولا مشاحة في الاصطلاح، ووجه التسمية به أولى من وجه الجر؛ لأن الخفض نقيض الرفع في اللغة..."(٥)، كما صوَّب رأيهم في جواز مجيء (من) الجارة لابتداء الغاية في الزمان، فقال: "... والكوفيون أجازوا كونها لابتداء الغاية في الزمان أيضًا، وقد أصابوا في ذلك؛ لأنه هو الموافق لاستعمال العرب حيث لا مانع عن مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره"(٦).

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٤٢، ٣٩٥.

(٢) ينظر: شرح يعقوب بن حاجي عوض لكافية ابن الحاجب ص٥٤٧، ٧٠٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٩١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٩١، ٩٩٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٦٦، ٢٦٧.

(٦) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٩٨، ١٠٩٩.

وكما تصدى لآراء الكوفيين بالاعتراض، ودحض حججهم وأدلتهم، فقد تصدى لبعض آراء وأقوال العلماء، دون تقيد بمذهب من المذاهب، فيوافق ما يراه مناسبا، ويخالف ما يراه غير ذلك، يظهر ذلك في شرحه جليا؛ فنراه يرد ويضعِّف آراء جملة من النحاة كابن جني[١]، وأبو علي الفارسي[٢]، وابن كيسان[٣]، ويرد على الأخفش والمازني والجرمي[٤].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٧٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠٣٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣١٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٩١.

## المطلب الرابع: موقفه من ابن الحاجب

ابن الحاجب عالم فذ، جليل القدر، ومصنفاته في غاية الحسن والإفادة، وقد حظيت مؤلفاته بعناية كبيرة – وخصوصًا الكافية في النحو – فتناولها كثير من العلماء بالشرح والدراسة والتعليق، وبلغت شهرتها الآفاق، والشارح – رحمه الله – يعي هذه المكانة لابن الحاجب وكافيته، يقول في مقدمته: "إن كتاب الكافية للإمام الهمام، وتحرير فضلاء الأنام، شرف الإسلام والمسلمين، ناصر الملة ومعين الدين، المشهور بابن الحاجب – تغمده الله بمغفرته، وأسكنه فراديس جنانه ورضوانه – لما رأيته كتابا وجيزا لفظه، مع احتوائه على خلاصة ما في كلام المتقدمين، واشتماله على فوائد شريفة من زبدة آراء المتأخرين..."(١)؛ فعمد ابن حاجي عوض إلى إبداء خفيِّه، وإيضاح مشكله، وتفصيل مجمله، وحلِّ عقده، فهو مستظهر له، واع لما حواه، فاهم لدقائقه، نافذ إلى أسراره وخفاياه، ساعده في ذلك سعة ثقافته واطلاعه على كتب المتقدمين والمتأخرين من النحاة(٢)، والنظر في شروح الكافية خاصة، وفي مقدمتها شرح ابن الحاجب لكافيته؛ فلذا نلاحظ دقته في تحليل عبارة ابن الحاجب، وقدرته على الفهم والاستنباط والتعليل والتوجيه، وبالرغم من تأثره الواضح بآراء ابن الحاجب وتأييده لها، نجده يعترض ويستدرك على كلام ابن الحاجب في عدة مواضع من شرحه، ويمكن إجمال موقفه من المصنف بما يلي:

### أ – موافقته:

وافق ابن حاجي عوض ابن الحاجب في أغلب المسائل الخلافية، ومع أنه بصري المذهب إلَّا أننا وجدناه يتابع ابن الحاجب في آرائه التي خرج بها على البصريين، ويعلل لأقواله وآرائه، ويتصدى لمنتقديه، ويرد على المعترضين عليه، وينتصر لآرائه، ومن ذلك رده الاعتراض على حدود ابن الحاجب يقول في شرحه للأسماء الستة: "فإن قلت: ينبغي أن يذكر قيدا آخر وهو: مكبرة؛ لأن مصغرها معربة بالحركات، وذلك لأن الياء إذا كان ما قبلها ساكنا يكون في حكم الصحيح في تحمل الحركات الثلاث وإن كان ياء. قلت: وقوع التعداد بصورة التكبير يغني عن ذلك..."(٣)، وفي باب التنازع عندما شرح عبارة ابن الحاجب: "وإذا تنازع الفعلان ظاهرا" نجده يقول: "...

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٠٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٠١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٧٩.

قيل: الأولى أن يقول: (العاملان) ليكون أشمل؛ فإن التنازع كما يكون بين الفعلين يكون أيضًا بين الاسمين، وبين الاسم والفعل. قلت لهذا القائل: المراد ما ذكرتم لكن في هذا إشارة إلى أن الفعل أصل في العمل، ولأنه لو كان كذلك لأوهم دخول ما ليس منه فيه وهو قولنا: ليس زيد بمنطلق، هكذا ذكره بعض الشارحين، وإنما أتى بلفظ التثنية مع أن التنازع يوجد في الأكثر اقتصارا في البيان على أقل المعدودات"[1]، فقد نصب نفسه مدافعا وموضحا لعبارات ابن الحاجب، ويلاحظ – في الغالب – أنَّه لا يذكر أسماء المعترضين بل يورد اعتراضاتهم دون ذكر أسمائهم، فيعرضها على صيغة تساؤل ثم يجيب عنه.

أما في مسائل الخلاف فقد انتصر لابن الحاجب في أغلبها وأيد آراءه، وساق التعليلات والأدلة التي تظهرها، ومن ذلك عندما ذكر الخلاف في حروف الإعراب، هل هي نفس الإعراب، أو دلائله، أو حروفه؟ نجده يذكر رأي ابن الحاجب في أنها نفس الإعراب، ويرد على من يعترض عليه، ثم يورد الآراء الأخرى وينقضها، ويخلص في نهاية المسألة إلى الانتصار لابن الحاجب فيقول: "... فعلم من هذا أنَّ الصحيح ما ذهب إليه المصنف"[2].

وفي مسألة تعذر ظهور الإعراب في الاسم المضاف لياء المتكلم، نجده بعد ذكره الآراء المخالفة لرأي ابن الحاجب، ينتصر لابن الحاجب وينقض الآراء الأخرى يقول: "... ثم اعلم أن فيه اختلافا غير الاختلاف المذكور، وهو: أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب بالإعراب التقديري –كما عرفت– وليس بمبني، والدليل عليه: انتفاء أسباب البناء فيه، وهي مناسبة ما لا تمكن له، أو غيرها، وعند أكثر النحاة: مبني، ومستندهم: إما عدم ظهور الإعراب فيه، أو اكتسابه البناء من المضمر المضاف إليه، والحق ما ذهب إليه المصنف؛ لأن الوجهين اللذين ذكروهما ضعيفان، أما الأول: فلأن عدم ظهور الإعراب لو كان مستلزما للبناء لكان ما هو معرب تقديرا كذلك، وليس كذلك، وأما الثاني: فلأن الإضافة إلى المضمر لو أوجبت بناء المضاف لكانت عاملة مع (غلامي، وغلامك) كذلك، وليس كذلك..."[3]، وعلى هذا المنوال استمر ابن حاجي عوض في نصرته لابن الحاجب، والدفاع عن آرائه، وتصويبه له، وترجيحه على ما سواه.

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٨٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٩١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٩٧.

**ب – مخالفته:**

على الرغم من دفاعه عن ابن الحاجب، وانتصاره له في العديد من المسائل، إلَّا أنَّ ذلك لم يمنعه من الاعتراض عليه في بعض الآراء، والاستدراك عليه في مواطن أخرى، فلم يكن مجرد شارح لنص، ولم يقتصر في عمله على تفسيره، بل اتضحت مكانته العلمية من خلال تحليلاته، ونظراته الفاحصة الناقدة، وتمكنه من أصول الصنعة، وقدرته على الوصول للأحكام الصائبة، دون التأثر بشخصية الشارح، أو التقيد بمذهب معين.

وتبين أنَّه لم يكن تابعا لابن الحاجب في كلِّ آرائه، ولم يوافقه في كل ما ذهب إليه، فوجدناه يعترض وينتقد آراءه وعباراته، ومن ذلك: عند شرحه شروط ترخيم المنادى قال: "وشرطه: أن لا يكون مضافا... ثم هذا رأي البصريين، وأما الكوفيون فإنهم يجوزون ترخيم المضاف ويوقعونه آخر المضاف إليه، ولما أراد المصنف نفي مذهبهم صرح بلفظ المضاف، وإلَّا فلو قال: شرطه أن يكون مفردا، لكفى، واستغنى عن التطويل الحاصل بما ذكره"(١)، وفي باب المضارع، وعند شرحه لنواصب المضارع، نجده يعترض على ابن الحاجب في اشتراطه للنصب بـ (أو) أن تكون بمعنى (إلى أن) فيقول: "... وهذه العبارة التي اختارها المصنف معترض عليها؛ لأن (أو) المضمرة بعدها (أن) لو كانت بمعنى (إلى أن) لكان التقدير في قولنا: أو يعطيني حقي: إلى أن تعطيني حقي، وهذا خلف من القول، فالأولى ما ذكره غيره من كونها بمعنى (إلى) أو (حتى) أو (إلَّا)، فعلى كل التقادير النصب بعدها بإضمار (أنْ) لا بـ (أو) نفسها؛ لأنها من حروف العطف، فلا تكون عاملة"(٢).

ويكثر من توجيه عبارات ابن الحاجب، ومن ذلك: عند شرحه لشروط جمع المذكر قال: "وشرطه إنْ كان اسما فمذكر علم يعقل... نعم لو قال بعد قوله: (اسما): (مفردا في الأصل) لسلم عن ورود الاعتراض عليه بنحو: (زيد) بالفتح والكسر عند التسمية به لشخص، وأيضًا لو ذكر بدل (يعقل): (يعلم) لكان كلامه أشمل وأولى؛ لأنه في القرآن: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾(٣)، ونحو:

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٤١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص١٠١٠.

(٣) سورة الذاريات:٤٨.

﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾[1] ولا يوصف الله تعالى بالعقل؛ لعدم الإذن الشرعي، بخلاف العلم، ولأنَّ في إطلاق العقل إيهام جواز الفعل القبيح من الله تعالى، لجواز ذلك على من له العقل، تعالى الله عنه علوًّا كبيرًا"[2]. ومن المسائل التي خالف فيها ابن الحاجب العامل في المضاف إليه، فحكم على رأي ابن الحاجب بالفساد، يقول: "ثم اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في عامل المضاف إليه، ذهب بعضهم إلى أنَّه الحرف المقدر، كما هو مدلول ظاهر كلام المصنف، قالوا: إنَّ عمل الجر للحروف الجارة قد ثبت، فجعل العامل ههنا حرفا أيضًا – ليكون عمل الجر بابا واحدا – أولى من جعله مختلفا، وذهب البعض الآخر إلى أنه المعنى... وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر.

هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة؛ لأنك قد عرفت ما في الأول من الفساد، وكذلك الثاني فاسد أيضًا؛ لأن العامل المعنوي إنما يُصار إليه في العاملية عند عدم العامل اللفظي، ولم يعدم ههنا"[3].

ونجده يستدرك على عبارة ابن الحاجب، استدراكا يفيد الإضافة لا التصحيح، ومن ذلك: عندما شرح مواضع الابتداء بالنكرة قال: "... ولذكر المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة مع عدم تناول كلام المتن عليها مجال منها:

أن يقع المبتدأ نكرة مضافة إلى نكرة أخرى، نحو: غلامُ رجلٍ جاءني.

وأن يقع نكرة معطوفة على نكرة مخصصة بتقدم عليها نحو: في الدار رجلٌ وامرأةٌ في المسجد.

وأن يقع معتمدا على (إذا) المفاجأة نحو: خرجت وإذا امرأةٌ.

و(لولا) الامتناعية نحو: لولا شفاءٌ لهلكتُ.

وأن يقع جوابًا لسؤال، نحو (كتابٌ) لمن قال لك: ما عندك؟

وأن يقع بعد واو الحال، نحو قولك: قعدتُ ورجلٌ ينتهي.

---

(١) سورة الواقعة:٦٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩١٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦٩٠، ٦٩١.

وغير ذلك مما وجد فيه تخصيص في الجملة، ولم يتعرض المصنف لها هربًا عن التطويل"[١].

وينبه غالبا على هذه الاستدراكات، مبينا أنَّه يذكرها للفائدة، فيقول: "واعلم أنَّ ههنا فائدة لم يذكرها المصنف"[٢]، أو "واعلم أن ههنا قواعد كثيرة لم يتعرض المصنف لذكرها، وأنا أردت أن أذكر لها أمثلة لتنبيه المتعلم..."[٣].

وقد كشفت اعتراضاته سواء لابن الحاجب، أو لغيره من النحاة، أنَّه ذو رأي قاطع، لا يتردد في التخطئة، والتضعيف، إذا رأى ما يدعو إلى ذلك، مستندا بذلك إلى علم غزير استقاه من مطالعة كتب المتقدمين والمتأخرين من النحاة[٤].

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٤٣١، ٤٣٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٦٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦٦١.

(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٥٠.

# المبحث الثاني: تقويم اختياراته

## تمهيد:

وبعد دراسة اختيارات ابن حاجي عوض في شرحه لكافية ابن الحاجب، والاطلاع على مصادره من علماء النحو ومؤلفاتهم، والأصول النحوية التي اعتمد عليها في الاختيار، واتجاهه النحوي، وموقفه من المدارس النحوية والعلماء، تخلص الدراسة إلى إيضاح ماله وما عليه، فكل عمل إنساني له جانبان: ميزات ومآخذ، وبمعرفتهما تكتمل صورة النص وصاحبه، وشرح ابن حاجي عوض لكافية ابن الحاجب جمع الكثير من المحامد بالقياس إلى ما وقع فيه من هفوات، وفي ما يلي بيان لتلك المزايا والمآخذ:

## أولا: المزايا:

جاء شرح ابن حاجي عوض إضافة جديدة لشروح الكافية، فقد أدى الشارح مهمته خير أداء، أعانه في ذلك نفسه الطويل في الشرح والتحليل، وهذه بعض ميزات توضع في ميزانه:

١- اعتنى الشارح بعبارة المصنف، ودقق في المتن الذي يشرحه، وتحرى في مواطن كثيرة رواياته، ونظر في أكثر من نسخة لمتن الكافية، ووازن بينها[١]، مما يدل على دقته العلمية.

٢- اتضحت أمانته العلمية من خلال توثيقه لما ينقله من الكتب، فكان ينبه إلى بداية نقله، ويشير إلى نهاية المنقول بقوله: كذا في شرح المصنف، كذا قال الفالي، كذا في الغجدواني، كذا في المتوسط، إلى هنا لفظه، تم كلامه. فجاء كتابه حاملا لأسماء كثير من العلماء.

٣- حرص ابن حاجي عوض في شرحه للكافية على ترتيب ابن الحاجب لموضوعاتها، ولم يتعثر في منهجه، بل سار على طريقة واحدة إلى نهاية شرحه.

٤- اهتم بالحدود والتعريفات، وعني بشرحها كلمة كلمة وإخراج محترزاتها، وتوجيه عباراتها، والرد على المعترضين عليها.

٥- أظهر شرحه عنايته بلغات العرب، ونسبتها إلى قبائلها[٢]؛ مما يدل على اطلاعه على

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٤٤٣، ٤٧٢، ٥٣١.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٨٣، ٣٥٢، ٧١٢، ٨١٤، ٩٢٦.

كتب اللغات.

٦- اهتم بالتعريف اللغوي لكثير من المصطلحات النحوية[١]، وربط أبواب الكتاب ببعضها.

٧- تنوعت مصادره، وأفاد من كتب المتقدمين والمتأخرين[٢]، كما أولى عناية لشروح الكافية وفي مقدمتها شرح ابن الحاجب.

٨- ظهر من خلال شرحه اهتمامه بالعلة، فلم يترك حكما من الأحكام بلا تعليل، بل امتدت تعليلاته لترتيب الأبواب.

٩- أفاد من الأصول النحوية من سماع وقياس في تثبيت القاعدة النحوية، ودعم اختياراته.

١٠-عني بمسائل الخلاف، وكشفت مناقشته لها عن سعة اطلاعه على آراء المتقدمين والمتأخرين من النحاة، وقدرته على فهمها واستيعابها، وتمكنه من التصويب والتخطئة.

١١- لابن حاجي عوض شخصيته العلمية، وذلك من خلال مناقشته للمسائل، والرد على النحاة، وإبداء موقفه منها من غير أن يتقيد بعالم من العلماء أو بمذهب من المذاهب، فيوافق ما يراه مناسبًا، ويخالف ما يراه غير ذلك، فرأيناه يرد، ويضعف، ويرجح بأساليب متعددة.

## ثانيًا: المآخذ:

لا يخلو عمل بشري من الهفوات والعثرات، تصديقا لقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[٣]، وابن حاجي عوض بذل جهدا مميزا في شرحه، وأجاد في اختياراته ومناقشاته لمسائل الخلاف، إلَّا أنَّه ظهرت بعض العثرات التي لا تنقص من قيمة الشرح وأهميته، ولا تقلل من مكانة الشارح وقدرته العلمية، ومن ذلك:

١- استعماله للمصطلحات المنطقية، والعبارات الفلسفية، التي لا تفيد الشرح، بل تجعله غامضا، وتخرج بالنحو عن غايته، فقد جاء في الشرح:

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٠٣، ٢٦٤، ٢٧٢، ٥٧٤، ٦١٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٥٠.

(٣) سورة النساء:٢٨.

الماهية الحقيقية، والماهية الاعتبارية[١]، الدور[٢]، والتسلسل[٣]، والقانون المزال[٤]، ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الأعدام[٥]، وغيرها.

٢- مجانبة السلامة اللغوية؛ باستخدامه بعض الأساليب غير الفصيحة، كإدخال (أل) على (غير) و(بعض) و(كل).

٣- إغفال نسبة بعض الآراء لأصحابها، فقد يذكر الأقوال في المسألة دون أن ينسب قولًا واحدًا لصاحبه، ومن ذلك عند حديثه عن علل الممنوع من الصرف قال: "... وهذا القول تقريب إشارة إلى أن في عدد العلل خلافا فقال بعضهم: إنها تسع، كما هو المختار عند المصنف، وقال بعضهم: إنها عشرة، التسع المذكورة وألف الإلحاق كما في (أرطى) مشابه لألفي التأنيث لا التأنيث، بدليل (أرطاة)، وجه مشابهته لها عدم قبوله التاء بعد التسمية. وقال بعضهم: إنها أحد عشر، العشر المذكورة، ومراعاة الأصل بعد التنكير في نحو (أحمر). وقال بعضهم: إنها ثلاثة عشر؛ لأنهم عدوا التكرار وعدم النظير سببا لمنع الصرف، وكل ذلك مذكور في الشروح، وقال بعضهم: إنها اثنتان: الحكاية والتركيب"[٦].

٤- وابتعد عن الصواب في نسبة بعض الآراء لأصحابها، فجاءت على خلاف المثبت في كتب أصحابها، أو المنقول عنهم، ومن ذلك ما عزاه إلى المبرد من القول: بأنَّ الهمزة وحدها للتعريف، وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بينها وبين همزة الاستفهام[٧]، وصريح كلام المبرد في المقتضب خلاف ذلك[٨].

ومنه أيضًا أنَّه عزا إلى ابن مالك القول: بأنَّ العامل في مثل قولك: زيد أبوك عطوفًا، معنى

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢١٣.
(٢) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٢١.
(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٢٦.
(٤) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٤٢٤.
(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٨٩٦.
(٦) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٠٣.
(٧) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٤١.
(٨) ينظر: المقتضب للمبرد ٢/٩٢.

الجملة، كأنَّه قال: يعطف عليك أبوك عطفا[1]، وهذا خلاف ما في شرح التسهيل[2].

وجانبه الصواب في ما عزاه إلى عامة الكوفيين من القول في إعراب (مذ) و(منذ) بأنهما خبر مبتدأ مقدم عليه[3]، وما ذكر في المصادر مخالف لما نسبه إليهم[4].

٥- لم ينسب كثيرًا من شواهده الشعرية لقائليها[5]، وتجاوز عصر الاحتجاج بالشعر، فاستشهد بشعر الشافعي، يقول في مواضع حذف الخبر وجوبًا: "الأول: في الخبر الداخل على مبتدئه (لولا) مثل: لولا زيد، أي لولا زيد موجود، فحذف الخبر وهو (موجود) بالوجوب... ثم هذا إذا كان الخبر عاما، وأما إذا كان خاصًّا فلا يجب الحذف، ويدل على هذا اشتراط القرينة؛ لأن كلمة (لولا) ليست بقرينة على الخبر الخاص، وعدم التعرض إما لهذا، أو لحصول الاكتفاء بالمثال، وحينئذ لا وجه لقول من قال: وفيه نظر؛ لأن خبر المبتدأ بعد (لولا) قد يكون خاصًّا، وحينئذ لم تدل (لولا) عليه، كقول الشافعي:

ولولا الشعرُ بالعلماءِ يُزْري ... لكنتُ اليومَ أشعرُ من لبيدِ

هذه بعض المآخذ على شرح ابن حاجي عوض، وقد نظرت فيها بعين الدارس المبتدئ لا ببصيرة الناقد المتفحص، وهي لا تقلل من قيمة عمل الشارح، ولا تنقص من قدره، فالكمال لله وحده.

## ثالثا: أثره في من بعده:

أُتيح لابن حاجي عوض – بحكم تأخره- الاطلاع على جملة من كتب المتقدمين والمتأخرين، لعل أهمها شروح الكافية، وكما تأثر ابن حاجي عوض في شرحه للكافية بهذه الكتب والآراء، فقد أثَّر هو أيضًا في من بعده، سواء في التعليل، أو الشرح، أو في الاعتراض على الرأي المخالف،

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٦١٦، ٦١٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٨٦٧.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ص٣٢٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٩/١، وائتلاف النصرة للزبيدي ص١٤٦.

(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٤١٠، ٤٤٤، ٤٧٩.

وممن نستطيع القول بأنَّه اطلع على شرح ابن حاجي عوض ونقل عنه، نور الدين الجامي المتوفى سنة (٨٩٨هـ) في كتابه الفوائد الضيائية، فقد أفاد من شرح ابن حاجي عوض ونقل عنه، وإنْ لم يصرح بذلك، ومن ذلك: ما نقله عن ابن حاجي عوض في تفسير (حموك)، يقول: "... وحموك، بكسر الكاف؛ لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلَّا إليها"(١).

وفي إعراب (كلا) وإلحاقها بالمثنى، نجد تطابقًا في التعليل لحالات إعراب (كلا) بين الشرحين، يقول الجامي: "... وإنما قيد بذلك لأن (كلا) باعتبار لفظه (مفرد) وباعتبار معناها (مثنى) فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين، فإذا أضيف إلى المظهر الذي هو الأصل، روعي فيه جانب لفظه الذي هو الأصل، وأُعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين، نحو (جاءني كلا الرجلين). وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع، روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأُعرب بالحروف التي هي الفرع..."(٢)، فما ذكره الجامي مطابق لما في شرح ابن حاجي عوض(٣)؛ مما يدل على تأثره به.

وفي الإعراب التقديري نجد الجامي يعلل لتقديم ابن الحاجب التقديري على اللفظي، يقول: "ولما كان التقديري أقل، أشار إليه أولا ثم بيَّن أنَّ اللفظي ما عداه"(٤)، وهو مطابق لما في شرح ابن حاجي عوض(٥).

وفي باب التنازع نجد الجامي يوجه كلام ابن الحاجب وكأنَّه يرد على الاعتراضات التي ترد على الحد، فيقول: "وإذا تنازع الفعلان، بل العاملان، إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضًا، نحو" زيدٌ معط ومكرمٌ عمرًا، و" بكرٌ كريمٌ وشريفٌ أبوه"، واقتصر على الفعل لأصالته في العمل، وإنما قال: "الفعلان" مع أنَّ التنازع قد يقع في أكثر من فعلين اقتصارا على أقل مراتب التنازع(٦)، وهو

(١) ينظر: الفوائد الضيائية للجامي ١/١٩٩، وشرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٧٩.
(٢) ينظر: الفوائد الضيائية للجامي ١/٢٠٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٨٤.
(٤) ينظر: الفوائد الضيائية للجامي ١/٢٠٥.
(٥) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٢٩٤.
(٦) ينظر: الفوائد الضيائية للجامي ١/٢٦٢.

ما ذكره ابن حاجي عوض في شرحه لتعريف ابن الحاجب للتنازع[1].

هذا ما أمكن رصده من تأثر النحاة الذين جاءوا من بعده بكتابه ونقلهم عنه، وهي تدل على قيمة الشرح، واطلاع من جاءوا بعده عليه وإفادتهم منه.

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٣٨٨.

# الخاتمة

# الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإنَّه بعد دراسة اختيارات ابن حاجي عوض، ومعرفة منهجه في هذه الاختيارات، وأدلته التي اعتمد عليها في الاختيار والترجيح، والتعرف على اتجاهه النحوي، وموقفه من المذاهب النحوية، يخلص الباحث إلى **النتائج** التالية:

١- ألَّف ابن حاجي عوض شرحه في فترة كانت السيادة فيها للدولة العثمانية، وهي ما بين القرن الثامن والقرن التاسع الهجري، وهي فترة يشوبها الغموض من ناحية الحركة العلمية، فقد تضاربت فيها آراء المؤرخين، بين واصف لها بأنها فترة انحطاط، وآخر يرى أنها فترة لم تعدم الحركة العلمية، بل كانت مرحلة طبيعية واستمرار لما قبلها، فقد شهدت هذه الفترة ازدهارا في التأليف، وزخرت التراجم لهذا العصر بأسماء العلماء ومصنفاتهم.

٢- اتضحت شخصية ابن حاجي عوض العلمية من خلال شرحه للكافية، فقد كان ضليعا في علوم العربية، بصيرا بالنحو، متعمقا في مسائله، دقيقا في تعليلاته، له اطلاع واسع على كتب النحاة، كما كان له اطلاع على المنطق والفلسفة.

٣- التزم ابن حاجي عوض بمنهج ابن الحاجب في كافيته في تقسيم أبواب الكتاب، فقسمه إلى ثلاثة أقسام: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف.

٤- استعمل ابن حاجي عوض في اختياراته أساليب وألفاظ متنوعة لبيان موقفه النقدي من الآراء وأصحابها، وكان الاختيار باللفظ الصريح هو الأكثر استخداما في اختياراته، كما لجأ إلى الاختيار السكوتي مكتفيا بالرأي الذي يميل إليه دون أن يذكر الآراء الأخرى، وقد يختار بالاعتراض على الرأي المخالف.

٥- يعد شرح ابن حاجي عوض إضافة جديدة لشروح الكافية، فلم يكن صاحبه عارضا لخلافات النحاة وآرائهم فحسب، وإنما كانت شخصيته العلمية حاضرة، فبرزت قدرته على تحليل الآراء ومناقشتها، والحكم بصحة الرأي أو بطلانه.

٦- أفاد الشارح – بحكم تأخر عصره – من كتب المتقدمين وآرائهم، فجاء كتابه زاخرا

بأسماء أعلام النحو المشهورين بدءًا من سيبويه، كما أوقفنا على عدد من العلماء لم يسبق ذكرهم كقطب الدين الفالي، والنكساري، والحديثي، وجلال الدين الغجدواني.

٧- اعتمد ابن حاجي عوض في اختياراته على كثير من الأصول النحوية، في تثبيت قواعده، ودعم اختياراته، فاهتم بالسماع، وعمل بالقياس، وأخذ بالإجماع، واستصحاب حال الأصل، وكان في استعماله لها موافقا لمنهج البصريين في تطبيقها.

٨- اهتم ابن حاجي عوض اهتماما واضحا بالعلة، وكانت وسيلة لديه لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وقد اختلفت العلل المستخدمة في شرح ابن حاجي عوض وتنوعت؛ فجاءت كثيرة واضحة غير غامضة، تغلب عليها العلة التعليمية.

٩- عُني ابن حاجي عوض بالمسائل الخلافية، استقصاء، وتوثيقا، مع ترجيح ما يراه قويا عنده، وتأييد ذلك بالحجج والبراهين، والعلل المختلفة.

١٠- تبيَّن أنَّه بصري المذهب؛ فقد اتسم ميوله النحوي بسمات المذهب البصري حيث أكثر من أقوالهم، ومن استعمال مصطلحاتهم، بل يكاد شرحه أن يكون ذا طابع بصري، فكان يشرح وفق مذهبهم، مقدما آراءهم في أغلب مسائل الخلاف.

١١- لم تمنعه بصريته من ذكر المذهب الكوفي، فنجده يذكر أسماء علمائهم وآراءهم، ويعترف بصحة ما ذهبوا إليه في بعض المسائل، وموافقته للسماع والقياس.

١٢- كشف البحث عن موقفه من ابن الحاجب، فعلى الرغم من انتصاره لابن الحاجب في أغلب آرائه، وتأييده له، إلَّا أنَّ ذلك لم يمنعه من الاعتراض عليه في بعض الآراء، والاستدراك عليه في مواطن أخرى، فلم يكن مجرد شارح لنص، ولم يقتصر في عمله على تفسيره، بل اتضحت مكانته العلمية من خلال تحليلاته، ونظراته الفاحصة الناقدة، وتمكنه من أصول الصنعة، وقدرته على الوصول للأحكام الصائبة، دون التأثر بشخصية الشارح، أو التقيد بمذهب معين، وتبين أنَّه لم يكن تابعا لابن الحاجب في كلِّ آرائه، ولم يوافقه في كل ما ذهب إليه، فوجدناه يعترض وينتقد آراءه وعباراته، ويخالفه في بعض المسائل، ويستدرك على عبارات ابن الحاجب استدراكا يفيد الإضافة غالبا.

١٣- كشفت اعتراضاته سواء لابن الحاجب، أو لغيره من النحاة، أنَّه ذو رأي قاطع، لا يتردد في التخطئة، والتضعيف، إذا رأى ما يدعو إلى ذلك، مستندا بذلك إلى علم غزير استقاه

من مطالعة كتب المتقدمين والمتأخرين من النحاة[١].

هذه أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة لاختيارات ابن حاجي عوض، نسأل الله تعالى أن تكون نافعة مفيدة، وتبقى ذكر بعض **التوصيات** التي توصل إليها البحث، أهمها ما يلي:

١- ندعو الباحثين إلى تسليط أنوار البحث على المرحلة العثمانية من تاريخ الحضارة العربية، التي اختلف المؤرخون في وصفها، بين قائل إنها عصر انحطاط وبين من يرى عكس ذلك، وبذلك نكرر ما دعت إليه الدكتور ليلى صباغ حين قالت: " لقد آن الأوان لإعادة تقويم الحضارة العربية في الفترات التي وصفت بالانحطاط، والتدهور. فعلى المؤرخ العربي المعاصر، أنْ يدخل ميدان الدراسة العلمية العميقة، وهو خالي الذهن تماما من أية أفكار سابقة، وأنْ ينكب بشهية وإقبال على تراث تلك الحقب، وأنْ يُمعن فيه درسًا، وتدقيقًا، وتجريحًا، وتعديلًا، وبموضوعية بحتة، ولعله سيرى أنَّ الحضارة العربية، على الرغم من بعض ذبول حلَّ بها بين حين وحين، كانت أبقى، وأكثر ديمومة من وجودهم السياسي الموحد"[٢].

٢- إعادة طباعة شرح يعقوب بن حاجي عوض لكافية ابن الحاجب؛ لوجود بعض الأخطاء المطبعية[٣].

٣- التوسع بالبحث عن شخصية ابن حاجي عوض، فما زالت جوانب كثيرة من حياته وسيرته غائبة عنا، ولم يتمكن الباحث من الوصول إليها كاملة.

**وفي الختام**: أحمد الله سبحانه وتعالى أنْ يسر لي هذا البحث، فإنْ كان في العمل من حسنات فمن الله تعالى، وإنْ كانت الأُخرى فمن نفسي وحسبي الاجتهاد، والله تعالى أسأل أن ينفع بعملي هذا، وأنْ يجعله خالصا لوجهه الكريم، إنَّه هو السميع العليم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وآخر دعوانا ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾[٤].

---

(١) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٩٥٠.

(٢) ينظر: المختار من خلاصة الأثر ص٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية ليعقوب بن حاجي عوض، ص٥٨٥، ٧٠٣، ١٠٦٢، ١٠٧٢.

(٤) سورة يونس:١٠.

# فهرس المصادر والمراجع


- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: الشيخ أحمد بن محمد البنا. تحقيق الدكتور: شعبان محمد إسماعيل. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبدالتواب. الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- أسرار العربية: تأليف الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري (٥٣٧هـ). تحقيق: بركات يوسف هبود. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو: للأمام جلال الدين السيوطي. تحقيق الدكتور: عبدالعال سالم مكرم. عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
- إصلاح المنطق: ابن السكيت. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون. دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٣٧٨- ١٩٤٩م.
- أصول النحو العربي: الدكتور محمد عيد. عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق الدكتور: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الأضداد: محمد بن القاسم الأنباري. محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض: أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي. تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. تحقيق الدكتور: زهير غازي

زاهد. عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسنى العلوي. تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- أمالي السهيلي: لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي. في النحو واللغة والحديث والفقه. تحقيق: محمد إبراهيم البنا.
- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم): ابن الحاجب. تحقيق: هادي حسن حمودي. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة: تأليف الوزير جمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الدكتور: جوده مبروك محمد مبروك، راجعه الدكتور: رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: لعبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي. تحقيق الدكتور: طارق الجنابي. عالم الكتب، النهضة العربية.
- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب. تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي. مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للقاضي محمد بن علي الشوكاني. تحقيق: محمد أحمد عبدالعزيز سالم. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن القرشي الإشبيلي السبتي. تحقيق الدكتور: عياد بن عيد الثبيتي. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية، دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- تاريخ الأدب العربي: لبروكلمان. تحقيق: د. عبدالحليم البخار. دار المعارف.

- تاريخ الدولة العلية العثمانية: محمد فريد بك المحامي. تحقيق الدكتور: إحسان حقي. دار النفائس، بيروت، ط١٢، ١٤٣٣هـ — ٢٠١٢م.
- التبصرة والتذكرة: لأبي محمد عبدالله الصيمري. تحقيق: د. يحيى مراد. دار الحديث، القاهرة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري. تحقيق الدكتور: عبدالرحمن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: الأعلم الشنتمري. حققه الدكتور: زهير عبدالمحسن سلطان. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ألفه أبو حيان الأندلسي. تحقيق: حسن هنداوي. دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي. تحقيق الدكتور: عوض بن حمد القوزي. جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م.
- التوطئة: أبو علي الشلوبيني. تحقيق الدكتور: يوسف أحمد المطوع. مطابع سجل العرب، الكويت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التيسير في القراءات السبعة: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني. عني بتصحيحه: أوتويرتزل. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الجمل في النحو: أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٤٠هـ. حققه الدكتور: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم. دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- الحجة في القراءات السبع: أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالوية. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبدالقادر بن عمر البغدادي. تحقيق: عبدالسلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنى. تحقيق: محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ١٩٩٩م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد يوسف المعروف بالسمين الحلبي. تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٩١م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبدالخالق عضمية. دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني. دار الجبل، بيروت.
- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف الثالثة.
- ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، الطبعة الخامسة.
- ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: عبدالرحمن البرقوقي. المطبعة الرحمانية، مصر، سنة ١٩٢٩م.
- ديوان ذي الرمة. تحقيق: د. عبدالله القدوس أبو صالح. مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى.
- دراسات في تاريخ الدولة العثمانية: صبحي عبدالمنعم وعبدالحميد سليمان. مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط: علي محمد الصلّابي. دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث: إسماعيل أحمد باغي. مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد عبدالنور المالقي(٧٠٢هـ)، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي. تحقيق الدكتور: شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة.
- السبعة في القراءات: لابن مجاهد. تحقيق الدكتور: شوقي ضيف. دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- سر صناعة الإعراب: تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق ودراسة الدكتور: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سير أعلام النبلاء: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وأكرم البوشي وغيرهما. الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، مؤسسة الرسالة.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: تأليف الدكتورة خديجة الحديثي. جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.
- شذرات الذهب: لابن العماد الحنبلي. دار التراث العربي.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: نور الدين علي بن محمد الأشموني. تحقيق: أحمد محمد عزوز. المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م - ١٤٣١هـ.
- شرح التسهيل: المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش، المتوفى سنة ٧٧٨هـ. دارسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وأ. د. جابر محمد البراجة، ومجموعة آخرين. دار السلام للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- شرح التسهيل: لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي. تحقيق الدكتور: عبدالرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح: للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد عبدالله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو. مكتبة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- شرح الحدود النحوية: تأليف جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي ابن محمد الفاكهي. حققه الدكتور: محمد الطيب الإبراهيم. دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: تحقيق الدكتور: عبدالعال سالم مكرم. عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري. تحقيق: فائز فارس. السلسلة التراثية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي. تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح المفصل: للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣هـ. تحقيق: أحمد السيد أحمد وإسماعيل عبدالجواد عبدالغني، المكتبة التوفيقية، مصر.
- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: لمصنفها جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب. دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد. مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح.
- شرح ديوان الحماسة: للمرزدقي. تحقيق: عبدالسلام هارون.
- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، حققه الدكتور: رمضان عبدالتواب، والدكتور: محمود فهمي حجازي. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- الشعر والشعراء: لابن قتيبة. طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية: تأليف أحمد بن فارس. تحقيق: أحمد صقر، مؤسسة

المختار، مصر، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي. تحقيق الدكتور: محسن بن سالم العميري. جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ.
- ضوابط الفكر النحوي: للدكتور/ محمد عبدالفتاح الخطيب. دار البصائر، القاهرة.
- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي. تحقيق: محمود محمد شاكر. مطبعة المدني، المؤسسة العودية، بمصر.
- العلل في النحو: لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق. تحقيق: مها مازن المبارك. دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.
- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني. تحقيق الدكتور: البدراوي زهران. دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: لابن الخباز. تحقيق: حامد محمد العبدلي. دار الأنبار، بغداد.
- الفهرست: للنديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب اسحق المعروف بالوراق. دار الميسرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م.
- الفوائد الضيائية: نور الدين عبدالرحمن الجامي. تحقيق الدكتور: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٣-١٩٨٣م.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق ودراسة الدكتور: فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الكامل: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ.
- الكامل: للمبرد. تحقيق: أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٣هـ -

١٩٩٣م.

- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو: للإمام العلامّة جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي. قدم له وضبطه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه الدكتور: أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم. جروس برس، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- كتاب الإيضاح: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ). تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان. عالم الكتاب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني. تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان. دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة وهداية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي. طبعة دار الفكر، ١٤٠٢ -١٩٨٢م.
- اللباب في علل البيان والإعراب: لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، إعادة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري.
- اللمع في العربية: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، تحقيق: حامد المؤمن. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المتبع في شرح اللمع: أبو البقاء العكبري. تحقيق الدكتور: عبدالحميد حمد محمد الروي. جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري الميداني. تحقيق: محمد الدين عبدالحميد. مكتبة الرياض.
- مجمع الأمثال: للميداني. تحقيق: نعيم حسين. دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: تأليف أبو الفتح عثمان بن جنى.

تحقيق: على النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور إسماعيل شلبي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- المذكر والمؤنث: تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق الدكتور: رمضان عبدالتواب، والدكتور صلاح الدين الهادي. مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي. تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، طبعة ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- المرتجل: لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب. تحقيق ودراسة: علي حيدر. دمشق، ١٣٩٢هـ -١٩٧٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك. تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي. تحقيق الدكتور: حسن هنداوي. دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري. تحقيق: محمد خير الحلواني. دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م- ١٤١٢هـ.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق: ياسين محمد السواس. دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية.
- معاني القرآن: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار. مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني. تحقيق الشيخ: عرفان سليم الدمشقي. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ.
- المغني في النحو: للشيخ تقي الدين أبي الخير منصور بن فلاح اليمنى النحوي المتوفى سنة ٦٨٠هـ. تحقيق الدكتور: عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد القدري، سلسلة خزانة التراث، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ). تحقيق الدكتور: فخر صالح قدارة. دار عمار، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو: لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي. تحقيق الدكتور: شعبان عبدالوهاب محمد. دار الغد العربي، مطبعة أم القرى.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق الدكتور: عياد الثبيتي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي. مطبعة البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية.
- المدارس النحوية: شوقي ضيف. دار المعارف، جدة، الطبعة العاشرة، ٢٠٠٨.
- المدارس النحوية: إبراهيم عبود السامرائي. دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: الدكتورة/ خديجة الحديثي. وزارة الثقافة العمرانية، ١٩٨١م.
- نتائج الفكر: أبو القاسم عبدالرحمن عبدالله السهيلي. تحقيق الدكتور: محمد إبراهيم البنا، مكتبة دار الرياض.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الجزري. دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه: لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري. تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان. معهد المخطوطات، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. تأليف: إسماعيل باشا البغدادي. مكتبة المتنبي، بغداد، ١٩٥١م.
- وسائل الفئة في شرح العوامل المائة: أبو محمد بدر الدين محمد بن أحمد العيني. تحقيق الدكتور: محمود محمد العامودي. دار الكتب المصرية.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان. تحقيق: د. إحسان عباس. دار صادر، بيروت.

# فهرس الموضوعات

ملخص الرسالة ..... ٣
إهداء ..... ٥
شكر وتقدير ..... ٦
**المقدمة** ..... ٧
المقدمة ..... ٨
أسباب اختيار البحث، وأهدافه ..... ١٠
خطة البحث ..... ١١
**التمهيد** ..... ١٤
المبحث الأول: التعريف بابن حاجي عوض ..... ١٥
عصره: ..... ١٥
نسبه وحياته ..... ٢٠
شيوخه وتلاميذه: ..... ٢١
مذهبه: ..... ٢١
مكانته العلمية ومؤلفاته ..... ٢١
وفاته: ..... ٢١
المبحث الثاني: التعريف بالكتاب ..... ٢٢
أ) المادة العلمية للكتاب: ..... ٢٢
ب) منهجه في الشرح: ..... ٢٢
١- طريقة الشرح: ..... ٢٢
٢- الحدود النحوية: ..... ٢٣
٣- المصطلح النحوي: ..... ٢٧
٤- التعليلات: ..... ٣٠
٥- طرح الأسئلة والإجابة عنها: ..... ٣٢
**الفصل الأول** ..... ٣٤
تمهيد ..... ٣٥

المبحث الأول: منهجه في عرض المسألة ومناقشتها ..... ٣٦
المبحث الثاني: منهجه في إبداء الرأي ثم اختياره ..... ٣٩
المبحث الثالث: الاختيار بالاعتراض على الرأي المخالف ..... ٤٢
**الفصل الثاني** ..... ٤٤
المبحث الأول: أقوال العلماء ومؤلفاتهم ..... ٤٥
المطلب الأول: الرجال ..... ٤٦
المطلب الثاني: الكتب ..... ٥٢
أولا: كتب شروح الكافية: ..... ٥٢
ثانيا: الكتب النحوية: ..... ٥٤
ثالثا: كتب البلاغة والقراءات والتفسير: ..... ٥٨
المبحث الثاني: أصول النحو في اختياراته ..... ٦٠
المطلب الأول: الأدلة السماعية ..... ٦١
١- الآيات القرآنية، والقراءات: ..... ٦١
٢- الحديث الشريف: ..... ٦٣
٣- أقوال العرب وأمثالهم: ..... ٦٧
٤- الشواهد الشعرية: ..... ٦٨
المطلب الثاني: القياس ..... ٧١
المطلب الثالث: الإجماع: ..... ٧٤
المطلب الرابع: استصحاب حال الأصل ..... ٧٥
**الفصل الثالث** ..... ٧٧
المبحث الأول: اختياراته في باب الأسماء ..... ٧٨
المسألة الأولى: الكلام مصدر أم اسم للمصدر ..... ٧٨
المسألة الثانية: الخلاف في زمن المضارع إذا فُقدت القرينة ..... ٨٣
المسألة الثالثة: الخلاف في ماهية الإعراب ..... ٨٧
المسألة الرابعة: الخلاف في رافع الفاعل ..... ٩٠
المسألة الخامسة: الخلاف في حروف التثنية والجمع ..... ٩٢
المسألة السادسة: الخلاف في "كلا" و"كلتا" ..... ٩٥

المسألة السابعة: الخلاف في "لبيك"..... ١٠٠
المسألة الثامنة: حقيقة الصرف..... ١٠٣
المسألة التاسعة: حركة ما لا ينصرف في الجر..... ١٠٧
المسألة العاشرة: الخلاف في أَولى العاملَين بالعمل في باب التنازع..... ١١٠
المسألة الحادية عشرة: الخلاف في تقدير الخبر في "كل رجل وضيعته"..... ١١٤
المسألة الثانية عشرة: متعلَّق الظرف والمجرور..... ١١٦
المسألة الثالثة عشرة: ناصب المنادى..... ١٢٠
المسألة الرابعة عشرة: التاء في نداء الأب والأم..... ١٢٤
المسألة الخامسة عشرة: ترخيم الثلاثي في النداء..... ١٢٦
المسألة السادسة عشرة: لحاق علامة الندبة بنعت المندوب..... ١٣٠
المسألة السابعة عشرة: ندبة النكرة..... ١٣٤
المسألة الثامنة عشرة: الخلاف في "اللهمَّ"..... ١٣٧
المسألة التاسعة عشرة: الخلاف في ناصب المفعول معه..... ١٤١
المسألة الموفيةُ عشرين: تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر..... ١٤٥
المسألة الحادية والعشرون: تقديم التمييز على عامله..... ١٤٩
المسألة الثانية والعشرون: ناصب المستثنى بـ"إلَّا"..... ١٥٢
المسألة الثالثة والعشرون: ناصب خبر "كان"..... ١٥٥
المسألة الرابعة والعشرون: عامل الجر في المضاف إليه..... ١٥٨
المسألة الخامسة والعشرون: نعت المُضمَر..... ١٦١
المسألة السادسة والعشرون: العطف على معمولي عاملين مختلفين..... ١٦٤
المسألة السابعة والعشرون: العطف على الضمير المتصل المرفوع..... ١٦٨
المسألة الثامنة والعشرون: العطف على الضمير المتصل المجرور..... ١٧٢
المسألة التاسعة والعشرون: توكيد النكرات..... ١٧٧
المسألة الموفيةُ ثلاثين: الخلاف في بدل الاشتمال..... ١٨٢
المسألة الحادية والثلاثون: المضاف إلى ياء المتكلم..... ١٨٤
المسألة الثانية والثلاثون: الخلاف في الضمير المتصل بـ"لولا" الامتناعية..... ١٨٨
المسألة الثالثة والثلاثون: "أي" الموصولة: إعرابها وبناؤها..... ١٩١
المسألة الرابعة والثلاثون: (أل) الموصولة بين الحرفية والاسمية..... ١٩٥

المسألة الخامسة والثلاثون: الخلاف في أصل (الذي) و(التي)..... ٢٠٠
المسألة السادسة والثلاثون: الخلاف في موضع أسماء الأفعال من الإعراب ..... ٢٠٤
المسألة السابعة والثلاثون: الخلاف في إعمال المصدر المقترن بـ"أل". ..... ٢٠٧
المسألة الثامنة والثلاثون: عمل اسم الفاعل المجرد من "أل" ..... ٢١٠
المسألة التاسعة والثلاثون: الجزم بـ"كيف"..... ٢١٤
المسألة الموفيةُ أربعين: عامل الجزم في جواب الشرط..... ٢١٧
المبحث الثاني: اختياراته في باب الأفعال..... ٢٢٢
المسألة الأولى: الخلاف في رافع المضارع..... ٢٢٢
المسألة الثانية: ناصب المضارع بعد اللام..... ٢٢٦
المسألة الثالثة: الخلاف في فعل الأمر بين البناء والإعراب..... ٢٣١
المسألة الرابعة: الخلاف في إلغاء أفعال القلوب إذا تقدمت ..... ٢٣٦
المسألة الخامسة: تقدم خبر "ما زال" وأخواتها..... ٢٣٩
المسألة السادسة: "ليس" بين الفعلية والحرفية..... ٢٤٣
المسألة السابعة: الخلاف "ما" التعجبية من حيث التنكير والتعريف..... ٢٤٦
المسألة الثامنة: نعم وبئس بين الاسمية والفعلية ..... ٢٥١
المسألة التاسعة: "حبذا" بين الاسمية والفعلية..... ٢٥٨
المسألة العاشرة: حاشا بين الاسمية والحرفية ..... ٢٦٣
المبحث الثالث: اختياراته في باب الحروف..... ٢٦٨
المسألة الأولى: نصب (إنَّ) وأخواتها الجزأين ..... ٢٦٨
المسألة الثانية: دخول اللام في خبر (لكنَّ) ..... ٢٧٢
المسألة الثالثة: عمل "كي"..... ٢٧٦
المسألة الرابعة: تركيب "لن" ..... ٢٧٩
المسألة الخامسة: تركيب "كأن"..... ٢٨٢
المسألة السادسة: "جير" بين الاسمية والحرفية ..... ٢٨٥
المسألة السابعة: الخلاف في دخول "حتى" على الضمائر ..... ٢٨٩
المسألة الثامنة: الخلاف في عامل الجر بعد واو "رب"..... ٢٩٢
المسألة التاسعة: الخلاف في مجيء "من" لِابتداء الغاية الزمانية..... ٢٩٦
المسألة العاشرة: زيادة (إنْ) ..... ٢٩٩

**الفصل الرابع** ..... ٣٠٢
المبحث الأول: اتجاهه النحوي، وموقفه من المذاهب النحوية..... ٣٠٣
المطلب الأول: اتجاهه النحوي..... ٣٠٣
المطلب الثاني: موقفه من البصريين..... ٣٠٤
المطلب الثالث: موقفه من الكوفيين ..... ٣٠٦
المطلب الرابع: موقفه من ابن الحاجب ..... ٣٠٨
أ – موافقته:..... ٣٠٨
ب – مخالفته:..... ٣١٠
المبحث الثاني: تقويم اختياراته..... ٣١٣
أولا: المزايا:..... ٣١٣
ثانيًا: المآخذ:..... ٣١٤
ثالثا: أثره في من بعده:..... ٣١٦
**الخاتمة**..... ٣١٩
**الفهارس الفنية**..... ٣٢٣
فهرس الآيات الكريمة ..... ٣٢٤
فهرس الأحاديث والآثار..... ٣٢٨
فهرس الأشعار والأرجاز..... ٣٢٩
فهرس الأعلام المترجم لهم ..... ٣٣٤
فهرس المصادر والمراجع..... ٣٣٧
فهرس الموضوعات..... ٣٤٨
**Abstract**..... ٣٥٣